

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٩٩)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٥١
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٧٢
حقوق الانسان في العالم	٢٠٤



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: ملتزمون بمناهضة التمييز

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110602/Con20110602423931.htm>

عبدالله المقاطي - ظلم
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التزام المملكة باتفاقية مناهضة التمييز، وذلك خلال استقبال الجمعية أمس وفد منظمة بناء الجسور الهولندي في مقر الجمعية، وتم خلال الزيارة استعراض دور الجمعية وجهودها. وتطرق الوفد إلى موضوعات متعلقة بحقوق الإنسان في المملكة، ومنها ما يتعلق باتفاقية مناهضة التمييز والتزامات المملكة تجاهها، كما تناول الحديث موضوع جرائم الاتجار بالبشر من حيث مفهومه العام وطرق مكافحته، وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر الجمعية وثنى جهودها.

المستشار ابن خنين يحتفل بزواج ابنه رائد

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/02/article637993.html>

الخرج - مندوب «الرياض»
احتفل الشيخ حمد بن عبد الله بن خنين المستشار الشرعي والباحث الإعلامي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بزواج ابنه رائد من كريمة محمد بن علي الجمعة، أقيم الحفل بقاعة اليمامة بمدينة السيح بمحافظة الخرج، بحضور جمع من الأقارب والمسؤولين والأصدقاء، تهانينا، وألف مبروك

مودة: قانونيات لمتابعة القضايا الزوجية ... وحالات الطلاق تتجاوز ١٨ ألفاً

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273418>

الرياض - سحر البندر

كشفت جمعية «مودة» الخيرية عن استعدادها لإطلاق مبادرة «الحاضنة القانونية» بعد ثلاثة أشهر، بحيث تتيح تأهيل ودعم خريجات كليات القانون والمحاماة في الجامعات السعودية، بهدف رفع الكفاءة العدلية في قضايا الزواج والطلاق والنفقة تحديداً، مبيّنة أن هذه الخطوة تأتي لتوفير قدر من الخصوصية للمرأة التي يصعب عليها إيضاح بعض التفاصيل للمحامي الرجل، منوّهة إلى أن العام الماضي شهد ١٨٧٦٥ حالة طلاق في مقابل ٩٠٩٨٣ حالة زواج، الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده لإيجاد الحل المناسب له.

وقالت رئيسة مجلس إدارة الجمعية ثريا عابد شيخ خلال انعقاد الجمعية العمومية في الرياض أمس: «للأسف أن المجال مفتوح لأشخاص غير مؤهلين يسعون إلى الربح السريع، من خلال مزاولتهم مهنة الإرشاد الأسري، من دون الاستناد إلى مرجعية علمية منظمة في هذا الشأن، الأمر الذي يتطلب سرعة إيجاد هيئة اعتماد رسمية للإرشاد الأسري تعالج هذا الخلل، ويتم معها تدارك الضرر الذي تخلفه هذه الفوضى على الأسرة والمجتمع بشكل عام»، مضيفة أن جمعية مودة تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في تقديم خدماتها للمستفيدين، كما تعمل على وضع برامج استراتيجية نوعية لمعالجة تثقيفية نظامية وتأهيلية، للحد من الطلاق وآثاره، «إذ وصل عدد الخدمات التي قدّمتها الجمعية للفئة المستهدفة ٢١٦، تتمثل في: ٥٦ خدمة تدريبية، و ٥ خدمات توظيف، و ٣ منح دراسية، و ٢٤ خدمة استشارة قانونية من قضايا الأحوال الشخصية، و ٧ قضايا أحوال مدنية، وتوفير ١٨ مسكناً، و ٣٠ إعانة نقدية، و ٥٢ إعانة عينية، و ١٠ إعانات تعليمية».

وأوضحت أن مبادرة الحاضنة القانونية التي تؤهل خريجات القانون، تسهم في مساعدة القضاة في الإلمام بملابسات قضايا الزواج والطلاق والنفقة وغيرها، بأسرع وقت ممكن، ليسهل عليهم بناء تصور شامل ودقيق لكل قضية، وبالتالي توفير الجهد والوقت الذي عادة ما تستغرقه مثل هذه القضايا»، مشيرة إلى سعي الجمعية إلى التنسيق مع هيئة وجمعية حقوق الإنسان لتنظيم ندوة عن حقوق المطلقات وأولادهن، وكذا العمل على توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الملك سعود للإسهام في التعريف بالجمعية وأنشطتها، وإقامة عدد من البرامج التوعوية المشتركة، إضافة إلى عملها على تحضير ملخص تنفيذي عن دراسة الطلاق والمشكلات والآليات، والإجراءات المقترحة والحلول المتعلقة بها، ثم رفعها للجهات المختصة.

من جانبها، أوضحت مسؤولية العلاقات العامة في الجمعية ريم القحطاني، أن حالات الطلاق في المملكة العام الماضي جاءت بمعدل حالة واحدة كل نصف ساعة، مضيفة: «بحسب الدراسات المنشورة فإن العام الماضي شهد ١٨٧٦٥ حالة طلاق في مقابل ٩٠٩٨٣ حالة زواج، وبلغ إجمالي عقود الزواج بحسب الإحصاء الأخير لوزارة العدل ١٤٤٤٣٦، كما بلغ إجمالي صكوك الطلاق ٢٨٨٦٧، بمعدل ٧٩ صكاً يومياً، وتحديدًا بمعدل ٣,٢٩ حالة طلاق كل ساعة... وأوضحت الدراسات أن ٦٠ في المئة من حالات الطلاق تحدث في السنة الأولى من الزواج، لافتة إلى أن ٨٠ في المئة من الأطفال نزلوا دور الملاحظة الاجتماعية ممن ارتكبوا جرائم مختلفة أباًؤهم منفصلون.

بدورها، ذكرت المديرية التنفيذية للجمعية نوال الشريف، أن حادثة مفهوم العمل الخيري التنموي في المملكة تشكل إحدى التحديات التي تواجهها الجمعية في عملها.

وقالت: «الجمعية تواجه تحديات تتعرض لها بسبب حادثة مفهوم العمل الخيري التنموي في المملكة، وعدم وضوح مفهوم العمل المؤسسي لدى الكثير من العاملين في القطاع الخيري، ما يشكل تحدياً كبيراً لنجاح الجمعيات في تبني مفهوم التنمية المستدامة، وكذلك صعوبة تحقيق الكفاءة المؤسسية، لعدم القدرة على استقطاب الكفاءات الإدارية والاستشارية اللازمة، نتيجة ضعف الإمكانات المادية، وإحجام المتبرعين عن توجيه تبرعاتهم للصرف على الجوانب غير الملموسة، كالدراسات والأبحاث والبناء المؤسسي، على رغم أهميتها الكبيرة في منظور العمل الخيري التنموي الحديث».

85 في المئة من النساء لا يتخذن موقفاً تجاه العنف الزوجي

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273561>

الرياض - سحر البندر
تلوذ نحو ٨٥ في المئة من النساء اللاتي يتعرضن للعنف الزوجي بالصمت، ولا يتخذن أي موقف تجاه أزواجهن وفق دراسة أعدتها أستاذة علم الاجتماع المساعدة في جامعة الملك سعود الدكتورة لطيفة العبد اللطيف.
وتوصلت الدراسة التي قُدمت خلال انعقاد الجمعية العمومية لجمعية مودة الخيرية في الرياض أمس، إلى أن ٨٤,٩ في المئة من النساء لا يستطعن اتخاذ موقف تجاه العنف الزوجي، وأن نصف النساء يتحكم أزواجهن في اتخاذ جميع القرارات الأسرية، حتى الصغيرة منها.
وذكرت أن ٣٩,١ في المئة من عينة البحث أوضحت أن الشتم والتهديد هما الطريقة التي يتعامل بها الأزواج معهن، لإنهاء الخلافات الزوجية، في حين يأتي العنف البدني في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣,٦ في المئة. وكشفت رئيسة مجلس إدارة جمعية «مودة» ثريا عابد شيخ خلال الاجتماع عن إطلاق مبادرة «الحاضنة القانونية» بعد ثلاثة أشهر، لتأهيل خريجات كليات القانون والمحاماة في الجامعات السعودية، ليساهمن في استقبال النساء والاستماع إلى مشكلاتهن التي تتسم بالخصوصية، ونقلها إلى القضاة ليسهل عليه بناء تصور شامل ودقيق عن قضاياهن.
وقالت: «مبادرة الحاضنة القانونية التي توهل خريجات القانون، تساهم في مساعدة القضاة على الإلمام بملايسات قضايا الزواج والطلاق والنفقة وغيرها، بأسرع وقت ممكن، ليسهل عليهم بناء تصور شامل ودقيق لكل قضية، وبالتالي توفير الجهد والوقت الذي عادة ما تستغرقه مثل هذه القضايا»، مشيرة إلى سعي الجمعية إلى التنسيق مع هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيم ندوة عن حقوق المطلقات وأولادهن.

التحقيقات جارية لحاسبة المتسبب

تقرير خاطئ يدخل شاباً التوقيف وفخذه مكسورة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110602/Con20110602423789.htm>

سلطان بن حمدان - الرياض
أدخل تقرير طبي خاطئ صادر من أحد المستشفيات الحكومية الشاب فواز الناصري إلى توقيف تابع لأحد مراكز الشرطة في مدينة الرياض، وهو مصاب بكسر في فخذه دون أن يتلقى أي علاج.
يقول الناصري، توجهت صباح الأربعاء الماضي إلى أحد مراكز التموين في مدينة الرياض لشراء بعض المستلزمات، وحصل لي حادث مروري أسفر عن اصطدامي بأحد أعمدة الإنارة، نقلت على إثره إلى أحد المستشفيات الحكومية وأنا في حالة إغماء... وأضاف بعد الكشف على حالتي زعم التقرير الصادر من المستشفى أنني أعاني من رضوض وبعض الجروح الطفيفة فقط وعلية نقلت إلى أحد مراكز الشرطة لوجود اشتباه من رجل المرور الذي باشر الحادث بأنني كنت في وضع غير طبيعي أثناء قيادتي السيارة... واستطرد دخلت إلى التوقيف بسبب هذا الاشتباه، وكنت لا أستطيع الحركة بسبب الألم الشديد في فخذي اليمنى، وعندما علم أهلي بما حدث لي بعد تسع ساعات من وقوع الحادث عن طريق أحد العمالة في التوقيف حضروا إلي، وطالبوا بنقلي إلى المستشفى مرة أخرى إلا أن مركز الشرطة رفض ذلك بحجة وجود تقرير صادر من المستشفى يؤكد سلامتي، حتى أتى أمر من أمر الشرطة بإمارة الرياض لنقلي إلى المستشفى مرة أخرى، وبعد الكشف الثاني علي اتضح وجود كسر في فخذي وعدد من الجروح التي استلزمت إجراء ما يقارب ١٩ غرزة.
وطالب بمحاسبة المتسبب في هذا الخطأ الجسيم... من جهته، طالب مصدر رسمي في حقوق الإنسان، بإيجاد دورات لتدريب وتنقيف منسوبي الأجهزة المكلفة بتطبيق القانون وأن يكون هناك أدلة إرشادية للرجوع لها عند حدوث مثل هذه الحالات... وأضاف «من المفترض عند حدوث مثل حالة هذا الشاب أن يحال إلى المستشفى للتأكد من وضعه أثناء وقوع الحادث، وخلوه من الإصابات».
وأكد المصدر أن مثل هذه الإجراءات الخاطئة يترتب عليها الكثير من الأضرار مستقبلا، وتنتقص من حقوق مثل هؤلاء الأشخاص المتضررين، والأمل أن تكون هناك مساءلة تضمن مستقبلا عدم تكرار مثل هذه الأحداث، مشيرا الى أن الجمعية استقبلت مثل هذه الحالات في السابق وتمت معالجتها.
وأوضح المصدر أنه في حالة مطالبة الشاب بتعويض يكون هذا التعويض على الجهة الطبية التي قصرت في اتخاذ إجراءاتها بالشكل المطلوب، وكذلك على الجهة التي منعت اتخاذ مثل هذه الإجراءات.
من جهته، أوضح مصدر طبي داخل المستشفى المذكور، أن التحقيقات جارية مع الطبيب المقيم كاتب التقرير المبدئي؛ لمعرفة الدوافع والأسباب التي دفعته لكتابة هذا التقرير.

حائرون لا ذكور ولا إناث

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110603/Con20110603424060.htm>

نعيم تميم الحكيم - جدة

(الخنثى الكاذب والصادق والمشكل وغير المشكل)، (الجنس الثالث)، (مثلي الجنس) عبارات نسمعها كثيرا وتتردد على أسماعنا دون أن نعي معانيها أو نفرق بين حالاتها، بل إننا نهمل معاناة أصحابها ونعهم صورة واحدة على الجميع دون وعي بالمشكلة.

ويزداد الأمر تعقيدا عندما يلفظ المجتمع هذه الفئات بجميع أنواعها وتحرم من حقوقها، ويأخذ المريض بجريرة المغير لجنسه. فالخنثى يختلف تماما عن الجنس الثالث ومن ولد بأعضاء مختلطة ليس مثل من سعى لتغيير جنسه، لكن المجتمع لا يفرق بل يعامل الجميع بشكل واحد.

والمعلوم أن الخوض في هذه القضية -مجتمعا وإعلاميا- من المحذورات لتبقى الصورة ضبابية حيال مصير هذه الفئة في المجتمع، في ظل غياب الدراسات والأبحاث والأرقام والإحصائيات حيال هذه الفئات ومشاكلها في المجتمع.

وتظل الأسئلة مطروحة عن الفرق الحقيقي بين (الخنثى المشكل وغير المشكل) و(الجنس الثالث) من الناحية الطبية والأحكام الشرعية المتعلقة حولهما من ناحية الجنس والزواج وأحكام المواريث، والحكم الشرعي لمن غير جنسه ولمن صحح جنسه، في ظل وجود الجدل الشرعي الطبي حول هذه الفئات؛ فمنهم من يصنفهم إلى قسمين؛ قسم خلق بأعضاء جنسية مختلطة وله أنواع وهؤلاء لا ذنب لهم ويتم تصحيح جنسهم، وقسم غير جنسه بإرثاته وهؤلاء مدانون لتغييرهم خلق الله. أما الفئة الثالثة المختلف حيالها بين بعض الأطباء والشرعيين هي الفئة التي تعاني من اضطراب الهوية الجنسية، فالشرعيون وبعض الأطباء يصنفونهم ضمن قائمة الجنس الثالث، أما بعض أطباء علم النفس فيعتبرونهم فئة مستقلة يجب أن تخضع لتعامل خاص مما يجعل مناقشة هذه القضية ضرورة حتمية بين الجهات ذات العلاقة للخروج برؤية موحدة للتعامل مع هذه الفئات لعدم هضم حقوقهم.

والأسئلة تبقى مشرعة عن طريقة تعامل القضاء والقانون وهيئة الأمر بالمعروف مع هذه الفئات في حال القبض عليها وهل يفرقون بينها؟! ثم كيف يتم التعامل معها من قبل الأحوال المدنية وديوان الخدمة العامة ووزارة التربية والتعليم في الوظائف في حال صحح جنسه فتحول من ذكر إلى أنثى والعكس؟!.

وما يزيد الأمر خطورة هو استغلال البعض للباس الحاصل في المصطلحات والحقوق، فيسعون لإجراء عمليات تغيير الجنس المحرمة شرعا وقانونا في مستشفيات خارج المملكة، ثم يأتون بأوراق من هذه المستشفيات تثبت أنهم أجروا عمليات تصحيح جنس المباحة شرعا وقانونا للتحايل على الأنظمة، وهنا مكن الخطورة لأن ازدياد أعداد هذه الفئة تشكل خطرا على مجتمعنا المسلم المحافظ خصوصا إذا ما طالبوا بحقوقهم!.

ورغم اتخاذ وزارة الصحة خطوة إيجابية قبل شهر تقريبا بإلزام كافة المستشفيات والمراكز الأهلية بعدم إجراء جراحات (تصحيح الجنس) إلا بعد التنسيق مع الوكالة المساعدة للطب العلاجي في الوزارة عن طريق تعميم أرسل إليها على خلفية معاملة متعلقة بامرأة سعودية أردت تغيير جنسها بالتحايل بطلب التصحيح، لكن المشكلة تبقى قائمة من خلال المستشفيات التي تجري هذه الجراحات خارج المملكة دون حسيب أو رقيب.

«عكاظ» فتحت ملف هذه الفئات بكل أنواعها، مفقدة الفرق بينها وبين الأحكام الشرعية المتعلقة بها، ودور الجهات ذات العلاقة للتعامل معها مثل هيئة الأمر بالمعروف والقضاء والقانون وعلماء النفس والاجتماع والخدمة المدنية والأحوال المدنية والتربية والتعليم وحقوق الإنسان، مستعرضة معاناة أحد الشباب، وناقشت هذه المحاور مع جملة من الشرعيين والقضاة والقانونيين والأطباء وعلماء النفس والاجتماع والمختصين والمسؤولين في سياق التحقيق التالي: فروق شرعية

بداية، بين نائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين عضو المجامع الفقهية الدكتور عبدالله بن بيه، وجود فرق شرعي بين من ولد بأعضاء مختلطة ممن يطلق عليهم (الخنثى)، ومن سعوا لتغيير جنسهم بأنفسهم ممن يطلق عليهم (الجنس

الثالث)، موضحاً أن إجراءات عمليات التصحيح مباحة شرعاً، أما إجراءات عمليات التغيير فهي محرمة ومجرمة شرعاً وقانوناً.

وحول قضية الحقوق وتقسيم المورايت بالنسبة للخنثى، قال بن بيه «هذه القضية عالجهما الفقهاء قديماً، فمن ظهرت عليه علامات ذكورية؛ مثل نبوت شعر اللحية والعانة ولكن يملك جهازاً جنسياً مختلطاً فإن المسألة ينظر إليها من الناحية الطبية، فإن غلبت عليها الذكورة فإنه يعامل كذكر وإن غلبت عليه علامات الأنوثة فإنه يعامل كأنثى في الحقوق والمورايت وغيرها، مفيداً أن هذه الفئة لها كافة الحقوق».

الشورى: لم يناقش قضايا تتعلق بهذه الفئة وهذا الأمر غير مطروح حالياً وأكد بن بيه أن الشرع يتعامل مع وجود العلامات المرجحة للذكورة والأنوثة، فإن لم توجد فإنه يرجع لأهل الطب والاختصاص لبيان المسألة، مشدداً على أن هذه الحالات يتعامل معها بخصوصية ويفضل فيها الفتوى الجماعية. وطالب بن بيه بالتشديد على عدم إجراء مثل هذه العمليات قبل التأكد من أنها عملية تصحيح أم تغيير، خصوصاً في ظل حالات التحايل، مؤكداً على أن ظهور فئة الجنس الثالث غريبة ومستنكرة في المجتمع المسلم ويجب معرفة أسبابها ووضع الحلول قبل تفاقمها والتأكيد على دور العلماء والفقهاء والطباء ووسائل الإعلام بالتوعية والعلاج. حقوق مباحة

ووافق عضو هيئة كبار العلماء الدكتور يعقوب الباحسين رأي ابن بيه في أن مسألة معرفة الأحكام بفئة (الخنثى) تكون بناءً على غلبة الصفات الذكورية والأنثوية، فإن رجحت صفة على أخرى فإنه يعطى حقوق الصفات الراجحة لديه، وأكد الباحسين على أن القضية تخضع لصوابط ومقاييس وتحتاج لرأي العلماء والأطباء وأصحاب الدراية قبل إطلاق الأحكام. وأجمعت الآراء الفقهية الحديثة التي تمثلها المجامع الفقهية وهيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة في المملكة والأزهر الشريف في مصر، على رأي واحد، وهو أن هناك نوعين لا ثالث لهذه الفئة.

الجنس الثالث

كلام الشرعيين صادق عليه الأطباء والمختصون بوجود فئتين بل ذهبوا إلى أنه لا يوجد ما يسمى بالجنس الثالث من الناحية الطبية، وهو ما أكد عليه مدير مركز أخلاقيات الطب والخير في المجامع الفقهية الدكتور محمد علي البار الذي شدد على هذه المسألة، مبيناً أن حالات الخنثى الحقيقية شديدة الندرة وذلك بوجود التباس بين الذكر والأنثى بسبب أمراض أو أمور حصلت أثناء الحمل أو أدوية أو مرض وراثي مثل زواج الأقارب، ويمكن أن تجرى لها عمليات تصحيح جنس بكل سهولة»، موضحاً أن عملية التصحيح تعتمد على نوعين من الركائز الأساسية والثانوية، مبيناً أن الركائز أو المحددات الأساسية وهي الكروموزومات والغدد الجنسية، فالشخص يكون ذكراً إذا كان يحمل كروموزوم XY ولديه خصيتان ويكون أنثى إذا كانت كروموزومات XX ولديه مبيضان أما إذا حدث خلل في الكروموزومات أو الغدد الجنسية كوجود أنسجة مبيض وخصية في نفس الشخص فعندها يلجأ إلى المحددات والركائز الثانوية وتشمل الأجهزة التناسلية الخارجية والداخلية والقدرة على ممارسة العلاقة الحميمة ومستقبل الإنجاب ورغبة الشخص ومشاعره نحو الذكورة والأنوثة ورغبة الوالدين (في حالة الأطفال) وعمر الشخص عند تشخيص الحالة».

أقسام الخنثى

وبين البار أن (الخنثى) ينقسم إلى قسمين؛ خنثى كاذبة وخنثى حقيقية، مبيناً أن الكاذبة هي التي تكون في ظاهرها ذكراً وفي باطنها أنثى أو العكس، مشيراً إلى أن تصحيح هذه الحالة يكون بتثبيت الجنس الحقيقي له بناءً على الباطن وليس الظاهر، مشيراً إلى أكثر حالات انتشار من هذا النوع تصل إلى ٩٨ في المائة.

وخلص البار إلى أن الخنثى بشكل عام يصحح إلى جنسه الحقيقي أو إلى الجنس الأقرب لجنسه، ولا يجوز التغيير للجنس المغاير كما يحدث في حالات فقدان الهوية الجنسية التي لا علاقة لها بالاضطرابات الجسدية من جراحات لا يبيحها الشرع؛ لأنها تغير في الحقوق والواجبات على المسلم.

النفسيون: لسنا بحاجة لقانون خاص للتعامل معهم ونحاكم الجنس الثالث وفق الشريعة وفقد البار الفرق بين الخنثى المشكل واللامشكل، مشيراً إلى أن المشكل هو الخنثى الصادق والكاذب، بينما اللامشكل هم من يعانون اضطراباً نفسياً، موضحاً أن الفئة تعاني من مرض نفسي فهم قد خلقوا ذكوراً وليس عندهم أي اضطراب عضوي، مشيراً إلى أن هذه الحالات تخضع لعلاج نفسي، مبيناً أنه في أوروبا يخضع مثل هؤلاء لعلاج نفسي، فإن لم يستجيبوا فإنه يتم تحويل الذكر إلى أنثى والعكس ظاهرياً وبإعطائهم بعض الهرمونات، مفيداً أن الذكر عندما يتحول لأنثى فإنه لن يحمل لأن التغيير ظاهري، وكذلك الأنثى عندما تتحول لذكر فإنه لن تستطيع ممارسة مهام الذكورة، مشدداً على أن هذه العمليات محرمة ومجرمة شرعاً وأجمع الفقهاء على تحريمها وهو نوع من المسخ، ولفت البار إلى أن حالات الخنثى بجميع أنواعها ليس جديدة ولها حالات في التاريخ الإسلامي وفي كافة العهود.

مركز التصحيح

واتفق مدير مركز تحديد وتصحيح الجنس في مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور ياسر جمال مع رأي البار في أن هناك حالتين لا ثالث لهما، رافضا اعتبار مضطربي الهوية الجنسية بالفئة الثالثة، مشيرا إلى أنهم يدخلون مع فئة الجنس الثالث. وأفاد د. جمال أن مركز تحديد وتصحيح الجنس هو المركز الوحيد في المملكة الذي يقوم بعمليات التصحيح والذي تأسس قبل ٢٧ عاما أجري خلالها ٤٢٥ عملية، ولفت جمال إلى أن عمليات تصحيح الجنس لا ترتبط بسن معين فأكبر المرضى الذين أجريت لهم عمليات التصحيح قارب على الـ ٤٠ عاما وأصغرهم تم تشخيصه عند الولادة وبدأ عمليات التصحيح في سن ثلاثة شهور، موضحا أن ٩٣ في المائة من الحالات التي تم تصحيحها قد تم تشخيصها عند الولادة وتمت عمليات التصحيح في العامين الأولين بعد الولادة أما الـ ٧ في المائة الباقون فقد تم تشخيصهم في مرحلة الطفولة المتأخرة أو بعد البلوغ والأكبر سنا، مشيرا إلى أن من تم تصحيح جنسه تم إعطاؤه بعض الهرمونات ليتناسب شكله الخارجي مع جنسه، وأشار إلى أن قدرة الشخص على الإنجاب بعد التغيير متفاوتة، لكنه عاد وأكد أن كثيرا ممن أجريت لهم عمليات التصحيح تزوجوا وأنجبوا.

وزارة الخدمة:نحول الوظيفة من جنس لآخر حسب بطاقة الأحوال والسجل المدني
واعترف جمال بوجود بعض الحالات التي رفضت أسرها التصحيح بدافع تجنب الحرج والبعض الآخر مقاومة لتصحيح جنس طفلهم من الذكورة إلى الأنوثة، لافتا إلى أن المقاومة كانت قوية جدا حتى أن الطفل رغم تشخيصه أنه أنثى منذ ولادته إلا أن الأسرة قاومت وتهربت من التصحيح حتى بلغ الطفل سن السنوات الثماني وبعدها رضخت الأسرة للواقع وقبلت بتصحيح جنس الطفل إلى طفلة، ونفى جمال وجود أية حالة حصلت لها انتكاسة بعد عملية التصحيح.

الهيئة تفرق بين الجنس الثال والخنثى وضبطنا ٢٦٠ حالة شذوذ في مركز واحد خلال عام
وشدد جمال على ضرورة تحرير المصطلحات في وسائل الإعلام للتفريق بين تصحيح الجنس المباح شرعا ونظاميا، وتغيير الجنس المحرم شرعا ونظاميا، وحذر جمال من وجود حالات تحايل يقوم بها بعض من يريد تغيير جنسه بلجونه إلى مستشفيات خارج المملكة وإجراء عملية وأخذ ورقة من المستشفى على أنها تصحيح جنس واعتمادها من السفارات السعودية وإحضارها للأحوال المدنية لاعتماد تغيير الجنس على أساس أنها تصحيح، مشيرا إلى أنها تشكل خطرا كبيرا على أمن المجتمع؛ كونها ستساهم في وجود فئة من الجنس الثالث بعد فترة طويلة وهو أمر فوض شرعا وقانونا، مؤكدا على أنه رصد حالات من هذا النوع وقدم تحذيره أكثر من مرة للجهات المختصة لأخذ الحيطة والتأكد من هذه الأوراق والمستشفيات قبل تغيير الجنس في بطاقة الأحوال. وهنا ينفي المتحدث الرسمي باسم الأحوال المدنية محمد الجاسر اعتماد أي تعديل أو تغيير إلا بعد دراستها من لجنة مختصة. وأضاف قائلا «نصت المادة الخامسة عشرة من نظام الأحوال المدنية على أنه لا يجوز بعد تمام التسجيل إجراء أية إضافة أو حذف أو تعديل أو تغيير في قيود الواقعات المدنية الرئيسة إلا بقرار من اللجنة»، مبينا أن تعديل حالة الجنس تعتبر من البيانات الرئيسة التي تضمنتها هذه المادة والتي يجب أن تعرض على لجنة الأحوال المدنية الفرعية لإصدار القرار اللازم بشأنها بعد دراستها.

اضطراب الهوية

وبالعودة لموضوع فئات الخنثى، فقد اختلفت استشارية الطب النفسي ورئيسة وحدة الأمراض النفسية في مستشفى الملك فهد في جدة الدكتور منى الصواف مع آراء البار وجمال، مؤكدة وجود فئة ثالثة إضافة لفئة الخنثى المشكلة والجنس الثالث في فئة اضطراب الهوية الجنسية، مشددة على أنها فئة مستقلة عن الجنس الثالث معتبرة هذه الفئة هي الأخطر على الإطلاق، موضحة أن هؤلاء يولدون بأعضاء ذكورية وكر وموزومات ذكورية ولكنه لأسباب مختلفة عقله لا يؤمن أنه ذكر، مبينا أنه مريض نفساني ولا يغير جنسه بإرادته بل يصل لمرحلة يظن فيها أنه خلق في جسم خطأ، بل يبدأ بتطويل شعره وتغيير نبرة صوته والحصول على هرمونات أنثوية، مشيرا إلى أن مجتمعنا لا يتقبل هذه الفئة ويظنها من الجنس الثالث رغم أنها مختلفة تماما عنها فهؤلاء مرضى نفسيون، مبينا أن الجنس الثالث هم الذين لا يثيرون جنسيا إلا لمثلهم فالرجل يميل للرجال والأنثى تميل للإناث فتكون هناك امرأة مسترجلة التي تطلق عليهم في الوقت الحالي (البويات)، مشددة على أن هؤلاء يختلفون عن فئات المصابة باضطراب الهوية الجنسية.

التربية والتعليم: بطاقة الاحوال تحكم نقل الطالب والطالبة على مدرسة تناسب جنسه الجديد

ولفتت إلى أن هذه الفئة بحاجة لعناية طبية خاصة وبرامج علاجية غير موجودة في المملكة، وأشارت إلى أن هذه الفئة في أوروبا وأمريكا تخضع لبرامج نفسية فإما أنها تستجيب للعلاج أو يتم إجراء عمليات تغيير جنس لها، مشيرة إلى أن ٦٠ في المائة ممن يجرون عمليات التغيير ينتحرون لعدم قدرتهم على العيش بالصفة الرجولية أو الأنثوية ويدخلون في اضطرابات نفسية تقودهم للانتحار في النهاية، مؤكدة أن هذه من المشكلات تواجه الأطباء عند التعامل مع هذه الحالات.

وأشارت إلى وجود حالات في المجتمع يتم التعامل معها من قبل أسرها بشكل خاطئ فتحرم من حقوقها وتتعرض للعنف أحيانا، مبينة أنه قد يقبض عليها من قبل الهيئة وتودع في السجن دون التحري عن حالتها، رغم أنهم مرضى نفسيون بحاجة لإخضاعهم لعلاج وليس التعامل معهم كجنس ثالث، وطالبت الصواف من المجامع الفقهية والعلماء والأطباء بإعادة النظر في أمثال هؤلاء وعدم ضمهم للجنس الثالث، مفيدة أن اضطراب الهوية الجنسية مرض مثبت ومعروف عالميا، معترفة بعدم وجود دراسات وأبحاث كافية حوله، ورأت أن من أسباب تفاقم حالات هؤلاء عدم وجود برامج علاجية مدعومة وكافية ومتعددة المهام بحيث تشمل برامج نفسية واجتماعية، مشددة على ضرورة دراسة كل حالة دراسة وافية من قبل الطب النفسي المختص لوضع البرامج العلاجية المناسبة لها، وأبدت الصواف أسفها لإحالة بعض الحالات المصابة بهذه الأمراض بتهمة التشبه مطالبة القضاء والجهات القبض المختصة بتشكيل لجنة مع حقوق الإنسان والمختصين قبل إيداع أمثال هؤلاء السجن ومحاكمتهم.

هضم الحقوق

وهنا يؤكد المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة الدكتور حسين الشريف كلام الصواف، برصدهم بعض الحالات المودعة في السجن ممن يعانون من مرض اضطراب الهوية الجنسية بتهمة التشبه بالإناث، مبينا أن الجمعية تتدخل عندما ترصد بعض الحالات لرفع الظلم عن هؤلاء، مشيرا إلى أن المجتمع لا يتقبل مثل هذه الفئة بل ينبذها في كثير من الأحيان بسبب نظرة المجتمع الضيقة.

وطالبت الشريف بإيجاد آلية قانونية وضبطية في التعامل مع الخنثى المشكل أو مع المصابين بمرض اضطراب الهوية الجنسية من الناحية الطبية والاجتماعية من خلال تولي الشؤون الاجتماعية فتح ملفات لهم، وتوفير وظائف لهم خصوصا أنهم مرضى وليسوا كفئة الجنس الثالث.

الأحوال المدنية: لانجري أي تعديل أو تغيير في الجنس إلا بعد دراسته من لجنة مختصة
وشدد الشريف على أهمية توعية الجهات الحكومية في الهيئة ومراكز الشرط والقضاء للتعامل مع هؤلاء دون ظلمهم، مؤكدا على ضرورة أن يتم الوقوف مع هذه الفئة حتى يتم تصحيح جنسهم بالإضافة لتوعية الأسر بالتعامل مع هذه الفئة، فهم ليسوا شاذين إنما خلقوا بأعضاء مختلطة أو أصيبوا بمرض اضطراب الهوية. مطالبا مجلس الشورى بإيجاد تنظيم وضوابط لأمثال هؤلاء بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة؛ مثل الصحة والقضاء والقانون والأحوال المدنية وديوان الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم؛ لتأمين وظائف تناسبهم ونقلهم في حال أجروا عمليات تصحيح الجنس، مطالبا بإيجاد ضوابط قانونية وقضائية محكمة للخنثى المشكل.

وهنا ينفي عضو لجنة الشباب والأسرة في مجلس الشورى الدكتور طلال بكري مناقشة المجلس لقضايا الخنثى المشكل والمصابين باضطراب الهوية، قائلا «مسألة هذه الفئات وقضايا تصحيح الجنس ومسألة حقوقهم في المجتمع لم تخضع للدراسة، فالمعلوم أن التغيير محرم شرعا ومخالف للنظام العام، أما التصحيح فهو معمول به في المستشفيات المتخصصة، نافيا علمه بإشكالية التحايل التي تحصل، وأكد على أن هذه الأمور.

قانون خاص

وينفي القاضي في المحكمة الجزائية في الرياض الدكتور عيسى الغيث الحاجة لقانون خاص للتعامل مع هذه الفئات قائلا «نتعامل مع الجنس الثالث انطلاقا من الدليل المتشبه ملعون فمن باب أولى هي مجرمة وليس هناك نظام أو قانون يجرم لأنها مجرمة فعليا»، مبينا أن فئة الجنس الثالث في حال القبض عليهم فإنه يطبق بحقهم حكم الشرع، مبينا أن مسألة التأكد من حالتهم هي من مهمة الجهات الحكومية التي قبضت عليهم وتابعت حالتهم، موضحا أنه في حالة أدينوا بالتشبه والشذوذ فإنه يحقق معهم على أنهم مخالفون للشريعة الإسلامية ويعاقبون تعزيريا، مؤكدا أن مسألة القبض عليهم من اختصاص الهيئات أكثر من كونه اختصاص الشرط، وشدد الغيث على وجود فراغ قانوني في المسألة، والأمر ليس بحاجة لإخراج نظام مستقل، فمن كان بريئا يعفى ومن كان مدانا يعاقب، ورأى الغيث أنه من الخطأ الفادح الإيقاف لمن ثبت عليهم التشبه والشذوذ دون محاكمة، ومن الخطأ التعامل مع أصحاب الأمراض مثل التعامل مع الجنس الثالث.

ويرفض مدير فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شارع التحلية في الرياض الشيخ أحمد علي الغامدي، التهمة التي تلاحق الهيئة بأنها تقبض على الأشخاص دون التأكد من حالتهم قائلا «جميع من نضبطهم ذكور وليسوا (خنثى مشكل) لكنهم يتشبهون بالنساء من حيث اللبس ووضع الماكياج والتعرض للشباب ولم نضبط يوما خنثى مشكل»، مبينا أن مسمى الخنثى المشكل مصطلح فقهي يعني عيبا خلقيا له أحكامه الشرعية، وأوضح الغامدي أن معظم من يقبض عليهم هم من الجنس الثالث الذين لم يصححوا جنسهم ومع ذلك تبقى خلقة الذكر مغايرة عن خلقة الأنثى، مؤكدا أن رجال الهيئة لهم القدرة على التفريق بينهما أثناء الضبط وسماع إفاداتهم والحديث معهم، نافيا أن يكون من يقبض عليهم هم من المصابين باضطراب الهوية الجنسية.

انتشار ملحوظ

ورفض الغامدي القول إن الشذوذ الجنسي ظاهرة مضيعة «من واقع عملنا الميداني لا نرى انتشارا ملحوظا لمظاهر الشذوذ، وهذا في المقابل لا يعني عدم كثرة الشاذين جنسيا، لأنهم لا يظهرون شذوذهم الجنسي ويتخفون عن أعين الرقيب، وهذا بحد ذاته مكسب اجتماعي وأمني»، كاشفا عن أن الهيئة ضبظت في مركز واحد في عام واحد ٢٦٠ قضية. وأفاد الغامدي أن دور الهيئة في محاربة الجنس الثالث له جانبان، «أولهما: الجانب الوقائي، الذي يتمثل في توعية الشباب عن مظاهر الشذوذ والجنسي في الملبس والمظهر العام، خاصة عند بعض المراهقين؛ فيتم توجيه النصيح لهم وإلى أولياء أمورهم»، مشيرا إلى أنهم وجدوا أثرا ملموسا لذلك، ولفت إلى وجود فئة من الشاذين يتم توجيههم للعلاج النفسي والعضوي، وأقر الغامدي بقلّة المراكز المهيأة والمجهزة لعلاج الشاذين وتأهيلهم وهم بالمناسبة يعانون من قلّة مراكز العلاج لدينا لهذا المرض (الشذوذ الجنسي). وأشار الغامدي إلى أن الهيئة تهتم بالجانب العلاجي للقضاء على الشاذين من خلال القبض عليهم واجتثاث ضررهم عن المجتمع بإحالتهم لجهات الاختصاص ليتم بعد ذلك محاسبتهم وإيقاع العقوبة الملائمة لجرمهم. أما عن كيفية القبض على الشاذين جنسيا فبين الغامدي ذلك بقوله «أحيانا نرى بعض الشاذين يمشون في الطرقات التي يقصدها الشباب وعليهم مظاهر الشذوذ الجنسي، أو نتلقى من بعض المواطنين بلاغات عن أماكن تجمعهم أو عن أشخاص يعرضون أنفسهم على الشباب فيتم القبض عليهم مباشرة أو وضع الكمانن لهم، وبعد القبض عليهم يتم إيقافهم في مراكز الشرط لحين عرضهم على هيئة التحقيق والإدعاء العام».

تحويل بالبطاقة

حقوق الإنسان: رصدنا مصابين بأضطراب الهوية في السجون بتهمة التشبه بالإناث وحول تعامل وزارة الخدمة المدنية مع الأشخاص الذين يجرون عمليات تصحيح الجنس، أوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبدالعزيز الخنين أن النظام يطبق على المرأة والرجل بلا استثناء إلا في وضع الأمومة وعند الوفاة، مفيدا أنه يتم تعديل الوظيفة بحسب بطاقة الأحوال الشخصية والسجل المدني، وأحال قضية الإعداد النفسي والاجتماعي للجهات الطبية التي أجرت العملية، وطابق كلام المتحدث الرسمي باسم التربية والتعليم محمد الدخيني مع كلام الخنين، مبينا أن تحويل الطالب لطالبة أو العكس في حال إجراء عمليات التصحيح يتم وفق بطاقة الاحوال، مشيرا إلى أنها تبقى حالات نادرة جدا وتأهيلها للاندماج في الوضع الجديد لا بد فيه من التعاون مع الجهة الطبية والأسرية والتربوية.

العنف الأسري.. وجع يعانيه مجتمع وضريبة يدفعها أبرياء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٧١

<http://www.al-madina.com/node/307302>

منال الكاشري - مكة المكرمة

عناوين مختلفة لقضية العنف الأسري، ذلك الوجع الذي يعانيه جسد المجتمع؛ ففي الوقت الذي وصفه البعض بالكابوس المخيف؛ انبرى آخرون واصفينه بالآفة المجتمعية المدمرة والظاهرة التي تتعاظم وتكبر بسرعة مذهلة مع مرور الأيام. ومع اختلاف مفردة العنوان ووصفية الحالة يتفق متخصصون على أن العنف تهديد صارخ لأمان المرأة الضعيفة ومستقبل الأطفال الأبرياء، مطالبين بنشر الثقافة التوعوية بين فئات المجتمع وتدريب حقوق الإنسان في المدارس على جميع مراحلها حتى لا يتحول العنف إلى ظاهرة عصبية العلاج. وأرجع المتحدثون العنف إلى أسباب أبرزها إدمان المخدرات وغياب الحوار وضغوط الحياة المعيشية والفهم الخاطئ لمفهوم القوامة والولاية عند كثيرين. ولم يخف المتحدثون حجم الضريبة التي يدفعها المجتمع من جراء العنف وانتشاره، مؤكدين أن العودة لتعاليم الدين وتفعيل فضائل الرحمة يمثلان أفضل الجسور لعلاج هذه الآفة المجتمعية.

“المدينة” فتحت الملف الشائك للتعرف على أبرز مظاهر العنف في المجتمع والفئات المستهدفة وطرق العلاج.

أشكال العنف

نجوى الحربي إخصائية اجتماعية بجمعية حقوق الإنسان قالت: هناك أشكال عدة للعنف منها الجسدي والنفسي وهو مرتبط غالباً بإدمان المخدرات، ونحن في جمعية حقوق الإنسان نحث على تدريب حقوق الإنسان من الابتدائي إلى مرحلة الجامعة، ولعل من الحالات التي مرت بنا في الجمعية قضية لفتاتين تعرضتا للعنف من أخوتهما وعند الاتصال بوالدتهما قالت بحرقه: عندما حاولت حمايتهما تلقيت طعنة سكين من ابني وقدرت بـ ١٦ غرزة فإن حميتوهما انتم جزيتم خيراً والا اعيدهما، اما انا فلا استطيع حتى حماية نفسي منهم. وعندما يعرف كل فرد حقوقه واجباته قد نحد من انتشار العنف ولعل العلاج يكمن في التمسك بالشريعة الإسلامية، لأن مشكلتنا اننا ابتعدنا عن الالتزام بتعاليم الاسلام.

ثلاثة أقسام

أما الدكتورة هانم حامد ياركندي استاذ الصحة النفسية المشارك ورئيسة مجلس ادارة جمعية ام القرى الخيرية فقالت: أهم مظاهر العنف الاسري تمحورت في رسالة إحدى الطالبات في مرحلة الماجستير حيث قسمت العنف الى ثلاثة اقسام: عنف جسدي وعنف نفسي وعنف جنسي. وقالت ياركندي: نحن نحتاج للحملات التي تتحدث عن العنف الأسري وتوجيه الآباء وتوعية الاسر بأهمية التنشئة الصالحة للأبناء. وأضافت ياركندي العنف موجود لا ننكر هذا الشيء، ولكن من كثرة الحديث عنه اصبح هناك فتيات بمجرد ان يتحدث احد الوالدين بصوت مرتفع يعتبرنه عنفاً ويتناولن عليهم، ولذلك هذا لا يصح لذا نعمل على عمل محاضرات دينية وتثقيفية من اجل توعية الفتيات وارشادهم.

أبرز الحالات

وأكدت ياركندي أن أبرز الحالات لدينا في دار الحماية تظهر في تعنيف من قبل زوجة الاب بالحرق والضرب وحالات معنفات من عمتهن بسبب انها كانت تكره والدتهن فبدأت بالانتقام منها في ابناء الاخ وشاهدنا الضرب والقرص في اجسادهن بشكل ظاهر واخرى بسبب الإرث ومعنفة من والدها وسبب ذلك ان لدى هذا الاب زوجات كثيرات وابناء كثيرين ويمارس معهم العنف، واسباب اخرى قد تؤدي الى العنف الاسري وهذا كله يدل على قلة الوعي والبعد عن تعاليم الدين.

الفضائيات والرفاهية

د نجلاء فخر الدين أرجعت انتشار ظاهرة العنف الاسري الى الفضائيات والرفاهية التي يعيشها الفرد، فالمرأة ترغب في أن تكون كمثلياتها من النساء الاخريات والرجل قد يكون غير قادر على توفير ذلك وتلبية رغباتها فتبدأ المشاكل ويبدأ العنف الاسري على حسب ذلك، ومن أهم الاسباب المخدرات فكثير من الاحيان المرأة تكون ضحية زوج مدمن أو اولاد مدمنين، ومن المؤلم ان نجد أمماً معنفة من أبنائها بسبب ميراث او ما شابه ذلك. أما الدكتورة مريم عبدالرحمن أبو علي فتوضح ان أهم اسباب العنف الاسري يعود لضعف المكونات في بيئة المجتمع الصغير المتمثل في الأسرة ثم بعد ذلك

تتسع باتساع افراد المكونات الذي يتكون منها هذا المجتمع وطبعاً الجهل هو السبب الرئيس في ممارسة العنف لأن التعليم له أثر في تهذيب السلوك.

فرق الأزمنة

وأكملت فخري أن هناك فرقاً بين الأزمنة ففي السابق كان هناك تلاحم بين افراد المجتمع والآن نجد مجتمعا متوترا لا يرضخ الابن فيه لكلام اهله والفتاة تريد الحرية الكاملة وهذه التصرفات سببت التفكك وعدم التوافق الاسري، ولدينا في المجتمع لم نلاحظ عنفاً ضد الرجل الا في حالة ان كان الابن معاقاً فيحدث عنف احياناً دون قصد او بهدف الحماية كربطه بالسلاسل او حبسه او عزله عن الآخرين، ولو كانت هناك مراكز متخصصة لاستقبال هذه الفئة ربما لم نر مثل هذه الحالات بل على العكس قد يتحصل على تأهيل وتدريب وعلاج ويزاح هذا العبء عن الاسرة.

أبرز الأسباب

الدكتورة مريم عبدالرحمن ابو علي المرشدة بلجنة إصلاح البين توضح ان اهم اسباب العنف الاسري تعود لضعف المكونات في بيئة المجتمع الصغير المتمثل في الاسرة، ثم بعد ذلك تتسع باتساع افراد المكونات الذي يتكون منها هذا المجتمع وطبعاً الجهل هو السبب الرئيس في ممارسة العنف لأن التعليم له اثر في تهذيب السلوك؛ فالعلم له عدة قنوات أولاً يأتي من الوالدين ثم من مؤسسات التعليم المختلفة، وأكملت أبو علي سمعنا عن ممارسات عديدة تمارس ضد الاطفال والنساء فقد تصل الى درجة يقف عندها دور المرشد وتحال تلك القضايا الى الجهات الامنية والجنائية او الصحية، وهذا ما يحزننا حقاً وقالت ان العنف ليس وليد لحظة بل يمارس منذ القدم ولكن الإعلام ساهم في ابرازه حتى صنف بأنه ظاهرة

مدخل خميس مشيط وخمس سنوات من الأعمال المتعثرة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٢٨

<http://www.al-jazirah.com/20110604/fe29.htm>

خميس مشيط - متابعة وتصوير - عبدالله الهاجري

لم يكن المشروع الذي كان يهدف إلى الخروج بنتائج إيجابية من خلال تطوير مدخل المحافظة الغربي لفك الاختناق المروري وفتح طرق جديدة تسهم بـ«أمل» في تجديد وجه المدينة، لم يكن إلا «ألماً» امتد خمس سنوات حتى اللحظة، بين وقوف رسمي عليها، ومطالبات شعبية بحل الموقف، وتسويق حكومي لإنجازه. نفق خميس مشيط من جهتها الغربية معضلة واجهت أهالي المحافظة وزوارها، كان هدفه تحسين المدينة من مدخلها الغربي الذي يعتبر الشريان النابض لها وهو مشروع «نفق تقاطع الصناعية مع طريق الملك فهد»، وكان من المفروض أن يتم إنجاز المشروع في مدة سنة واحدة، حيث تم ترسيته على إحدى الشركات الوطنية، ولكن ما حدث تجاوز الهدف. خسائر فادحة ومتواصلة لرجال الأعمال لكون المشروع يقع في منطقة تجارية وحيوية، اختناقات مرورية دائمة لعدم وجود طرق بديلة تسببت في حوادث دائمة، تشويه منظر المدينة، خلافات دائمة بين المنفذ وبلدية المحافظة مع اتهامات متبادلة لم تصب أبداً في إنجاز العمل، وبالرغم من وقوف أمير عسير الأمير فيصل بن خالد على المشروع ميدانياً ومتابعته الدائمة، وكذلك وقوف وزير الشؤون البلدية الأمير منصور بن متعب على المشروع ومحاولاته الدائمة في إنهاء هذه المعاناة لوزارته، فالأمر كما هو، أخيراً أمهل سمو وزير البلديات الشركة حتى نهاية العام الحالي لاستكمال الأعمال المتبقية من المشروع، وذلك بعد اطلاعه على تقرير اللجنة المشكلة من الوزارة للوقوف على المشروع ودراسة الحلول لمعالجة وضعه، وذلك بموجب البرنامج الزمني المقدم من قبل الشركة المنفذة التي التزمت فيه بإنهاء الأعمال المتبقية للمشروع بنهاية هذا العام. وتضمن التقرير التزام الشركة بتحديد المعدات اللازمة وتسمية الجهاز الفني المنفذ للأعمال الباقية من المشروع، وفي حال عدم إظهار جدية العمل خلال ٣ أشهر من تاريخه، سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية حول سحب المشروع ومخاطبة وزارة المالية بعدم التعامل مع الشركة في أي مشاريع والنظر في التصنيف. وعلق المواطنون على ذلك باستغراب واسع معللين ذلك بقولهم، المشروع له ما يقارب من السنوات الخمس لم ينفذ منه سوى ٥٤٪، كيف سيتمكن المقاول المنفذ إنهاء النصف الباقي في ظرف ثمانية أشهر. من جهته ذكر المقاول بعض المشكلات التي واجهته في عدم تنفيذ المشروع في وقته منها عدم تسلمهم المشروع إلا بعد مرور سنة من الترسية، ومنها كان المتفق على تنفيذ مسارين فقط ليتحول بعد ذلك إلى ثلاثة مسارات مما كان هناك إعداد دراسات وتصاميم إنشائية جديدة بديلة للتصاميم السابقة، ومنها تعارض خط المياه المحلاة الرئيسي للتحلية ومحطة الضخ الذي يغذي محافظات خميس مشيط وأحد ريفية وسراة عبيدة وظهران الجنوب، وتعارضه مع المشروع موضوع النقاش، ويضيف كان منها أيضاً ارتفاع مواد البناء مثل الحديد في فترات سابقة كانت سبباً في تعطيل العمل. .. حقوق الإنسان تتدخل.... إلى ذلك تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في أعضائها بمنطقة عسير للوقوف على مشكلة سير العمل في نفق خميس مشيط في ظل طول مدة التنفيذ التي تجاوزت خمس سنوات ومعاناة المواطنين وأصحاب المحلات التجارية المجاورة للمشروع. والتقى أعضاء الجمعية في المنطقة مندوبي بلدية محافظة خميس مشيط وممثلين عن مقاول المشروع. وتبادل ممثلو البلدية وممثلو مقاول المشروع الاتهامات في التأخير بتنفيذ المشروع. وأكد ممثلا البلدية لأعضاء الجمعية أن جزءاً كبيراً من التأخير يقع على المقاول المنفذ ولا سيما أن البلدية صرفت تعويضات له تزامناً مع ارتفاع غلاء الحديد وبعض مواد البناء، فضلاً عن إعطائه المهلة تلو الأخرى وقيام البلدية بالعديد من المخاطبات للجهات المعنية في المنطقة، ومقام الوزارة لتسريع العمل في المشروع. من جهته أوضح ممثل المقاول أن تغيير التصميم بين الحين والآخر من قبل أمانة المنطقة، ووجود عبارة لتصرف السيول داخل النفق والعديد من الكيابل هي السبب في تأخر العمل محملاً أمانة المنطقة مسؤولية ذلك. وفي موضوع متصل حاولت «الجزيرة» الوقوف على المشروع وأبعاده مع بلدية خميس مشيط، حين أرسلت عدداً من المحاور، لتتلقى رداً هاتفياً من رئيس البلدية عبدالله الزهراني طالباً بعدم نشر الموضوع، وقال: إن الصحافة أثارت الموضوع كثيراً، مضيفاً بأن هناك مهلة لمقاول المشروع من ثلاثة أشهر إلى ثمانية أشهر لتنفيذ العمل ومعرفة مدى جديته. «الجزيرة» التي تطرح الموضوع بهدف معرفة الحلول السليمة في حال تأخر المقاول في تنفيذ المشروع، مع ورود بعض الأخبار التي لم نتأكد منها بأن إحدى هذه الحلول تتمثل في ردم النفق وإعادة الطريق إلى سابق عهده.

القحطاني: ترشيح العسكريين لأنفسهم في الانتخابات البلدية حق مشروع

المصدر: جريدة الوطن السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=56674&CategoryID=5

المدينة المنورة: عصام الأحمدى 2011-06-04 12:41 AM

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن مشاركة العسكريين في الانتخابات البلدية لا ضرر منها وترشيح العسكريين لأنفسهم في هذا المجال حق مشروع لهم. وأوضح الدكتور القحطاني في تصريح لـ "الوطن" أن استثناء العسكريين من الانتخابات البلدية ليس له مبررات كافية. وأضاف الدكتور القحطاني أن منع العسكريين من الانتخابات البلدية يعتبر تقييدا لحقهم فيما يعتقدون أنه سيخدمهم في المجلس البلدي ويقدم خدمات جليلة في مدينتهم التي انتخبوا فيها، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان تود أن تتاح الفرصة لكافة أفراد المجتمع من عسكريين وغيرهم. وعن وردود شكاوى بخصوص منع العسكريين من الانتخابات البلدية، قال الدكتور القحطاني رصدنا عددا من التظلمات في هذا الشأن من عدد من مناطق المملكة، ولم يفصح الدكتور القحطاني عن أكثر المدن التي أتت منها هذه التظلمات، مبيناً أنه سينظر مستقبلاً في أمر العسكريين بشأن الانتخابات البلدية. من جانبه علق المتحدث الرسمي باسم اللجنة المحلية لانتخابات محافظة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري حول موضوع منع العسكريين من الانتخابات البلدية بقوله: إن هذا نظام عالمي وليس حكراً على المملكة، مردفاً أن العسكريين كثيرون التحرك لطبيعة عملهم.

إلغاء الأنشطة التجارية حول الحرم النبوي لخدمة الزوار

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110604/Con20110604424327.htm>

محمد طالب الأحمدى - المدينة المنورة

حدد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة رئيس هيئة تطوير المدينة اليوم موعداً لإلغاء الأنشطة التجارية حول الحرم النبوي الشريف، مع انطلاق مشروع تهيئة الأسواق التجارية المطلة على الساحة الجنوبية للمسجد النبوي (أسواق الحرم) للاستفادة منها لصالح خدمات المسجد النبوي. وشدد الأمير في توجيه وزعته بلدية الحرم البارحة الأولى على إخلاء السوق بالكامل وكل محتوياته المتضمنة ٤٠٠ محل تجاري، في موعد أقصاه نهاية عمل البارحة، وفصل التيار الكهربائي عن السوق، بعد أن انتهت العقود المبرمة بين الشركة المستثمرة للمحال والمستأجرين، وسط إلحاح التجار بالبقاء لتحقيق منافعهم ومصالح أسرهم.

وخلا الإشعار الذي وزعته بلدية الحرم للمرة الثالثة من أي شعارات رسمية تدل على مصدره، سواء البلدية أو الأمانة، وجاءت خانتا اسم مراقب البلدية وتوقيعه فارغتين فيه، مقابل خلو خانات اليوم والتاريخ والساعة، ومذيلاً بعبارة «شاكرين حسن تعاونكم لخدمة الصالح العام»، فيما رفعت هيئة تطوير المدينة لوحة أعلى السوق تضمنت عبارة «مشروع تهيئة المباني لصالح المسجد النبوي وما يحتاجه من خدمات».

وأعلن أمين عام هيئة التطوير المهندس محمد بن مدني العلي عن كسب الهيئة للقضية المرفوعة ضدها أمام المحكمة الإدارية من قبل تجار السوق، بعد الحكم الصادر عنها بتاريخ ١٤٣٢/٦/٥ هـ بصرف النظر عن الدعوى، وفق ما رأيته الدائرة الثالثة برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد طه، وعضوية عبدالله بن محمد الأحمدى ونافى بن سعد النفيعى. وتقدم للدعوى ضد هيئة التطوير كل من التجار: محمد طه صقر، إبراهيم عاتق الترجمي، محمد بن عبد العال الترجمي، فاطمة بنت سالم الترجمي، وأحلام بنت أحمد العمري، بالظعن بإلغاء إجراءات قرار هيئة التطوير، القاضي بإخلاء المحال التجارية للسوق؛ بحجة أنه ليس من حق الهيئة التدخل في ذلك.

وحددت المحكمة الإدارية الثلاثاء المقبل الموافق ١٤٣٢/٧/٥ هـ كآخر مهلة للاعتراض على الحكم وطلب الاستئناف، في المقابل تنظر المحكمة دعوى جديدة ضد هيئة التطوير في اليوم نفسه؛ أملاً في إعادة النظر في القضية. وحصلت «عكاظ» على وثائق ومعلومات تكشف قصة المشروع بالكامل؛ منذ صدور أمر إنشائه من قبل الملك فهد بن عبدالعزيز عام ١٤١٧ هـ وحتى وقت تحويل نشاطه اليوم من أسواق تجارية إلى مجمع لخدمات المسجد النبوي والزائرين والحجاج؛ إذ أمر بإنشاء مجمع تجاري في المساحة المتاخمة للساحة الجنوبية للمسجد النبوي، وجعلها وفقاً لوجه الله تعالى، يعود ريعه إلى المسجد النبوي. عندها شرعت الجهة المعنية بشؤون المنطقة المركزية آنذاك، وهي اللجنة التنفيذية لتطوير المنطقة المركزية بإبرام عقد مع رئيس مجموعة وقف الحرم شركة محمد بن لادن لاستثمار الموقع، وبعد ٧ أشهر صدر أمر سام بإسناد مهام الإشراف على أوقاف الحرمين على وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فيما استغرق بناء المشروع حوالي ٤ أعوام، ليبدأ تشغيل نشاطه التجاري وتأجيره نهاية سنة ١٤٢٠ هـ. ونص عقد استثمار الوقف على مدة زمنية تنتهي في ١٤٣٩ هـ، أي بعد ٧ أعوام، بينما تنازل المستثمر عن المدة المتبقية لصالح أوقاف الحرم، بموجب خطاب صادر منه برقم ٥٦٦/ج بتاريخ ١٤٣١/٧/١ هـ، وزود المحكمة العامة في المدينة بصورة من التنازل، لدى مكتب القاضي الشيخ عبد الله المخلف. وأبرمت عقود استئجار المحال التجارية بين المستثمر والتجار في بنود تناثرت على ٤ صفحات، وبأسعار متفاوتة يحددها الموقع والمساحة، ما بين ٥٠ ألفاً إلى حوالي ٢٠٠ ألف ريال في العام الواحد، إلا أن العقد جاء سنوياً وقابلًا للتجديد، وهذا مكن نقطة الضعف لدى التجار ملتزمي الحاجة للاستمرار في الموقع دون إخلائه، حيث لم ترتبط العقود بزمان طويل المدى كعامين أو أكثر، بل كان كل عام على حدة ويتجدد بنهاية العام أو يفسخ. وانطلقت رؤية الأمير عبدالعزيز بن ماجد من تقديس المسجد النبوي وإبعاد كل ما يعكر أجواء العبادة فيه، وتحويل جميع الأسواق التجارية المحيطة به إلى خدمات يستفيد منها الحاج وزائر الحرم، وجاءت أولى هذه الخطوات بإنهاء عقود المستأجرين في أسواق البقيع من الناحية الجنوبية الشرقية من الحرم، وتحويله إلى مركز رعاية أولية، باسم «مركز صحي جبريل»، حيث تبرع أمير المدينة في شهر رجب ١٤٢٧ هـ بمبلغ ٣٠٠ ألف ريال

لتأسيسه وإنشائه، فكانت أواخر نتائجه إفادة ٦٠٠ ألف حاج من خدماته في موسم حج العام المنصرم. وفي نهاية المطاف لجأ التجار إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بطلب الكتابة لوزارة الشؤون الإسلامية عن الوقف ومنع تدخل هيئة التطوير، بجانب الكتابة للمقام السامي بإيقاف تصرف هيئة التطوير، إلا أن الجمعية ضمر موقفها أمام حكم المحكمة.



اعتقال سعودي في سورية يكشف العشرات تحت التعذيب

المصدر: جريدة الوطن السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=56680&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2011-06-04 12:38 AM

وجهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأسبوع المنصرم، برقية عاجلة للسفارة السعودية في دمشق، طالبة التوجيه للجهة المختصة بالسفارة بإفادتها عما يتوفر لديها، حول شكوى مواطن سعودي من التعذيب لدى السلطات السورية بعد أن استوقفته دون تهمة رسمية، وعن وجود عدد من السعوديين معتقلين في السجون السورية دون توجيه أي تهمة لهم. ويأتي التحرك بعد أن أرسل المواطن "ش.ف.ع" تظلمات إلى الجمعية أفاد فيه بأنه أثناء قدومه من لبنان عبر الأراضي السورية تم إيقافه من قبل رجال الأمن السوريين وتفنيشه ومن ثم وضعوا رشاش كلاشنكوف في رأسه وطلبوا منه وضع يديه خلف ظهره وتمت تغطية رأسه بكيس قماش واقتادوه إلى أحد السجون التابعة لأمن الدولة في دوار كفر سوسة دون وجود سبب واضح لاعتقاله سوى أنه يحمل الجنسية السعودية.

وأكد المواطن في تظلمه، أنه تم استخدام أبشع وسائل التعذيب معه من صواعق كهربائية وصلب ومنع من النوم ورشه بالماء البارد وضربه في كل وقت.

إلا أنه لم يكتف بسرد تجربته لوحده، بل تضمنت شكواه إشارة إلى وجود العشرات من السعوديين المعتقلين في مكان اعتقاله تم تعذيبهم بهذه الشاكلة ومنعهم من الاتصال بالسفارة السعودية حسبما ذكر.

من جهة أخرى، وحول أعداد السعوديين الموقوفين لدى السلطات السورية، أوضح المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور هيثم مناع في اتصال مع "الوطن" أنه ضمن ما يعرف بفترة الحرب على الإرهاب ولأسباب عديدة تم اعتقال قرابة ٣٠٠ مواطن سعودي ما زال منهم قرابة ٢٠٠ شخص في مراكز التحقيق.

وقال: خلال الأحداث الأخيرة سمعنا عن حالات تم توقيفها واعتقالها ولكن الذين وصلت شكاواهم بالتعذيب بعد خروجهم ٤ حالات.

حقوق الإنسان تتابع شكوى مقيم منع من السفر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٧٤

<http://www.al-madina.com/node/307980>

حسين بختاور - المدينة المنورة

قال المشرف على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة الدكتور محمد بن شديد العوفي: إن الجمعية تقف على شكوى المقيم السوداني عمر دفع الله، الذي أبدى تدمره من منعه من السفر لأسباب وصفها بـ«غير المعلومة». وقال العوفي: سيتم رفع شكوى المقيم إلى الجهات المعنية حسب الأنظمة والتعليمات.

من جانبه قال المقيم عمر دفع الله: أخبرت كفيلي بنيتي للسفر لزيارة الأهل، وعندما توجه كفيلي للجوازات وجد أنني ممنوع من السفر وعلى الفور توجهت للجوازات ومن بعد للإمارة وتقدمت بخطاب أوضح فيه رغبتي في السفر لزيارة عائلتي خاصة أن المنع جاء بلا سبب واضح، وبالفعل وعدوني بمتابعة خطابي وتوجيهه إلى الجهة المسؤولة، ومنحوني بطاقة مراجعة، وظللت أتردد على الجهة المسؤولة لأكثر من عام، وفي كل مرة يخبرونني بأنه لم يأت الرد من الرياض، وأنا الآن في حيرة من أمري فظروفي المادية أصبحت غير مستقرة بسبب تركي لعملي في معظم الأيام بسبب مراجعتي واستئجار غرف فندقية في المدينة بمبالغ كبيرة، إضافة إلى أن إقامتي التي أحملها انتهت ولقد حاولت أن أسافر إلى الرياض لمراجعة السفارة لحل مشكلتي ولكن!...

جهات مختصة تؤخر نظام حماية المستهلك

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/14598.html>

علي بن ظاهر - الدمام
كشف الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن وجود العديد من المعوقات التي تقف أمام إطلاق نظام حماية المستهلك الجديد الذي وضعت مسودته الجمعية الوطنية لحماية المستهلك بمشاركة جمعية حماية المستهلك قبل دخولها في إشكالية انتخابات الرئاسة مؤخرا مشيرا إلى أن الوقت ما زال مبكرا لتحديد وقت إقرار النظام لحاجته إلى الدراسة والتحريض والتعديل بالإضافة أو الحذف قبل عرضه على مجلس الوزراء لإقراره.
من جهة أخرى علمت «اليوم» من مصادر أخرى مطلعة أن اللائحة معلقة وما زالت تعيش مرحلة تأجيلات متعددة للنظر فيها من الجهات الحكومية ذات العلاقة قبل عرضها على هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، مطالبة بسرعة تشكيل لجنة يكون لها مهام محددة لتسريع عمل هذه الجهات ومراقبتها للخروج بنتائج إيجابية في محاولة لإقرار النظام في أقرب وقت ممكن.

وقال القحطاني: «إن البيروقراطية وتعدد الجهات ذات العلاقة وعدم التنسيق آخر سرعة إنجاز مراحل مشروع لائحة نظام حماية المستهلك والتي تصب في مصلحته في حال إقرارها مؤكدا على أهمية المشروع للمواطن الذي هو في أمس الحاجة للوقوف معه في الحفاظ على مكتسباته التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين من أن يسرقها ضعاف النفوس من تجار أو غيرهم وسط العديد من الممارسات التي تمارس في السوق من ارتفاعات وغش تجاري واحتكار تضر بمصلحة المواطن بالدرجة الأولى وتثقل كاهله بفاتورة استهلاكية عالية جدا دون وجود نظام واضح يكفل له حقوقه ويبين له ما له وما عليه».

وأضاف: «كل هذه الظروف المحيطة تجعل من واجبا أن نتحمل المسؤولية كاملة لإنجاز هذا المشروع الوطني الذي يمس المواطنين في معيشتهم اليومية وهذا ما ستوفره اللائحة بالحفاظ على حقوق المستهلكين من الممارسات غير المشروعة التي قد تؤدي إلى الإضرار به ومنع كل عمل ما يخالف قواعد استيراد أو إنتاج أو تسويق السلع أو ينتقص من منافعها أو يؤدي إلى تضليل المستهلك».

وأوضح القحطاني: «أن اللائحة تتكون من ٨ أبواب مفصلة على ٣٣ صفحة ومنها تعريف التسميات وتفصيل المصطلحات ، وبيان حقوق المستهلك ، والتزامات المنتجين والمستوردين والموزعين والموردين والمعلنين ، وبيان العلاقات التعاقدية بتفسير العقود لما فيه مصلحة المستهلك ، وإنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار والأجور والخدمات ، وتوفير مأمير قضاء ، وإنشاء لجان فرعية لتسوية نزاعات الاستهلاك والمخالفات والعقوبات ، وأخيرا باب الأحكام المشتركة».

حقوق الإنسان: سجناء في الشرقية انتهت محكوميتهم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/14550.html>

جعفر تركي - الدمام

قام وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة لإدارة سجون المنطقة الشرقية ضمن خطة فرع الجمعية للزيارات الميدانية إلى السجون ودور التوقيف، وقد تم التنسيق مع مدير إدارة سجون المنطقة الشرقية العميد عبدالله البوشي لطرح ومناقشة المواضيع المهمة التي تم رصدها في هذه الزيارة الميدانية. وأوضح رئيس الوفد الدكتور عبدالجليل السيف المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية أنه تم في هذا اللقاء استعراض حق السجين في حمايته من الأمراض المعدية طبقاً لنظام السجن والتوقيف واللوائح والتعليمات المنظمة للسجون في المملكة وقد اشترك في مناقشة ذلك العميد عبدالرحمن الرويسان مساعد مدير سجون المنطقة الشرقية والمقدم غازي سعيد الدلحي المسؤول عن الخدمات الطبية، وقد شرحت إدارة السجون الجهود التي يبذلونها في هذا الشأن بالتنسيق مع مديرية الشؤون الصحية، والمكان الذي تم تخصيصه للمحجر الصحي داخل السجن. شرحت إدارة السجون الجهود التي يبذلونها في هذا الشأن بالتنسيق مع مديرية الشؤون الصحية، والمكان الذي تم تخصيصه للمحجر الصحي داخل السجن تم طرح موضوع تطبيق المادة ٢٥ من نظام السجون المتضمن إمكانية إعفاء السجين من ربع المدة إذا انطبقت عليه الشروط ، حيث إن في ذلك تحفيزاً للسجناء نحو التقويم والإصلاح ، والتحلي بالأخلاق الحسنة، كما يساعد على التخفيف من أعداد السجناء . وجرى استعراض شكاوى بعض السجناء ممن انتهت مدة محكوميتهم إلا أنهم لا يزالون في السجن ، وذلك بسبب بطء الإجراءات من مختلف الجهات ، وضرورة اعتماد الآلية التي تعجل بإنجاز قضاياهم ، ليخرج السجين بعد انتهاء محكوميته دون تأخير . وطالبوا بدراسة أوضاع السجناء غير السعوديين في مختلف القضايا وكذلك المتهمين بقضايا التزوير وإمكانية ترحيلهم لبلدانهم لاستكمال محكوميتهم

حقوق الإنسان بالمدينة ترصد مخالفات في تشغيل العمالة واتهامات ظالمة من الكفلاء ناقشت مع مكتب العمل موضوعات تشغيل الأحداث وتقليص ساعات العمل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57141&CategoryID=5

المدينة المنورة: مريم الجهني 2011-06-07 2:38 AM

شكلت القضايا العمالية بالمدينة المنورة نسبة ١٠% من القضايا التي باشرها فرع جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة، حيث باشرت الجمعية خلال الفترة السابقة عددا من قضايا التظلم من بعض العمال من شكاوى كيدية يتقدم بها كفلاؤهم عند حدوث خلاف بينهم، إضافة إلى طول فترة التقاضي بين العامل وصاحب العمل التي تستمر لعدة سنوات حتى يتم إصدار الحكم فيها، في الوقت الذي رصدت فيه الجمعية عددا من المخالفات الخاصة بتشغيل العمال بالمنطقة، ومنها تشغيل عدد من الأحداث بأعمال شاقة في ورش النجارة والحدادة وصيانة السيارات... وكان وفد من جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة، برئاسة مدير الفرع الدكتور محمد بن شديد العوفي، زار صباح أمس، مكتب العمل والعمال بالمنطقة، واجتمع مع المسؤولين فيه، وجرى مناقشة القضايا التي وردت للجمعية من العمال التي وعد مدير مكتب العمل بأن تكون محل الاهتمام لإيجاد الحلول لها... وأوضح الدكتور العوفي إلى "الوطن" أن الجمعية ناقشت مع المسؤولين في مكتب العمل والعمال عددا من القضايا والملاحظات التي تم رصدها حول القضايا العمالية خلال الآونة الأخيرة. وأشار إلى أن القضايا العمالية شكلت ١٠% من نسبة القضايا التي باشرت الجمعية خلال الفترة السابقة. وتم خلال اللقاء مناقشة طول فترة التقاضي بين العامل وصاحب العمل التي تستمر لسنوات حتى يتم إصدار الحكم مما يترتب عليه أضرار مادية ونفسية وصحية على العامل نتيجة عدم إيجاد إيرادات مادية خلال فترة انتظار الحكم، ينفق من خلالها العامل على نفسه وأسرته... وأشار إلى أن مدير مكتب العمل والعمال بالمدينة عبد الخالق العتيق أفاد بأن هذه المسألة محل اهتمام من وزارة العمل. وقد أنشأت فرعا للهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمنطقة المدينة المنورة للتسريع في القضايا العمالية... وأضاف العوفي أنه تمت مناقشة ما وصل للجمعية من تظلم من قبل بعض العمال من شكاوى كيدية يتقدم بها كفلاؤهم للجهات المختصة إذا حصل خلاف بين العامل والكفيل أو لم يقدم العامل لصاحب العمل بعض المبالغ المادية التي يطلبها أو لم يتجاوب مع صاحب العمل بعمل ساعات إضافية، مؤكداً أنه وصل للجمعية أن بعض الكفلاء يبلغون الجهات المختصة أن العامل هارب من العمل وبالتالي يتعرض الأخير لإجراءات تسبب له نوعاً من الانزعاج، مشيراً إلى أن مكتب العمل وعد بالاهتمام بالملاحظات وطلب تزويده بما يصل للجمعية من ملاحظات حول ذلك... كما ناقش الاجتماع تشغيل الأحداث التي رصدتها الجمعية حيث رصدت عددا من الأحداث يعملون في أعمال شاقة خاصة في ورش النجارة والحدادة وصيانة السيارات في الوقت الذي وعد مكتب العمل والعمال بتكثيف الحملات لتتبع مثل تلك المخالفات، إضافة إلى طرح قرار تفعيل وزارة العمل بشأن تقليص ساعات العمل لشهري يوليو وأغسطس حيث يتوقف من ١٢ ظهراً إلى ٣ عصراً لحماية العمالة من التعرض لضربات الشمس... وكان مدير مكتب العمل والعمال بالمدينة المنورة عبد الخالق العتيق قد منع أمس، الإعلاميين والمصورين من التقاط الصور أثناء جولة وفد حقوق الإنسان داخل المكتب. وكشفت الصور التي رصدها "الوطن" ازدحام بعض المكاتب فيما بدت أبواب بعض المكاتب مغلقة أمام المراجعين وسط تذمر كثير منهم من تعامل الموظفين معهم وتعتيد إجراءاتهم.

القحطاني إلى أرض الوطن

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=136386>

عاد إلى أرض الوطن قادما من أمريكا عميد شؤون المكتبات بجامعة الملك خالد عضو جمعية حقوق الإنسان بعسير الدكتور منصور عوض القحطاني بعد أن تابع فعاليات معرض أمريكا الدولي للكتاب بولاية نيويورك، كما زار مكتبة الكونجرس الأمريكي بواشنطن والملحقية الثقافية السعودية

متحدث الانتخابات البلدية:

لم نتلق ضوابط مشاركة المرأة ولن تسجل في الدورة الحالية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425271.htm>

عبدالله المقاطي - ظلم
أكدت اللجنة العامة للانتخابات البلدية عدم تلقيها الضوابط التي أعلنها مجلس الشورى الاثنين الماضي بشأن تمكين المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية.
وقال المتحدث الرسمي للانتخابات البلدية جديع القحطاني: قرأنا موافقة مجلس الشورى في الصحف ووسائل الإعلام ولكن القرار لم يصلنا بعد.
وأكد القحطاني أن الكل مجتهد لإعطاء المرأة حقها متى ما كانت الأمور ممكنة، مشيراً إلى أن اللجنة العامة للانتخابات تأمل مشاركة المرأة في الدورات المقبلة بعد اكتمال التجهيزات والإجراءات التي تضمن في أن تكون مشاركة المرأة فاعلة.
وعن إمكانية مشاركة المرأة في الدورة الحالية للانتخابات قال القحطاني: مشاركة المرأة في الدورة الحالية لم تعد ممكنة لانتهاء مراحل قيد الناخبين وقيد المرشحين.
من جهتها رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بقرار مجلس الشورى وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «عكاظ»: نحن في الجمعية نرحب بهذه التوصية التي تأتي في الاتجاه الصحيح ونأمل أن تجد طريقها في تفعيل، وأضاف: بعض التوصيات يترتب عليها آليات عمل ولكن نتمنى تفعيل هذه التوصية. وحاولت «عكاظ» الحصول على تعليق المتحدث الرسمي لمجلس الشورى محمد المهنا لكنه لم يجب على اتصالات ورسائل المحرر.

حقوق الإنسان تصطاد شكاوى المرضى بالمستشفيات

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/14669.html>

عبد العزيز العمري - جدة

قامت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة صباح الثلاثاء بزيارة مفاجئة إلى مستشفى الثغر بجدة برئاسة الدكتور حسين الشريف و طلال قستي و معتوق الشريف و الباحث القانوني سلطان العمودي إثر الشكاوى المقدمة من المواطنين و المقيمين ،حيث بدأت الزيارة بإدارة المستشفى والأقسام الإدارية ، و كانت أبرز شكاوى الإداريين ربط ترقيةاتهم بنقلهم إلى خارج مدينة جدة ما يضطرهم إلى التنازل عن الترقية للبقاء في أماكن عملهم الحالية ثم زار الوفد قسم الطوارئ و العيادات الخارجية و الصيدلية و الأشعة و المختبر و التنويم وأقسام الجراحة والولادة والأطفال وقسم الملفات الطبية و جميع أدوار المستشفى استمعوا فيها إلى شكاوى المواطنين التي تصب أغلبها في تأخر المواعيد بالشهر والشهرين ووجود الوساطة في تقديم مريض عن آخر ، كما قدم الطبيب عبد الرحمن باعشن و هو طبيب مقيم في قسم الطوارئ معاناة القسم بعدم توفر الكادر التمريضي الكافي في الطوارئ وعدم وجود بدل عدوى الذي هو مطلب كافة الأطباء و الممرضين و الممرضات ، و استمع الوفد إلى شكاوى فنيات الأشعة و عملهن في الاستقبال و الأشعة لعدم وجود موظفي استقبال ووعد الشريف بنقل معاناتهم وطلباتهم للجهات المختصة و نقل الوفد ماشاهده من ملاحظات لمدير المستشفى الذي بدوره أجاب بأن المستشفى بطور الترميم و أن المستشفى به ١٢٠٠ موظف من أطباء و موظفين و عمال و يحوي ١٨ عيادة بما فيها الأسنان و ١٠٠ سرير بالعناية المركزة و أن ٨٠ بالمائة ممن يحضرون للطوارئ لا يستحقون العلاج بمعنى أنها أمراض عادية من زكام و خلافه من الأمراض البسيطة التي بإمكان المريض مراجعة أقرب مركز رعاية أولية و أضاف أن شكاوى العاملين بالمستشفى ليست بيده و إنما بيد وزارة الصحة من بدل عدوى و ترقية. وقال المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف بأن هذه الزيارة هي الأولى لمستشفى عام في محافظة جدة و الهدف منها كان التحقق من الشكاوى التي وصلت للجمعية حول الخدمات المقدمة ، و لم نرصد شكاوى للمواطنين ووجدنا الرضا التام منهم و من السلبيات طوال مدة المواعيد و أرشفة الملفات الطبية إلكترونياً و عدم وجود مواقف و لوحات إرشادية للمراجعين و طالب الشريف بالدعم العاجل للمستشفى بمزيد من الكادر الطبي و التمريضي ، و قال : « هذه أول زيارة لمستشفى عام و سنتبعها عدة زيارات لمستشفيات الملك عبدالعزيز ، الملك فهد بعد ذلك نستطيع أن نقيم الوضع في محافظة جدة»..من جهة أخرى أكد مراجعون للمستشفى أن الخدمات التي تقدم لهم ممتازة، مشيرين إلى أن هناك التزاماً في المواعيد لكنهم شكوا من الضغط الكبير خصوصاً و أن هناك أكثر من ١٠ أحياء تتبع لمستشفى الثغر..كما شكوا موظفون و ممرضون في الكادر الطبي للمستشفى من مشكلة المناوبات ونقص الكوادر وعدم الحصول على بدل العدوى خصوصاً و أنهم يباشرون علاج المرضى المصابين بأمراض الدرن و إنفلونزا الخنازير وغيرها من الأمراض المعدية ..كما زار أعضاء الجمعية قسم الملفات الطبية و الذي يحتوي على أكثر من ٢٩٠ ألف ملف سنوياً، حيث طالبوا مدير المستشفى بضرورة تأمين الحماية لقسم الملفات خصوصاً و أنه يحتوي على أسرار آلاف المرضى، مطالبين إدارة المستشفى بالإسراع في نقلها إلى ملف إلكتروني لضمان عدم ضياعها أو تعرضها للتلف.

الخطوط تغيب عن لقاء لحقوق الإنسان حول معاملتها للمسافرين انتقادات لخصخصة السعودية وسيطرتها على الخدمات الجوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٨
http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546897.html

علي آل جبريل من الرياض
لم يمنع غياب مسؤولي مؤسسة الخطوط السعودية عن حضور اجتماع دُعيت إليه من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أعضاء الجمعية ومجلس الشورى كشفوا مشكلات الخطوط السعودية التي انعكست على تردي خدماتها، واستمرار الوضع على ما هو عليه منذ فترة من الزمن، وذلك أمام وسائل الإعلام التي حضرت اللقاء البارحة الأولى في مقر الجمعية في الرياض.

وتساءل الحضور عن المسؤول عن هذه السلبية، مع احتكارها للسوق الجوية السعودية، مؤكدين أن اجتماعهم ليس للهجوم إنما للبحث والوصول إلى توصيات ترفع للمسؤولين لحلها.

وقال الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان "إن اللقاء الدوري الرابع للجمعية جاء لمساعدة الخطوط السعودية على إيجاد الحلول"، مطالباً بالشفافية في التعامل ومعرفة الصعوبات التي تواجهها سواء كانت مالية أو بشرية.

وبنت الجمعية محاور نقاشها البارحة الأولى على العشرات من الشكاوى التي رصدتها لمواطنين عانوا من خدمات النقل الوطني وكذلك شكاوى من موظفيها، إلى جانب ما رصد من تقارير صحافية تناولت سلبياتها خلال الفترة الماضية.

وهنا، أفصح القحطاني عن مضمون بعض الشكاوى التي وصلت للجمعية، والتي منها ما هو متعلق في عدم عدالة توزيع الوقت، قلة الرواتب، وعدم استيعاب مئات الطيارين السعوديين الحاصلين على رخصة طيار، مشيراً إلى شكاوى وصلته من دبلوماسي سعودي في طوكيو تضمنت تغييراً في درجة المسافرين دون إعلامه.

وطالب رئيس جمعية حقوق الإنسان بوجود نظام جوي متكامل في المملكة، إلى جانب أهمية نشر حقوق المسافرين وما له وما عليه.

وقال "نهدف إلى أن نصل إلى مجموعة من التوصيات قد لا تتعلق جميعها بالخطوط السعودية إنما بوجه عام لوسائل النقل في المملكة، لتعلقها بتنمية مجتمع وخدمة المواطنين".

واشتكى أعضاء جمعية حقوق الإنسان ومجلس الشورى من عدم وجود مكتب خاص بالشكاوى في مطارات المملكة، يبقى استفهام من يلتجئ المواطن إليه إذا سلبت حقوقه.

وتداخل الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية، متمنياً وجود من يمثل الخطوط السعودية لمناقشته، مؤكداً أن غيابها لا يمنع من مناقشة مشكلاتها ثم الرفع بالتوصيات إليها، للرد عليها.

وقال "لا يكاد يوم يمر إلا وتجد شكاوى مرصودة في وسائل الإعلام عن الخطوط السعودية، وآخرها كان حول ارتفاع المصروفات النثرية إلى خمسة مليارات ريال".

وتابع: إن النفقات عالية جداً مقارنة بما ينفق على خطوط أخرى، لا تتواكب معها ولا تتسجم مع الخدمة المقدمة للمسافر.

وهنا برر الخثلان علاقة جمعية حقوق الإنسان بموضوع الخطوط السعودية، لأن "هذا ما لمسناه من شكاوى تأتينا، أولاً من حق الإنسان المعاملة الكريمة حتى وإن حصل على الخدمة، وفي أي جهة حكومية".

وقال: "إن ما رصد من شكاوى وجد سوء في معاملة الركاب المسافرين من قبل موظفي الخطوط السعودية، على الرغم من أن الخدمة مدفوعة وليست مجانية كي يعاملوا بهذه السلبية، والتي تزداد وقت الصيف، والمتوقع أن تكون خلال الصيف المقبل عالية".

وأضاف "هناك علاقة بين سوء خدمات الخطوط وتأثيرها في بقية حقوق المواطنين والمقيمين مثل الخدمات الصحية والتعليمية والوظيفية، إما لعدم جدولة الرحلات وتوفيرها بشكل مستمر والتزامها بالحجوزات، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان فرص حقوقية وظيفية وصحية للمواطنين".

وتابع: "قد يتساءل أي شخص لماذا الخطوط السعودية، ويجب في الوقت نفسه لأنها تعتبر الناقل الجوي المحتكر في المملكة، وإن وجدت شركة ناس".

من جانبه، اعتبر الفريق متقاعد عبد العزيز الهندي عضو الجمعية، أن تردي خدمات الخطوط السعودية هو موضوع الساعة، مؤكداً أن "السعودية" تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية في المملكة.

وقال "إن من بين المشكلات التي حصلت داخل مؤسسة الخطوط السعودية تشجيعها لموظفيها المميزين على التقاعد بإعطائهم الشيك الذهبي".

وقارن الهندي بين الخطوط السعودية وخطوط الطيران الخليجية، حيث تتميز الأخيرة بعملها الدقيق، بينما تجد في الخطوط السعودية سوءاً في خدماتها.

ونقل الهندي قصة أحد أصدقائه في مطار المدينة المنورة، قائلاً له: "إن هناك سوقاً سوداء تدور في المطار خاصة في بطاقات صعود الطائرة".

وهنا تدخل الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية بالقول: "نستغرب من قرار الخطوط السعودية الذي صدر قبل يومين بمنع المسافرين من قراءة إحدى الصحف السعودية بعد أن انتقدتهم وطرحوا بعض سلبياتهم"، مؤكداً أنه اعتداء على حقوق وحريات المسافرين في قراءة ما يشاؤون.

وأشار القحطاني إلى الرسوم التي فرضتها الخطوط السعودية في جانب تأخر أو تغيير الرحلات، مشدداً أن مثل هذا الإجراء لا يسري مفعوله إلا إذا اعتمدت من المقام السامي.

وفي مداخلة للدكتور إبراهيم السليمان عضو جمعية حقوق الإنسان وعضو مجلس الشورى، أشار إلى أن ولي العهد شكل لجنة لتقصي الحقائق لواقع الخطوط السعودية، بعد أن تردت خدماتها، مطالبا بمساعدة اللجنة في إبراز المشكلات، خاصة أن بيئة العمل في المؤسسة غير مرضية ومستوى الصيانة غير جيد والمطارات سيئة، ولا بد من برنامج جودة، لتقديمها للمسؤولين في مؤسسة الخطوط.

وذكر السليمان قصته مع أحد موظفي الخطوط عندما هدده بتسليمه لرجال الأمن، عندما طالب بحقوقه كمسافر.

من جانبه، قال الدكتور مازن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: "يجب تحديد من المسؤول على تردي أوضاع الناقل الوطني، مشدداً على بحث الأسباب ومناقشة وزارة الدفاع والخطوط السعودية والطيران المدني لتحديد مهام كل جهة، للانطلاق لمعرفة السبب ووضع اليد على الجرح".

وقال: "لا يوجد لدينا سوى ناقل وطني واحد في المملكة وبالإمكان أن يكون عبئاً عليه، مع عدم وجود سكك قطارات، ونقل جماعي جيد واتجاه المواطنين لوسيلة الطيران، أوجد عبئاً حقيقياً على الخطوط السعودية".

من جهته، قال الدكتور عمر حافظ عضو الجمعية "إن من حق المواطن العلم والمعرفة للوضع المالي للمؤسسة الوطنية الضخمة باعتبارها تأخذ من الناس قيمة مقابل الخدمة، هناك مليارات تنفقها الحكومة عليها بشكل سنوي، إضافة إلى مليارات الريالات تنفق من جانب المواطنين، والشفافية في المعلومات المالية من حقوق الناس".

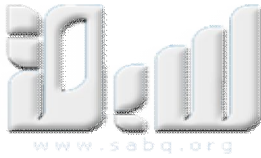
وتساءل حافظ هل الامتياز الذي تحظى به الخطوط السعودية في المملكة واحتكارها للسوق هي فعلاً مؤسسة خاسرة، مشيراً إلى أن المؤسسة تتجه الآن إلى تخصيص كثير من قطاعاتها، وأصبحت شركات مملوكة للخطوط، ما يتحتم عليها كشف معلوماتها.

وفي مداخلة للدكتور عبد الرحمن الهيجان عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى، طالب بالضغط على الجهات الرقابية لأداء دورها ومحاسبة المقصرين في الخطوط الجوية، مؤكداً، بحسب الخبراء العالميين، فإن عملية تخصيص الخطوط السعودية هي بحد ذاتها هدر للأموال الحكومية وستقتل، واصفاً أن الخطوط "طالب بليد" لا بد من فصله، إلى جانب كشف الصندوق الأسود الذي بداخل هذه المؤسسة.

واستغرب الهيجان من قدرة الخطوط السعودية في التحكم في النقل الجوي وسيطرتها على جميع المطارات بدلا من الطيران المدني، داعيا المقام السامي إلى نقل مقر الخطوط السعودية إلى العاصمة الرياض، وفتح المنافسة أمام جميع الشركات وعدم التضييق عليها.

وعلق خالد الفاخري المدير الإداري والمالي في الجمعية بالقول "إن الخطوط السعودية تفرض التزامات مالية على المسافرين، ولكنها لا تلتزم بالقانون من حيث تأخر الرحلات وغيرها وتغيير أسعار التذاكر، خاصة أن الجمعية زارت عددا كبيرا من المطارات ورصدت إشكاليات وفرض غرامات".

من جانبها، كشفت الدكتورة نورة العجلان عضوة الجمعية، عن رصد الجمعية عدم الالتزام بتبصيمعاملات المنزليات القادمات من خارج المملكة عند دخولهن عبر مطارات البلاد، والتي تشرف عليها مديرية الجوازات، الأمر الذي يفتح بابا للجرائم والأمراض وضياع حقوق المواطن.



لم تجدد إقامتها وحقوق الإنسان تتدخل في جازان .. خادمة لم تتسلم راتبها منذ ١٦ عاماً

المصدر : صحيفة سبق الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=25275>

قاسم الخبراني - سبق - جازان :تبئى فرع جمعية حقوق الإنسان بجازان قضية خادمة سريلانكية لم تستلم مستحقاتها من كفيلها منذ ١٦ عاماً، لتصبح سجيناً لجدران منزله بعد أن رفض تجديد إقامتها .

وأوضح المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بجازان أحمد بن يحيى البهكلي لـ"سبق" أن الجمعية رصدت انتهاكاً يُمارَس ضد الخادمة السريلانكية من قِبَل كفيلها السعودي، وذلك بعدم منحها مستحقاتها وتجديد إقامتها، ولم تسافر لبلادها طول تلك الفترة، لتعيش حياة مأساوية إلا أن الجمعية رصدت ذلك الانتهاك عن طريق مصادرها الخاصة، فخطبت الجهات المختصة بذلك الانتهاك.

وأضاف البهكلي أنه تم إيداعها دار الحماية لحين منحها مستحقاتها، واحتجاز كفيلها حتى يعيد كامل حقوقها التي ضاعت طول تلك السنين

تركيز على حقوق الإنسان في النقل الجوي

المصدر: جريدة شمس الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=136429>

الرياض. سعود السلطان وعلي بلال
انتقد أعضاء جمعية حقوق الإنسان أداء الناقل الوطني، ووصفوه بأنه يعاني من مشكلات في تطبيق البرامج وجودتها، حيث إن مستوى صيانة الطائرات يعتبر ضعيفا وكذلك الطيارين والموظفين، مؤكداً أن المواطن غير راض عن مستوى الخدمات المقدمة له من قبلها.

واعتبروا خلال اللقاء الدوري الرابع للجمعية الذي عقده في مقرها بالرياض مساء أمس الأول، حول «الناقل الجوي في المملكة.. الواقع والمأمول»، المطارات أنها الأقل كفاءة في المنطقة مقارنة بما جاورنا، مشيرين إلى ضرورة التركيز على حقوق الإنسان من خلال ما يمكن أن يوفر له أثناء تقديم الخدمة، وطالبوا بالشفافية في المؤسسة وإيضاح مشكلاتها حتى يمكن حلها.

وكشف رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية ستبحث كل تجاوزات الخطوط السعودية بتوسع وسترفع النتائج إلى المقام السامي للنظر فيها، مبيناً أن الجمعية رصدت شكاوى من موظفي الخطوط، بالإضافة إلى المواطنين «عندما بدأت الشركة الاتجاه إلى التخصيص ظهرت المشكلات متعاقبة مثل صيانة الطائرات وقلة الرواتب، ورصدت الجمعية شكاوى من طيارين وردت إليها تبلغ ١٠٠ شكاوى وتزايدت بعد التخصيص».

وطالب القحطاني بتطوير المطارات ومراعاة الخدمات المقدمة للمواطنين، ووضع الخطط الاستراتيجية لحلها، كما طالب أن يكون هناك اجتماع مع مسؤولي الخطوط قبل أن يتم وضع توصيات حول الموضوع.

وأوضح أن الجمعية تطالب بحق التنقل للمسافرين وتوفير سبل الراحة لهم، وأن هذا الأمر من اختصاص الخطوط السعودية، مبيناً أنهم قاموا بزيارات إلى صالات المطارات في مختلف مناطق المملكة ورصدت شكاوى للمسافرين بها «تم مخاطبة الخطوط بهذا الشأن وتم الرد عليها إلا أنه لم يكن مرضياً للجمعية».

واستدل القحطاني بشكاوى وردت إليهم من أحد الدبلوماسيين في سفارة المملكة بطوكيو، لافتاً إلى ضرورة إنشاء سكك حديدية جديدة بالمملكة.

من جهة أخرى، طالب عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الدكتور عبدالرحمن الهيجان، الجهات الحكومية بمحاسبة من يقصر في خدمة المواطنين، مطالباً بأن يتم نقل إدارة الخطوط السعودية من جدة إلى الرياض، مشيراً إلى أن المؤسسات عندما تتجه إلى التخصص تكون أفضل طريقة لهدر المال.

وأشار عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الدكتور إبراهيم سليمان، إلى أن تشكيل ولي العهد لجنة لتقصي الحقائق حول إشكاليات الخطوط لم تأت من فراغ، داعياً الجمعية ووسائل الإعلام إلى مساعدة اللجنة في إيضاح الحقائق، واستدل بحادثة وقعت معه مع أحد موظفي الخطوط الذي تلقى تهديداً منه بتسليمه إلى الجهات الأمنية.

وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور مازن خياط، أنه لا تكاد تخلو رحلة للخطوط السعودية من أي مشكلات مع الركاب، مشيراً إلى ضرورة تحديد المسؤول عن مشكلات الخطوط التي تواجه المواطنين خلال سفرهم، مبيناً أن أعضاء مجلس الشورى يعانون الأمرين من تخلف رحلات الخطوط وأسلوب موظفيها الذي وصفه بالمستفز.

وقال نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان صالح الختلان، إن الخدمة التي تقدمها الخطوط السعودية للمواطنين بمقابل وليست مجانية، مشيراً إلى أن كثيراً من المواطنين يحرمون من حقوقهم بسبب تردّي الخدمات المقدمة أو عدم وجودها «هناك أمور قد تتسبب للمواطن بمعاملة كبيرة خصوصاً المرضى الذين ينتقلون للعلاج في مستشفيات مدن المملكة الرئيسية».

وذكرت نائب الرئيس لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان، أن الجمعية رصدت أثناء جولتها في بعض المطارات بعض التعاملات يدخلن دون وضع بصمتهن في الأجهزة، مضيفة أنه تم توجيه خطاب إلى إدارة الجوازات ولم يصل للجمعية أي رد بخصوص الموضوع.

من جهة أخرى، طالب رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق عبدالعزيز هنيدي، الخطوط السعودية بالرد على انتقادات أعضاء مجلس الشورى حول أدائها وإيضاح الحقائق للرأي العام «لابد أن يكون هناك ناقل وطني يرضي المواطنين لمواكبة متطلبات العصر.»

ولفت إلى «الشيك الذهبي» الذي وضعته الخطوط لمن يرغب من موظفيها بالتقاعد المبكر، مضيفاً أن ذلك استغله بعض موظفي الخطوط الجيدين، فيما لم تقدم الخطوط أشخاصاً ذوي كفاءة لشغل مناصبهم وإدارتها بشكل المطلوب.

وقال هنيدي إن هناك سوقاً سوداء في الخطوط للحصول على التذاكر والحجوزات.

في السياق ذاته، أوضح مساعد المدير العام للخطوط السعودية للعلاقات العامة عبدالله الأجر، أن الخطوط لم تتلق شكاوى من أي جهة حول ما ذكرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكد لـ«شمس» استعداد الخطوط لتلقي أي نوع من الشكاوى سواء بخصوص موظفيها أو الخدمات التي تقدمها، مبدياً استعداده للاطلاع على التقارير التي ذكرتها الجمعية ودراستها حتى يستطيع الرد عليها بالتفصيل وإيضاح الحقائق.

من جهة أخرى، رفض المتحدث الرسمي باسم هيئة الطيران المدني خالد الخبيري، التعقيب على الموضوع، طالباً تحديد المطارات التي تعاني وضعاً سيئاً ليتم الرد بشكل مباشر وصريح.

في أول زيارة لمستشفى عام .. حقوق الإنسان: مستشفى الثغر يحتاج إلى دعم عاجل بالكادرين الطبي والتمريضي

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤/٨٥٤
http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546846.html

محمد الهلالي من جدة
أكد الدكتور حسين الشريف، المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أن مستشفى الثغر في محافظة جدة يحتاج إلى دعم عاجل وقوي فيما يتعلق بالكادر الطبي والكادر التمريضي، باعتبار أن المستشفى يغطي منطقة سكنية كبيرة جدا في محافظة جدة، خصوصا أنه يستقبل حالات الحوادث التي تقع على طريق مكة - جدة.
وقال الدكتور حسين الشريف خلال جولة على مستشفى الثغر العام (أكبر مستشفى عام لخدمة مناطق جنوب شرقي محافظة جدة)، بدأت الزيارة وشملت أقسام الطوارئ، العيادات الخارجية، الصيدلية، الأشعة، المختبر، أقسام التنويم، الجراحة، الولادة، الأطفال، والتغذية. ورصد الوفد بعض الملاحظات؛ يتعلق شق منها بالوضع الصحي والآخر يتعلق بالكادر الوظيفي والإداري. وفيما يتعلق بالجانب الصحي هناك شكاوى تتضمن طول مدة المواعيد في العيادات الخارجية التي تصل إلى شهرين.
وأضاف الشريف: إن الأرشيف يحتاج إلى إدخال التقنيات الإلكترونية في الأرشيف، وأن التغذية إلى حد ما مقبولة وهناك وعود بنقلها إلى موقع جديد، كما تلقينا بعض الشكاوى من الموظفين تتعلق بالترقيات وبدل العدوي المتعلق بكادر التمريض، وستتم دراستها من وجهة نظر قانونية، ونأمل أن يكون هناك تعاون لإيصال صوتنا للمسؤولين. ولاحظنا نشر حقوق المرضى وواجباتهم في كافة غرف المرضى ونطالب ليس في القطاع الصحي فقط ولكن نطالب بنشر حقوق المستفيدين ووضعها في مكان بارز في كافة الأجهزة الحكومية.
وتطرق إلى السلبات، مضيفا مواقف سيارات المستشفى مزعجة لسكان الحي وليست كافية، وعلى الشؤون الصحية البحث عن حلول جذرية لمواقف السيارات في مستشفى الثغر، كما أن اللوحات الإرشادية غير كافية للوصول إلى المستشفى وصعبة، ونأمل من أمانة محافظة جدة أن تتعاون مع المستشفى لوضع لوحات على الطريق العام تسهل وصول المواطن إلى المستشفى.
وزاد: الزيارة هذه هي الأولى للمستشفى وستتبعها زيارات أخرى لإعادة تقييم مستوى الخدمة للمواطن، ونؤكد أن الجمعية حريصة على أن تصل الخدمات الصحية في محافظة جدة بشكل متوازن وعادل بين كافة مناطق المحافظة الشمالية أو الوسطى أو الجنوبية.
من جهته أضاف طلال قسبي عضو الجمعية في منطقة مكة المكرمة حقوق المرضى التي أقرتها وزارة الصحة تتضمن تلقي الرعاية المتكاملة اللازمة لحالة المريض، أي أن المريض يجب ألا يأتي في أوقات محددة وقصيرة، وفي أي وقت يأتي إلى المستشفى يتطلب وجود الخدمات اللازمة، متسائلا: لماذا لا تضع وزارة الصحة نظاما جديدا لاستمرار العيادات إلى وقت متأخر لماذا تقوم المستشفيات الخاصة بهذا الدور، لماذا لا يتم العمل بنظام الـ ٢٤ ساعة، وزيادة ساعات العمل للأطباء للاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

وأضاف الشريف: هذه أول زيارة لمستشفى عام وستتبعها عدة زيارات لمستشفى الملك عبد العزيز والملك فهد، بعد ذلك نستطيع أن نقيم الوضع في محافظة جدة، ولكن بشكل عام أشارت الجمعية إلى حق المواطن والمقيم في تلقي الرعاية الصحية، وبعض الملاحظات. ورصدت الجمعية ملاحظات تضمنت نقصاً في الكادر الطبي وتأخر في المواعيد الطبية، وعدم الحصول على بدل العدوى، خصوصاً أنهم يباشرون علاج المرضى المصابين بمرض الدرن وإنفلونزا الخنازير وغيرهما من الأمراض المعدية. كما زار أعضاء الجمعية قسم الملفات الطبية الذي يحتوي على أكثر من ٢٩٠ ألف ملف، حيث طالب الأعضاء من مدير المستشفى ضرورة تأمين الحماية لقسم الملفات خصوصاً وأنه يحتوى على أسرار آلاف المرضى، مطالبين إدارة المستشفى بالإسراع في نقلها إلى ملف إلكتروني لضمان الحماية الكاملة وعدم ضياعها أو تعرضها للتلف.

من جهته أكد مدير مستشفى الثغر الدكتور محمد باجبير أنه تم اعتماد ١٦ مليوناً لترميم غرف التنويم. وتطرق إلى غياب الثقافة لدى معظم المراجعين للمستشفى، كما اعترف بالقصور في بعض الجوانب التي تتعلق بالكادر الطبي، حيث إن بعض أطباء الجراحة يرفض شهادة الإنعاش.

وأشاد باجبير بالمقترح المقدم من طلال قسي حول زيادة ساعات العمل في المستشفيات الحكومية، مضيفاً "لا مانع من رفع المقترح الخاص بزيادة ساعات العمل إلى الصحة".

رئيس وأعضاء حقوق الإنسان: على الخطوط الاعتذار لـ عكاظ والمسافرين.. والشكاوى بالمئات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١١٠٢١٧/Con٢٠١١٠٢١٧٤٠١١٠٢.htm>

نواف عافت - الرياض
طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، مؤسسة الخطوط السعودية بتقديم اعتذار لصحيفة عكاظ والمسافرين، على قرار حجب «عكاظ» عن الركاب في جميع طائرات المؤسسة.
وقال إن هذا التصرف من الخطوط السعودية أمر غريب ولا بد من تحقيق فيه، وأن للمسافر الحرية في قراءة ما يريد. وخلال اللقاء الدوري الرابع لأعضاء الجمعية أمس في الرياض، ناقش الأعضاء موضوع الناقل الجوي في المملكة، وقال القحطاني إن الجمعية وجهت دعوة لمسؤولي المؤسسة لحضور الاجتماع، لكنهم رفضوا، مشيراً إلى أن اللقاء جاء لمساعدة الخطوط على إيجاد الحلول.
وأكد أن الجمعية تلقت شكاوى بالمئات من منسوبي المؤسسة والمسافرين، ونريد أن تكون هناك شفافية في التعامل ومعرفة الصعوبات، سواء كانت مالية أو بشرية، ووجود مطارات تنتهك الطائرات.
وطالب بمعرفة الحقيقة حول ما نشرته «عكاظ» حول وجود نثرات بما يقارب ٥ مليارات ريال.
وقال القحطاني إن الجمعية تتلقى شكاوى من موظفين سعوديين في الشركات التي خصصتها الخطوط السعودية من عدم عدالة في توزيع الوقت وقلة الرواتب وعدم استيعاب مئات الطيارين، وأن الجمعية تلقت شكاوى من دبلوماسي سعودي يعمل في سفارة المملكة في الصين بسبب تغيير الدرجة التي يسافر عليها.
وطالب القحطاني بوجود نظام جوي متكامل يعرف بالحقوق والواجبات للشركة الناقلة أو المسافر.
وقال المتحدث الرسمي باسم الجمعية الدكتور صالح الخثلان إن هناك سوء معاملة من قبل موظفي الخطوط السعودية مع المسافرين وتردي الخدمات، وهناك مشادات ومشاكل تحصل في فترة الصيف، وعدم الانضباط في الحجوزات وفرض رسوم.
وقال عضو مجلس الشورى إبراهيم السليمان إن هناك لجنة تقصي حقائق شكلت لمعرفة أسباب تردي الخطوط السعودية، ولا بد من مساعدة اللجنة في إبراز المشكلات، خاصة أن بيئة العمل غير مرضية ومستوى الصيانة غير جيد والمطارات سيئة، ولا بد من برنامج للجودة.
وأضاف أن هناك أحد مضيفي الخطوط هددني لأنني طالبت بحقوق كمسافر، ولا بد من ضبط إداري وأن تكون الخطوط مقوية للتنمية ومراقبة، ومساءلة المتسببين بهذه الأخطاء.
وأشار عضو مجلس الشورى عبدالرحمن الهيجان أنه لا بد من الضغط على الجهات الرقابية لأداء دورها ومحاسبة المقصرين في الخطوط الجوية، وأن التخصيص الذي يتم حالياً فيه إهدار للأموال العامة، وفتح المنافسة أمام جميع الشركات وعدم التضييق عليها.
وقال المدير الإداري والمالي في الجمعية خالد الفاخري إن المؤسسة تفرض التزامات مالية على المسافرين، لكنها لا تلتزم بالقانون من حيث تأخر الرحلات وغيرها وتغيير أسعار التذاكر، خاصة أن الجمعية زارت عددا كبيرا من المطارات ورصدت إشكالات وفرض غرامات.
من جهته، أكد عضو مجلس الشورى الدكتور مازن خياط أن القضية ساخنة ووطنية ومن حق المواطن معرفة حقيقة الناقل، والشفافية في المعلومات المالية، خاصة أن الدولة تدعم سعر التذكرة، وعدم وجود قطارات وبعد المسافات يفرض

على المؤسسة جهداً أكبر وأن أكثر من يعاني من الخطوط أعضاء الشورى من خارج مدينة الرياض وكبار السن والمعاقين، الذين يحجزون للسفر قبل أشهر، في ظل «الواسطة» في الخطوط.

وقالت عضوة الجمعية نورة العجلان إنه تم رصد عدم تبصيم الخدم في المطارات، ما يفتح باباً للجرائم والأمراض وضياع حقوق المواطن. وأن الجمعية ستخرج بعدة توصيات ترفع للمقام السامي.

بعد هيئة حقوق الإنسان والشورى
هيئة الصحفيين تنتقد «السعودية» وتطالب بالشفافية

«عكاظ» - الرياض

بعد انتقاد هيئة حقوق الإنسان وأعضاء مجلس الشورى لقرار الخطوط السعودية بحجب «عكاظ» عن المسافرين على متن طائراتها، وتمسك «عكاظ» بالمصادقية وإعلاء الشفافية الإعلامية على مجاملات الخطوط، أوضح الأمين العام لهيئة الصحفيين الدكتور عبدالله الجحان أن قرار الخطوط السعودية لا يستند لنظام، وأن ذلك بمثابة عقوبة مسبقة، مشيراً إلى أن ذلك القرار لا يعتبر حلاً في استثناء صحيفة دون أخرى. ولقي قرار «السعودية» بمنع «عكاظ» على طائرات الخطوط استياء العديد من الأوساط الفكرية والاجتماعية، فيما تمسكت «عكاظ» باستقلالية الطرح ومصادقية المعالجة وتقديم مصلحة القارئ.

سلطان بن سلمان: قلة المقاعد تضرب السياحة

«عكاظ» - جدة

كشف لـ «عكاظ» صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، في حوار سابق، أن من الأسباب التي أدت إلى ضرب السياحة الداخلية عدم توفر مقاعد للمواطنين على رحلات الخطوط السعودية.

رئيس اللجنة السياحية في غرفة الطائف لـ «عكاظ»:

تبريرات «السعودية» غير منطقية

محمد سعيد الزهراني - الطائف

أكد لـ «عكاظ» رئيس اللجنة السياحية في الغرفة التجارية الصناعية بالطائف لؤي قنيطة، أن صعوبة الحجوزات في الرحلات الداخلية على الخطوط السعودية والمعاناة التي يجدها المسافرون في كل عام من عدم توفر حجوزات بين من مدن المملكة وخاصة السياحية منها «يقتل السياحة».

وأشار إلى أن عدم وجود رحلة على الخطوط السعودية يعني تأجيل الرحلة، وربما إلغاؤها عند كثير من الأسر السعودية، خاصة الذين يسكنون في مناطق بعيدة عن المدن السياحية كالرياض والشرقية ومدن الشمال، فالمفروض أن يكتفوا بالرحلات ويحضروا طائرات كبيرة ولكن لا حياة لمن تتنادى.

وأكد أنهم في الغرف خاطبوا الخطوط السعودية أكثر من مرة عبر مجلس الغرف السعودية وعن طريق محافظة الطائف؛ لزيادة وضمان عدم تأجيل الرحلات وتكون تبريراتهم عادة في الإمكانيات وحجم المطارات وما سواها من تبريرات لا تحل معاناة وخسائر السياحة الداخلية، بسبب تعذر وجود حجوزات طيران في فصل الصيف، ولم يكن الجواب مقنعاً للشيء المطلوب.

تعرض لنزف في قدميه و«الخطوط» تضيف ٣ آلاف ميل إلى رصيده

معاق يشكو «السعودية» لتركه معلقاً في المطار ١٨ ساعة

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

اكتفت «السعودية» بإضافة ٣٠٠٠ ميل إلى رصيد عضوية معاق في برنامج الفرسان لعملاء الشركة، وذلك رداً على شكوى تقدم بها ضد موظفين اتهمهما بإساءة معاملته والتسبب في تردي حالته الصحية؛ إثر بقاءه نحو ١٨ ساعة في مطار الملك خالد الدولي بالرياض بتاريخ التاسع من أبريل الماضي، ما تسبب في حدوث نزف في قدميه.

وطبقاً للشاكي محمد عبدالقادر علي، فإنه تقدم بشكوى لمدير عام الخطوط السعودية يشكو مكوثه في مطار الرياض يوم السبت ٢٠ جمادى الأولى الماضي على كرسيه المتحرك من الساعة الثانية ظهراً حتى الخامسة والتلت من صباح اليوم التالي، متهماً موظفين كانا يديران عملية منح الركاب بطاقات صعود الطائرة رحلة تلو الأخرى ممن هم على قائمة الانتظار ومحابة بعض الركاب الأصحاء من أصدقائهم بمنحهم بطاقات الإركاب بعد تأكيد حجزهم، فيما ظل هو جالساً على كرسيه المتحرك أمام مكتب الرعاية الخاصة طوال الفترة.

ويقول «بقيت أراقب الموقف وأنا في حالة اندهاش، وكنت أتوسل إليهم وأرجوهم ولكن دون فائدة».

وأضاف محمد عبدالقادر، الذي تعرض لحادث سير قبل ست سنوات، أنه لن ينسى نظرات الاحتقار والتعالي «حسب قوله» والتي كان يرصدها في عيون من يتهمهم بتعطيله وإبقائه في المطار طيلة تلك المدة، مشيراً إلى أن تلك الليلة كانت

أشد ألماً ووقعا على نفسه من الحادث الذي أقعده على كرسي الإعاقة، مطالبا بالتحقيق في الحادثة التي تسببت له في أضرار جسدية بالغة ونزيف في أطرافه السفلية لم ينتبه له نتيجة فقدانه الإحساس في تلك الأطراف من جسده. وفيما لم يجب مدير العلاقات العامة والإعلام بالخطوط السعودية عبدالله مشيب الأجر على اتصالاتنا المتكررة، حصلت «عكاظ» على خطاب بعثه مدير إدارة الملاحظات والشكاوى في الخطوط للمواطن محمد عبدالقادر احتوى على تقديم الشكر والتقدير له على إعطائهم الفرصة لخدمته ونقل ملاحظاته للمسؤولين في «السعودية» التي هي في واقع الأمر محل عنايته، وذلك بناء على شكوى خطية بعث بها المعاق إلى مدير عام «السعودية» يشكو سوء المعاملة التي تعرض لها موظفي الخطوط في المطار.

وبين مدير إدارة الملاحظات في «السعودية» في خطاب «تحتفظ عكاظ بصورة نسخة منه» أنه جرى إحالة الشكوى إلى الإدارة المختصة لاتخاذ اللازم حيال ذلك، وتضمن خطاب الشركة، كما قدم خلاله رصيد قدره ٣٠٠٠ ميل إلى العميل (المعاق)، مؤملين أن يجد ما يسره في رحلته المقبلة.

وبحسب عبدالقادر، فإن «السعودية» لم تخطره بأي إجراء يوحى بمحاسبة الموظفين، واكتفت بالأموال التي أضيفت إلى رصيده، مشيراً إلى أن الشكوى التي قدمها يهدف من خلالها إلى تفعيل أنظمة خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم إبقائهم في حالة انتظار وتسريع إنجاز معاملاتهم في المطارات، مبيناً أنه لا زال متمسكاً بحقه في محاسبة من يتهمهم بإهمال خدمته. وأشار إلى أنه أجرى أمس الأول آخر مكالماته مع الإدارة المختصة وأبلغ بأن الإدارة القانونية تتولى التحقيق في الواقعة، وعندما طلب محادثة المختص في الإدارة القانونية للاستيضاح منه حول مجريات التحقيق رفض طلبه بحجة أن موظفي الإدارة القانونية غير مخول لهم محادثة الجمهور!

القراء عبر الموقع الإلكتروني يصفون قرار حجب «عكاظ» بـ «المتهور»:

سنتولى توزيع «عكاظ» داخل الطائرات بدلاً من المضيفين

«عكاظ» الانترنت - جدة

انتقد قراء موقع «عكاظ» الإلكتروني قرار الخطوط السعودية حجب صحيفة «عكاظ» عن ركابها المسافرين على متن رحلاتها، وأكدوا على الربط بين قرار «السعودية» وما نشرته «عكاظ»، حول تحقيق الجهات الرقابية في تجاوز مصروفات نثرية لـ «السعودية» ٥ مليارات. واعتبروا خطوة «الناقل الوطني» تصرفاً منهوياً يستهدف الحقيقة لصالح حجب الحقائق ومصادرة مبدأ الشفافية والإصلاح الذي أسس له ولاية الأمر... وفيما يلي بعض الردود كما وردت:

مبدأ الشفافية وفضح الفساد

موظف في الخطوط: «هذا يدل على أن جريدة عكاظ هي الجريدة الوحيدة التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد. وأنا أحيي كتابها وخصوصاً الكاتب المميز خلف الحربي على وطنيته العالية، وفعلنا أثبت أن القلم ممكن يوجع أكثر من الضرب». عيال الغربية: «عكاظ بنقراها بنقراها وسيصل صوتها للناس، سواء وضعتها الخطوط على طائراتها أم لم تضعها. أصلاً بنطلع من الطائرة ونشتري «عكاظ» وما ننتظر من الخطوط إلا كل شيء شنيع، وعكاظ جيدة وليست شنيعة حتى توضع على طائرات الخطوط ولكن مسؤولي الخطوط كمن يحجب الشمس بغربال... وأصلي يا عكاظ والله معاك.. مع تحيات الشباب الطيارين العاطلين عن العمل».

نايف المطيري: «عكاظ صحيفة مهنية وستبقى كذلك ولن يثنى قرار الخطوط عن مواصلة ما تقوم به من نقل للأخبار وكشف للحقائق، استمروا يا عكاظ على ما أنتم عليه فنحن نشكركم لكشف الحقائق ومحاربة الفساد ونحن معكم دائماً ما دمتم تنقلون الحقيقة».

سعود محمد: «للأسف الشديد يحاولون بشتى الطرق تبرير فسادهم (الحلال بين والحرام بين) وما فعلته الخطوط السعودية من انتهاك الحقوق المسافرين ما هو إلا تشويه للإسلام والمسلمين، ورفضها لصحيفة عكاظ الموقرة دلالة على ضعف مستوى تفكير منسوبيها، متى يأتي مسؤولين شرفاء ذو أمانة وكفاءة ومروءة ويعطوا الجميع حقوقهم على رأس أي منشأة تحمل اسم مملكتنا الحبيبة».

حركات أطفال

أبو أحمد: «لا يستحق وطننا مثل هذه الأفعال، فقد أعطانا الكثير والكثير والمقصر فينا يحاسب نفسه قبل أن يحاسب غيره، وإذا أخطأ يعود إلى الصواب وما قامت به الخطوط السعودية ما هو إلا معالجة الخطأ بالخطأ، وهذه الحركات لا يقدم عليها إلا غير الناضجين أو الحاقدين أتمنى أن يعودوا إلى رشدهم وليس عيباً أن نخطئ، بل العيب أن نستمر في الخطأ وخطوطنا ساءت أعمالها وتعاملاتها أرضاً وجواً والكثير منهم يفتقد إلى أدنى أساسيات حسن المعاملة وسيطر عليهم الاستعلاء الغرور الكبرياء».

الوعد باكر: «قررت بما إني مسافر بكره أخذ معاي عدد ٥ نسخ من صحيفة عكاظ وأوزعها على الركاب الي يبي يحجز من الحين».

سكان عرعر بألم: ننتظر شهرين للحجز

«الخطوط السعودية» تتجاهلنا ونقص الرحلات هاجسنا

ثامر قمقوم - عرعر

كانت الرحلات التابعة للخطوط السعودية القادمة إلى مطار عرعر وما زالت المشكلة الأكبر التي تؤرق سكان منطقة الحدود الشمالية.

والرحلات من وإلى مطار عرعر لا يتجاوز عددها يوميا الثلاث رحلات بأي حال من الأحوال، ولا تذهب إلا إلى مطار الملك خالد بالرياض ومطار الملك عبدالعزيز في جدة.

وفي الوقت الذي لا يجد فيه ركاب عرعر والمدن والقرى المجاورة مقاعد حتى بالانتظار، ما تزال الخطوط السعودية تتجاهل المطالب المتواصلة لسكان عرعر بزيادة عدد الرحلات من وإلى عرعر.

المواطن نايف بن معيوف المزيد قال إن معاناة سكان عرعر مع الخطوط السعودية مستمرة منذ زمن طويل، وأكثر من يعاني من ذلك المرضى ومراجعي المستشفيات، وكذلك من لديهم أعمال ودورات وبرامج في العاصمة الرياض.

من جانبه، طالب ناصر الجهني الخطوط السعودية بزيادة الرحلات من وإلى مطار عرعر إلى رحلتين على الأقل إلى مطار الملك فهد بالدمام، وذلك لوجود الكثير من أهالي عرعر في المنطقة الشرقية، سواء من الموظفين أو الطلاب أو العسكريين وغيرهم.

وقال الجهني إن قلة الرحلات إلى عرعر شيء يعرفه القاصي والداني ولا نعرف إلى متى تعامل الخطوط السعودية أهالي عرعر بهذه الطريقة، وهذا التجاهل الغريب، مطالبا بفتح المجال للقطاع الخاص من أجل خدمة المواطنين والمقيمين.

بندر أبا الخيل من سكان مدينة عرعر ويعمل مشرفا للنشاط الكشفي يقول أحيانا نواجه مشكلة عدم وجود حجوزات، بسبب قلة الرحلات وكثيرا ما تعرضنا مع الطلاب للإخراج، إذ يستلزم ذلك التنقل من أكثر من مطار وأكثر من مدينة.

وقال أبا الخيل إن الرحلات إلى مطار عرعر قليلة جدا.

من جهتها اعربت بدور العنزي عن انزعاجها من قلة الرحلات إلى عرعر، وقالت نحتاج إلى السفر للعاصمة باستمرار، سواء للعلاج أو للدراسة أو للعمل وأحيانا لا توجد إلا رحلة واحدة في اليوم وإن زادت فهي لا تتجاوز الرحلتين على الأكثر، وهذا أمر غير مقبول، مؤكدة أنها ذات مرة حاولت الحجز على الخطوط قبل رمضان بشهرين ولم تجد حجرا.

إلى ذلك، أكد عدد من أهالي عرعر لـ «عكاظ» أن أزمة مدينة عرعر مع الرحلات تزيد أثناء الإجازات وعطل المدارس وشهر رمضان والحج ولا يمكن للراغبين في السفر الحصول على حجوزات قبل شهرين على الأقل، وأكد الأهالي أن الأيام العادية لا يجد بعض المسافرين حجوزات قبل نصف شهر.

ومن خلال رصد للوضع كثيرا ما يعود الكثير من ركاب الانتظار من مطار عرعر خائبين دون الحصول على حجوزات، ما يضطر الكثير منهم إلى قطع المسافة إلى الرياض تحديدا بالحافلة في مسافة لا تقل عن ألف ومائة كم، إضافة إلى وجود طائرات ركاب برازيلية الصنع من النوع الصغير الذي لا يحمل أكثر من ستين راكبا.

جدة: حقوق الإنسان ترصد عجزاً في كوادر مستشفى الثغر ... وتطالب بدعمها

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275645>

جدة - أحمد الهلالي
رصدت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في جولة نفذها أعضاؤها أمس (الثلاثاء) عدداً من الملاحظات حول الخدمات الصحية في مستشفى الثغر في جدة، وطالبوا بدعم عاجل وفعال لسد العجز في الكادر الطبي والتمريضي للرقي بالحقوق الصحية للمواطنين عموماً.
وتضمنت الملاحظات نقصاً في الكادر الطبي وتأخر في المواعيد الطبية يصل إلى شهرين، وشكاوى من كوادر عاملة في المستشفى من عدم صرف بدل عدوى لهم، وعدم وجود «استكرات» لتوصيف الدواء، إذ يتم وصفه بالكتابة يدوياً من الصيدلي.
وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الدكتور حسين الشريف لـ «الحياة» إن الهدف من الزيارة هو التحقق من بعض الشكاوى التي وصلت إلى الجمعية في الفترة الماضية حول الخدمات المقدمة في المستشفى، مبيناً أن زيارة أعضاء الجمعية جاءت بناءً على جدول الزيارات المعتمد من الفرع، مشيراً إلى أن الأعضاء تمكنوا من تنفيذ الجولة بشكل مرن وتعاون من المسؤولين في المستشفى وتسهيل مهمتهم.
ولفت إلى أن الزيارة انطلقت للتأكد من حصول المواطن والمقيم على الخدمة الصحية وحقه في الرعاية الصحية بشكل يحفظ له كرامته الإنسانية.
وأكد الشريف أن زيارة الجمعية شملت أقسام الطوارئ، والعيادات الخارجية، والصيدلية، والأشعة، والمختبر، والتنويم، والجراحة، والولادة، والأطفال، والتغذية.
وأضاف أن الوفد انتهى إلى عناصر إيجابية منها أعمال الصيانة والتطوير في المستشفى التي تهدف إلى تحسين بنيته التحتية، إضافة إلى رصد حال تحديث في الأجهزة الطبية، منوهاً بأن الأعضاء لم يرصدوا شكاوى من المراجعين بشكل مباشر خلال الزيارة، وأن الرضا على أداء المستشفى عموماً كان جيداً.
وفي خصوص الوضع الصحي، والآخر الذي يتعلق بالكادر الوظيفي والإداري، أشار إلى رصد الوفد ملاحظات في الأول تتضمن طول مدة المواعيد في العيادات الخارجية الذي يصل إلى شهرين، إلى جانب الحاجة إلى دعم عاجل وقوي، أما في ما يتعلق بالجانب الآخر، فأبان أن الملاحظات لم تكن كثيرة، خصوصاً أن المستشفى يستقبل حالات الحوادث التي تقع بين مكة وجدة ويغطي منطقة سكنية كبيرة جداً في الأخيرة، لذلك فإن أرشيف المستشفى بحاجة إلى إدخال التقنيات الإلكترونية في الأرشيف، ملمحاً إلى أن قسم التغذية مقبول، لا سيما أن هناك وعوداً بنقلها إلى موقع جديد.
في المقابل، لخص الشريف الشكاوى التي رصدها أعضاء الجمعية من الموظفين في الترقيات، وبدل العدوى المتعلق بكادر التمريض، مشيراً إلى أنه سيتم درستها من وجهة نظر قانونية، على أن يكون هناك تعاون لإيصال صوتهم للمسؤولين.
ومضى بالقول: «لاحظنا نشر حقوق المرضى وواجباتهم في غرف المرضى كافة ونطالب ليس في القطاع الصحي فقط ولكن بنشر حقوق المستفيدين ووضعها في مكان بارز في الأجهزة الحكومية كافة»
وجاءت مواقف سيارات المراجعين للمستشفى كأبرز السلبيات التي تم رصدها، على اعتبارها مصدر إزعاج لسكان الحي، إضافة إلى أنها غير كافية، مطالباً الشؤون الصحية بالبحث عن حلول جذرية لها.
وحول وضع اللوحات الإرشادية للمستشفى، شدد الشريف على أنها غير كافية وصعبة في نفس الوقت، آملاً من أمانة جدة التعاون مع المستشفى لوضع لوحات على الطريق العام تسهل وصول المواطن إليه.

ونوه رئيس فرع الجمعية في مكة بأن الزيارة هي الأولى للمستشفيات العامة في جدة، واعدأ بأنها ستتبعها زيارات أخرى لإعادة تقويم مستوى الخدمة الصحية والطبية للمواطن، مؤكداً أن الجمعية حريصة على أن تصل الخدمات الصحية في المحافظة بشكل متواز وعادل بين المناطق كافة الشمالية والوسطى والجنوبية.

وأردف: «نطالب بتوفير حقوق المرضى التي أقرتها وزارة الصحة من خلال الرعاية المتكاملة اللازمة لحال المريض، أي يجب ألا يأتي المريض في أوقات محددة وقصيرة»، وتساءل: «لماذا لا تضع الوزارة نظاماً جديداً لاستمرار العيادات إلى وقت متأخر مثل المستشفيات الخاصة أو العمل بنظام الـ ٢٤ ساعة، وزيادة ساعات الدوام للأطباء للاستفادة من الإمكانيات المتاحة؟».

وفي المقابل، شكوا مراجعون تحدثت إليهم «الحياة» بالتزامن مع زيارة وفد جمعية حقوق الإنسان أمس لمستشفى الثغر، من عدم التزام في المواعيد ومن الضغط الكبير على المنشأة الصحية، خصوصاً أن هناك أكثر من ١٠ أحياء تتبع للمستشفى، على رغم وصف الخدمات التي تقدمها لهم بـ«المتأخرة».

بدورهم، شكوا موظفون وممرضون في الكادر الطبي للمستشفى من مشكلة المناوبات ونقص الكوادر وعدم الحصول على بدل العدوى، خصوصاً أنهم يباشرون علاج المرضى المصابين بأمراض الدرن وأنفلونزا الخنازير وغيرهما من المعدية. وبحسب حديث أحد الجراحين في القسم لأعضاء الجمعية، أشار إلى عدم وجود أدوات صحية كاملة، إضافة إلى ضغط في العمل خلال فترة الإجازات، ومناوبة طبيب واحد في قسم الجراحة بسبب عدم وجود أطباء يسدون النقص.

وفي المستشفى، وقف أعضاء الجمعية على قسم الملفات الطبية الذي يحوي أكثر من ٢٩٠ ألف ملف سنوياً، وطالبوا مدير المستشفى بضرورة تأمين الحماية للقسم، خصوصاً أنه يحوي أسرار آلاف المرضى، والإسراع في نقلها إلى ملف إلكتروني لضمان الحماية الكاملة وعدم ضياعها أو تعرضها للتلف.

حقوق الإنسان: دعونا الخطوط السعودية لحضور لقاء حول عدة

قضايا ولكننا تجاهلتنا

مطالب بغربة المؤسسة لحفظ حقوق الركاب ونقل مقرها

للرياض كحل جذري

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩

<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639747.html>

الرياض - فيصل العبدالكريم

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تلقيها جملة من الشكاوى ضد الناقل الجوي بالمملكة "السعودية"، شملت شكاوى من ركاب وموظفي الخطوط أنفسهم تقدر بالعشرات خلال الفترة الماضية، تتضمن قضايا سوء معاملة يتعرض لها الركاب ومشاكل مختلفة جراء تأخير الرحلات المتكرر، والتعنيف من قبل منسوبي الخطوط السعودية في بعض الجهات الداخلية والخارجية.

وقال الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية ان الجمعية وجهت دعوة لمسؤولي الخطوط السعودية لحضور لقائها الدوري الرابع عن الناقل الجوي في المملكة إلا أن طلبها قوبل بالتجاهل من الخطوط السعودية، مطالباً بوجود نظام يعرف الحقوق والواجبات للشركة الناقلة أو المسافرين.

وأتى اللقاء في وقت تواجه به الخطوط السعودية ضغوطاً إعلامية وقضايا متعددة لتحسين مستوى الخدمات والمطالب بالمعاملة الإنسانية لركابها وموظفيها بعد تزايد الشكاوى التي تتزامن مع حلول موسم الصيف، بالإضافة للأحاديث الدائرة عن القضايا المالية والإدارية التي تواجهها الخطوط السعودية.

وأشار القحطاني في لقاء موسع عقدته الجمعية بحضور عدد من أعضاء مجلس الشورى، أن الجمعية حرصت على عقد اللقاء في هذا الوقت لكثرة الشكاوى التي وردت للجمعية في الآونة الأخيرة كان آخرها من دبلوماسي سعودي وعائلته تعرض لسوء المعاملة وتغيير درجة المقاعد دون وجه حق، مشيراً إلى أن تجاهل الخطوط السعودية لدعوة الجمعية قد يكون له أسبابه في وقت كانت الجمعية تحاول مساعدة الناقل الرسمي في المملكة بالاطلاع على بعض القضايا وإيجاد حلول لها، مضيفاً "لا بد من الشفافية في التعامل، ومعرفة الصعوبات التي تواجه الخطوط السعودية سواء كانت مالية أو بشرية بالإضافة لما يعانيه الركاب من تأخر الرحلات وسوء معاملة الموظفين بالإضافة لتهاكك بعض الطائرات، كنا نأمل أن تلبي الخطوط السعودية الدعوة لنسأهم في مساعدتها على إيجاد الحلول لبعض القضايا التي تردنا وتحمل انتهاكات واضحة". وأكد القحطاني لـ "الرياض" أن الجمعية مستعدة للتعاون مع وسائل الاعلام فيما يرد من شكاوى لرغبتها بإيجاد حلول حقيقية لقضايا تتفاقم منذ سنوات دون حلول.

من جانبه أشار الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية ومتحدثها الرسمي أن هناك سوء معاملة واضح من قبل موظفي الخطوط السعودية مع المسافرين يعود لمشاكل كبيرة يعانيها الموظفون أنفسهم من خلال شكاواهم على الخطوط من عدم العدالة التي يواجهونها وضعف الرواتب وسوء التدريب، مبيناً أن الجمعية تتلقى خلال موسم الصيف عشرات القضايا حول تردي الخدمات ومشاكل تحصل في فترة الصيف، وعدم الانضباط في الحجوزات وفرض رسوم متفاوتة، بالإضافة لإلغاء الحجوزات وتأخير الرحلات دون تقديم الاعتذار الرسمي والمادي للركاب.

أعضاء مجلس الشورى: «الخطوط السعودية» طالب بليد لا يتعلم.. وفوضى الوسطة قتلتها

فيما طالب عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن هيجان بإيجاد حلول فعلية تقتلع مشاكل الخطوط السعودية من جذورها، بعد أن أصبح غالبية الركاب في الناقل الرسمي يعانون من مشاكل الخطوط التي باتت ظاهرة للجميع، مشدداً على أهمية نقل المقر الرئيس للخطوط السعودية من جدة إلى الرياض لإحداث تغيير جذري في مشاكلها المتجذرة منذ عقود، كما طالب بالضغوط على الجهات الرقابية لأداء دورها ومحاسبة المقصرين في الخطوط السعودية، مضيفاً "لا بد من إحداث هزة كبيرة داخل الخطوط السعودية لتغيير أدائها وحل مشاكلها.. الخطوط السعودية كالطالب البليد الذي لا يرجى منه صلاح ولا بد من فصله، وعملية التخصيص التي تسعى لها الخطوط في الوقت الراهن هي إهدار للأموال الحكومية لا أكثر، نحن بحاجة لخروج صندوق الخطوط الأسود بداخل هذه المؤسسة وأن يكون مركزها الرياض وليس جدة، وفتح المنافسة أمام جميع الشركات وعدم التضييق عليها".

من جانبه قال الدكتور إبراهيم السليمان عضو مجلس الشورى إن لجنة تقصي الحقائق المشكلة لدراسة أوضاع الخطوط السعودية بحاجة للمساعدة، وإبراز المشكلات التي تواجه الناقل الرسمي حيث تحتاج لجملة من البرامج لتصل في النهاية لحلول مرضية لركابها وموظفيها، في وقت تعاني فيه من ضعف مستوى الصيانة وسوء خدمات المطارات وغياب برامج الجودة، مضيفاً "سبق وأن هددني أحد منسوبي الخطوط بتسليمي للأمن لأنني طالبت بحقوقى كمسافر".

كما أكد المدير الإداري والمالي بالجمعية خالد الفاخري أن المؤسسة تفرض التزامات مالية على المسافرين تعتبرها من حقوقها الأصلية، فيما لا تلتزم بالقانون وتعويض الركاب من حيث تأخر الرحلات وتغيير أسعار التذاكر، مبيناً أن الجمعية وقفت على العديد من الحالات بعد زيارتها الميدانية لعدد من المطارات.

من جهته أكد عضو مجلس الشورى الدكتور مازن خياط أن القضية وطنية في المقام الأول، ويحق لأي مواطن وراكب تعرض لسوء معاملة معرفة ما يدور لدى الناقل، مطالباً بالشفافية في المعلومات المالية خاصة وأن الدولة تدعم أسعار التذاكر، مؤكداً أن الضغوطات المتزايدة على الخطوط مع ضعف وسائل المواصلات الأخرى أمر معلوم ولكن لا يعني أن تعامل الخطوط ركابها بالتقليل من احترامهم وسط فوضى "واسطة" منتشرة داخل أروقة الخطوط.

في اجتماع غاب عنه من يدافع عن الناقل الوطني أعضاء بالشورى وحقوق الإنسان يشبهون الخطوط السعودية بالتطالب البليد و الصندوق الأسود

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٧٦

<http://www.al-madina.com/node/308342>

جابر المالكي - الرياض

انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى وأعضاء جمعية حقوق الإنسان أداء ومستوى الخدمة في الخطوط السعودية وطالبوا نقل مقرها من جدة إلى الرياض. وقال أحد أعضاء الشورى: إن أسلوب موظفي الخطوط السعودية «مستفز» وأن خصخصتها أدت إلى هدر المال، فيما وصفها عضو آخر بالمجلس بأنها مثل «التطالب البليد» الذي لا أمل في إصلاحه!! ولخص عضو في حقوق الإنسان رأيه في «المؤسسة» وقال: إنها «ميتة» وأن «الضرب في الميت حرام» وأنها مثل الصندوق الأسود الذي يصعب معرفة ما بداخله. واتفقوا على أن المواطنين يعانون الأمرين من تأخر وتخلف رحلات الخطوط السعودية وأنه يجب على لجنة تقصي الحقائق التي شكلت لمعرفة اشكاليات المؤسسة أن تخرج الحقائق كاملة بمساعدة من وسائل الاعلام وجمعية حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري الرابع الذي عقنته جمعية حقوق الإنسان مساء امس الاول بالرياض تحت عنوان الناقل الجوي في المملكة.. الواقع والمأمول» الذي حضره أعضاء من جمعية حقوق الإنسان ومجلس الشورى ومراسلو الصحف وغابت عنه الخطوط السعودية التي دعيت لحضور الاجتماع!!

في البداية قال رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني: إن الجمعية رصدت شكاوى عدة من مواطنين ومن موظفين بالخطوط السعودية، مشيراً إلى أنه بمجرد اتجاه «السعودية» إلى الخصخصة ظهرت المشاكل متعاقبة مثل صيانة الطائرات وقلة الرواتب. وأكد أن الجمعية رصدت شكاوى من طيارين وردت إليها قدرها بـ ١٠٠ شكاوى وتزايدت بعد التخصيص تطالب بتطوير المطارات ومراعاة الخدمات المقدمة للمواطنين ووضع الخطط الإستراتيجية لحلها. وأضاف: إن الجمعية تطالب بحق التنقل للمسافرين وتوفير سبل الراحة لهم وأن هذا الأمر من اختصاصات الخطوط السعودية، مشيراً إلى أنهم قاموا بزيارات إلى صالات المطارات في مختلف مناطق المملكة وتم رصد شكاوى للمسافرين بها، وأنه تم مخاطبة الخطوط بهذا الشأن وتم الرد عليها إلا أنه لم يكن مرضياً للجمعية. واستدل القحطاني بشكاوى وردت إليهم من أحد الدبلوماسيين في سفارة المملكة في طوكيو. وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان: إنه لا بد من إنشاء سلك حديدية جديدة.

من جهته قال عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية الدكتور عبدالرحمن الهيجان: «أن الضرب في الميت حرام» كون الخطوط السعودية «ميتة أصلاً» وشبهها بـ «الصندوق الأسود» الذي لا يمكن معرفة ما بداخله. كما وصفها بـ «التطالب البليد» لا يمكن أن يتغير. وقال إنه لا بد على الجهات الحكومية التي لها السلطة أن تحاسب من يقصر في خدمة المواطنين. وطالب بنقل إدارة الخطوط من مدينة جدة إلى مدينة الرياض. وأوضح أن المؤسسات عندما تتجه إلى الخصخصة تكون أفضل طريقة لهدر المال.

وقال عضو مجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم سليمان: إن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول اشكاليات الخطوط السعودية لم يأت من فراغ ويجب على وسائل الاعلام وجمعية حقوق الإنسان أن تساعد هذه اللجنة على ايضاح الحقائق. واستدل الدكتور إبراهيم بحادثة وقعت معه مع أحد موظفي الخطوط والذي تلقى تهديداً منه بتسليمه إلى الجهات الأمنية.

من جهته أكد عضو مجلس الشورى الدكتور مازن خياط انه لا تكاد تخلو رحلة من رحلات الخطوط السعودية من أي مشاكل مع الركاب ، مشيراً إلى انه لابد من تحديد المسؤول عن مشاكل الخطوط والتي تواجه المواطنين خلال سفرهم . و اضاف انه لابد من ان يجتمع أعضاء الجمعية مع مسؤولي الخطوط ومعرفة ما يعانون فيها . وأشار الى ان أعضاء مجلس الشورى يعانون الأمرين من تخلف رحلات الخطوط وأسلوب موظفيها الذي وصفه بـ« المستفز.»

اما نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان صالح الخثلان فقال : إن الخدمة المقدمة من قبل الخطوط إلى المواطن بمقابل وليست مجاًناً ، مشيراً إلى أن كثيراً من المواطنين يحرمون من حقوقهم بسبب تردي الخدمات المقدمة او عدم وجودها حيث ان هناك امورا قد تتسبب للمواطن في معاناة كبيرة خصوصا المرضى الذي ينتقلون للعلاج في المستشفيات في المدن الرئيسية .

من جانبها قالت نائب الرئيس لشؤون الاسرة الدكتورة نورة العجلان: إن الجمعية أثناء جولتها على بعض المطارات رصدت بعض التعاملات يدخلن دون وضع البصمة في الاجهزة ، مشيرة الى انه تم توجيه خطاب الى ادارة الجوازات ولم يصل إلى الجمعية أي رد !!

فيما طالب الفريق عبدالعزيز هنيدي بأن ترد الخطوط على انتقادات أعضاء مجلس الشورى حول ادائها وايضاح الحقائق للرأي العام مشيراً الى انه لابد من ان يكون هناك ناقل وطني يرضي المواطنين لمواكبة متطلبات العصر ، كما تحدث هنيدي عن الشيك الذهبي الذي وضعته الخطوط لمن يرغب من موظفيها بالتقاعد المبكرة الذي استغله بعض موظفي الخطوط الجيدين . ولم يتقدم للخطوط أشخاص ذوو كفاءة لشغل مناصبهم وإدارتها بالشكل المطلوب . قائلاً: إن هناك سوقاً سوداء في الخطوط للحصول على التذاكر والحجوزات

الهيجان: الخطوط السعودية كالتطالب المهمل و الضرب في الميت حرام غياب مسؤولي الشركة لم يمنع جمعية حقوق الإنسان من بحث الشكاوى بشأنها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57333&CategoryID=5

الرياض: عبد الله فلاح 2011-06-08 3:39 AM
وصف عضو مجلس الشورى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبد الرحمن الهيجان، الخطوط الجوية العربية السعودية بـ "التطالب المهمل" كما شبه الجهات الرقابية بـ "ولي الأمر" وقال "هي كالتطالب الذي أشبع ضرباً والضرب في الميت حرام"، مبيناً أن الفصل قد يكون الحل لهذا التطالب المهمل .
وانتقد الهيجان الخصخصة، وقال إنها إهدار لأموال المؤسسات العامة وليست علاجاً للمشكلة، واستشهد الهيجان بـ "الكهرباء والاتصالات"
وشبه الهيجان الخطوط السعودية بـ "الصندوق الأسود" لعدم كشف المعلومات، داعياً إلى ضرورة نقل الخطوط السعودية من جدة إلى الرياض، وقال "أي مؤسسة تبقى في مكان واحد لمدة ٥٠ عاماً تصاب بالترهل"، مشيراً إلى أن الخطوية كانت سبباً في خروج إحدى الشركات الأخرى المنافسة من السوق وتتصرف وكأنها تملك المطارات .
جاء ذلك خلال اللقاء الدوري الرابع لأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالرياض أول من أمس، الذي كان موضوعه "النقل الجوي في المملكة - الواقع والمأمول".
وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أنه دعا مسؤولي الخطوط للحضور، إلا أنهم اعتذروا، مشيراً إلى أن اعتذار مدير عام الخطوط السعودية خالد الملحم لم يمنع الجمعية من عقد اجتماعها لبحث العديد من الشكاوى من بعض موظفي الخطوط والعلماء، ورصد أيضاً عدم حصول عدد من الطيارين السعوديين على وظائف.
وانتقد القحطاني ما أثير أخيراً حول منع الخطوط السعودية قراءة إحدى الصحف على متنها، وقال "أصبح أمر الخطوط السعودية مربوطاً بالواسطة وهذا غير مقبول وخطأ في حق الإنسان"، ولفت إلى ورود مئات من الشكاوى للجمعية ضد الخطوط السعودية، كان آخرها شكاوى من دبلوماسي سعودي .
وأشار القحطاني إلى أن الهدف من الاجتماع مساعدة الجهات ذات العلاقة في الخطوط السعودية ومحاولة لقائهم إذا وجد أن الأمر لا يزال محل وعود، وقال إن الجمعية تسعى لإيجاد حلول لشكاوى المسافرين، مؤكداً أن الاجتماع سينتج عنه عدة توصيات ستناقش مع مسؤولي الخطوط السعودية وترفع للمقام السامي.
من جانبه، أكد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الختلان أنه من حق الإنسان أن يجد المعاملة الكريمة، وقال إن الجمعية تلقت العديد من الشكاوى، خصوصاً حول تعرض بعض الركاب لسوء المعاملة من بعض موظفي الخطوط السعودية، مشيراً إلى أنها أصبحت مشكلة لا بد من معالجتها خصوصاً أنها تزداد في فترة الصيف. ولفت إلى أن العديد من الركاب يحرمون من حقوقهم بسبب سوء الخدمات، وأن عدم توفر خدمة المواصلات قد يحرّم من فرصة علاج أو وظيفة أو تعليم.

وأكد الدكتور الخثلان أن خدمة النقل والملاحظات التي عليها تؤثر على باقي الحقوق وهذا مدخل الجمعية الرئيس في هذا الموضوع. وانتقد عدم إنسجام المصاريف النثرية التي أعلن عنها 5 "مليارات ريال" مع الخدمة المقدمة، وعلق على عدم حضور مسؤولي الخطوط السعودية قائلاً "لعل هذا ليس هرباً".

إلى ذلك شدد عضو الجمعية المستشار خالد الفاخري، على ضرورة معرفة البيئة القانونية، لافتاً إلى أن هناك العديد من الناس يجهلون حقوقهم، فيما أكد العضو الفريق متقاعد عبدالعزيز هنيدي أن صرف الشيك الذهبي لبعض موظفي الخطوط السعودية الكبار وأصحاب الخبرة له دور في تدهور خدمات الشركة.

ورأى العضو الدكتور إبراهيم السليمان أن اللجنة التي أمر بتشكيلها ولي العهد لم تأت من فراغ، مشدداً على وجوب مساعدتها، كما أوضح العضو الدكتور مازن خياط أن مشاكل الخطوط السعودية تتكرر في كل رحلاتها خصوصاً مع ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، مطالباً بدعوة المسؤولين للاستيضاح منهم.

ودعت العضوة الدكتورة وفاء طيبة إلى المزيد من الاهتمام في الأمن والسلامة، مشيرة إلى سوء قيادة بعض طياري الخطوط السعودية وعدم تفاديهن للمطبات الهوائية، فيما أشارت العضوة الدكتورة نورة العجلان إلى أن الخطوط السعودية تربك في أحيان كثيرة حركة أولياء الأمور في المدارس، وعدد من مندوبي وسائل الإعلام.

وطالب الأعضاء بالجمعية الدكتور إبراهيم القعيد، عبدالله فلاح المسردي، والدكتور محمد الفاضل، والدكتور عمر حافظ، وثرية شيخ الخطوط السعودية بمزيد من الشفافية وإصلاح السليبيات، لتتبرأ المكانة التي تستحقها.

بعد وصفها بـ الرجل المريض.. عضو شورى يصف الخطوط

السعودية بالطالب البليد

مسؤولو الناقل الوطني غابوا عن لقاء دعت إليه حقوق

الإنسان.. ومشكلاته تصل للسلك الدبلوماسي

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الإربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11880&article=625495&search&state=true>

الرياض: تركي الصهيل
أضاف عضو في مجلس الشورى وأحد الناشطين الحقوقيين في السعودية، وصفا جديدا لمؤسسة «الخطوط الجوية العربية السعودية»، وذلك بعد شهرين، من وصفها بـ «الرجل المريض» تحت قبة المؤسسة البرلمانية.
ووصف الدكتور عبد الرحمن الهيجان عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو مجلس الشورى، «الخطوط السعودية» بـ «الطالب البليد» الذي يجب فصله، داعيا إلى كشف ما سماه «الصندوق الأسود» للمؤسسة الوطنية، والضغط على الجهات الرقابية لأداء دورها ومحاسبة المقصرين فيها.
وتضمنت الدعوة التي وجهها الهيجان للمقام السامي، نقل مقر «الخطوط السعودية» إلى العاصمة الرياض، وفتح المنافسة أمام جميع الشركات وعدم التضييق عليها.
وجاءت هذه اللهجة الحادة تجاه مؤسسة «الخطوط السعودية»، في اللقاء الذي دعت إليه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أول من أمس، وغاب عنه مسؤولو الناقل الوطني، الذين كان من المفترض أن يوجدوا للرد على الاستفسارات والمداخلات الساخنة التي وجهها إليهم النشطاء الحقوقيون.
ولم تقتصر مشكلات «الخطوط السعودية» على المواطنين العاديين، بل لامست السلك الدبلوماسي، إذ أفصح الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن شكوى وصلته من دبلوماسي سعودي في طوكيو تضمنت تغييرا في درجة المسافر دون إعلامه.
وأفاد القحطاني بأن دعوتهم لهذا اللقاء، وتخصيصه لمناقشة مشكلات «الخطوط الجوية العربية السعودية»، لا يأتي لـ «الهجوم» على الناقل الوطني، بقدر ما يسعى للوصول إلى توصيات وحلول ورفعها للمسؤولين.
وتلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الكثير من الشكاوى المرفوعة ضد مؤسسة «الخطوط الجوية العربية السعودية»، ولخصها القحطاني بأنها تركزت على «عدم عدالة توزيع الوقت، وقلة الرواتب، وعدم استيعاب مئات الطيارين السعوديين الحاصلين على رخصة طيار».
وطالب رئيسها مفلح القحطاني، بإيجاد نظام جوي متكامل، إلى جانب كتيب يعنى بحقوق المسافرين تبين ما له وما عليه.
الدكتور صالح الخثلان، نائب رئيس الجمعية الحقوقية، تمنى قبيل دخوله في صلب المشكلات التي يعاني منها الناقل الوطني، لو كان هناك من يمثل «الخطوط السعودية» في هذا اللقاء، من أجل الرد على الملاحظات المتكررة التي تعاني منها هذه المؤسسة الوطنية.
وقال الخثلان إنه لا يكاد يمر يوم دون أن تكون هناك شكوى مرصودة في وسائل الإعلام عن «الخطوط السعودية»، وآخرها كان ارتفاع المصروفات النثرية إلى ٥ مليارات ريال، مؤكدا أن اهتمام جمعيته بهذا الجانب، يأتي من منطلق حق الإنسان في المعاملة الكريمة، لافتا إلى أن ما رصد من شكاوى تركز في سوء معاملة الركاب المسافرين من قبل موظفي

«الخطوط السعودية»، رغم أن الخدمة مدفوعة وليست مجانية كي يعاملوا بهذه السلبية، التي تزداد وقت الصيف، والمتوقع أن تكون هذا الصيف عالية، على حد قوله.

الدكتور إبراهيم السليمان عضو جمعية حقوق الإنسان وعضو مجلس الشورى، قال في مداخلة له إن ولي العهد شكل لجنة لتقصي الحقائق حول واقع «الخطوط السعودية»، بعد أن تردت خدماتها، حيث دعا لمساعدة اللجنة في إبراز المشكلات، خاصة أن بيئة العمل في المؤسسة غير مرضية ومستوى الصيانة غير جيد والمطارات سيئة، مشدداً على أهمية وجود برنامج جودة، لتقديمه للمسؤولين في مؤسسة «الخطوط السعودية»، مستعيداً قصة حدثت له حينما هدده أحد موظفي «الخطوط» بتسليمه لرجال الأمن، لمجرد مطالبته بحقوقه كمسافر.



جمعية حقوق الإنسان.. تشهد لصلحة المستهلكين

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٨٨
http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546906.html

كلمة الاقتصادية

شكراً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ لأنها شملت بنظرتها الثاقبة حقوق المستهلكين، حين أصبح عسيراً حمايتهم من حملة رفع الأسعار واصطناع الغلاء وزيادة أعباء المعيشة على المواطن، ولأنها أيضاً سعت إلى تبني مشروع نظام لحماية المستهلك، أما الأمر الأخطر فهو أن الجمعية كشفت بجلاء عن وجود اتفاقيات ليست فردية، لكنها جماعية بين تجار وموردين لرفع الأسعار، وهذه الاتفاقيات التي توصف بأنها جماعية تعني أن الأطراف فيها موردون متعددون ولسع متنوعة وفي أنشطة مختلفة ما يعني أن نطاقها واسع جداً ولن يسلم من أضرارها أحد من المستهلكين، وهو مبرر شرعي وقانوني لتحريك جمعية حقوق الإنسان لسبب بسيط في تركيبه، هو أن هناك مؤامرة تُحاك في الخفاء ضد المستهلكين.

إن المؤسف أن بعضاً من التجار الموردين الوطنيين من شركات ومؤسسات قد وضعوا أنفسهم تحت مظلة التواطؤ ضد خطط تحسين الأحوال المعيشية التي تتبناها الدولة، ومن خلال دعم مالي كبير هدفه التخفيف عن الأسر من جراء الغلاء، فانساق بعض التجار خلف دوافع مادية وجشع لتحقيق الربح وكأنهم اصطفوا في جسد واحد لإفشال الأهداف الاجتماعية التي تسعى الدولة لإنجازها، متجاهلين أن عليهم مسؤولية اجتماعية، وأن الاستثمار في نشاط الاستيراد وغيره من الأنشطة معفى من الضرائب، وليس هناك سوى الزكاة الشرعية مع ما يعترضها من ضعف شديد في التحصيل لمصلحة مصارفها الشرعية.

لقد تبنت المملكة نظام الاقتصاد الحر، ليس عجزاً عن التدخل المباشر في الرقابة والإشراف، لكن إيماناً بأنه الأسلوب الأفضل في إدارة الاقتصاد الوطني وتعزيز دور التجارة والاستثمار، بل إن من يقارن بين التزامات التجار في المملكة وغيرها من دول العالم يجد أن السعودي ينعم بمزايا ليست لغيره؛ فهامش الربح لديه غير مقتطع لمصلحة الخزنة العامة تحت أي مسمى ومنها الضرائب، فالدولة تشجع التجارة ولا تضع من المعوقات شيئاً أمام التجار، وعلى الأخص نشاط الاستيراد، وهو من أكثر الأنشطة ربحاً في المملكة بسبب الاحتياج الدائم إلى توفير منتجات غير وطنية، وهي لا يمكن أن تتوافر محلياً، كما أن زيادة الطلب والتخفيف التدريجي للضرائب وشمول الإعفاء سلعاً ومنتجات متنوعة في ظل تحرير التجارة تجعلنا نصف التواطؤ بين تجار وموردين بأنه غير أخلاقي ويتسم بالبشاعة المهنية والبعد كل البعد عن أخلاق مجتمعنا وميراثنا الثقافي.

إن الاستغلال لثغرة انعدام القانون العقابي لمن يتجاوز على المستهلكين لم تعد في حاجة إلى إثبات، كما أن التبرير لها والدفاع عنها أصبح مكشوفاً بأنه تعزيز لممارسة غير مشروعة ويراد تغطيتها بأسباب واهية وليس بعد شهادة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شهادة؛ فقد جاءت حاسمة ومن أراد أن يطعن في هذا التقرير المحايد فعليه توجيه دفاعه إلى جمعية حقوق الإنسان، التي عُرِف عنها المهنية العالية وتدعيم مبرراتها بالأدلة والبراهين؛ لأن الواقع هو أقوى أرضية تنطلق منها الجمعية وكل من أراد الحقيقة المجردة.

والذي نخشاه ولا نريده أن مثل هذا التراكم في الحقائق سيجعل من فرض قانون للأسعار مسألة ضرورية، فالالاقتصاد لا يُدار دائما بآلية ثابتة؛ لأن العوامل المؤثرة قد تحدث نقلة في الكيفية التي يُدار بها، كما أن ما يناقشه مجلس الشورى في جلساته من مواضيع ليست من صنع الخيال، بل هي من صميم المعاناة اليومية في حياة الأسرة والأفراد. وللتذكير فإن كل مواطن ومقيم هو مستهلك مهما كان مستواه المعيشي، غاية ما هناك أن من لا يشعر بفرق الأسعار قلة من المستهلكين، في حين أن سياط الغلاء تجلد يوميا الشريحة العظمى من المستهلكين ولا ترحمهم، لكن هناك دعوة للرحمة تتبناها حقوق الإنسان؛ لأنها لمست في القضية جانبا إنسانيا يدعو للرافة ولو باستخدام القانون.

الحل في الحاكم المتخصصة

المصدر: جريدة اليوم الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/14017.html>

حاتم الحسني

نستطيع أن نخطو خطوة جادة، في مشوار توطيد الوظائف بالقطاع الخاص، وإنقاذ ٧٠ بالمائة، من الجهود المبذولة لتعزيز مكانة المواطن في هذا القطاع، هذه الخطوة ليست بـ«سعودة» المزيد من المهن، ومنع توظيف الأجانب عليها، وإنما بدعم الموظف نفسه وإنصافه وحفظ حقوقه، لضمان عدم تسريه من وظيفته بعد أسابيع أو شهور من تعيينه عليها. خلال الشهر الماضي فقط، طرحت صحف محلية عدة، ومن بينها «اليوم»، عدداً مخيفاً من القضايا العمالية، معظم ضحاياها، مواطنون شبان وفتيات، يبحث بعضهم عن رواتبه وحقوقه الضائعة، بينما يصرخ آخرون، بسبب فصلهم التعسفي.

قضايا العمال في المملكة، اتخذت في السنوات الأخيرة شكلاً مغايراً، إذ أصبحت تحمل في طياتها المأساة والمعاناة في أبلغ صورها، بسبب بيروقراطية «مزمنة»، وروتين «ممل»، يقتل الحقوق، ويدمر الأمل في النفوس، وربما لهذا السبب، وصلت أكثر من ٣٨٦ قضية عمالية «معقدة» لمواطنين وأجانب، إلى جمعية حقوق الإنسان، بعد أن مكثت هذه القضايا بما فيه الكفاية في مكاتب العمل دون البت فيها، وقبل ٣ سنوات، ارتفع عدد القضايا العمالية بالمملكة إلى ٥١٥ قضايا، منها ١٩١٥ قضية لمواطنين، مقارنة بما كانت عليه الإحصائية نفسها قبل ٤ سنوات، ورغم هذا، إلا أن هذه الأرقام لا تشير إلى واقع القضايا العمالية الآن، خاصة إذا عرفنا أن هناك موظفين سعوديين وأجانب، يبتلعون الظلم، ويرضون به، على شكوى جهات عملهم.

قضايا العمال في المملكة اتخذت في السنوات الأخيرة شكلاً مغايراً، إذ أصبحت تحمل في طياتها المأساة والمعاناة في أبلغ صورها، بسبب بيروقراطية «مزمنة»، وروتين «ممل»، يقتل الحقوق، ويدمر الأمل في النفوس. النطاقات الملونة، التي أعلنها وزير العمل قبل أسابيع، بديلاً عن السعودة، لا تستطيع أن تحقق أهدافها، إذا لم تنعم بألية عمل جادة، تحد من تسرب العمالة الوطنية من بيئة العمل، هذا التسرب كان سبب فشل مبدأ «السعودة» في السنوات الماضية، بعد أن بلغت نسبته ٧٠ بالمائة، ومن الخطأ أن نطبق فكرة النطاقات الملونة، دون النظر إلى قضايا العمال السعوديين من الجنسين، التي تحتاج إلى محاكم متخصصة لفض المنازعات، في أسرع وقت، وبمنتهى العدالة، واضعة في الاعتبار الظروف المعيشية للمشتكي، خاصة النساء، اللاتي قد لا يملكن القدرة والنفس الطويل، لمتابعة قضية عمالية شهوراً وسنوات، حرمتهن وأبناءهن لقمة العيش الكريم.

سجينات الشرف!

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110604/Con20110604424264.htm>

عبده خال

جمعية حقوق الإنسان تضع بين أيدينا مشكلة اجتماعية «نحمد الله أنها لم تصل إلى الظاهرة» حيث كشفت عن تعرض بعض النساء اللاتي سلمن إلى ذويهن بعد انتهاء فترة سجنهن للقتل أو التعذيب وخاصة جرائم الشرف، وهناك أخريات يرفض ذووهم استلامهن بعد انتهاء فترة العقوبة.

ومثل هذه القضية غالباً ما تكون مدفونة داخل الأسر أي أن ضحاياها لسن على السطح، وما يحدث لهن من تعذيب أو قتل لن يبتعد خبره أبعد من عتبة البيت.

ومعلوم لدى إدارة السجون أو وزارة الشؤون الاجتماعية السلوك والثقافة الاجتماعية للمجتمع حيال المرأة المقتربة ذنباً يتعلق بالشرف، معلوم كثافة وبالتالي يصبح إطلاقهن بعد انتهاء العقوبة وتسليمهن لذويهن مخاطرة لا يكفي أخذ التعهد بعدم إيذاء المفروج عنها.

إذا ما هو الحل؟

حلول كثيرة يصعب تطبيقها والارتهاق لها كوسيلة وقائية تبعد المذنبة عن الإيذاء الذي قد يصل إلى القتل، ولهذا تتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية القدر الأكبر من مسؤولية البحث عن حلول آمنة كون هذه القضية من اختصاصها. وأعتقد أن الحل الأمثل أن تدخل الوزارة وإدارة السجون كطرف مراقب للمذنبة بعد عودتها إلى منزل أسرتها، كأن تكون هناك زيارات ميدانية والوقوف على حالة المذنبة لفترة زمنية يتم خلالها تهينة الأسرة وتنقيتها نفسياً لاستقبال عنصر أذنب وتطهر بتنفيذ عقوبته أما اللاتي يرفض ذووهم استقبالهن فيجب أن لا يتركن للشارع ليواصلن انحرافهن (تحت الحاجة) بل يجب أن يدخلن دوراً خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية وتهيئتهن للعمل إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً. هي مشكلة «عويصة» وتحمل وزارة الشؤون الاجتماعية رهقاً على رهق «لكن ليس باليد حيلة».

وما دمنا في سيرة السجن والسجناء، وصلت إلى استفسارات من ذوي السجناء أرفعها لإدارة السجون، حيث يرى هؤلاء أنه وبعد عودة خادم الحرمين الشريفين معافى إلى أرض الوطن صدر عفو عن جميع سجناء الحق العام إلا أن البعض لم يتمتع بهذه، فإذا كان هذا حقيقياً فما هي أسباب هذا الاستثناء؟

المهم أجازنا الله «وكل عزيز لدينا» من ظلمة السجون في داخلها وخارجها.

مواصلة العدوان السافر على البراءة!

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424500.htm>

محمد أحمد الحساني

لم يزل المجتمع يعاني من العدوان الإجرامي السافر الذي يرتكب ضد البراءة ممثلة في أحباب الله من الأطفال الذين شاءت الأقدار أن يكونوا بين يدي أبوين قاسيين أو أب قاس وزوجة أب غليظة القلب، ولا يكاد المجتمع ينسى أو يتناسى حكاية مروعة من حكايات إيذاء وتعذيب أطفال أبرياء إلى حد الموت أو التشويه الجسدي الظاهر والتشويه النفسي المنعكس في تصرفات العنف وهي تصرفات وصور تظل تلاحقهم أمد الدهر ومدى الحياة وربما تحولهم بعد أن يكبروا إلى وحوش يمارسون التعذيب ضد الضعفاء لأنهم لم يجدوا في صغرهم وضعفهم من يرحمهم فقست قلوبهم وأصبحوا لا يرحمون أحدا من الناس حتى لو كانوا أطفالهم أو نساءهم أو طلابهم أو الذين يقعون تحت سطوتهم من السجناء أو الأيتام أو العجزة أو المعاقين بدنيا أو عقليا!

وتبذل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على الرغم من ضعف إمكانياتها وقلة حيلتها وهوانها على الناس؛ جهوداً طيبة لمتابعة جرائم العنف المرتكبة ضد الأطفال وتوزع مطويات تحدد تعريف وأسباب ومشاكل هذا النوع من العنف وتشير معلوماتها إلى أن معظم جرائم العنف التي يكون ضحيتها أطفالاً أبرياء تصدر عن شخص غير سوي سلوكياً وعاطفياً وخلقياً وأن من العوامل المساعدة على نشوء هذه الجريمة داخل الأسرة الفقر المدقع المؤدي إلى أزمات اقتصادية داخل الأسر، وكذا البطالة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي لدى أفراد أسرة الطفل المعنف، في وقت تغيب فيه التشريعات والقوانين الواضحة التي تدين جرائم وسلوكيات العنف المرتكب ضد الأطفال الأبرياء، أو عدم تفعيل تلك التشريعات والقوانين بسبب عدم مبالاة المجتمع بما يحصل أمامه أو يسمع عنه من أشكال العنف ضد الأطفال سواء كان عنفاً جسدياً أم جنسياً أم معنوياً، وقد يكن عدم المبالاة عائداً إلى كون العديد من أفراد المجتمع قد نشأوا وتربوا على ثقافة العنف بجميع أو بعض أشكاله ومورس ضدهم وهم صغار فتراهم لا يشعرون بفداحتهم عندما يبلغهم عن ضحاياهم من الصغار، وربما لا يقف الواحد منهم ولا يفكر ملياً وهو يمارس العنف المعنوي ضد طفله أو تلميذه بل يعتبر ذلك نوعاً من الزجر والتربية الحازمة وقطعاً لدابر «الدلع» فتجد أباً يقول لطفله أو معلماً لتلميذه يا بليد.. يا كسلان والله لن تفلح طول عمرك وربما قال له ذلك أمام جمع من التلاميذ في طاوور الصباح محطماً الطفل شر تحطيم وهو يظن أن ذلك هو العزم والحزم وقوة الشخصية والهيبة التي يحتاجها كل أب ومعلم!

إن الطريق أمام جمعية حقوق الإنسان، طويل وشائك خاصة في مجال حماية حقوق الطفولة والأسرة ولكنها بدأت الخطوة الأولى من مشوار الألف الميل فهل تواصل خطواتها حتى تصل أم أنها سوف تتعب وتكتئب؟!

إيداع صكوك التصديق

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٨
http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546865.html

عبد العزيز محمد هنيدي

(التنسيق والتشاور لدعم الحقوق الثقافية) كان هذا هو عنوان الحلقة السابقة، حيث تحدثنا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوره في لفت نظر وكالات وهيئات الأمم المتحدة لتقوم تلك الجهات بتوفير المساعدات التقنية للدول الموقعة على العهد الدولي وحل المشكلات التي تعترض تلك الدول حتى تقوم بدورها في تنفيذ كل مواد العهد الدولي المذكور، كما من المهم القيام بعقد الاجتماعات وإبرام الاتفاقيات التي من شأنها تعزيز الدول الأطراف حتى يكونوا قادرين على الالتزام بمسؤولياتهم، إضافة إلى أهمية التنسيق المستمر والتشاور والتعاون لدعم كل ماله علاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب أنه لا يجوز تأويل مواد ذلك العهد مما يشكل تعارضاً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام دساتير الوكالات المتخصصة، والآن نكمل ما تبقى من :

المادة (٢٦)

ب- يخضع هذا العهد للتصديق، وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ج- يتاح الانضمام إلى هذا العهد لأي دولة من الدول المشار إليها في (أ) (من هذه المادة التي وردت في آخر الحلقة السابقة، د- يقع الانضمام بإيداع صك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة، هـ- يحظر الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول التي وقعت هذا العهد أو انضمت إليه بإيداع صك من صكوك التصديق أو الانضمام إلى الجهة المختصة .

المادة (٢٧)

أ- يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

ب- أما الدول التي تصدق هذا العهد أو تنضم إليه بعد أن يكون قد تم إيداع صك التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين فببداً نفاذ هذا العهد إزاء كل منها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها صك تصديقها أو صك انضمامها .

المادة (٢٨)

تتطبق أحكام هذا العهد دون أي قيد أو استثناء على جميع الوحدات التي تتشكل منها الدول الاتحادية .

المادة (٢٩)

أ- لأي دولة طرف في هذا العهد أن تقترح تعديلاً عليه عليها أن تودع نصه لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وبناء على ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف في هذا العهد بأي تعديلات مقترحة، طالباً إليها إبلاغه عما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في تلك المقترحات والتصويت عليها، فإذا حبذ عقد المؤتمر ثلث الدول الأطراف على الأقل - عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة وأي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمقترحة في المؤتمر يُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره .

ب- يبدأ نفاذ التعديلات متى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلتها أغلبية ثلثي الدول الأطراف في هذا العهد، وفقاً للإجراءات الدستورية لدى كل منها .

ج- عندما يتم تنفيذ التعديلات المقترحة تصبح ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا العهد وبأي تعديل سابق تكون قد قبلته، وفي الحلقة (١٧٦) القادمة نكمل المادتين الأخيرتين من العهد المذكور، ونعلق على أهم ما ورد في مواد ذلك العهد الذي بلغت (٣١) مادة .

عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان *فاكس: ٠١٤٧٠٨١٩٩

ذوو الاحتياجات الخاصة.. هل لدينا احتياجاتهم؟!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩
<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639568.html>

الأمير المعتز بن ناصر بن عبدالله آل سعود

الحمد لله الذي هيا لهذه البلاد المباركة حكومة رشيدة تلبي ما يحتاجه الفرد والمجتمع في سبيل تحقيق ما يوفر الحياة الكريمة للوطن والمواطن، ولا شك ان ذلك تحقق بفضل الله ثم باهتمام وحرص ولاية الأمر في هذه البلاد، وعلى رأسهم والدنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - الذين استشعروا عظم الأمانة التي حملوها بالقيام على رعاية المجتمع بجميع فئاته .

ان من أهم المقاصد التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها هو زرع وترسيخ مفهوم الترابط بين أفراد وفئات المجتمع، فالمجتمع الإسلامي يجب أن يكون «كالجسد الواحد» إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمل والسهر» و«المؤمنون كالبنيان يشد بعضه بعضا» فالمواطنون الذين يعيشون تحت خط الفقر، وفئات النساء من الأرمال والمطلقات، وأصحاب الأمراض المزمنة، وذوو الاحتياجات الخاصة، كلهم فئات ينبغي أن يعيشوا في مجتمع مترابط متراحم، يؤمن بالعدالة والمساواة ويطبقها .

لا بد أن تتولى هيئة وجمعية حقوق الإنسان في المملكة - وهما اللتان يناط بهما حماية وصيانة حقوق الإنسان - التركيز في فئات ذوي الاحتياجات الخاصة ومضاعفة الجهد في سبيل تفعيل وتطبيق حقوقهم التي اكتسبوها، والدفاع عن قضاياهم ومواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق عضويتهم الفاعلة في المجتمع .

يجب أن تتغير نظرة المجتمع إلى ذوي الاحتياجات الخاصة من تغليب جانب الشفقة والعطف، إلى القناعة بأنهم مواطنون لهم حقوق خاصة يجب أن يتمتعوا بها، والإيمان بأنهم أعضاء فاعلون في المجتمع، خاصة في حال ما إذا هيئت الظروف المناسبة لهم، وأوجدت الأرضية الرحبة لممارستهم لأنشطتهم، ولنا في ذلك أمثلة كثيرة من الرواد من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين أبدعوا في مجالات وتخصصات متعددة .

لقد أصبح لزاماً علينا، أفراداً ورجال أعمال، تقديم الدعم إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات اللازمة لأفراد هذه الفئة، سواء كان هذا الدعم مادياً أو تطوعياً، أو حتى معنوياً وذلك من منطلق ما يفرضه علينا ديننا الحنيف وانتماؤنا الوطني .

إن المتأمل في الخدمات المقدمة إلى اخواننا من ذوي الاحتياجات الخاصة يرى أنها لا ترقى إلى المستوى المأمول، بل هي في بعض النواحي توصف بالضعف الشديد، فالبنية التحتية في المرافق العامة التي تتواكب مع احتياجات هذه الفئة مازالت غير مكتملة! والرعاية الصحية - سواء في المستشفيات أو مراكز التأهيل الشامل - أصبحت غير قادرة على تقديم خدماتها بالشكل المطلوب، لا كمّاً ولا كيفاً!! والبيروقراطية الحكومية التي غدت تعيق ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على الإعفاءات والمساعدات المقررة لهم، التي صدرت التوجيهات السامية بمحهم إياها. لكن هذا لا ينفي قطعاً الانجازات والنقلة الكبيرة للخدمات المقدمة في هذا البلد لذوي الاحتياجات الخاصة، ولكننا نطالب بالمزيد، وذلك من باب الغيرة على هذا الوطن وحقوق مواطنيه .

إن من أهم الخطوات التي ينبغي المسارعة إلى تنفيذها هي انشاء مكتب، أو ادارة، أو لجنة، في كل من: هيئة وجمعية حقوق الإنسان، ليتولى هذا المكتب حماية حقوق هذه الفئة، ومتابعة تنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدر لمصلحتها، والدفاع عن قضاياها. كما أنه من أهم الخطوات في هذا الشأن المبادرة إلى تأسيس صندوق استثماري وقفي تساهم فيه الدولة والقطاع الخاص وبصرف ريعه على برامج العلاج والتأهيل الطبي لهذه الفئة الغالية علينا جميعاً، خصوصاً ان الحاجة إلى مثل هذا الصندوق تكون ماسة في أوقات الأزمات المالية.

هيئة حقوق الإنسان

د. العيبان: المملكة حريصة على الالتزام بما وقعت عليه من

اتفاقيات دولية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٢٦

<http://www.al-jazirah.com/20110602/In1.htm>

الجزيرة- الرياض

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، أثناء لقائه أمس في مكتبه بمقر الهيئة مع رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا البروفيسور كايس فلنترمان والسيدة أمل فييس المديرية التنفيذية للمؤسسة الذين يقومون بزيارة للمملكة بأن المملكة حريصة على الالتزام بما وقعت عليه من اتفاقيات ومواثيق دولية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وأوضح أن الهيئة تسعى إلى التثقيف بحقوق الإنسان على كافة المستويات منذ مرحلة النشء ومروراً بكافة المراحل، إضافة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل الممكنة. وقال العيبان: «الشريعة الإسلامية كفلت تلك الحقوق ونظمت الواجبات والالتزامات، الأمر الذي تطبقه المملكة مع الأخذ في الاعتبار ما لا يتفق مع جوهر الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وتم مناقشة العديد من القضايا التي تهم الطرفين وسبل تبادل الخبرات والتعاون في مجال حقوق الإنسان». وفي هذا الإطار أقامت هيئة حقوق الإنسان محاضرة ألقاها رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا البروفيسور كايس فلنترمان وحضرها عدد من المهتمين بحقوق الإنسان تحدث فيها عن آليات عمل هيئة الأمم المتحدة بأركانها في مختلف المجالات لحماية حقوق الإنسان بالعالم والعلاقة المشتركة بين هيئات الأمم المتحدة في هذا الجانب ودور الدول في تفعيل عمل هذه الهيئات، كما تحدث عن مؤسسة بناء الجسور الهولندية وسبل التواصل مع دول الخليج العربي وسبل فتح أبواب الحوار ووضع الخطط المستقبلية للعمل المشترك.

إطلاق ورش عمل عن الثقافة الحقوقية في الجوف.. و١٠٠ مشارك

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة ١ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٣

http://www.aleqt.com/2011/06/02/article_544787.html

"الاقتصادية" من الرياض

أطلقت هيئة حقوق الإنسان عدداً من الورش الخاصة بثقافة حقوق الإنسان وذلك ضمن سلسلة الورش التي تقيمها في جميع مناطق المملكة تحت عنوان "حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول"، وكانت انطلاقاً هذه الورش من منطقة الجوف والتي أقيمت بمشاركة ما يقارب 100 مشارك ومشاركة على فترتي الصباح والمساء .

وافتح الورشة الدكتور علي الرويشد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة الجوف التي أقيمت بالباحة الأولى في فندق النزل في سكاكا، حيث رحب بالمشاركين وشكرهم على تجاوبهم وإعطاء الورشة من أوقاتهم الثمينة حرصاً على تقييم الواقع والتخطيط للمستقبل من أجل ثقافة حقوقية مبنية على الوعي الكامل بهذا الجانب، مستعرضاً مهام وواجبات الهيئة، ثم انطلقت الورشة والتي شارك فيها ٤٣ من الرجال بإدارة من المدرب حمدان الوردى وسبقت ذلك ورشة عمل نسائية شاركت فيها ٥٣ سيدة .

وكانت محاور الورشة قد تناولت جوانب مهمة في تقييم وتغيير الثقافة الحقوقية لدى المجتمع، حيث قام المشاركون بعمليات عصف ذهني جماعي من خلال المجموعات بذكر الكثير من معوقات حقوق الإنسان في المملكة وطرق تغييرها والجهات المعنية بتفعيلها وتغيير المجتمع في التعاطي معها وتدريبه على المطالبة المشروعة بحقوقه وواجباته وآليات المطالبة الرسمية والحضارية .

وتميزت هذه الورشة بوجود نخبة من أهالي الجوف مثلوا جميع الشرائح من قضاة وأكاديميين وأئمة مساجد ورجال أعمال وإعلام وتربويين وأطباء وعسكريين وشباب وفئات أخرى من مؤسسات المجتمع المدني .

يذكر أن هذه الورشة اعتبرها عدد من المراقبين في المنطقة من أكثر ورش العمل التي أقيمت في المنطقة تفاعلاً من جميع الحضور حيث أخذوا محاور الورشة بمنتهى الجدية وقدموا الكثير من الأطروحات الجادة التي قيمت الواقع وشخصت الأسباب وحددت الجهات ومن ثم قرأت المستقبل وعوامل تفعيل حقوق الإنسان في المملكة .

وأقيمت ورشة للنساء صباح اليوم نفسه شارك فيها ٥٣ من جميع شرائح المجتمع بإدارة المدربة المعتمد حنان بنت عبد الهادي الذويب، حيث اتسمت الورشة بطرح عدد من الهموم النسائية وتشخيص هموم المرأة في الجوف، وتم رصد الكثير من النقاط المهمة خلال طرح محاور الورشة الثلاثة، وذلك بحضور مسؤولات وموظفات من فرع هيئة حقوق الإنسان، واتسم الحضور بالتنوع من حيث المشاركات. وقد أسفر عن هاتين الورشتين عدد من المخرجات سيتم أخذها بعين الاعتبار

عكاظ تقتحم عالم تجار البشر .. وتطلق صرخة نور الحق:

أبي يستعبدني ويشوه براءتي

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110604/Con20110604424200.htm>

إعداد: فالح الذبياني

«يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص في المملكة بالسجن مدة لا تزيد على ١٥ عاماً أو بغرامة لا تتجاوز مليون ريال أو بهما معاً»، يحتل هذا النص القانوني المادة الثالثة من نظام الاتجار بالبشر الذي أقرته المملكة قبل نحو عامين، ويهدف إلى لجم التجاوزات التي تحدث بين فترة وأخرى ويكون أبطالها وافدين ضاقت بهم ذات اليد، وجندوا أطفالهم للعمل ليل نهار إلى جانبهم قتلاً لبراءتهم وانتهاكاً لأدميتهم. محمد نور (١١ عاماً، برماوي الجنسية) يتسلل بين أكوام حديد المركبات التي تصطف طوابير طويلة عند الإشارة المرورية في حي (النكاسة) الشهير في مكة المكرمة، يلفت نظرك وأنت تشاهد جسد نور النحيل، العرق الذي يتصبب من سحنه السوداء التي دبغتها حرارة الجو التي استقرت عند ٤٥ درجة مئوية، حيث الشمس تنتصب في كبد السماء.

يشفق قائدو المركبات على نور، فتجدهم يتعاطفون معه، يشترون ما يبيعه من المياه الباردة ومنتھية الصلاحية في بعض الوقت، ليس عطشاً أو حبا في الماء، إنما شفقة بحاله، ويدفعون له ثمن قارورة الماء مضاعفة؛ لأنهم يدركون أن الذي دفع بطفل في عمر الزهور لبيع المياه ضيق ذات اليد.

عندما اقتربت منه محاولاً الاستماع لصوته الذابل، وبينما أنا أحاول الاقتراب انطلق على ساقيه النحيلتين وكأنه يقول لي «أبي قطف زهرة شبابي، أبي شوه مستقبلي، وحكم على براءتي بالإعدام».

قدم العبودية

يعتقد المؤرخون أن العبودية -التي تعرف الآن بأنها تجارة البشر وتجربتها جميع القوانين- قديمة قدم الأزل، وتظهر البحوث أن استعباد البشر بدأ في عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد، وتظهر الرسوم الأجرية أن السومريين القدماء اقتادوا العبيد في المعارك وقادوهم وساطوهم وأجبروهم على العمل، تطورت المسألة بعد ذلك حتى أصبحت تجارة يدفع فيها الكثير من المال، في المملكة التي لم تعد استثناء بسبب المتغيرات التي شهدتها وحركة النشاط التجاري والعمراني والطفرة النفطية الهائلة، وفد إليها ملايين العمال تزوجوا وتكاثروا حتى بلغت أرقامهم نحو ثمانية ملايين وافد، وتظهر الإحصائيات أن خلافاً في التركيبة السكانية قد حدث، حيث الأجور المتدنية لهؤلاء فيما تكاثرت النسل بينهم مرتفع، ما جعل الآباء والأمهات يدفعون بفلذات أكبادهم إلى الشوارع للعمل في مهن بعضها يصنف على أنه شاق جداً.

نور وعبد القادر ومحمد ورجب أطفال تلحظهم دون عناء يتفرقون إلى جوار الإشارات المرورية وعلى أرصفة المشاة يبيعون كل شيء، مناديل، عطور، قوارير مياه، فوطاً، أقلاماً، حتى المساويك، يبحثون عن مبالغ مالية يعودون بها إلى أسرهم، يقول رجب (طفل أفغاني) إن والده المسن دفع به إلى الشارع وهو لم يكمل الثانية عشرة من العمر، سألته ولماذا فأجاب «أبي يعول ١٥ نفساً وزوجتين؛ ثلث هؤلاء نساء، بينما أنا خامس الأبناء من الذكور، نعمل بشكل يومي من أجل توفير مبلغ لا يتجاوز ٢٠٠ ريال ينفقه والدنا المقعد في إطعامنا وكسائنا واستئجار منزل من غرفتين». وزاد «أخرج من بيتي عن التاسعة صباحاً، ولا أعود أنا وأشقائي قبل التاسعة مساءً، أمضي هذا الوقت بحثاً عن من يدفع لي أي شيء، والدي لا يستقبلني بحب ما لم أحقق المستهدف اليومي من المال».

تتكرر صور الأطفال الضحايا في غير مكان، المدن الكبرى وحدها تكون الحضان الدافئ لهم، والمكان المناسب لانتشارهم، الأسواق والمولات التجارية حيث يرتادها الأثرياء تشهد إقبالا منهم، بينما الحدود البرية تكون منافذ مناسبة لعبور جيوش المتسللين، في هذه الحلقات سنتحدث بلغة واضحة عن استعباد الأطفال، واستئجارهم، وسنكشف جيوش المتسولين وأصحاب العاهات من صغار السن، سنقف ميدانياً على طرق التهريب وتحديدًا عندما يتم تعليب هؤلاء الأطفال ونقلهم في خزانات وصهاريج مملوءة بالمياه حتى إيداعهم في أحضان المدن الكبرى، وهنا تحديدًا تزداد معاناتهم ويكبر وجعهم وتكبر ويجدون أنفسهم في مواجهة الموت من أجل الحياة.

عندما بدأت في سبر أغوار عالم تجارة البشر، كنت أدرك أنني أمام ملف غامض، حضنه الدافئ الفقر، وبيئته الخصبة تدني الدخل المالي، وبين الحزن والبيئة يظل انعدام الضمير وغياب الخوف من الخالق محركاً رئيساً يجعل هؤلاء الأبرياء سلعة تباع بثمن بخس.

يصنف نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص في المملكة كل من استخدم شخصاً، أو ألحقه، أو نقله، أو آواه أو استقبله من أجل استغلاله فإنه مخالف للنظام، وصنف النظام الطفل بأنه من لم يتجاوز الثامنة عشرة. وبحسب المرسوم الملكي شكلت لجنة في هيئة حقوق الإنسان تضم ممثلين من وزارات الداخلية، الخارجية، العدل، الشؤون الاجتماعية، العمل، الثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان مهمتها متابعة أوضاع الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيداعهم، والتنسيق مع السلطات المختصة لإعادة المجني عليه إلى موطنه الأصلي في الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته أو إلى مكان إقامته، وللجنة الحق في التوصية بإبقاء المجني عليه في المملكة وتوفير أوضاعه النظامية بما يمكنه من العمل إذا اقتضى الأمر.

أسواق العبيد

تاريخياً، كانت سوق الرقيق قديماً تتم في غير مكان، ففي مكة المكرمة كانت هناك سوق عند باب الدريبة ويسمى (الدكة) وكان يعرض في هذه السوق العبيد من الجنسين؛ منهم من يجلب من الخارج والبعض الآخر من الموجودين في مكة استغنى عنهم سادتهم ويجلس البنات والنساء على المقاعد اللاصقة للحائط ويتحجب البالغات منهن بحجاب خفيف ويجلس في الأمام الذكور المتقدمون في السن وفي الوسط يجلس الصبيان، وكان المشتري يقوم بفحص الغلام ويطلع على شعره وساقه وذراعه ويطلب منه فتح فمه وإخراج لسانه ويتحدث مع الغلام إن كان يجيد العربية ويفحص الغلام بواسطة طبيب فإذا وافق الغلام من يريد شراءه سأل هل تقبل أن تخدمني فإذا كان هناك قبول تمت البيعة. وقد تم تحرير العبيد والرق والأرقاء عالمياً وقد كانت المملكة إحدى هذه الدول التي طبقت تحريم الرق والأرقاء. ويختلف سعر العبيد من الذكور والإناث بحسب قدرتهم على العمل، وتشير المعلومات التي يرويها كبار السن أن سعر الجارية التي لم يتجاوز عمرها ١٨ سنة، نحو ألف ريال؛ شريطة أن تكون قادرة على العمل وتحسن تدبير أمور المنزل، أما العبيد من الذكور فإن أقيامهم تختلف من شخص إلى آخر بحسب قدرة وكفاءة وجودة وقدرة كل منهم على العمل، ويتعين على مالك العبد تأمين إعاشته وإلباسه وإسكانه وحق معاملته بالحسن والرفق والرأفة وعدم القسوة وحق تمريره ودفع ثمن علاجه. وليس للمالك المتصرف أن يفرق بحسب تلك القوانين الأولاد عن والديهم ما داموا في سن الرشد. الملك فيصل حاربها

تصدت المملكة للاتجار بالبشر منذ وقت مبكر، وعملت بكل الوسائل المتاحة للقضاء عليه بكل حزم وقوة، وتشير الوثائق الرسمية، والخطابات الملكية إلى ذلك، حيث نص البيان الوزاري الذي ألقاه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء في مقر رئاسة مجلس الوزراء، حيث عقد المجلس الوزاري جلسته الأولى يوم الثلاثاء ٩ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ على إلغاء الرق والرقيق في المملكة، ومما جاء في البيان في هذا الشأن ما نصه «من المعروف أن مواقف الشريعة الإسلامية من الرق يحث على فك الرقاب، ومن المعروف أيضاً أن الرقيق الموجود في العصر الحاضر، قد تخلفت فيه كثير من الشروط الشرعية التي أوجبها الإسلام إباحة للاسترقاق، فقد واجهت الدولة السعودية منذ تأسيسها مشكلة الرق والرقيق، وعملت بجميع الوسائل التدريجية على القضاء عليه، فمنعت أول الأمر استيراده، وفرضت العقوبات على ذلك، ثم منعت مؤخراً بيعه أو شراؤه، وتجد الحكومة الآن الفرصة مواتية لأن تعلن إلغاء الرق مطلقاً وتحرير جميع الأرقاء وستقوم الحكومة بتعويض من يثبت استحقاقه للتعويض». النص أعلاه طبق الأصل لما نشر في صحيفة أم القرى العدد ١٩٤٤ الجمعة ١٢/جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ. الضحايا ٢،٤ مليون شخص

بحسب الإحصائيات الدولية التي أعلنها مكتب الأمم المتحدة، فإن مكاسب تجارة البشر تصل إلى نحو ٣٢ مليار دولار وضحاياها من النساء والأطفال، وبحسب سفيرة النوايا الحسنة ميرا سورفينو، فإنه تم تأسيس صندوق جديد لدعم المنظمات العاملة في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، وتشير المعلومات إلى أكثر من ٢،٤ مليون شخص يتم استغلالهم حالياً بعد بيعهم عبر المهربين والمتاجرين بالبشر، كما تشير تقديرات مكتب الجريمة إلى أنه وفي أوروبا وحدها فإن الاتجار بالبشر يساوي ثلاثة مليارات دولار مع وجود نحو ١٤٠ ألف شخص عالقين في دائرة العنف والاستغلال والمهانة في أنحاء القارة الأوروبية.

سلفة بـ ٥ ملايين تنهي تعاقدات المتعاونين مع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110604/Con20110604424176.htm>

منصور الشهري - الرياض

كشف طلب سلفة مؤقتة بخمسة ملايين ريال قدمه نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين لوزارة المالية، لتغطية مستحقات العاملين والمتعاونين مع الهيئة، عن كشف مخالفة للأنظمة وقرارات مجلس الخدمة المدنية، ما دعا وزارة المالية إلى مطالبة الهيئة بإنهاء التعاقد مع المتقاعدين المتعاونين معها الذين جرى التعاقد معهم بطرق مخالفة للأنظمة وقرارات مجلس الخدمة المدنية. وفي التفاصيل، أن نائب هيئة حقوق الإنسان سبق أن طلب السلفة لتغطية مستحقات العاملين والمتعاونين مع الهيئة للأشهر المتبقية من السنة المالية ١٤٣١ / ١٤٣٢ هـ تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف مستحقات منسوبي الهيئة باستخدام النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة. وعلمت «عكاظ» أن عشرات المتقاعدين لا يزالون يباشرون أعمالهم داخل أروقة هيئة حقوق الإنسان بعد إيقاف وزارة المالية صرف مرتباتهم منذ شهر ربيع الآخر الماضي.



إدراج حقوق الإنسان بمناهج المدارس والجامعات

المصدر: جريدة اليوم السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/14265.html>

طلال الشمري - الدمام

كشف نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين لـ «اليوم» عن رصد فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية ٦٧ قضية خلال النصف الأول من العام الحالي منها ١١ للعنف الأسري و ١٢ لسجناء موقوفين و ٥ لحقوق الطفل و ١٤ قضية عمالية و ١٩ حقوقية و ٦ قضايا متنوعة،

وبين أن العنف الأسري ضد المرأة والطفل من أبرز القضايا التي تستقبلها فروع الهيئة ويتم حل ٩٥ بالمائة منها عن طريق لجنة الإصلاح بالهيئة أو من خلال الحوار مع أطرافها، وأشار إلى سعي الهيئة لتكثيف دورات في مختلف المناطق تستهدف التعريف بمعايير حقوق الإنسان وما تقوم به الدولة في إطار فعاليات برنامج نشر حقوق الإنسان الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين، ودعا د. الحسين إلى التعريف بالهيئة ودورها بين أفراد المجتمع عبر مختلف وسائل الإعلام موضحاً أن الدورات ستقام عن طريق وزارة التعليم لنشرها في المدارس والجامعات، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد إضافة مواد بمناهج المدارس والجامعات لتعريف الطلاب بمعايير حقوق الإنسان، ومساعدتهم في الإلمام بواجباتهم واستيعاب وممارسة هذه الحقوق، ولفت د. الحسين إلى زيارة الهيئة السجون بشكل مفاجئ دون أذن أو ترتيب مسبق، مؤكداً قيامها خلال الفترة الماضية بمسح سجون المملكة والتعرف على مشاكل ٦٥ بالمائة من السجناء.

حقوق الإنسان تحقق في إصابة سجين بالإيدز

المصدر: جريدة اليوم الأحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/14328.html>

طلال الشمري - الدمام
كشف مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إبراهيم عسيري لـ «اليوم» عن قيام الهيئة بالتحقيق في بلاغ تقدّم به مواطن يفيد بإصابة ابنه المسجون داخل سجن الدمام المركزي بمرض نقص المناعة «الايذز».

إدارة السجن تلقت خطاباً حول أسباب إصابة السجين وقال عسيري إن والد السجين ذكر في بلاغه أن ابنه قبل دخوله السجن كان سليماً معافى وخالياً من الأمراض المعدية، وخلال تواجده بالسجن بتهمة السرقة أصيب بالمرض، حيث قام المسؤولون بالسجن بإيداع ابنه المحجر الصحي التابع للسجن، مؤكداً أن والد السجين طلب معرفة أسباب انتقال عدوى «الايذز» إلى ابنه، مشيراً إلى أن الهيئة اتخذت إجراءاتها تجاه الشكوى.

ولفت عسيري إلى أن الهيئة بدورها تقدّمت إلى مدير سجون المنطقة الشرقية العميد عبد الله البوشي بخطاب طالبت فيه بإفادتها بالبلاغ حول السجين ومعرفة أسباب إصابته بشكل مفصّل، مضيفاً في الوقت نفسه إن الهيئة تأكدت من أن الموقف قد تمت إصابته داخل السجن، وأنها ما زالت تتابع القضية.

وبيّن عسيري أن الإصابة قد تكون انتقلت للسجين عن طريق التواصل الجنسي أو استخدام الحقن، منوهاً إلى أن الهيئة حريصة على صحة السجناء وحفظ حقوقهم بشكل عام وتتابعهم مع إدارة السجون.

يُذكر أن العام الماضي قد شهد إصابة ٢٢ سجيناً في سجن الدمام المركزي بمرض الإيدز، وأنه تم فحص كافة السجناء للتأكد من إصابتهم بالمرض، وأجرت «اليوم» اتصالاً بمدير سجون الشرقية العميد عبد الله البوشي للاستفسار حول الواقعة لكنه لم يرد على الاتصالات المتكررة التي استمرت عدة أيام.

ضمن برنامج "حقوق وواجبات الطالبة الجامعية" بجامعة

الأميرة نورة

ضرورة إيجاد قنوات سهلة للتواصل مع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638867.html>

الرياض - سحر الشريدي

أوصى عدد من منسوبات هيئة حقوق الإنسان، بضرورة التوعية بقوانين حماية الأفراد بالمجتمع وتسهيل إجراءات المتابعة من قبل الهيئة حتى لا يؤثر التأخير على مصالح الأفراد، إلى جانب إيجاد قنوات سهلة للتواصل مع الهيئة للتعريف بعملها وأدوارها.

جاء ذلك ضمن برنامج "حقوق وواجبات الطالبة الجامعية" الذي أقيم بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وبإستضافة كل من الاستاذة سهام المعمر المستشارة بهيئة حقوق الإنسان والاستاذة غندورة الغندور، رئيسة قسم المؤتمرات في هيئة حقوق الإنسان، وتفعيلهم هذا البرنامج بمشاركة الدكتورة جميلة اللعبون وكلية كلية الخدمة الاجتماعية للشؤون التعليمية.

هدف البرنامج إلى إكساب الطالبة المعرفة بحقوقها وواجباتها الجامعية ونشر الوعي الثقافي بأهمية حقوق الإنسان. تم خلال البرنامج مناقشة عدد من القضايا التي تهم الطالبة الجامعية مثل القيد والتأجيل والحرمان وطي القيد، وطلب السنة الاستثنائية ومتطلبات الحصول على مرتبة الشرف.

إضافة إلى ذلك تم التركيز على دور هيئة حقوق الإنسان تجاه أفراد المجتمع وأهمية معرفة الواجبات وضرورة تحديدها، واستعراض الطرق والوسائل الصحيحة لمواجهة المشكلات مع التأكد على أهمية ضبط النفس والانفعالات للحصول على الحقوق. كما تم عرض الإجراءات التي يجب أن يتبعها الأفراد عند التواصل مع الهيئة ثم أعقبها شرح مفصل حول دور ومهام الهيئة الرقابية في متابعة الحالات والتواصل مع جميع الهيئات والمؤسسات، كذلك شرح تطبيقي لبعض الحالات كنماذج لعمل الهيئة.

تشكيل لجنة مشتركة بين أواصر وهيئة حقوق الإنسان لرعاية الأسر السعودية بالخارج

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638860.html>

الرياض - نايف آل زاحم، اسمهان الغامدي
التقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العبيان بمكتبه بمقر الهيئة امس رئيس مجلس إدارة جمعية أواصر د. توفيق السويلم وعددا من أعضاء مجلسها، وشدد معاليه خلال اللقاء على أهمية الدور الذي يتوجب على الجمعية القيام به مؤكدا في السياق نفسه بأن هيئة حقوق الإنسان مستعدة لدعم عمل الجمعية وموازنته بما يحقق للمستفيدين منها الفائدة المرجوة .
وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان على أهمية مواصلة الجهود للحد من مشكلة تنامي عدد الأسر السعودية المنقطعة في الخارج ووضع الخطط المناسبة التي تعالج هذه القضايا وتحد من تطوراتها السلبية على تلك الأسر وبين أنه لا يوجد ما يبرر تخلي الآباء عن فلذات أكبادهم وتعرضهم للضياع والحاجة .
وطالب العبيان من الجمعية بضرورة مناقشة هذا الموضوع بشكل كبير وعلى عدد من المستويات بحيث يكون هناك حلول جذرية لهذه الأسر التي لا بد من توفير العمل والتعليم ومقومات الحياة الكريمة .
ثم ناقش مع وفد الجمعية الإحصائيات التي قدمتها للهيئة وما قامت به من دعم لتلك الأسر خصوصا التي عادت مؤخرا للمملكة .
ومن جانبه أثنى رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج الدكتور توفيق السويلم على جهود هيئة حقوق الإنسان بالمملكة، في إيجاد حلول جذرية لكافة القضايا والمشكلات التي تمس كرامة وحقوق أبناء الوطن، وتبني برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان .
وطالب الدكتور السويلم في تصريح لـ "الرياض" بدعم الهيئة لجهود "أواصر" من أجل توفير حياة كريمة للمواطن السعودي الذي يعيش خارج المملكة، مؤكداً على جهود عدد من مجالات التعاون بين أواصر وهيئة حقوق الإنسان في هذا الشأن .
مؤكدا انه تم اثناء اللقاء مناقشة إمكانية تشكيل فريق عمل مشترك لتسهيل الإجراءات الخاصة برعاية أبناء المملكة في جميع دول العالم، في إطار ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - من اهتمام بالحفاظ على كرامة المواطن السعودي أينما كان. برئاسة معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد آل حسين والدكتور توفيق السويلم لوضع الحلول والمقترحات التي تطور آلية عمل الجمعية في معالجة هذه القضايا.

القرشي لـ الحياة: برنامج لنشر ثقافة الحقوق ومحاصرة الانتهاكات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274919>

جدة - مباركة الزبيدي
كشفت المشرفة العامة على الفرع النسوي في فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة وعضو برنامج الأمان الأسري الدكتورة فتحية القرشي لـ «الحياة» رعاية» الهيئة» برنامجاً متكاملاً لنشر ثقافة حقوق الإنسان، يستهدف محاصرة جميع أنواع الانتهاكات للحقوق وحجب مصادرها.
وأوضحت أن البرنامج يحوز على اهتمام كبير من رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، إذ تنفذ فروع الهيئة دورات مختصة لتمكين الناس من معرفة حقوقهم، وتنقيف الجهات المعنية بمبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها الشريعة الإسلامية ووقعت عليها الدولة السعودية باعتبارها اتفاقات دولية.
وفي إطار برامج هيئتها، أكدت القرشي أن للدورات المختصة في مواجهة ممارسات العنف وإعادة تأهيل المعتنفين، أهمية كبرى للحد من ممارسات العنف الأسري، وأن الدورات المقدمة لتأهيل المقبلين على الزواج تعتبر وسيلة وقائية مهمة للأسرة وحامية لها من عوامل الاضطراب التي تقودها إلى التفكك والانحلال.
وحول جهود الهيئة في هذا الصدد بصفتها إحدى الجهات التي تعنى بالحد من ظاهرة العنف، قالت إن الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان قدم محاضرات عدة في المدارس والجامعات ومراكز الأحياء، إضافة إلى إنشاء مركز تدريبي في مقر «الفرع» لعقد دورات مختصة بصفة منتظمة تستهدف فئات متنوعة، مشيرة إلى عقد قسمها أخيراً دورة لمرشحات من وزارات التربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية، الداخلية، الصحة، وقسم الخدمة الاجتماعية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعنوان «الأبعاد القانونية للقضايا والمشكلات الاجتماعية» قدمها أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز والمستشار القانوني لهيئة حقوق الإنسان البروفيسور عمر الخولي تضمنت تدريباً مكثفاً على المصطلحات القانونية وإجراءات التقاضي وتصنيف القضايا وفق أنواع المحاكم والأحكام القضائية، إضافة إلى التوعية بأنواع العنف وكيفية مواجهته من خلال القنوات المتاحة للإصلاح وعمليات التقاضي، إذ أشادت المتدربات بنجاح الدورة وأهمية محتواها لتطوير الأداء المهني للباحثات والاختصاصيات وتمكينهن من إرشاد الشاكيات والمعنفات إلى المسارات القانونية الملائمة لاختصار الوقت وتقليل المعاناة والتعرف على جهات الاختصاص المتعلقة بأنواع القضايا، كما أشدن بإنجازات هيئة حقوق الإنسان وبما لمسه من تعاون بين أعضائها.

أب يمنع علاج ابنه ليحصل على مبلغ التعويض الأم تطلب رفع ولايته عن ولدها المصاب بشلل رباعي إثر حادث

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57021&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-06-06 2:46 AM

مروان بخش "٢٣ عاماً" مبعث سعودي في كندا، تحطم حلمه لدراسة الماجستير في تخصص "أحياء دقيقة"، بمدينة سان جون في جامعة دلهوسي، بعد حادث "دهس" سيارة تعرض له في أكتوبر ٢٠٠٩ من قبل سيدة مخمورة، ليصاب بعدها بـ "شلل رباعي"، عاد على إثره للوطن عبر "طائرة الإخلاء الطبي"، إلا أن معاناته لم تتوقف عند هذا الحد، بل امتدت همومه ليتحول أمر علاجه إلى قضية ومحل نزاع بين والديه "المنفصلين".

وتقول والدته مروان: إن والده يرفض علاجه "الممكن حسب قول الأطباء لها" ويصر على عدم علاجه للحصول على تعويض مالي من الحكومة الكندية بنحو عشرين مليون دولار. وفي المقابل يرفض والد مروان "يحمل صك ولاية عليه" ذلك الاتهام، مبدياً استياءه لـ "الوطن" من حديث طليقته، مكتفياً بالقول: إن الأطباء في كندا أخبروني أن علاجه مستحيل. وأمام تناقض حديث الوالدين تصاعدت القضية إلى هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة. وقالت المشرفة على القسم النسائي في الهيئة الدكتور فتحة القرشي: إنه اتضح للجنة المشكلة من الهيئة لبحث المشكلة أن والد الطالب يقف عقبة أمام استفادته من العلاج والمساعدات التي تقدمها الدولة لمثل هذه الحالات. وتابعت: إن الهيئة قامت بتشكيل لجنة بعد إفادة الأم المكتوبة أن الابن تعرض لضرب متعدد من قبل والده طمعاً في مبلغ التعويض، حيث قام أعضاء من القسم النسائي بزيارة المصاب في دار النقاهة، وتم رفع تقرير عن حالته إلى الجهات المعنية، مع التأكيد على أهمية نقل المصاب إلى مستشفى تأهيلي طبي يساعده على تلقي العلاج والرعاية التأهيلية اللازمة، وعلى المسار الآخر تمت مخاطبة الجهات المختصة لتأمين الحماية اللازمة له.

وكان الحادث قد أدى إلى حدوث كسرين في الجهة اليمنى من جسد مروان، ورغم بساطة الكسر إلا أنه لم يعالج لحظة وصوله للمستشفى في كندا، مما تسبب في انتشار النزاع في دمه، وهو ما أدى إلى حدوث جلطة دماغية بالدماع، وسبب له شللاً عصبياً وفقداناً للوعي.

وكانت هيئة حقوق الإنسان ممثلة في قسمها خاطبت الأب وترجته الانصياع للأمر السامي بنقل ابنه للمستشفى التخصصي حيث العلاج والتأهيل، لكنه رفض، وعليه خاطبت الهيئة الحاكم الإداري الذي حول القضية على وجه السرعة إلى شرطة جدة لاتخاذ ما تراه مناسباً حيال دعوى الأم.

وأكد المتحدث الرسمي لشرطة جدة العميد مسفر الجعيد تلقي فرع شرطة السلامة شكوى الأم واتضح أنها نزاع بين والدي الطالب، وتمت إحالة الشكوى لمحكمة جدة للنظر فيها، حيث تبين وجود نزاع على ولاية الأب وإعالة الأم لابنهما المصاب، وترغب الأم في نقل ابنها لمستشفى بالمدينة يؤهله للعلاج ويرفض الأب ذلك.

أصدقاء مروان المبتعثون بكندا، دخلوا على خط الضغط على الوالد للسماح بعلاج ابنه، عبر إنشائهم صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، باسم "مروان المبتعث: لماذا يا أبي تريد قتلي وأنا على قيد الحياة؟"، واستطاعوا تجميع مبلغ مالي قدره ستون ألف ريال، وأرسلوه لوالده ليكمل علاجه، بالإبر الصينية، التي نصح بها أحد الأطباء، إلا أن الأب ووفقاً لوالده مروان - أهمل علاج ابنه.

مروان المولود في أغسطس ١٩٨٦، و يهوى ركوب الخيل، ورياضة كمال الأجسام، وتصفح الإنترنت، تطالب والدته بنقله إلى مستشفى مدينة الأمير سلطان أو العناية التأهيلية بالمدينة المنورة، عملاً بالأمر السامي رقم ١٣٥٩٥١٧٢١٩٤. ولا تكتفي بذلك بل تطالب أيضاً بنزع ولاية الأب الممانع لعلاج ابنه.

هيئة حقوق الإنسان تعقد ورشة عمل بمنطقة القصيم بعنوان (حقوق الإنسان الواقع والمأمول)

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639294.html>

بريدة - منصور الجفن
عقدت هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل في فندق موفنبيك بمدينة بريدة بعنوان (حقوق الإنسان الواقع والمأمول) بحضور نخبة مختارة من الأكاديميين والعسكريين والمتقنين والإعلاميين والتربويين ورجال الأعمال . وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة ورش العمل التي تنظمها هيئة حقوق الإنسان والتي راعت الانتشار وتغطية كافة المناطق بالمملكة كما راعت التنوع الثري في مشاركة شرائح مجتمعية متنوعة من الشرعيين والعسكريين والأكاديميين والتربويين والمتقنين والإعلاميين ورجال الأعمال والشباب حول مفهوم واقع حقوق الإنسان والأولويات من وجهة نظر المشاركين واستطلاع واقع التعامل مع تلك القضايا من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية أو الأفراد، إضافة للتحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان على مستوى المؤسسات والمجتمع، وسبل تطوير آليات نشر هذه الثقافة بأساليب وطرق مناسبة وجاذبة، والحصول على العديد من المخرجات المتوقعة والتي سوف تعين في إعداد وتصميم برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع .
هذا وقد صرح المشرف على ورش العمل في المنطقة أحمد بن سليمان السعيد بأن المشاركة كانت فاعلة ومتميزة من جميع الشرائح المستهدفة وخرج الجميع برؤى وتطلعات ومقترحات سيتم رفعها إلى الهيئة ستكون بإذن الله تعالى مخرجات إيجابية لرسم الكثير من البرامج التي تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المجتمع، مؤكداً في الوقت نفسه أن مثل هذه المشاركة دليل وعي وحس شرعي ووطني من المشاركين في الإسهام الإيجابي والذي سيعود أثره على المجتمع والوطن المبارك.

الشهراني: أطالب بمحاكمة عادلة

الإفراج عن امرأتين حاولتا تهريب زوجة مواطن وأطفالها

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425328.htm>

خالد البلاهدى، ياسمين السهيمي - الدمام

علمت «عكاظ» أنه أفرج عن امرأتين وجبهة الحويدر وفوزية العيوني في وقت متأخر البارحة الأولى؛ إثر إلقاء الجهات الأمنية القبض عليهما بتهمة محاولة تهريب زوجة مواطن سعودي (كندية الجنسية) وأطفالها الثلاثة. وكشفت المصادر أنه تم توقيع المرأتين على إقرار بعدم تكرار محاولة تهريب زوجة المواطن، وجرى إخلاء سبيلهما بكفالة حضورية، ولم تحول قضيتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لمتابعتها.

وقالت لـ«عكاظ» فوزية العيوني «لا يوجد عمل جاد من هيئة حقوق الإنسان حول قضية المرأة (الكندية)، مع العلم بأن هذه القضية دامت أكثر من سنة، وعلى أساس ذلك تدخلنا لإيجاد الحل السريع لهذه المرأة المغلوب على أمرها». وبيّنت العيوني بأن هدفهما من القدوم لمنزل الزوجة هو لقضاء حاجتها وتزويدها بالطعام من السوبر ماركت وإعادتها للبيت؛ لأنها رأت أبناءها أصبحوا هياكل عظمية بينما الزوج في حالة جيدة ويأكل خارج المنزل وأطفاله لا يأكلون، لكن الزوج تهجم عليهما واقتادتهما الشرطة، فقالت «ما يحدث هذا جيد لأنه سيساهم في إثارة قضية هذه المرأة». وتعجبت العيوني من البلاغ، وقالت «كيف نهرب امرأة وثلاثة أطفال، ويأتي البلاغ الكاذب من الزوج ليصرف النظر عن معاناة زوجته».

واختتمت العيوني «لا يهمني ما يجري معنا بالتحقيق؛ لأن كل ما يهمني هو حماية هذه المرأة». من جهته، أكد المواطن سعيد الشهراني (زوج المواطنة الكندية) أنه متمسك بحقه الكامل، ونفى أن تكون لديه نية للتنازل عن القضية، وطالب بمحاكمة تحفظ حقه وفقاً لحكم الشرع في هذه القضية.

وقال الشهراني: لقد حضر لمنزلي مدير شرطة الدمام وبرفقته أحد المحققين وجرى التحقيق مع الزوجة، وإذا كنت أنا مخطئاً، فالحكومة لن تتهاون معي، وإذا ثبت عليهما القضية فأنا لن أتنازل عن قضيتي. وناشد الشهراني الحكومة السعودية لحمايته وأطفاله من خطر المرأتين.

وأضاف: أنا وزوجتي اتفقنا بعد مشكلات أسرية تدخلت فيها أسرة زوجتي. ولكن هناك تحريض من وجبهة وفوزية وهذا الشيء كشفته التحقيقات.

وقال «أنا أب أحاول حماية أبنائي من الاختطاف منذ خمس سنوات وما زلت أطالب بالحماية من مثل هؤلاء، فكل الادعاءات التي ذكرت في التحقيق مع السيدتين باطلة.

ونفى الشهراني أن يكون هناك أي خلاف بينه وبين زوجته، وكل ما في الأمر تحريض لتفسيرها ومساعدتها في أخذها والذهاب بها إلى الرياض والسفارة، مشيراً إلى أن زوجته ممنوعة من التحدث لوسائل الإعلام من قبل سفارتها إلا بحضور مندوب من السفارة، حيث أبلغت زوجتي سفارتها بما حصل لها وطلبت منها التزام الصمت حتى مع الشرطة إلا بحضور مندوب من السفارة.

تحت شعار نحو حماية اجتماعية أفضل الأميرة عادلة ترعى لقاء الخبراء الوطني الرابع عن العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الإربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩
<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639604.html>

الرياض واس

رعت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني أمس لقاء الخبراء الوطني الرابع حول العنف الأسري تحت عنوان (نحو حماية اجتماعية أفضل) الذي تنظمه الشؤون الصحية بالحرس الوطني بالرياض . ويهدف اللقاء إلى تناول آخر الدراسات الاجتماعية والتوصيات ونتائج البحوث في مجال الحماية من العنف الأسري وتأثيره المباشر على أفراد المجتمع . وقد بدأ الحفل الخطابي المعد بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم ثم ألقى المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف كلمة أوضحت فيها أن هذا اللقاء يأتي استكمالاً للقاءات الخبراء الوطنية السابقة التي عقدت في السنوات الثلاث الماضية بهدف متابعة ما تحقق من منجزات حول قضية العنف الأسري مشددة على أن مشكلة العنف الأسري في المملكة تستلزم تكاتف كافة القطاعات الحكومية والأهلية المعنية مشيرة إلى أن هذا اللقاء يستعرض نتائج الدراسة التي قام بها البرنامج مع وزارة الشؤون الاجتماعية في إجراءات الحماية الاجتماعية وتقييم تحدياتها . وقالت الدكتورة مها " نرثي صاحبة الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في تحقيق هذه اللقاءات المثمرة صاحبة السمو الملكي الأميرة صبيحة بنت عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني تغمدنا الله برحمته الواسعة . " وأضافت " لقد كانت دائماً تقف إلى جانب الأسرة السعودية كما تدعم أي جهد من شأنه الحفاظ على أمنها غفر الله لها وجزاها عنا جميعاً بأفضل مايجزي عياده الصالحين . " عقب ذلك ألقى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان كلمة أكد فيها أن الأسرة السعودية تُعنى عناية بالغة بحفظ حقوقها والاهتمام بكل احتياجاتها بفضل الله ثم بتوجيهات القيادة الرشيدة التي ركزت على دعم البنية التحتية للمجتمع . وبيّن أن هيئة حقوق الإنسان أولت ملف الأسرة وخاصة المرأة أهمية كبيرة ليس فقط من خلال استقبال تظلماتهم بل إن الهيئة فتحت لهم كل الإمكانيات من أجل مشاركتهم في وضع استراتيجيات حقوق الإنسان ووضعهم همومهم على طاولة الهيئة منوهاً بأن الهيئة تسعى للتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان وطالب الجهات المعنية بالنظر في بعض المشكلات الأسرية التي تتعلق بالعضل والتجبر والعنف الأسري وغيرها . وشدد على أهمية البرنامج وأهدافه النبيلة التي تؤكد على الشراكة الاجتماعية المتينة التي تربط عمل برنامج الأمان الأسري مع الهيئة من خلال الأهداف المشتركة . أعقبها كلمة للمدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني ومدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية المشرف العام على برنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي أوضح فيها أن العنف الأسري ليس مشكلة فردية أو أسرية فحسب بل هي مشكلة تمس المجتمع بأسره وقال " إنه من منطلق تقديم أجود نظم الرعاية الصحية نعتبر مشكلة العنف الأسري مشكلة صحة عامة وذلك طبقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية " . وأفاد بأن تأثير العنف الأسري يتجاوز أثره المباشر الجسدي والنفسي على الضحية والأسرة ليمتد إلى معاناة في المستقبل ، موضحاً

أن الحد من العنف الأسري يتطلب برامج وقائية مكثفة ونظماً فعالة لتأهيل الضحايا يسهم في إعدادها وتنفيذها جميع القطاعات المعنية الصحية والاجتماعية والتعليمية والأمنية والقضائية .

بعد ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز كلمة رحبت فيها بالحضور وقالت " لقد حظي برنامج الأمان الأسري الوطني منذ تأسيسه بدعم كبير من رئيسه صاحبة السمو الملكي الأميرة صبيحة بنت عبدالعزيز - طيب الله ثراها - وقد كان في مساندتها للبرنامج دلالة واضحة على حرصها على ترابط الأسرة السعودية واهتمامها بالتصدي للعنف الأسري ما يدفعنا للاستمرار في تحقيق مبادئها - رحمها الله - وبذل الجهد لتطوير آليات العمل لتنفيذ أهداف البرنامج "

وأضافت " إنه استشعاراً من قيادتنا الحكيمة بأهمية الحفاظ على حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية ومن منطلق الالتزام بشريعتنا الغراء والمواثيق الدولية فإنه يتعين علينا تكاتف الجهود للحد من العنف الأسري والتعامل معه بحزم ."

وتمت سموها للقاء التوفيق والخروج بتوصيات تسهم في تخطي العقبات والتحديات التي تواجه لجان الحماية في أداء مهمتها لتوفير الأمن والتأهيل لضحايا العنف الأسري . وشكرت في ختام كلمتها القائمين والمشاركين في اللقاء .

ثم قدم الدكتور القناوي درعين تذكاريين لرئيس هيئة حقوق الإنسان ووزير الشؤون الاجتماعية تسلمه عنه وكيل الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية .

إثر ذلك بدأت أولى جلسات اللقاء الذي يشتمل على جلستين تحدث المشاركون فيها عن دور وزارة الشؤون الاجتماعية في الحماية الاجتماعية ، والحماية الاجتماعية في المملكة "الواقع والتطلعات " .

كما تطرق المشاركون في الجلسة الثانية إلى آلية التعامل مع حالات العنف الأسري وكذلك حلقة عمل عن أهم العقبات التي تواجه الحماية الاجتماعية والحلول المقترحة بمشاركة عدد من المهتمين والخبراء تليها الجلسة الختامية وإعلان التوصيات .

المرحوم د. يمانى والمطلوب لاستمرار أعماله

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٢٨

<http://www.al-jazirah.com/20110604/ar1.htm>

حمد بن عبد الله القاضي

بعض الأشخاص رغم غيابهم حاضرين في ذاكرتك، ومن هؤلاء معالي الدكتور الراحل عبده يمانى -عليه رحمة الله-، عندما زرت جدة بعد رحيله تمثل لي كأنه أمامي بمكتبه ومنزله، وتخليلت -وأنا بالطائرة- أنني سأزوره وأراه وأقبل جبينه، واستمتع بأحاديثه، وقفشات.. لكن عدت من هذا الهاجس الجميل إلى الواقع الذي يحكي رحيل الغالي د. يمانى أسكنه الله جنة المأوى.

الغزاة أن هؤلاء يحضرون بأعمالهم وذكرياتهم والدعاء لهم ووفاء أسرهم ومحبيهم لهم.. ومن هنا كانت سعادتي كبيرة بتبني الشيخ صالح عبدالله كامل (لكرسي محمد عبده يمانى لإصلاح ذات البين) في جامعة أم القرى وفي مكة المكرمة التي عاش لها وعشقها الراحل حتى إنه كان سيعود للسكنى فيها.. كما أعلن الشيخ كامل بأنه يجري الإعداد إلى إنشاء جمعية خيرية باسم الراحل بجدة، وهذا أمر جيد، وإنني أقترح على الشيخ صالح وعلى أسرة الراحل الكريمة وعلى أصفياه من أمثال د. عبدالعزيز خوجة وغيره من محبي الراحل الغالي أقترح عليهم: أن يتم العمل على إنشاء «مؤسسة د. محمد عبده يمانى الخيرية» فهي أشمل وأكثر تنوعاً بأعمالها من الجمعية، ف د. يمانى كان له أعمال خيرية وثقافية وإنسانية داخل المملكة وخارجها، ومثل هذه المؤسسة تكون على غرار مؤسسة الشيخ حمد الجاسر الخيرية، بحيث تتصدى وتقوم بكافة الأعمال التي كان ينهض بها الراحل -عليه رحمة الله- وأثق أن لو فتح باب التبرع لها فسيبادر الكثيرون بسخاء دعماً لها وإيفاء لحقه واستدامة لأعماله وتذكيراً بالدعاء له رحمه الله.

هيئة حقوق الإنسان والخطوة الأهم لنيل الحقوق من خلال متابعتي لحراك هيئة حقوق الإنسان شديني عملها بدقة وهدوء رغم صخب وضجيج آلاف المشاكل والشكاوى التي تصل إليها.

الهيئة الآن تتصدى لمشروع بالغ الأهمية وجه به خادم الحرمين الشريفين وهو التعريف بحقوق الإنسان، ونشر الثقافة الحقوقية.. وهذا هو مرتبط الفرس فأول خطوة يحصل من خلالها الإنسان على حقوقه أن يعرفها سواء كان رجلاً أو امرأة، كبيراً أو صغيراً والمراتب لكثير من حالات ضياع حقوق الناس ووقوع الظلم على الآخرين وبخاصة المرأة يجد السبب الرئيسي هو عدم معرفة هذه المرأة بحقوقها فهي مثلاً عندما يقع الطلاق عليها سرعان ما يطردها مطلقها من بيتها مع أن القرآن الكريم نص على عدم إخراجها من بيتها {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِقَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ} (١) سورة الطلاق، فضلاً عن حقوق أطفالها ورعايتهم والإنفاق عليهم وقس على ذلك عشرات الحقوق الضائعة أو المضاعة بسبب جهل الإنسان بحقوقه.

إن هيئة حقوق الإنسان وهي تتصدى لمشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان ستحقق منجزاً نوعياً مهماً، إذ إن ذلك سيجعل الإنسان يعرف ما له وما عليه، وعندها ينال حقوقه إما تلقائياً أو بالشكوى إذا لم ينلها بالتراضي.. فضلاً عن أن نشر «الثقافة الحقوقية» سيقطع آلاف المشاكل التي تصل إلى الجهات الحقوقية والعدلية وإننا نتق بنجاح هيئة حقوق الإنسان في هذه المهمة العدلية التوعوية «بحول الله» وهي التي تضم بين جنباتها خيرة الخبرات: إدارة وأعضاء ومنسوبي أعانهم الله.

القناة الأولى والمملكة هذا المساء

برنامج «المملكة هذا المساء» الذي تقدمه القناة الأولى من البرامج التي تساهم في بلورة الحراك اليومي الذي تعيشه المملكة سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً لكن يحسن لشدة أكبر عدد من المشاهدين أن يتناول إلى جانب الحراك والتعليق على المناشط والمناسبات اليومية بين ليلة وأخرى بعض القضايا التي تشغل بال المواطنين برؤية موضوعية تشخص القضية وتسهم في طرح حل لها، ولعل البرنامج من ناحية أخرى يقلص من التعليق على الشأن السياسي، ذلك أن الشأن السياسي عند عرض البرنامج يكون المشاهدون سئموا وتشبعوا من خلال ما سمعوا وشاهدوا بالقنوات المتخصصة

على مدار الساعة وعبر العشرات من نشرات الأخبار فضلاً عن أن اسم البرنامج « المملكة هذا المساء ». إنني أثق بقدرة وخبرة الكفاءات السعودية التي تعد وتشرف على هذا البرنامج بإدارة الأخبار ولذا فإن العشم فيهم المزيد من السعي إلى استقطاب المشاهدين والتماهي بالتنويع بطرح الشأن التنموي وقضايا الناس.

آخر الجداول
للشاعر إبراهيم ناجي:
هذه الدنيا هجير كلها

أين في الرمضاء ظل من ظلالك

لو جرت في خاطري أقصى المنى

لتمنيت خيالاً من خيالك

النظام والتنظيم.. ما الفرق بينهما؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٥٥
http://www.aleqt.com/2011/06/05/article_545696.html

د. إبراهيم بن عيسى العيسى

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المعلم الأول لكل ما فيه خير في الدنيا والآخرة، وبعد، فكثيراً ما يطرح علي أسئلة عن الفرق بين النظام والتنظيم من حيث الأداة التشريعية التي يصدر بها كل منهما، إذ كل منهما يتضمن نصوصاً وقواعد قانونية أمرة ونهاية ومكملة حسب سياق النص، وأرد على الأسئلة بشكل مقتضب (شفوياً) بأن هذا يتم على أساس رأي المختصين في القوانين الوضعية، وهو رأي اجتهادي استقر ودون في كتب ومذكرات رجال القانون المتمكنين في هذا الاختصاص. ورأيت أنه من المناسب كتابة مقال يعطي إيضاحاً أفضل، خصوصاً من حيث الأداة التي يصدر بها كل من النظام (القانون) والتنظيم معتمداً على ما جاء في النظام الأساسي للحكم، وغيره من الأنظمة، والرأي الراجح في كتب القانون، فأقول وبالله التوفيق: إن النظام بعد دراسته من مجلس الشورى يصدر قرار بالموافقة عليه، ويرفع للملك (رئيس مجلس الوزراء) الذي يحيله إلى مجلس الوزراء للدراسة، فإذا لم يكن هناك أي خلاف بين السلطتين يصدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة عليه، وبعد هذا يصدر النظام بموجب مرسوم ملكي حسب نص المادة (٧٠) من النظام الأساسي للحكم، وهذا النظام يقضي في المادة (٤٤) بأن سلطات الدولة ثلاث، السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، لكن لم ينص صراحة على الفصل بين السلطات فصلاً كاملاً، لذا نجد أن السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، يشارك السلطة التنظيمية (مجلس الشورى) في دراسة الأنظمة والموافقة عليها قبل إصدارها بمرسوم ملكي، في حين نصت المادة (٢١) من نظام مجلس الوزراء على أن (يدرس مجلس الوزراء مشروعات الأنظمة واللوائح المعروضة عليه ويصوت عليها مادة مادة ثم يصوت عليها بالجملة، وذلك حسب الإجراءات المرسومة في النظام الداخلي للمجلس)، ومن جهة أخرى، نص في الفقرة (ب) من المادة (١٥) من نظام مجلس الشورى على أن من اختصاصات المجلس (دراسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه حيالها). أما التنظيم فهو مقترح أخذ به لسرعة إصداره بقرار من مجلس الوزراء بعد الدراسة، ولا يحال إلى مجلس الشورى، أي لا يمر على السلطة التنظيمية، وصدر عدد من التنظيمات لأجهزة وإدارات ومؤسسات وهيئات حكومية عديدة، مثل تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد، وتنظيم هيئة حقوق الإنسان، وتنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذي صدر خلال فترة وجيزة، وغيرها مما صدر بها (تنظيم)، ويظهر لي أن هذا المقترح أو الاجتهاد أخذ به بقصد تحقيق مصلحة عامة، ومن ذلك سرعة إنجاز الإصدار، وعدم أخذ وقت طويل، نظراً لما يستغرقه إصدار النظام من وقت طويل جداً لمروره على عدد من الجهات، ومنها مجلس الشورى، خصوصاً إذا كان هناك خلاف بين هذا المجلس ومجلس الوزراء، وهذا مشاهد عملياً، وأذكر على سبيل المثال تحديث نظام الشركات الذي لم يصدر حتى الآن رغم مضي سنوات على رفع مشروع النظام المقترح، وغيره من مشروعات الأنظمة، وقد يطول الحديث عن مسألة تأخر صدور بعض الأنظمة لأمر تقتضيها مصلحة العمل المتقن الذي تقل فيه الأخطاء، ووجود نصوص يكتنفها بعض الغموض، أو التعارض التي تعوق التطبيق، وتؤدي إلى اختلاف التفسيرات، لأن النظام (القانون) من عمل البشر الذي لا يخلو من العيوب.

لكن يأتي التساؤل والاستفسار عن مصطلح (تنظيم)، وعلى أساس أنه مثل كلمة (تقنين) (المأخوذة من قانون)، فمن الناحية اللغوية، "قنن يقنن تقنياً"، و"نظم ينظم تنظيمًا"، لكن ليس أساس الأخذ بمصطلح (تنظيم) هو من الناحية اللغوية، بل من الناحية التشريعية، فهو مأخوذ من مصطلح (اللوائح التنظيمية)، التي تعرف من الناحية القانونية بأنه يقصد بها (تنظيم المرافق العامة وترتيبها، وتنسيق سير العمل في المصالح والإدارات الحكومية). (المرجع: الدكتور عبد المنعم البدر اوي - كتاب المدخل للعلوم القانونية "النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق" ط ١٩٦٦ م ص ١٩٠)، (كذلك الدكتور سليمان الطماوي كتاب "النظرية العامة للقرارات الإدارية.. دراسة مقارنة" - ط ٣ عام ١٩٦٦ - ص ٤٨٧)، وهذه اللوائح التنظيمية توصف بأنها (من قبيل اللوائح المستقلة أي القائمة بذاتها..)، وهي تختلف عن اللوائح

التنفيذية التي تصدر تنفيذاً لنظام (قانون) قائم، فاللائحة التنفيذية ليس لها استقلال تام وكامل، بل مرتبطة بالنظام (القانون) المنفذة له، وعلى أساس من ذلك أخذ مصطلح (تنظيم) باستبعاد كلمة (لائحة) لإصدار القواعد والأحكام المنظمة لبعض الأجهزة والإدارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، وليكون صدوره بقرار من مجلس الوزراء .

ما سبق هو باختصار الرأي الذي توصلت إليه باجتهاد مني، وقد يكون لغيري رأي مخالف، والاختلاف في الرأي أمر عادي يحصل بين ذوي الاختصاص، ومن باب أولى مع غيرهم من ذوي الاختصاصات الأخرى، ولذا أختتم مقالي بقول الإمام الشافعي "قولي صائب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب"، وكذلك قول الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه: "اعرفوا الرجال بالحق، ولا تعرفوا الحق بالرجال"، والله الموفق، والهادي إلى الصواب والطريق القويم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

لائمن مقابل الشتم واللعن والأذى

طقم الذهب.. وحده لا يكفي!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٢٩

<http://www.al-jazirah.com/20110605/rv1.htm>

خالد بن محمد الأنصاري

يبدو أن ظاهرة العنف الأسري في مجتمعنا تأبى إلا أن تُترجم صورة كاريكاتيرية وذلك لانتشارها وفشوها، ففي صحيفتنا (الجزيرة) عدد (١٤١٧) يوم الثلاثاء ٢١-٦-١٤٣٢ هـ نُشر كاريكاتير مفاده: أن رجلاً قدّم طقم ذهب لامرأة (أختاً أو بنتاً أو زوجة) عبارة عن (رضاًوة) مقابل ما تلقت هذه المسكينة من جلد وركل وضرب، وقال لها هذا الرجل أخيراً: «واحمدي الله.. غيرك ينجلد ببلالاش»!

وقد نسي هذا الرجل أن الجلد عبارة عن حكم من أحكام الشريعة لا يُطبق على أي إنسان، دون ضابط شرعي يستدعي ذلك، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان للمرأة، ومعاشرتها بالمعروف، فقال عز وجل: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ}، وليس بالعصي والشتائم والظلم، قال الشاعر:
الظلم نارٌ فلا تحقر صغيرته
لعل جذوة نارٍ أحرقت بلداً

وما أكثر ظلم النساء في هذه الأيام من أولياء أمورهن بعضلن، أو أخذ رواتبهن بغير حق، أو من أزواجهن بضربهن أو كسر خاطرهن بطلاقهن، وأكبر شاهد على ذلك ما تطالعنا به بعض الصحف من خلال ما يدور في أروقة المحاكم وهيئة حقوق الإنسان ولجان إصلاح ذات البيت، من عنف وأذى تتعرض له الكثير من النساء، فأين ذلك من وصية النبي صلى الله عليه وسلم بهن كما في (صحيح مسلم) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمراً فليتكلم بخير أو ليسكت واستوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه إن ذهبت تقيم كسرته وإن تركته لم يزل أعوج استوصوا بالنساء خيراً). وهذا التوجيه النبوي يقتضي حسن عشرتهن واحترام حقوقهن، ورعاية مشاعرهن، وتطبيب خواطرهن، وعدم إيذاهن بالضرب واللعن والشتيم، أو بأي نوع من أنواع الأذى.

فالمرأة بأمس الحاجة للعطف والحنان، ولأن تقدم لها أيها الأب أو الأخ أو الزوج طقوماً معنوية أولى من الطقوم المادية التي يزول بريقها من الزمن، فيجب على الزوج أن يهدي زوجته طقماً من الحب والتقدير، وطقماً من العطف والحنان، وطقماً آخر من الثقة والاحترام، ليتحصل هو على مخرجات هذه الطقوم من الألفة والمحبة والراحة والاطمئنان، قال الشاعر:

لا خيل عندك تهديها ولا مالٌ
فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

والرجل الذي لا يجيد التعامل مع ابنته أو أخته أو زوجته إلا من خلال الطقوم المادية فقط، سرعان ما تعود حياته لما كانت عليه من صخب وضجيج، فيعلو صوته، ويضرب وينهر ويغضب، في حين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن ضرب النساء كما في سنن أبي داود من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تضربوا إماء الله) وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن زمعة - رضي الله عنه - قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الناقة وذكر الذي عقرها فقال: «إذ انبعث أشقاها انبعث بها رجل عزيز عارم منيع في رهطه مثل أبي زمعة»، ثم ذكر النساء فوعظ فيهن ثم قال: «إلام يجلد أحدكم امرأته»، وفي رواية أبي بكر (جلد الأمة) وفي رواية أبي كريب (جلد العبد ولعله يضاجعها من آخر يومه).

وقد توعّد الرسول صلى الله عليه وسلم الذين يؤذون النساء كما في سنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اللهم إني أحرّج حق الضعيفين: اليتيم، والمرأة).

قال السندي: قوله: (إني أخرج) من التحريج أو الإحراج، أي: (أضيق على الناس في تضييع حقهما وأشدد عليهم في ذلك) والمعنى: أن من ظلم اليتيم والمرأة لا يحله الله، بل إنه معرض للحرر والعقوبة في الدنيا والآخرة، قال الشاعر:

لا تظلمن إذا ما كنت مقتدراً
فالظلم آخره يفضي إلى الندم
تنام عينك والمظلوم منتبه
يدعو عليك وعين الله لم تتم
والظالم للمرأة قد يكون ذكراً، ولكن ليس بالضروري أن يكون رجلاً! لأن الرجل هو المتصف بالاعتزان وعدم العجلة والتأني وسرعة الغضب، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب).

فالرجل الشديد هو من يملك نفسه ومشاعره وانفعالاته أمام المرأة، ويقلل من عتابها:

أأعاتب امرأة على نسيانها
ومتى استقام مع النساء حساب
ويحسن التعامل معها بتقديرها واحترامها، لتحلو الحياة وتسودها السعادة المنشودة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحارثي: وكلاء وزارات العدل الخليجية ناقشوا مشروع قانون حقوق الطفل

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٣
<http://www.alriyadh.com/2011/06/02/article638022.html>

الرياض-الرياض اختتم وكلاء وزارة العدل بدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم السنوي الثاني امس بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض . وأوضح وكيل وزارة العدل عبداللطيف بن عبدالرحمن الحارثي أن الاجتماع الذي عقد ليومين تناول العديد من الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال التي تتناول الشأنين القضائي والعدلي ومناقشة مشروع نظام (قانون) حقوق الطفل ، بالإضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين وزارات العدل بدول المجلس . وأضاف معاليه أن الاجتماع استعرض رأي الدول الأعضاء حول قرار أصحاب المعالي وزراء العدل حيال إمكانية إقرار وثائق الأنظمة "القوانين" الاسترشادية بشكل إلزامي ، والاطلاع على توصيات اجتماعات اللجان الفنية للخبراء المختصين التي عقدت خلال الفترة من ١ يناير/كانون الثاني وحتى ٢٦ إبريل / نيسان ٢٠١١ م الموافق من ٢٦ محرم حتى/ ٢٢ جمادى الأولى / ١٤٣٢ هـ والمكلفة بدراسة مشروع النظام (القانون) الموحد للسلطة القضائية لدول المجلس التعاون ومشروع النظام (القانون) الموحد لمحاكم الأسرة لدول المجلس التعاون ، ومشروع النظام (القانون) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات لدول المجلس التعاون ، ومشروع الضوابط والآليات التنفيذية لممارسة مهنة المحاماة لمواطني دول المجلس التعاون . وكذلك نظر الوكلاء في تنفيذ وزارات العدل بالدول الأعضاء لآلية عمل لجان الخبراء المختصين المكلفة من وزراء العدل في دول المجلس.

لجنة حقوق المعلمين تطالب بإعادة النظر في السلم الوظيفي الجديد

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273461>

الرياض - سعد الغشام

طالبت لجنة حقوق المعلمين والمعلمات وزارة الخدمة المدنية بإعادة النظر في السلم الوظيفي الجديد للمعلمين، لأنه أدى إلى الخصم من رواتب كثير منهم، ولم يعطهم درجاتهم الوظيفية المستحقة. وذكرت اللجنة في بيان أمس، أن السلم الجديد للوظائف التعليمية أدى إلى ضياع حقوق المعلمين الوظيفية، المتمثلة في درجاتهم المستحقة الموازية لخدمتهم، وفروقاتهم المادية، كما تسبب في الخصم من رواتب عدد كبير من دفعات المعلمين والمعلمات ممن يعملون على المستوى الخامس ابتداء من الدرجة السادسة (- ٢٨ ريالاً) وحتى الثامنة عشرة (- ٥٧ ريالاً)، مشيرة إلى أنه كلما زادت الدرجة يكون النقص أكثر.

وأضافت أن نقصاً طاول بدل مهنة التعليم بواقع ١١ في المئة من أصل الراتب وفق السلم الجديد، إذ أصبح هذا البدل يصرف بواقع ١٩ في المئة من أول مربوط بدلاً من ٣٠ في المئة الذي أقرّ وفق نص اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية، الذي ينص على أن يمنح الذين يزاولون أعمال التدريب والتعليم داخل المدارس ومعاهد التعليم ومراكز التدريب بدل مهنة يصرف كل شهر قدره ٢٠ في المئة من أول مربوط المرتبة التي يشغلها الموظف، فإذا زادت خدمته على ٥ أعوام يصرف له بدل قدره ٣٠ في المئة من أول مربوط المرتبة التي يشغلها. وأعربت اللجنة عن أملها بأن تنتهي معاناة المعلمين والمعلمات مع الحقوق الوظيفية ليتفرغوا لأداء مهماتهم التربوية والتعليمية.

من جهة أخرى تنطلق خلال الأسبوعين المقبلين في أرقى جامعات العالم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا فعاليات برامج موهبة الدولية، بمشاركة 32 مدرسة من مختلف مناطق المملكة، إذ تتنوع هذه المدارس ما بين مدراس حكومية وأهلية وعالمية ونموذجية.

ويشهد هذا العام مشاركة ١٤ من طلبة الصف الأول الثانوي في البرامج الدولية، للمرة الأولى بعد فتح مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع (موهبة) المجال لطلاب الصف الأول الثانوي للالتحاق ببرامجها الدولية.

ويتوزع الطلاب على أربعة من برامج موهبة الدولية، هي: برنامج SIG ويتبع المعهد الصيفي للموهوبين في ولاية نيو جيرسي، ويقدم أعلى مستوى من الجودة في الفرص التعليمية والاجتماعية للمميزين أكاديمياً من خلال برامج مصممة لتلبية حاجاتهم، وبرنامج CTY للتعلم عن بعد بجامعة (JH) وي طرح مواد أكاديمية علمية للطلبة بدءاً من المرحلة التمهيدية إلى المرحلة الجامعية طوال العام الدراسي أو كبرنامج صيفي، وبرنامج JH للتحضير للجامعة، ويدرس فيه الطلبة مقررين من المقررات الجامعية المطروحة تمهيداً للدراسة الجامعية بشكل مكثف، وبرنامج RIBS وهو برنامج تدريبي بحثي مكثف مدته أربعة أسابيع، يقضيها الطالب في دراسة تقنيات الخلية الجذرية والبيولوجية المستخدمة في مختبرات البحوث.

يذكر أن برامج موهبة الدولية ستستمر خلال الفترة من ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠١١ وحتى منتصف آب (أغسطس)، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها الارتقاء بقدرات ومهارات الطلبة العلمية، والاطلاع على النظريات المتقدمة، وعمل الأبحاث والتجارب، وتعرض الطلبة لأفضل معاهد الأبحاث العالمية، بجانب إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على منح دراسية في الجامعات التي تقام فيها البرامج.

بتهمة التزوير والتلاعب في إيداع إيرادات الدولة التحقيق مع مدير الصندوق الزراعي في المدينة وموظفين في فساد مالي وإداري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٧
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110602/Con20110602423780.htm>

محمد طالب الأحمدى - المدينة المنورة

أخضعت هيئة الرقابة والتحقيق، مدير فرع صندوق التنمية الزراعية في المدينة المنورة، ورئيس قسم التحصيل وموظف آخر، للتحقيق في قضايا فساد مالي وإداري، تنوعت بين التزوير، والتلاعب في تنفيذ الأوامر السامية المتعلقة بإيداع إيرادات الدولة وجباية الأموال، واعتبرت الهيئة ذلك مخالفة صريحة للفقرة (أ) من المادة ١٧ من تعميم وزارة المالية رقم ٦٧١٩٢/٢/٩ في ١٤٢٤/١١/١٥ هـ بشأن الأمر السامي التعميمي رقم ١٣٢٠٠/ب/٧ بتاريخ ١٤١٩/٠٩/١٥ هـ، المتعلق بأموال الدولة.

وشرعت هيئة الرقابة في التحقيق، بناء على توجيه صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز، أمير منطقة المدينة المنورة، بعد أن توافرت لدى الإمارة وثائق تكشف تجاوزات مالية وإدارية في فرع صندوق التنمية، لحسابات خاصة مع ذوي القربى، جاء من بينها إقراض والد رئيس قسم التحصيل مبلغا يتجاوز ٣٠٩ آلاف ريال، التغاضي عن تسديد المستحقات البالغة نتيجة المماطلة في السداد ٢٤١ ألف ريال منذ ٢٨ عاما.

بدورها واجهت «عكاظ» مدير فرع الصندوق بالقضية، ونفى بداية ثبوتها جملة وتفصيلا، وبعد الكشف عن تفاصيلها وإثبات أن أوراق القضية بحوزة الصحيفة تراجع عن النفي، مشيرا إلى أن الأمر أصبح تحت تصرف الإدارة العامة للصندوق في العاصمة الرياض.

وحصلت «عكاظ» على صورة من الوثائق والمستندات، حيث تغاضى الفرع عن المطالبة بالمبالغ المستحقة على شقيق زوجة رئيس قسم التحصيل، في قرضين، الأول بتاريخ ١٤١٦/٠١/٠٥ هـ بمبلغ ٣٦ ألفا و ٩٠ ريالا، والثاني بمبلغ ٩٨ ألفا و ٢٣٠ ريالا، حيث لم يوف بسداد القرض الأول وجرى إقراضه مرة أخرى، ليصبح إجمالي المبالغ المستحقة عليه في القرضين ٦٩ ألفا و ٧٦٥ ريالا بعد سداد حوالى ٢٥ ألف ريال من إجمالي المبلغين المقترضين.

وتمثلت صورة التغاضي عن مطالبة شقيق زوجة مدير قسم التحصيل باعتماد مخاطبات غير رسمية ومعتمدة في مخاطبة المقترضين، إذ أن الإدارة العامة للصندوق اعتمدت مخاطبة المرجع الإداري للموظف وطلب استقطاع ربع الراتب، وتحويله لصالح الصندوق، كما جرى مع أحد المقترضين المدان بمبلغ ٣٨ ألف ريال عندما تمت مخاطبة مرجعه وهو قائد دوريات الأمن في شرطة منطقة المدينة، برقم ١١/٢٢٩٢ بتاريخ ١٤٢٨/١١/٢٤ هـ، بينما أجرى مدير الفرع في المدينة تغييرا على الصيغة الرسمية، من صيغة طلب استقطاع ربع الراتب إلى «نأمل الاطلاع وتكليف الجهة المختصة لديكم بتكليف المذكور بسرعة مراجعة صندوق التنمية الزراعية في المدينة المنورة، مع تزويدنا برقم جواله وهاتف المنزل لكي ننمكن من الاتصال به»، وذلك في مكاتبتين؛ الأولى لمرجع المقترض وهو مدير شركة الاتصالات، ورئيس المركز الذي تقع في نطاقه المزرعة، وهو مركز المندسة، شمال المدينة المنورة بـ ٤٠ كيلومترا.

ولم ينته الأمر عندئذ، بل تجاوزته إلى «التزوير» بإحكام اسمه المقترض وهو شقيق زوجة رئيس قسم التحصيل في كشوف محصل لا علاقة له بالأمر، بنية التستر وإبعاد شبهة القربى من رئيس قسم التحصيل، واعتبر ذلك مخالفا للتعليمات الصادرة من المدير العام للصندوق المكلف برقم ٨٣٣٥/ب/٢ بتاريخ ١٤٣٠/١١/٠٨ هـ المشار فيه إلى قرار لجنة المديرية رقم ٥/٦٥٨/م بتاريخ ١٤٣٠/١٠/٢٢ هـ حول تغيير بعض الموظفين لمعلومات الحاسب الآلي وإدخال

معلومات غير صحيحة، بأن ذلك يعد تزويراً ويدخل في نظام الجرائم الجنائية التي نص عليها نظام الجرائم المتصلة بالوظيفة العامة.

والحال ذاتها مع والد رئيس قسم التحصيل حيث اقترض مبلغ ٣٠٩ و ١٦٧ ريالاً بتاريخ ١٤٠٣/٠٩/٠٩ هـ، ولم يسدد غير ٣ دفعات آخرها في سنة ١٤٠٦ هـ، ليبقى عليه مستحق بمبلغ ٢٤١ ألفاً و ٣٢٨ ريالاً منذ ٢٦ عاماً دون سداد. ونشرت لجنة التحقيق أمام مدير فرع الصندوق مستمسكات قانونية في مخالفته للأنظمة، جاء فيها شرحه على خطاب باستثناء أحد المقترضين من المطالبة وفق النظام، وتركه للسداد حسب رغبته وظروفه، حيث نص توجيهه على خطاب المقترض «المكرم رئيس قسم المالية.. السلام عليكم.. نرجو سداد القرض حسب رغبة المزارع وحسب ظروفه».



انتهاء قضية الحدث السعودي ماجد بالكويت بالبراءة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/02/article638034.html>

حفر الباطن- فهد جار الله المريخي

انتهت فصول قضية الحدث ماجد الشمري في دولة الكويت بعد ان حكم القضاء الكويتي يوم أمس ببراءته من اولى القضايا التي وجهتها اليه المباحث الجنائية وقد صدر بذلك حكم قضائي . حيث تسلم والده يوم أمس حكماً قضائياً ببراءة ماجد من التهم المنسوبة اليه ، والتي وجهتها اليه المباحث الجنائية الكويتية . وتعود التفاصيل الى قبل ستة اشهر عندما القي القبض عليه من قبل المباحث الجنائية ووجهت له عدة تهم وبقي رهن الاعتقال حتى انتهت القضية ببراءته حيث تعرض للاعتداء بالضرب داخل أحد مخافر الشرطة على يد ضابط مباحث كويتي بعد القبض عليه بتهمة الاعتداء على مخبر سري يعمل بمخفر للشرطة وتم إجباره هو ورفيقه بندر العنزي على التوقيع على عدد من القضايا التي لم يرتكباها وهو ما دعا ماجد للخضوع للطلب الأول والتوقيع على قضايا السرقة حسب ما ذكر والده عند رفع الشكوى ضد الضابط الكويتي.ومن ناحية اخرى اعاد القضاء الكويتي ملف قضية الضابط الى النيابة العامة لاعادة التحقيق مع الضابط الذي اعتدى على ماجد.

هيئة الخبراء تُقرب الأنظمة من المواطنين... ببوابة إلكترونية وضغطة زر

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273536>

الرياض - أبكر الشريف

أكد رئيس هيئة الخبراء في مجلس الوزراء الدكتور عصام بن سعد بن سعيد أن إنشاء بوابة إلكترونية للهيئة على شبكة الإنترنت يأتي لتعريف المواطن بخدمات مؤسسات الدولة عبر أحدث الطرق وبمواصفات عالمية ومميزة من جميع النواحي؛ ولتسهيل الأعمال وتحقيق سرعة التواصل مع بقية مؤسسات الدولة. وأوضح أنه لا شك في أن مثل هذه المشاريع التقنية تعكس جهود حكومة المملكة العربية السعودية للاستفادة من شبكة الإنترنت في الرقي بمؤسسات الدولة؛ لكي تؤدي دورها في خدمة الوطن والمواطن بشكل سلس وفعال يحقق الاستفادة القصوى من هذه التقنيات الحديثة.

وقال في بيان صحفي عقب تدشين بوابة هيئة الخبراء الإلكترونية على شبكة الإنترنت الدولية أن هيئة الخبراء رأت لزماً عليها تطوير موقعها القديم؛ ليصبح بوابة تقدم خدماتها للمستخدمين بصورة أفضل وبخدمات مميزة، فشكلت الهيئة فريقاً يشرف عليه مساعد رئيس الهيئة الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف للنظر في تحقيق التطوير بما يضمن تحويل العديد من النصوص القانونية ذات العلاقة بعمل الهيئة إلى صورة نصية مخدومة علمياً، ويضمن كذلك إنجاز الأعمال والتواصل مع الجهات بصورة سريعة وأمنة ومميزة، كما شكلت الهيئة فريقاً آخر يرأسه المشرف على مكتب الرئيس مثلت فيه جميع الإدارات ذات العلاقة في الهيئة كانت مهمته متابعة التطوير والتنفيذ، وقد بذل الفريق جهوداً كبيرة خلال الشهور الماضية تمثلت في التحضير والتخطيط والإعداد وإنجاز (المرحلة الأولى) من بوابة الهيئة التي نراها اليوم. وأوضح أن المرحلة الثانية من المشروع سيباشر تنفيذها فريق الهيئة المكلف مع الشركة المطورة للبوابة؛ لكي تكون جاهزة للتدشين مع إطلالة العام الهجري المقبل، حيث ستكون حلقة وصل بين الهيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة بعمل الهيئة في جانب حيوي ومهم بالنسبة للهيئة، وهو إعداد الدراسات المشتركة، حيث تستغرق الطريقة التقليدية المتبعة حالياً الكثير من الوقت والجهد والاجتماعات واللقاءات المباشرة، في حين أن تطبيق النظام المرتقب سيوفر الكثير على الهيئة والجهات التي تشترك معها في إجراء الدراسات.

فيما أضاف المشرف العام على بوابة هيئة الخبراء مساعد رئيس الهيئة الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف آل مقرن قائلاً: «نحمد الله على أننا تمكنا خلال فترة وجيزة من الاقتراب من تحقيق بدايات مقبولة لبوابة إلكترونية لهيئة الخبراء ستخدم - بعد اكتمال جميع مراحلها- نطاقاً واسعاً من مؤسسات الدولة من خلال تطبيقات متقدمة، إضافة إلى الثروة القانونية في مجموعة الأنظمة السعودية التي تتاح لأول مرة بصورة رقمية، حيث أصبحت في هيئة نصوص إلكترونية يمكن البحث فيها والوصول إلى أي معلومة تشتمل عليها هذه المجموعة في ثوان معدودة بأكثر من طريقة، كما أن الموقع يتيح إمكان الاطلاع على صور الوثائق الأصلية في مكان واحد لأغراض المقارنة أو التحقق أو غيرها، كما أن موقع شعبة الترجمة الرسمية يوفر العديد من الأنظمة المترجمة باللغة الإنكليزية، وستكون هناك في المستقبل القريب ترجمات بلغات أخرى، والمزيد من الأنظمة المترجمة.»

وأوضح رئيس فريق متابعة تطوير البوابة في هيئة الخبراء المستشار عبدالعزيز بن سليمان المشعل أن ما تم إنجازه في المرحلة الأولى من مشروع البوابة هو أمر لم يكن ليتحقق لولا فضل الله أولاً وأخيراً، ثم جهود أفراد فريق العمل المكلف بالتخطيط والمتابعة والتزويد، والذي كان من أهم غاياته تطوير بوابة رقمية عصرية تستفيد من جميع التقنيات الحديثة في مجال رقمنة المعلومات للإسهام في تحقيق مهمات هيئة الخبراء على الوجه السليم، ومن ذلك توفير بيئة تقنية عصرية للعمل، ومن هذا المنطلق ومن أجل تحقيق هذه المهمة قام فريق التطوير والمتابعة بحشد طاقاته نحو تحقيق هذه الغاية

وفق جداول زمنية ومسؤوليات محددة وخطوات واضحة؛ بغية الوصول لبوابة نموذجية في تصميمها وفي محتواها وخدماتها، واستعان الفريق في ذلك بشركة متخصصة في إدارة المحتوى بالدرجة الأولى وفي مجال التصميم والتطوير بالدرجة الثانية، وقد بذلت إدارتها ومنسوبوها جهداً مشكوراً في التفاعل بشكل متواصل مع ملاحظات فريق تطوير البوابة على مدى الشهر الماضي أثناء تطوير المرحلة الأولى. كما أشار المشعل إلى أن بوابة هيئة الخبراء تشتمل على جميع الخدمات التقنية المتقدمة التي يفترض أن تشتمل عليها أي بوابة نموذجية، وأن عدد الخدمات في ازدياد مستمر مع تقدم العمل في المرحلة الثانية من المشروع، والتي يتوقع أن تكتمل مع بدايات العام القادم، مضيفاً أن بوابة هيئة الخبراء على شبكة الإنترنت ستسهم في تعزيز المعرفة القانونية لدى الباحثين والمهتمين، كما أن تحويل مجموعة الأنظمة السعودية إلى صورة رقمية سلسة يسهل البحث فيها بالعديد من الطرق، سواء بالبحث الحر عن الكلمات أو الجمل من خلال محرك بحث يعتمد على محلل صرفي عربي لأول مرة يستخدم في مواقع عربية ذات محتوى قانوني، أو عن طريق العديد من الكشافات والفهارس المتخصصة، لا سيما أن هذا المحتوى الكبير سيكون في شكل رقمي متاح للمهتمين به عموماً، والإدارات في الأجهزة والمؤسسات الحكومية خصوصاً.

أمير مكة - الحياة: وجهت إنذاراً بسحب المشروع من مقال تطوير خزام وأمهله شهرين للبدء

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273558>

رابغ - حسن السهيبي
أوضح أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز خلال اختتام جولته التفقدية على محافظة رابغ أمس (الأربعاء) أن التأخير في مشروع خزام كان بسبب الشركة المنفذة، مشدداً على توجيه إنذار إليها بسحب المشروع منها في حال لم تبدأ في تنفيذ المشروع خلال فترة لا تزيد على شهرين من الآن.
وأكد لـ«الحياة» أن المشروع في حال سحبه من الشركة المنفذة لمشروع تطوير جدة، فإنه سيعطى لشركات أخرى، أو ستقوم الدولة بتنفيذه.
وحول عدم تساوي التطور بين محافظة رابغ، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، أوضح أن وجود مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، إضافة إلى وجود شركة «بترورابغ»، انعكس إيجاباً على المحافظة.
وقال خلال اجتماعه بأعضاء المجلس المحلي للتنمية في رابغ: «لا أريد أن تكون هذه التنمية، والصورة الحضارية التي رسمتها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية واقعاً مقتصرأ داخل أسوار المدينة الاقتصادية وشركة «بترورابغ»، مطالباً أن يكون التقدم والتطور داخل المدينة، وفي رابغ على التوازي، وإلا فإن هناك خللاً في التخطيط الإستراتيجي.
وأشار الفيصل إلى أن الاحتفال بذكرى البيعة ل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يتواكب مع الإنجازات التي كانت جزءاً من مبادراته، مردفاً أن السعودية تشهد اليوم نهضة لا مثيل لها على مستوى العالم، بفضل المشاريع الكبيرة الجاري تنفيذها حالياً، مؤكداً أن المواطنين سيرون مدى فعالية تلك المشاريع، ومدى انعكاسها على المستوى الحضاري والتنموي خلال السنوات القليلة المقبلة، مفيداً أن الكلفة التقديرية للمشاريع الجاري تنفيذها في رابغ تتجاوز بليون ريال.
وأوضح في نهاية جولته أن من أبرز مالمسه الاهتمام الملموس من المواطن والمسؤول على حد سواء في المراكز والمحافظات كافة التي قام بزيارتها بتطوير منطقتهم، متمنياً أن تزداد المشاريع التطويرية لمحافظات المنطقة كافة، معبراً عن سعادته بارتفاع سقف المطالبات لدى الأهالي، ما يعني أنه تم استكمال المطالبات السابقة لهم.
ووجه الفيصل خلال المؤتمر الصحفي خطاباً شديد اللهجة لرجال الأعمال السعوديين قائلاً: «أنا لا أطلب من رجال الأعمال التبرع، وإنما أطلب منهم مشاريع استثمارية، خففوا من استثماراتكم في الخارج، ووجهوها للداخل، إن الوطن أنفع لكم.»
وقال الفيصل في كلمة وجهها لطلاب فرع جامعة الملك عبدالعزيز في رابغ أن الإسلام لم يتسيد العالم في وقتٍ من الأوقات، إلا بفضل الاعتماد على الله، ثم على الإنسان المسلم المتعلم، مطالباً إياهم الإسهام بنفض الغبار من على صورة الإسلام، الذي تسبب به الإرهابيون والمتشددون والمتزمتون، مؤكداً أن المسؤولية في تحسين صورة الإسلام تقع على كاهل الإنسان السعودي، موضحاً أن الدفاع عن الإسلام لا يكون بالعنف أو التفجير أو القتل، بل من طريق توضيح صورته كأظهر وأنبأ حضارة شهدتها البشرية على مر العصور.
من جهتهم، طلب طلاب فرع جامعة الملك عبدالعزيز في رابغ من أمير المنطقة مستشفى جامعياً، ومطعماً، ونادياً رياضياً جامعياً، إذ قالت الطالبة حنين الصبيحي: «إن سوق العمل لا تطلب خريجات أقسام الفيزياء، وبعض التخصصات التي تنشعب منها سوق العمل»، مطالبة أن يتم تحويل تلك التخصصات إلى تخصصات مطلوبة في سوق العمل كـ«الكيمياء والفيزياء الحيوية»، فيما اكتفى أمير المنطقة بالقول: «طلبك سينفذ»، مشيراً إلى أنه خاطب وزارة التعليم

العالي من أجل تحويل فرع جامعة الملك عبدالعزيز في رابغ إلى جامعة مستقلة، إضافة إلى إعلانه عن إرساء مناقصة من أجل بناء مستشفى جامعي في المحافظة.

وتواصلت المطالب بتوفير الخدمات الأساسية من قبيل شبكات الاتصال، والصرفيات الآلية، والمياه المحلاة في قرى الأبناء ومستورة، إذ كانت إجابة أمير المنطقة هي طلبه من المحافظ تقريراً كاملاً عن الخدمات الأساسية التي تفتقدها قرى ومراكز محافظة رابغ.



مجمع الأمل ينقل مرضى نفسيين إلى مبنى مستقل بعد رفض أسرهم استقبالهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273527>

الدمام - رحمة ذياب

قررت المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، تخصيص مبنى مستقل، يستوعب المرضى المنومين في مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، الذين أمضى بعضهم نحو ١٥ سنة، على أسرته. فيما يرفض ذووهم استقبالهم في منازلهم خوفاً من تداعيات انتكاسة أوضاعهم النفسية. وتساهم هذه الخطوة في معالجة مشكلة الاستيعاب في المجمع، الذي تبلغ سعته ٣٠٠ سرير. وأبدى مسؤولوه عدم قدرتهم على قبول مرضى نفسيين جدد، لعدم وجود أسرة شاغرة.

وقال رئيس برنامج علاج الإدمان وأحد الأعضاء المشرفين على الاستراحة الخاصة بمرضى الإدمان والصحة النفسية في المجمع الدكتور عيد السلام الشمراني، لـ «الحياة»: «واقفت «صحة الشرقية» على استئجار مبنى، يستوعب المصابين بأمراض نفسية مزمنة، ممن أمضوا بين ١٠ إلى ١٥ سنة، في أقسام المجمع. ويتسع المبنى لمئة سرير»، مبيناً أن الانتقال إليه «سيكون في غضون الشهرين المقبلين».

وأوضح الشمراني، أن هذا المبنى، يعالج معوقات عدة، يعاني منها المجمع، أبرزها «تكبد المنومين ما يحول دون استقبال جدد. وتنتج هذه المشكلة عن رفض ذوي المرضى تسلمهم، أو حتى زيارتهم، خشية قيام إدارة المجمع بمحاولة إقناعهم باستلام مرضاهم، ما يضطرنا أحياناً، إلى عمل اتفاق تفاهم مع الأهالي، بعد استنفاد الأمل في استقبال المريض في المنزل».

وشكل مجمع الأمل، بالتعاون مع الشرطة وإمارة المنطقة الشرقية، لجنة لإلزام أهالي المرضى النفسيين، ممن مضى على إقامتهم في المجمع ستة أشهر، بتسليمهم، فيما هم يرفضون ذلك، أو حتى زيارتهم. لافتاً إلى أن «الأهالي يتسلمون أبناءهم، ويكونوا قد بدعوا في التحسن التدريجي. ولكن مع انقطاع العلاج، يعود المريض إلى حاله السابقة، فتضطر إدارة المجمع إلى تسلمه مرة أخرى، والبدء في علاجه من جديد»، مستشهداً بإحدى الحالات، «بعد أن تسلمه ذووه، قام بتكسير سيارات الحي كافة. وبدأت أعراض العنف عليه واضحة. ما يتطلب إدخاله في جلسات علاج يقدمها فريق متخصص».

وأبان أن هؤلاء المرضى في حاجة إلى «خدمة ترميضية علاجية بصورة مستمرة. إلا أن افتقاد الأهالي القدرة على التحمل، يضطرنا إلى التواصل مع مديرية الشؤون الاجتماعية، لتوفير إقامة دائمة لهذه الفئة، في دورهم الإيوائية. ونقوم بدورنا بمتابعتهم علاجياً وتأهلياً. وأبدت الشؤون الاجتماعية ترحيبها بهذه الخطوة، إلا أن إمكاناتها لا تسمح لها باستقبال أعداد كبيرة»، مشيراً إلى أن آخر ما توصلت إليه اللجنة «تحمل الأهالي ابنهم مدة يوم أو يومين خلال الشهر، للترفيه عنه، والمساهمة في تخفيف أوضاعه النفسية».

وتكمن المشكلة، في المرضى النفسيين المنومين، الذين أمضوا سنوات طويلة على أسرة المجمع، بنسبة «عالية». وأوضح الشمراني، أن «نسبة إشغالهم تصل ٥٠ في المئة من السعة السريرية لأقسام المجمع، الذي يضم ٣٠٠ سرير، ما يجعل السعة السريرية للمجمع تتناقص تدريجياً مع الوقت»، مستشهداً في برنامج «الصحة النفسية» الموزع على أقسام عدة. وتوجد أجنحة متعددة للصحة النفسية. بخلاف برامج «الإدمان».

وشرح أنه «لو كان لدى أحد أقسام المرضى النفسيين ٤٠ سرير، فلن يتبقى منها إلا ١٥ سريراً. فيما تنقص السعة السريرية بنسبة 50 في المئة، بسبب طيلة المدة التي ينوم فيها المريض. ما يتطلب حلاً لاستيعاب الحالات الجديدة. وكان

الحل في سرعة استئجار مبنى يستوعبهم، وسيتم تجهيزه والبدء في نقل المرضى إليه خلال شهرين. وسيتم حينها تحويل الحالات التي أمضت سنوات طويلة، إلى المبنى الجديد. وذكر أن «من يمضى على علاجه النفسي شهران، ولم يشهد تحسناً، سيتم تصنيفه ضمن المرضى المزمنين. فقد يستغرق مكوثه في المجمع سنوات.»

وتشهد شوارع محافظات المنطقة الشرقية، انتشاراً واسعاً لمرضى نفسيين، هائمين على وجوههم، وعلى رغم قيام ذويهم أو جهات أمنية، بإحالتهم إلى مجمع الأمل، وبخاصة المرضى «الخطرين»، لتوفير العلاج والرعاية النفسية لهم. إلا أن المجمع يعتذر عن عدم قبولهم، لعدم توفر أسرة شاغرة لهم. ما يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم النفسية، حتى ان بعضهم فارق الحياة.



توصية بمتابعة قضايا العنف المدرسي والأسري للطلاب والطالبات

اختتام اللقاء السنوي للصحة المدرسية

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=56532&CategoryID=5

الطائف: نورة الثقفي 2011-06-03 3:57 AM

تصدرت متابعة قضايا العنف المدرسي والأسري للطلاب والطالبات والصحة النفسية لهم توصيات اللقاء السنوي الثاني للصحة المدرسية الذي اختتم فعالياته أول من أمس بمحافظة الطائف، حيث أجمع القائمون والقائمت على الصحة المدرسية في جميع مناطق ومحافظات المملكة على عدد من التوصيات التي تعنى بتطوير أداء الصحة المدرسية، ودعم توجهها الوقائي.

وكان من أبرز التوصيات الأولية للقاء الاهتمام بالصحة النفسية للطلاب والطالبات ومتابعة قضايا العنف المدرسي والعنف الأسري الذي قد يتعرض له الطلاب والطالبات.

وخرج اللقاء أيضاً بتوصيات أخرى تعنى بتعزيز أداء الوحدات الصحية ودعمها بالكوادر البشرية والمخصصات المادية واستمرار إشراف وزارة التربية والتعليم عليها. وكان اللقاء قد اختتم بحضور مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف محمد سعيد أبو رأس والمدير العام للصحة المدرسية بوزارة التربية والتعليم الدكتور سليمان الشهري بإعلان مسودة توصيات اللقاء التي سيتم إعادة صياغتها من قبل الإدارة العامة للصحة المدرسية، في الوقت الذي طالب فيه المشاركون في اللقاء بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ توصيات اللقاء.

من جهة أخرى، تتجه وزارة التربية والتعليم إلى إقرار جائزة سنوية تمنح للمدارس المعززة للصحة وذلك لدعم البرنامج الذي بدأ العمل به من قبل الإدارة العامة للصحة المدرسية وتم تطبيقه في عدد من مدارس البنين والبنات. وكشف الشهري، خلال لقائه أول من أمس بعدد من المسؤولين عن تنفيذ برامج المدارس المعززة للصحة، أن الجائزة التي يتم العمل حالياً على إقرارها من قبل الوزارة تدعم التنافس من قبل جميع المدارس في المناطق والمحافظات التعليمية المشاركة في مشروع تعزيز الصحة المدرسية، مضيفاً أن الجهود الآن بدأت لأن تكون الجائزة أيضاً على مستوى دول الخليج العربي. وأشار إلى أن هناك عدداً من المدارس في قطاعي البنين والبنات مشاركة في المشروع، وقد أصدرت إدارته دليلاً إجرائياً وضعت فيه ٥٠٠ درجة تمثل بنود التقييم، وذلك لخلق روح التنافس بين المدارس. وقال إن التقييم سيكون محايداً تماماً، حيث من المقرر أن يشمل التقييم شقين، هما تقييم داخلي تقوم به الإدارة لمدارسها ثم ينتقل التقييم إلى تقييم خارجي ستتولى الوزارة العمل فيه.

مقاطع أبطالها أطفال... مخرجوها يطلبون التسلية ويشجعون العنف

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273846>

الرياض - تركي العقيل

«بمين بالله ما أعودها، أستاذ أحلف بالله لو غبت مرة ثانية اضربني»، وهو يردد هذه العبارات تم تصوير أحد الأطفال إلكترونياً، لإشباع نهم مصوريه، سخريه بطالب هدد بإخبار أسرته بهروبه من المدرسة، وطفل آخر يصوره أحد أفراد أسرته وهو يحاكي عملية إعدام لرئيس سابق، قائلاً: «والله مظلوم تكفونون يا ناس»، وغيرها من مشاهد استغلال الأطفال وتعنيفهم نفسياً وبدنياً تنشر عبر شبكة الإنترنت، ما يدل على الاستهتار ببراءتهم ممن يفترض بهم حمايتهم ورعايتهم، بأهداف التسلية أحياناً وتعويدهم على العنف تارة أخرى، من غير مراعاة لما سينعكس سلباً على سلوكياتهم.

وذكر أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود الدخيل أن هذه المشاهد تعد من الجرائم المعلوماتية، وتؤدي إلى عواقب سلبية في حق الطفل، مثل التمرد والاستمرار في الهروب من الواقع، والوقوع في الانحرافات السلوكية الكبرى، وتمتد لتؤثر في حياته كلها، ولن تحل المشكلة التي يعتقد هذا المصور أنه سيحلها، مضيفاً: «من حق الفرد علينا كمجتمع مسلم، أن نحافظ على خصوصيته وأن نحترم كرامته وإنسانيته، ولا ننتهك أياً منها، فما بالناس بطفل صغير عاجز عن حماية نفسه و الدفاع عنها، وأن اتفاق حقوق الإنسان شدد على حماية الطفل وعدم إساءة معاملته، وأن تصوير الطفل من دون إذن ولي أمره يعد انتهاكاً لحقوق الطفل.. وعن وصول الفيديو لشبكة الإنترنت، ذكر أن الدول تمنع تصوير الأحداث المنحرفين، ممن قاموا بأعمال إجرامية كبيرة، وتخفي أسماءهم من الظهور علناً، قال: «أتمنى من الجهات المعنية أن تحقق في مثل هذه المواضيع، ويجب أن يعاد تأهيل الأطفال الذين تعرضوا لهذه المشاهد والعمل على معالجتهم في مراكز متخصصة، وأن يؤخذوا من ذويهم لأنهم لا يستحقون تربية أطفال مجتمعا، كما يجب على الجهات المختصة معالجة الآباء والأهالي التي تقوم بهذه الأعمال لأنهم مضطربين نفسياً، ومن ثم معاقبتهم بأشد العقوبات حتى لا تتكرر.»

من جانبه، ذكر المستشار القانوني خالد الشهراني أنه توجد عقوبات لمن يصور مشاهد تعرض الطفل إلى الخطر، أو من يصور طفله وهو يتعرض للعنف، إذ إن نص نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في مادته الثالثة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، مشيراً إلى أن كل شخص يرتكب أيّاً من الجرائم المعلوماتية، مثل المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا، أو ما في حكمها كما جاء في الفقرة الخامسة من نص المادة التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة...ولفت نائب رئيس الأمان الأسري الدكتور ماجد العيسى إلى أن هذه المقاطع لها تأثير خطير جداً، وينبغي حجبها أو حذفها من المواقع والتحذير من تداولها، وأن لها أثر مباشر لمشاهد العنف التي تعرض علناً في وسائل الإعلام، مشدداً على أنه يجب على الجهة الرقابية على خدمة الإنترنت بالمملكة إدراك أن مثل هذه المشاهد تدخل ضمن استغلال القاصرين، وعليها مسؤولية تعقب القائمين واعتبارهم مخالفين لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية والتعاون مع هيئة التحقيق والادعاء العام لملاحقتهم قضائياً وفق النظام.

الشورى يتجه لإقرار تمديد سنوات خدمة الضباط الجامعيين إلى عشر سنوات وتأخير سن التقاعد لعامين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/03/article638085.html>

الرياض عبدالسلام البلوي

اقترح مجلس الشورى من إقرار تعديلات على نظام التقاعد العسكري بعد أن ناقشها الاثنين الماضي، وقد تضمنت إضافة سنتين للسن التقاعدي للضباط من ملازم وحتى لواء، كما تقضي بتمديد خدمة الضباط الجامعيين تلقائياً بما يوازي أربع سنوات لخريجي التخصصات النظرية، وست سنوات للضباط المهندسين والفنيين، وثمان سنوات للضباط الصيدلي، وعشر سنوات للضباط الطبيين، وتحتسب هذه المدة في معاش التقاعد وتستقطع عنها العائدات التقاعدية . ونصت التعديلات على رفع سن التقاعد لمدة سنتين أو أكثر لكل رتبة للضباط بصفة عامة وتمديد خدمة الجامعيين من التخصصات السابقة، وأكدت اللجنة الأمنية أن رفع السن إجراء سوف تكون له آثار إيجابية كبيرة لصالح المؤسسة العسكرية والوطن وصندوق التقاعد العسكري، كما تسمح التعديلات بإبقاء الضباط في الخدمة لمدة سنتين بعد بلوغه السن المحددة للإحالة للتقاعد .

وحسب التعديلات السابقة سيكون السن المقرر للتقاعد لرتبة الملازم ٤٦ سنة، والملازم أول ٤٨ سنة، النقيب ٥٠، الرائد ٥٢، المقدم ٥٤، العقيد ٥٦، العميد ٥٨، اللواء ٦٠ سنة .

وطالبت التعديلات التي أوصت بها اللجنة الأمنية المادة الثامنة من نظام التقاعد العسكري ليسوى المعاش التقاعدي للضباط على أساس جزء من ثلاثين جزءاً من خمسة وثلاثين جزءاً من راتب الضابط، وتعتبر التسوية للضباط على أساس الراتب الأساسي مضافاً إليه بدل الإعاشة والنقل، والبدلات الثابتة التالية لمن يستحقها بموجب النظام: بدل ركن، مكافأة تأهيل، علاوة طيران، علاوة البحرية، علاوة فنية، علاوة القيادة، وغيرها من العلاوات الثابتة وما يماثلها في القطاعات العسكرية الأخرى .

إلى ذلك شدد عدد من أعضاء مجلس الشورى على أهمية التعديلات المقترحة ، حيث رأى رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور مشعل آل علي أنه من الظلم أن يؤخذ من الضباط عند تقاعده جميع البدلات وهو الذي بعمله خدم الوطن وحقق الأمن وهو أغلى ما تسعى إليه الأمم، موضحاً أن حسم البدلات من تقاعد العسكري ضرر عليه وعلى أسرته أما إبقاء بعض البدلات فمن شأنه زياد الدخل، كما أن المعاشات التقاعدية للضباط بصفة عامة تنقص عن آخر راتب يتقاضاه الضابط وهو على رأس العمل بفارق كبير قد يصل في بعض الأحيان إلى ٧٠% كما أشارت الوثائق الرسمية، وهذا يتضرر منه جميع العسكريين، وتعديله أصبح مطلباً ملحاً .

أما الدكتور عبدالله نصيف وهو صاحب مقترح تمديد سنوات الخدمة للضباط الجامعيين والتي أخذت بها اللجنة الأمنية ، فقال في مبرراته التي أقرتها اللجنة الأمنية بالموافقة على مضامين مقترحه، أن الجامعيين يلتحقون بالخدمة العسكرية في سن متأخرة ويقاعدون مبكراً، ويخسر الوطن كفاءات عالية بعد أقل من خدمة ٣٠ سنة من التحاقهم بالخدمة، مضيفاً: "تقاعد الضباط الجامعيين في سن مبكرة جداً يخالف واقع الصحة العامة الحالية للناس فمعدل الحياة في المملكة ارتفع إلى ما فوق ٧٥ سنة، كما أن تمديد الخدمة سيسهم في مزيد من دفع الاشتراكات في صندوق معاشات التقاعد بشكل كبير وفي الوقت نفسه يتم تأخير دفع معاشات التقاعد مما يؤكد النتيجة الإيجابية المضاعفة لصالح الصندوق .

من جانبها جازمت اللجنة الأمنية بأن الحل المقترح لتذليل إشكالية نقص الراتب للضباط عن تقاعده جاء عبر توصيتها بحساب بعض البدلات ضمن الراتب الأساس وقالت بأن ذلك سوف يراعي عدم الإضرار بصندوق التقاعد العسكري أو تحميل الدولة تسوية المعاش التقاعدي لأن الاقتطاع مقابلها سيتم بشكل شهري، ويستفيد بالتالي المتقاعد عند تقاعده بزيادة معاشه وتحسين وضعه المعيشي نسبياً .

وأكدت اللجنة الأمنية على أن هناك توافقاً عاماً لدى المؤسسة العسكرية في الحاجة إلى تأخير سن التقاعد لمدة سنتين تقريباً في كل رتبة لمبررات صحية ومهنية واجتماعية، وقد أخذت اللجنة بتوصيات للأعضاء خضر القرشي ومشعل آل علي وحسن الشهري بهذا الشأن .
وشددت أمنية الشورى على أن في التمديد المشار إليه توازناً إيجابياً بين الحد الأعلى للخدمة العسكرية والسن المقررة لكل رتبة وهو توجه يحقق المصلحة العامة للجميع، كما أنها مطمئنة بأن توصيتها بذلك جاءت بعد استقراء لواقع العمل العسكري والحاجة إلى رفع سن التقاعد في سلم رتب الضباط.



مطالبات بإنشاء هيئة لمكافحة جرائم العرض والأخلاق وتغليظ العقوبة - المبتز

المصدر: جريدة الحياة - الجمعة ١٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273808>

جدة - سارة المطيري
حذر حقوقيون من تزايد جرائم الأخلاق بين الشباب والشبان في المملكة أخيراً، الأمر الذي يستدعي إنشاء هيئة اختصاصية لمكافحة هذه الظاهرة من طريق تأمين كوادر مدربة للتعامل مع هذه النوعية من الجرائم، إضافة إلى توفير خط هاتفي ساخن وموقع إلكتروني لدعم جهود فرق العمل وفتح باب التواصل بين الأطراف كافة بهدف الحد من هذه الحوادث.
وأوضح عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً الدكتور إبراهيم الأبادي لـ«الحياة» أن حوادث ابتزاز الفتيات تعد من جرائم العرض والأخلاق وجهات الضبط الجنائي المعنية بالأمر هي مراكز الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
وقال الأبادي: «إنه في حال تلقت أي جهة أمنية بلاغاً عن قضية ابتزاز، ستتم إحالتها مباشرة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وفي حال كان الابتزاز بهدف غرض في العرض والأخلاق فتتم إحالتها لدائرة التحقيق لتقصي فصول الشكوى والتأكد من صدقيتها، خشية الوقوع في الدعاوى الكيدية.»
وأضاف أنه في حال التثبت من صحة الشكوى، ستتم إحالتها من جانب جهات التحقيق الرسمية إلى المحكمة لتقرر الحكم المناسب في حق الجناة وهم في غالبيتهم مراهقين، سواء في قضايا الابتزاز الهاتفية أو الإلكترونية التي تخضع في الأصل لنظام ملاحقة الجرائم المعلوماتية.
وأكد أن العقوبات على المتورطين في هذه القضايا، ستكون تعزيرية، كونها تعود لتقدير القاضي واجتهاده بحكم معرفته بفصول الشكوى، ومدى الضرر الذي لحق بالفتاة أو الشاب، ما يعني عدم وجود عقوبة مقدرة مسبقاً في مثل هذه القضايا.
من جهته، قال المستشار القانوني خالد حلواني: «إن على من وقع عليه ابتزاز اللجوء مباشرة إلى الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقديم بلاغ رسمي بهذا الشأن، لتبدأ هذه الجهات بمباشرة مهمات عملها التي تصل ربما لمراقبة الجنائي بجميع الوسائل إلى أن يتم إسقاطه وضبطه.»
ولفت حلواني إلى أهمية وجود هيئة اختصاصية لملاحقة جرائم العرض والأخلاق مدعومة بالإحصاءات والأرقام والدراسات، من أجل معالجة الظاهرة والحد من آثارها السلبية من النواحي الأمنية والاجتماعية والنفسية.
وذهب إلى وجود عقوبات لردع المبتز في الوقت الراهن من خلال الأحكام القضائية التعزيرية، في حين أن نظام الجرائم المعلوماتية تطبق في حقها المادة الثالثة من بنودها والمتضمنة السجن لمدة تصل ما بين أربعة إلى ١٠ أعوام أو الغرامة المالية التي لا تقل عن ٥٠٠ ألف ريال لكل من يمارس هذه الأعمال التي تعد انتهاكاً لخصوصية الأشخاص.
وأكد أن أقل العقوبات المقررة لكل من تورط في اختراق خصوصية الآخرين هي السجن عاماً وتغريمه ٥٠٠ ألف ريال، الأمر الذي يفسر خطورة هذه الجريمة التي بدأت تؤرق المجتمع بحسب ما يتم تداوله بشكل شبه يومي في وسائل الإعلام المحلية.

تأسيس شبكة من التربويين لحماية الأطفال والتدخل المبكر في حال تعرضهم للعنف

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/03/article638205.html>

الرياض - محمد الغنيم

اختتمت في الرياض مؤخرًا الدورة التدريبية للمشرفين والتربويين والمعدة ضمن مشروع تدريب معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية على مهارات الكشف والتدخل المبكر لحالات الإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها طفل المرحلة الابتدائية والتي نظمتها اللجنة الوطنية للطفولة على مدى ستة أيام بهدف إعداد مدربين ضمن فريق وطني في جميع مناطق المملكة لتدريب فريق مركزي ليقوم بتدريب معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية في كل منطقة ضمن خطة إستراتيجية تسعى لتغطية جميع المعلمين والمعلمات في المملكة لإتقان هذه المهارات.

وعقد الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر السويلم لقاء مع الفريق الوطني المشارك في هذه الدورة لبحث الاحتياجات والخطوات المستقبلية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج وتحديد قنوات التواصل وآليات التدريب المتنوعة التي يتطلبها الرفع من كفاءة المدربين، كما تمت مناقشة تأسيس "شبكة التربويين لحماية الطفولة" لتتولى هذه الشبكة برامج حماية الأطفال في الوزارة سواء بما له علاقة بمهارات الاكتشاف والتدخل المبكرين أو الاحتياجات المتنوعة التي يتطلبها عمل الوزارة في مواجهة العنف ضد الطفل كما تم التأكيد على أن تكون الدورة بداية العمل حيث سيتبعها أنشطة متواصلة تستهدف الرفع من كفاءة وقدرات المدربين على تدريب المعلمين المستهدفين من هذا البرنامج كما تمت مناقشة التوسع في برامج تالية لمعالجة الأبعاد الأخرى لظاهرة العنف ضد الطفل مثل تطوير الإجراءات وإعداد الأدلة المنظمة للتعامل مع الحالات، مع التأكيد على أهمية العمل مع شركاء اللجنة بوزارة التربية والتعليم (إدارة التدريب التربوي، وإدارة التوجيه والإرشاد، وإدارة الإشراف التربوي)، الذين قدم إليهم السويلم شكر اللجنة على دعمهم لهذا المشروع و ترشيح وتفريغ المتدربين لحضور الدورة وتفاعلهم لإنجاحها.

أوضح أن الملتقى يأتي ضمن مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء

وزير العدل : توصيات ملتقى تسبب الأحكام القضائية تؤكد أهميته وتعزز التأصيل والشفافية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/03/article638211.html>

الرياض - أسامة الجمعان

رفع وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى باسمه وباسم المشاركين في ملتقى تسبب الأحكام القضائية الذي اختتم أعماله في محافظة جدة الاثنين الماضي شكره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله على موافقته الكريمة على تنظيم ملتقى تسبب الأحكام القضائية . وأوضح عقب اختتام الملتقى الأول من نوعه أن هذا الملتقى يأتي ضمن مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء في إطار محاوره العلمية .

مشيراً إلى أهمية الملتقى بوصف تسبب الأحكام القضائية المحور الرئيسي الذي يدور عليه الحكم، حيث لا يمكن الاعتراض عليه من الخصوم، ولا دراسته من المحكمة الأعلى درجة ما دامت الأسباب غائبة أو ناقصة، مثنياً دور الكفاءات القضائية في الاضطلاع بهذه المسؤولية على أكمل وجه .

وقال د. العيسى إن الاستفادة من خبرات بعض الدول الشقيقة في هذا الملتقى من باب تبادل التجارب في أسلوب الصياغة في شقها الإجرائي، وقد اطلع خبراء الخارج على الأنموذج القضائي للمملكة في التسبب، ودار نقاش علمي عاد بالعديد من النتائج المثمرة، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، وأردف قائلاً: لقد أكدنا للجميع تميز أحكامنا القضائية بقيامها على أساس راسخ من هدي الشريعة الإسلامية، وأن قضاة المملكة على قدر من الكفاءة والمسؤولية والوعي التام بأهمية التسبب، ولدينا أحكام في منتهى التميز في سياق وقائعها وأسبابها ومنطوقها، منها ما تم نشره ومنها ما هو في طريقه للنشر .

وأكد الدكتور العيسى على أن هذا الملتقى سيكون إن شاء الله باكورة خير لموضوعات ذات صلة تأخذ طابع التخصص النوعي، حيث سيكون هناك ملتقيات وحلقات نقاش عن تسبب الأحكام في كل مادة قضائية، سواء المواد المدنية أو التجارية، أو الأحوال الشخصية، أو الجنائية، وتحت كل مادة فروع وتفاصيل، بحسب المواد المدرجة تحتها، وأشار الوزير إلى أن شأن التسبب مهم وأنه قوام العملية القضائية في نهاية مطافها، حيث تنتهي مجريات المرافعة وكافة وقائعها والمنطوق إلى ما يحمله التسبب من نقاش ودليل وتعليل، فضلاً عن الإيضاح الذي يُحمل عليه إجمال المنطوق، وبين أن توصيات الملتقى تؤكد أهمية التسبب وتعزز مبدأ التأصيل والشفافية.

مسؤول في تعليم الطائف يفرض على مديري المدارس الاستعانة بأئمة المساجد في شأن الغياب

المصدر: جريدة الحياة السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274227>

جدة - أحمد الهلالي

فرض مسؤول في إدارة التربية والتعليم في محافظة الطائف أخيراً على مديري المدارس في المحافظة الاستعانة بالمؤسسات الدينية لردع طلابها وتوعيتهم بخطورة ظاهرة الغياب في مدارس، من خلال أئمة المساجد ومنابر الجمعة وعلماء الدين لمعالجة هذا الخلل التعليمي. وأبلغ مدير مكتب التربية والتعليم في شمال المحافظة عبر تعميم عاجل (حصلت «الحياة» على نسخة منه) مديري المدارس بضرورة التواصل مع أئمة الجوامع والمساجد والاستعانة بهم لمعالجة ظاهرة غياب الطلاب المتكررة خلال الفصل الدراسي أو قبل العطلة الفصلية أو بعدها لانعكاسها السلبية على التحصيل العلمي. وقال التعميم: «إن خطة المعالجة تتضمن التواصل مع أولياء الأمور بالوسائل كافة وإشعارهم خطياً بغياب أبنائهم عن المدرسة وتطبيق قواعد المواظبة من دون التهاون في ذلك، إضافة إلى ضرورة شرح الدروس للحاضرين من الطلاب حتى لو كان لعدد قليل منهم.»

وشدد التعميم على ضرورة عدم صرف الطلاب قبل نهاية الدوام الدراسي، مع استكمال شرح المنهج بحسب ما هو معد له من جانب الوزارة، بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشأن تقوية التحصيل العلمي لطلاب المدارس. وأمام ذلك أكد المتحدث الرسمي لإدارة التربية والتعليم «بنين» في المحافظة عبدالله الزهراني لـ«الحياة» أن هذا التعميم يأتي ضمن خطة تعاون الوزارة مع إدارة الأوقاف والمساجد في كل ما يتعلق بوسائل التوعية لطلاب المدارس الهادفة إلى المصلحة العامة من خلال توجيه الطلاب للأسلوب السليم والسلوك الدراسي المنضبط. وأشار الزهراني إلى أن الاستعانة بالمؤسسات الدينية ومنابر الجمعة أثبتت قوتها في معالجة الظواهر السلبية في المجتمع، خصوصاً أن غالبية الأهالي منتظمون على الصلاة في المساجد، لتكون فرصة لبعث رسائل ونصائح في هذا الشأن. وقال: «إن الكثير من مساجد المحافظة بدأت في توعية الطلاب وأولياء الأمور بأهمية التحصيل العلمي والتركيز على المدرسة طوال العام، إضافة إلى التحذير من الغش خلال الاختبارات والابتعاد عن السلوكيات الشاذة في المدارس.» ولفت في حديثه إلى وجود شراكة فعلية بين إدارة التربية والتعليم وفروع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في هذا الصدد، خصوصاً أن غالبية خطباء المساجد والجوامع هم من منسوبي وزارتي التربية والتعليم العالي. وأضاف أن المؤسسات الدينية شركاء في عمليات النصح والإرشاد على المستويات كافة، مبيناً أن هذه الخطوة أثبتت فعاليتها خلال الفترة الماضية للحد من ظاهرة غياب الطلاب المتكرر في بعض المدارس من دون مبرر. وذهب إلى أن إدارة التربية تستخدم وسائل عدة للتوعية ابتداء بالطابور الصباحي في المدرسة، ومروراً بحصص النشاط المدرسية، وانتهاء بالحلول الأخرى المتعلقة بعملية الرقابة المدرسية والتوعية الإرشادية الدائمة والتي يتم تفعيلها منذ بداية العام الدراسي وحتى الانتهاء من فترة الاختبارات.

محام: من حق المرأة طلبه إذا قصر الزوج في واجباته الشرعية ٦ موظفات في المدينة يتفقن على خلع أزواجهن اليوم

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٣٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110604/Con20110604424316.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

اتفق ست موظفات يعملن في قسم العلاقات العامة وإدارات مختلفة في فرع الشؤون الصحية في المدينة المنورة، على خلع أزواجهن، وحددن اليوم موعداً لتقديم طلب الخلع للمحكمة الشرعية. وأرجعن لـ«عكاظ» سبب الخلع لعدم أداء أزواجهن للمسؤوليات المطلوبة منهم، التي حددها الشرع، وقالت كل من (خ.م)، (س.أ)، (ص.أ)، (م.ب)، (ش.ر) و(ت.ق) «قصر أزواجهن كثيراً في احتوائنا وعدم الصرف علينا والاهتمام بنا، دون اهتمام بطلبنا إضافة للمعاملة القاسية والإهمال وتركنا دون رعاية، ما جعل الكيل يطفح، حاولنا الاستمرار معهم للمحافظة على بيت الزوجية من أجل الأبناء وتنازلنا كثيراً عن حقوقنا، إلا أن الأمر لم يتعدل ما جعلنا نتفق على الخلع». علق المحامي والقانوني المعروف محمد الطيب الشريف على طلب هؤلاء النساء، قائلاً «من حق المرأة أن تطلب الخلع إذا قصر زوجها في أداء واجباته الشرعية، أو إذا لاحظت سوءاً في أخلاقه أو تعاطى لما حرمه الله، وإذا كرهته دون أن تبدي الأسباب، كما حدث في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما حضرت إليه امرأة وقالت «يا رسول الله إنني لا أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام» فقال رسول الله: «أتردين عليه حقيقته» قالت: «نعم»، فقال رسول الله: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة»؛ والمقصود بالحديقة المهر وكان قد أمهرها حديقة. وأضاف: لا أرى أن يتقدم بشكل جماعي، بل كل واحدة أن تقدم طلبها بشكل مستقل لأن كل واحدة من هؤلاء النساء لها ظروفها الخاصة، ناصحا المرأة بالصبر لأنها سوف تؤجر.

ديوان المظالم عقد ٦ جلسات ويؤجل البت بالحكم في القضية التحقيق في تلوث مهد الذهب قد يطال جهات رسمية وخاصة

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638771.html>

مهدالذهب - مالك معيض
أفادت وزارة البترول والثروة المعدنية أنها غير مسؤولة عن التلوث الذي تتعرض له محافظة مهدالذهب غربي المملكة.
وأكدت الوزارة التي تمثل أمام القضاء بالدائرة الثانية عشرة في المحكمة الإدارية بمحافظة جدة بعد القضية المرفوعة عليها من سكان مهد الذهب أنها قد سلمت الدراسة البيئية لكافة مناجم المملكة ومنها منجم مهدالذهب إلى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وهي الجهة المسؤولة عن هذا الملف.
ورفض محامي سكان مهدالذهب تهريب وزارة البترول عن المسؤولية تجاه ما يحدث في محافظة مهدالذهب مبيناً أن وزارة البترول والمعادن تملك بموجب النظام حق الرقابة والإشراف على الشركة المشغلة لمنجم مهدالذهب بحسب المحامي.
ووفقاً لمصادر (الرياض) فإن الدائرة الثانية عشرة في المحكمة الإدارية بمحافظة جدة أجلت للمرة السادسة البت في القضية إلى ١٦/٧/١٤٣٢ هـ وهي القضية التي يقف خلفها ٢٠ ألف نسمة من سكان مدينة مهدالذهب يتهمون فيها الشركة المشغلة بمنجم مهدالذهب بالتسبب في تلوث المحافظة ومخالفتها للنظام البيئي السعودي ومستشعدين بعدد من الدراسات المحلية والعالمية التي أكدت ذلك ومحملين وزارة البترول والثروة المعدنية المسؤولية في ذلك حيث من المتوقع أن تنتظر المحكمة إفادات جهات رسمية وخاصة قبل صدور الحكم.
وتأتي هذه التطورات في وقت تلتزم فيه الشركة المشغلة لمنجم مهدالذهب الصمت حيال ما يحدث دون أي تصريح يوضح حقيقة الأمر للسكان.
وكانت (الرياض) حاولت الدخول للمنجم غير أنها منعت من ذلك من قبل حراس الأمن الذي بينوا أن لديهم أوامر بمنع أي صحفي أو مصور من الدخول داخل المنجم.
محامي السكان: لوزارة البترول سلطة الإشراف والرقابة ونرفض تهريبهم من المسؤولية
وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة قد شدد خلال لقائه الرئيس التنفيذي للشركة المشغلة للمنجم على ضرورة التزام الشركة بالاشتراطات البيئية ومضاعفة جهودها في تطبيق أدق المعايير العالمية للبيئة، حرصاً على سلامة المواطن وعدم تعرضه لأي ضرر بيئي أو صحي ناتج عن أعمال التعدين، في محيط المساكن والمصانع كالتلوث الذي لحق بمهدالذهب جراء منجم الذهب.
ومازالت محافظة مهد الذهب غربي المملكة تشهد فصولاً أكبر قضية تلوث تسبب فيها منجم مهدالذهب وهو أكبر مناجم الذهب بالشرق الأوسط بعد ٨ دراسات عملية قامت بها عدة جامعات منها جامعة الملك سعود بالرياض ومموريال الكندية خلصت جميعها لتسبب الشركة المشغلة لمنجم مهدالذهب في تلوث محافظة مهدالذهب.
وتعليقاً على الأوضاع في قضية تلوث مهدالذهب أوضح ل(الرياض) الدكتور عبدالله الفراج عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بالرياض ورئيس الفريق العلمي الذي اكتشف تلوث محافظة مهدالذهب أن تلك الدراسات تدعو وزارة الصحة والمختصين في الجهات الصحية لبذل مزيد من الاهتمام في الآثار غير المباشرة للربو وغيره من الأمراض المزمنة عامة التي تزداد في مهدالذهب، ومن تلك الآثار الجوانب النفسية للمريض. وكذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع بأسره.

وأكد الفراج أن من الآثار المصاحبة لعمليات التعدين نواتج طحن الصخور التي تكون في أحجام صغيرة جداً تقاس بالميكرون (أقل من ٦٠ ميكرون)، مما يجعلها سهلة الإثارة بواسطة الرياح ما لم تعامل النفايات بطريقة تمنع من إثارتها فيبلغ ما يطحن من الصخور في منجم مهد الذهب ما بين (١٧٠-٢٠٠ ألف طن سنوياً)، ترمى في مدافن تظل مكشوفة لعدد من السنوات هي عمر تشغيل المردم فإذا أضيف إلى ذلك كون المردم بجوار المنطقة السكنية لمدينة مهد الذهب مسجلة مخالفة صريحة للنظام البيئي السعودي الذي ينص على أن تكون المردم في مواقع بعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان.

وأضاف قائلاً: ندرك الخطر الذي يتعرض له السكان، حيث يسهل إثارة تلك المئات الآلاف من الأطنان بواسطة الرياح مما يجعل هواء مهد الذهب مشبعاً بالعوالق صغيرة الحجم والتي يصعب تجنب استنشاقها، مما يزيد احتمالية الإصابة بالربو وكذلك زيادة حالات الأزمة التي يتعرض لها المصابون بالربو.

وعلى صعيد متصل سجل قسم الطوارئ في مستشفى المهد العام زيادة في معدل مراجعة الأطفال الذين يتعرضون لأزمات الربو المتكررة بسبب الغبار المتطاير من منجم مهد الذهب يومياً.

وكانت مستشفيات المهد قد اكتسبت خبره في هذا الجانب أهلته للحصول على المركز الأول في الدراسات المقدمة عن مرض الربو للبرنامج الوطني للتثقيف الصحي بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض والتي كانت بعنوان «التثقيف الصحي لمرض الربو».



تغريم مستشفى ومستوصف لتحصيلهما مبالغ مالية

لاستقبال ونقل الحالات الإسعافية

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638859.html>

الرياض - نايف ال زاحم

أصدر مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم قراراً بفرض غرامات مالية لمستشفى ومستوصف بالرياض لقيامهما بتحصيل مبالغ مالية مقابل استقبال الحالات الإسعافية الطارئة أو نقلها بواسطة سيارة الإسعاف وذلك بناء على قرار لجنة المؤسسات الصحية الخاصة. كما أصدر د. العبدالكريم قراراً بفرض غرامات مالية على ١٠ مؤسسات صحية أهلية بينهم قرار إغلاق أحد المستشفيات الخاصة، لعدم جاهزيته لاستقبال المرضى المنومين أو إجراء العمليات الجراحية كما ثبت من خلال جولات التفتيش المفاجئة عدم التزامها بالتخلص من النفايات الطبية وفق الشروط والمعايير المقررة في هذا الشأن أو السماح للكوادر الطبية بالعمل قبل الحصول على التراخيص النظامية لممارسة المهنة، بالإضافة إلى تدني مستوى التجهيزات الطبية بها.

وأكد مدير عام صحة الرياض على استمرار الجولات التفتيشية للتأكد من التزام جميع المؤسسات الصحية الخاصة بالأنظمة المقررة والتصدي لأي مخالفات تؤثر سلباً في الخدمات التي تقدمها للمرضى والمراجعين مشيراً إلى أن القطاع الخاص شريك فاعل في تقديم الخدمة الصحية بمنطقة الرياض.

وأهاب الدكتور العبدالكريم بأصحاب المؤسسات الصحية، باتباع الأنظمة واللوائح لتجنب العقوبات والتي يمكن أن تصل إلى إلغاء الترخيص في حالة تكرار المخالفة، لافتاً إلى ضرورة متابعة أصحاب المؤسسات الصحية لسير العمل في مؤسساتهم، لتجنب العقوبات الناجمة عن إهمال أو تقصير من قبل العاملين بها.

طالبين ببدل العدوى

ممرضات سعوديات يقاضين الوزارة

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424397.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

تلقت محاكم إدارية في ديوان المظالم في جدة، مكة، أبها، الدمام والرياض تسع دعاوى قضائية رفعتها مجموعة من الممرضات ضد وزارة الصحة للمطالبة بصرف بدل عدوى لهن على غرار زميلاتهن، وطالبت الممرضات في لوائح الدعوى بصرف بدل عدوى من ضمن البدلات الأخرى التي تصرف لهن وذلك بسبب استقبالهن للعديد من الأشخاص المصابين بالأمراض المعدية قبل التشخيص. وسيمثل مندوبون عن وزارة الصحة في الجلسات القضائية التي ستعقد في غضون أسابيع قادمة، وأكدت الممرضات على حقهن في مطالبة الوزارة بصرف بدل عدوى لهن وأكدن أن الكادر التمريضي هو خط المواجهة الأول ضد الأوبئة والأمراض المعدية في المستشفيات والقطاعات الصحية إذ يتعامل الكادر مع مرضى مصابين بأمراض معدية وخطيرة أحيانا دون أن تستجيب وزارة الصحة لهذه المطالبات واقتصرت صرفها للبعض منهم فقط على نطاق محدود.

وأبلغت «عكاظ» مصادر أن الإدارة العامة للتمريض في وزارة الصحة طالبت الجهات المسؤولة بصرف بدل عدوى للممرضات، والممرضين بدون قيود أو شروط. وأوضحت المصادر أن الإدارة العامة للتمريض تعمل بالتنسيق مع الجهات المسؤولة لإقرار البدل وصرفه وذلك لحاجة الممرضين والممرضات الماسة لمنحهم هذا البدل بلا استثناء.

ورصدت «عكاظ» جانبا من معاناة الممرضات السعوديات حيث أجمعن أن هناك أمراضا تتربص بهن من خلال واقع مهنة التمريض ومخاطر صحية عديدة - وقالت إحدى الممرضات «نحن أول من يستقبل المريض ولا نعلم بماذا هو مصاب وهناك الكثير من الأمراض التي تنتقل من الشخص المريض إلى الشخص الآخر وقت الاختلاط ونحن أول ما نختلط بالمريض قبل أن يعرض على الطبيب المختص وأضاف: هناك الكثير من المرضى النفسيين الذين يأتون إلينا ونتعرض للضرب منهم عندما تزداد حالتهم بالسوء. وروت الممرضة صالحة أن مريضا نفسيا هاج في العيادات وحاول ضرب الطاقم الطبي والممرضات وهو ما يعزز من مطالبات الممرضات ببدل العدوى وبدل الأذى.

وعددت ممرضات أهم الأمراض المعدية التي تشكل خطرا عليهن؛ مثل: أمراض التهاب الكبد والايذز والدرن والأنفلونزا والمواد الكيماوية في المختبرات ومرض التهاب الكبد بأنواعه. ووفق دراسة أثنوجرافية حديثة عن واقع الممرضة السعودية ومعوقات المهنة والمجتمع للباحثة غادة عمير فقد شهد مجال التمريض في المملكة ارتفاعا في معدل نسبة الممرضات السعوديات داخل المستشفيات الحكومية والأهلية إلى حوالى ٣٠،٤ % حسب آخر إحصائيات لوزارة الصحة. وأظهرت الدراسة أن هناك جملة من المعوقات تحبط الممرضة السعودية؛ منها: النظرة الاجتماعية السلبية، العنوسة، الطلاق، تحرش جنسي، إجهاد نفسي، والقلق الوظيفي.

قال إن والده اعتدى عليه .. معنف النعيرية:

امتهنت التسول لتوفير الخبز الجاف لوالدتي وإخواني

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424406.htm>

عبدالله الحكي - النعيرية

لا زالت معاناة معنف النعيرية (سليمان ١٨ سنة) وأشقاؤه مستمرة حتى الآن، يعيش وأشقاؤه الثمانية مع والدتهم المطلقة في منزل لا يجدون ما يقتاتون به دون أن يهتم والدهم بالصرف عليهم، ما دفع سليمان لامتهان التسول لتوفير لقمة العيش لهذه الأفواه البريئة.

روى سليمان لـ «عكاظ» معاناته مع والده فقال «عندما أحضر والدي لمستشفى النعيرية برفقة عمي اعتدى علي بالضرب داخل مبنى الشرطة لأنني قدمت شكوى ضده للجهات المختصة، ما دعا مدير الشرطة لسجنه وإطلاق سراحه بعد أخذ تعهد عليه وعلى عمي بعدم التعرض لي». وحكى أنه توجه إلى مبنى محافظة النعيرية، وطلب من الموظفين العون والمساعدة وتبرعوا له بمبلغ ١٢٠ ريالاً، بعد أن اشتكى لهم بأنه لا يوجد في منزلهم أكل ولا يمتلكون ريالاً واحداً لشراء خبز جاف.

وأضاف «إنني لا أقرأ ولا أكتب ولا أفهم في أي شيء إلا التسول الذي أجيدته نظراً لامتهاني له منذ أن كنت طفلاً، نظراً لاحتياج إخواني لبيبوا على قيد الحياة، حيث إن والدي لا يصرف علينا نهائياً، ونأمل أن تقدم لنا الجهات المختصة ما نسد به الرمق لكيلا نتسول، خصوصاً أن أشقائي ووالدتي المطلقة لا يستلمون أي مبالغ من أية جهة، سواء كانت جهة حكومية أو جمعية خيرية، كما أن الجهات المختصة لم تجبر والدي بالصرف علينا، وجعلنا في مهب الريح نتسول لنسد رمق الجوع، حيث إننا نعاني من الفقر وقلة ذات اليد من جهة والتعنيف والضرب من جهة أخرى».

وفي ختام سرده لمعاناته تساءل: لا أفهم في النظام كي أطالب بحقي.. ماذا أعمل؟، وقال «إنني لا أعرف الكيفية التي أستطيع بها أخذ حقي من والدي وعمي ولا حتى من الجهات الرسمية»، موضحاً أنه بصم في الشرطة لأنه لا يقرأ ولا يكتب ولا يعلم أي شيء عن ما بصم عليه.

وتأكيداً لما ذكره سليمان عن عدم فهمه للنظام أنه لم يطلب من الشرطة تحويل أوراقه ومعاملته إلى المحكمة الشرعية للنظر فيها.

الجهات الأمنية تبحث عن مغتصب ٨ قاصرات في جدة

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424642.htm>

عبدالله راجح العبدلي - جدة

استنفرت الجهات الأمنية في جدة البحث عن ذئب بشري يخطف قاصرات تتراوح أعمارهن ما بين ست إلى تسع سنوات ويغتصبن في أماكن بعيدة عن الأنظار. وفي التفاصيل، أن رجلاً يتجول بسيارته في جدة وبالقرب من الأسواق وقصور الأفراح وكانت أولى ضحاياه طفلة تبلغ من العمر ست سنوات، وآخر الضحايا طفلة لم تتجاوز التاسعة من عمرها. ووردت بلاغات من أولياء أمور الضحايا لأقسام الشرط في الكندرة، البلد، الجامعة، والشرفية عن عمليات اختطاف قاصرات واغتصابهن بنفس الطريقة ومن ثم تشويه وجوههن دون رحمة أو استجابة لتوسلاتهن، متخلياً عن تعاليم دينه وإنسانيته. ويستغل الذئب البشري وجود القاصرات بعيداً عن أهاليهن أو وهم في غفلة عنهن ليستدرجهن متسلحاً ببراءتهن حتى يتم إركابهن في سيارته، ويهرب بهن واحدة تلو الأخرى إلى أماكن غير مأهولة ويفض بكارتهن. وفي محاولة من مرتكب هذه الجرائم البشعة لجأ إلى تغيير السيارة التي يتجول بها هرباً من رقابة أولياء أمور من ارتكب بحقهن جرائم، مستدلين على السيارة التي ينتقل بها من حي إلى آخر. وأكد لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي باسم شرطة جدة العميد مسفر الجعيد أن القضية متابعة من مدير الأمن العام ومدير شرطة منطقة مكة المكرمة، مبيناً أن فرقة من البحث الجنائي تواصل بحثها عن الجاني.

بعد تدشينه الملتقى السادس لمديري الرئاسة برعاية أمير عسير... الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف:

الرئاسة خطت خطوات متقدمة في تعزيز القيم والأخلاق

وتعتبره جانباً رئيساً من عملها

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638792.html>

أبها سعد آل حسين سعيد آل هطلاء إبراهيم العامر
برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير دشّن الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز بن حمين الحمين أعمال الاجتماع السادس لمديري عموم الفروع والإدارات العامة بالرئاسة العامة والمنعقد بعنوان (تعزيز القيم والأخلاق... إستراتيجية مجتمعية) وذلك بفندق قصر أبها بمنطقة عسير.

وفي بداية الحفل ألقى الرئيس كلمة رفع فيها شكر الرئاسة وكافة منسوبيها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز على دعمه السخي مادياً ومعنوياً للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعنايته بها. وقال الشكر موصول لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظهما الله - على ما يقدمانه من دعم وعناية كريمة لهذا الجهاز ولشعبه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأضاف الحمين أن الرئاسة خصصت الاجتماع السادس لمديري عموم الفروع والإدارات العامة لموضوع من الموضوعات الإستراتيجية، التي تتزايد الحاجة إليها في عصر التعقيد والانفتاح الثقافي بين الأمم والشعوب، إنه موضوع القيم والأخلاق، يدفعنا في هذا الاتجاه منطلقات ثلاثة، أولها: مركزية القيم في عمليات الإصلاح والدعوة والتربية وتقويم السلوك.

وأكد أن الهدف النهائي لكافة أعمالنا الميدانية والتوعوية والإعلامية هو تحقيق التأثير الإيجابي في أفراد المجتمع الذين نقدم لهم خدماتنا، وقد أثبتت الدراسات العلمية أن القيم هي أكبر محرك للسلوك وموجه ومحفز له، لذا كان لزاماً علينا أن نتوجه نحو أهدافنا بأقصر الطرق وأنجعها.

وبين الحمين أن المنطلق الثاني لهذا الاختيار الموضوعي يعتمد على مركزية القيم في عمليات التكامل الإداري داخل الرئاسة وفروعها، مؤكداً أن نجاح الرئاسة في تحقيق رؤيتها التي تقوم على مرتكزاتها الرئيسية؛ يتطلب تكامل كافة إداراتها لإنجاح العمل الميداني من خلال (الوقاية التكاملية) و(نشر ثقافة الاحتساب)، وتجسيد قيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أعمالنا وسلوكيات رجالنا الذين يتعاملون بشكل مواجهي مع أفراد المجتمع، أو عبر وسائل الاتصال غير المباشر.

هدفنا لكافة أعمالنا الميدانية والتوعوية والإعلامية تحقيق التأثير الإيجابي في أفراد المجتمع واردف الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن المنطلق الثالث هو: مركزية القيم في تحقيق التكامل المجتمعي والاستقلال الخلقي للمجتمع: حيث إن التجارب الناجحة في تاريخ أمتنا تؤكد أنها طوحت كافة مناحي الحياة لقيم الإسلام وأخلاقه، فحققت نجاحات كبيرة، والفرصة مهيأة أمام بلادنا لتحقيق مزيد من التفوق القيمي المعنوي والمادي، فبلادنا قريبة بمنهجها من أكبر مورد للقيم الربانية وهو الوحي، إضافة إلى القوة الاقتصادية، والقيمة الجغرافية والتاريخية، التي تؤولها لتصدير ثقافتها إلى العالم قِياماً بالواجب الشرعي.

وقال الرئيس العام: "إن الرئاسة خطت خطوات متقدمة في تطوير جانب (تعزيز القيم والأخلاق) وتعتبره جانباً رئيساً من عملها"، مبيناً بقوله لقد تم تركيز جهودنا في الأشهر الماضية للنهوض بالبنية الأساسية للأعمال المساندة للعمل الميداني الذي يتولى الشق الأكبر والأهم في مجال تعزيز القيم والأخلاق من خلال حماية المجتمع من السحرة والمشعوذين والمؤثرات العقلية والخمور والاعتداء على الأعراض والابتزاز والمتاجرة بالفساد مع العناية بحفظ السمعة العام للمجتمع السعودي المسلم، ورجالنا في الميدان بفضل الله- يؤدون مهامهم بدقة واحترافية، وهم ثروة الجهاز التي نفاخر بها ونسأل الله أن يمدهم جميعاً بعون منه وتوفيق وأن يرزقهم الثبات والاحتساب على أكمل وجه إنه ولي ذلك والقادر عليه ."

وأضاف الشيخ الحمين أن الرئاسة خطت نحو هذا الهدف من خلال التخطيط والتنظيم وتطوير آليات الإدارات العامة المساندة للعمل الميداني، وهي الإدارة العامة للتوعية والتوجيه، والإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة، والإدارة العامة لتقنية المعلومات، ومن ذلك اعتماد تصور جديد للمنتقيات التوعوية التي تشرف عليها الإدارة العامة للتوعية والتوجيه، وتصنيفها إلى نوعين، وعدة مستويات، وربطها بأهداف محددة تتكامل سنوياً لتحقيقها، كما يجري الآن توظيف كافة الوسائل الممكنة، والتي منها المعارض والعربات المتنقلة واللوحات الإعلانية في (الطرق والأسواق والجامعات) وكذلك وسائل والإعلام الجديدة لإيصال المعروف لكافة شرائح المجتمع، وتعد بفضل الله -الرئاسة من النماذج بين المؤسسات الحكومية والأهلية في مجال تطوير التقنية لخدمة ثقافتنا وقيمنا الأصيلة .

وزف الحمين البشري بأن الرئاسة وعلى المدى القريب بإذن الله سيكون لها مخرجات للكراسي البحثية والدراسات العلمية المتخصصة التي تنفذها الجامعات ضمن برامج الشراكة أكبر الأثر في فهم الواقع الاجتماعي والميادين التي نقدم خدماتنا فيها، ووضع البدائل للتعامل مع مشكلات المجتمع، والتي نتوقع أن تكون بإذن الله عوناً لنا على تفعيل الشراكة في مجال تعزيز القيم والأخلاق في المجتمع، استناداً إلى الفهم الصحيح الذي يحدد الحلول وجهة التنفيذ .

عقب ذلك بدأت أعمال الجلسة الأولى بورقة الدكتور عبد الله بن محمد العمرو الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود عن (مفهوم القيم والأخلاق) حيث تحدث عن أهمية القيم والأخلاق، وضرورتها للحياة الإنسانية لتحقيق التواصل الإيجابي بين الأفراد والمجتمعات، وبين أن مفهوم القيم يشمل الأخلاق وغيرها من القواعد والمثل التي تقوم عليها الحياة البشرية، وانتظام القيم الحققة والأخلاق الفاضلة لكافة علاقات الإنسان وصلاته .

ثم تطرق العمرو إلى مكانة القيم والأخلاق التي توجب العمل على إبرازها، وإظهار العناية بها من خلال مناهج التعليم ووسائل الإعلام، ومن المربين والدعاة، وسائر منابر التوجيه، وضرورة تضافر الجهود بمتابعتها حتى ترسخ في النفوس، ويتنامى أثرها في واقع الحياة، كما بين أن من الواجب علينا تنقية وسائل الإعلام مما يخل بالقيم والأخلاق الإسلامية أو يتنافى معها .

بعد ذلك تحدث مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة نجران الشيخ أحمد بن صالح بلحمر عن "منطلقات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تعزيز القيم" أوضح خلالها أن رجال الهيئة ينطلقون في ظل عددٍ من المرتكزات الحضارية الشرعية في أداء مهمتهم ، مؤكداً على ضرورة إبراز هذه الأبعاد الحضارية في عمل الهيئة بشتى الوسائل، ولاسيما وأن المملكة تعد النموذج الفريد للدولة المسلمة العصرية في هذا الزمان، وتأتي الهيئة لتمثل الركن الأقوى في هوية بلاد الحرمين الشريفين .

وبين بلحمر أن تجربة المملكة في مجال الحسبة تجربة نوعية وفريدة، تمثل جزءاً مهماً من مفاخر المملكة دولياً وإقليمياً، إذا سلط عليها الضوء وجرت المبادرة بالتعريف بهذه الشعيرة والجهاز المختص بها في المحافل الدولية والعلمية، وأن الهيئة تمثل أداة الإصلاح المجتمعي في المملكة، والأمم المتحدة تقيم رقابة صارمة على منظومة القيم التي تشكل هويتها الأخلاقية، وهذا الدور هو الذي تقوم به الهيئة للمساهمة في حفظ هوية المجتمع الشرعية والأخلاقية .

واعتبر بلحمر أن الموارد البشرية تمثل أهم عوامل النجاح في عمل الهيئة، والإخلاص لله عز وجل والاحتساب في مقدمة تلك المرتكزات الأساسية التي حفزت الهيئة على تحقيق منجزاتها الميدانية والتطويرية، حتى غدت الرئاسة جهازاً فاعلاً يشهد حراكاً تطويرياً متميزاً ، وأضحت إنجازات رجال الحسبة يشار إليها بالبنان ومضرب المثل في التفاني والجد والإخلاص، ومن هنا لابد من العناية برجل الحسبة وتعميق جانب الإخلاص والاحتساب لديه كركن ركين من أخلاقياته العملية .

عقب ذلك ألقى الدكتور محمد بن عبدالله الدويش أستاذ التربية الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود ورقته والتي عنوانها (ب) التحديات التي تواجه القيم والأخلاق في المجتمع) حيث أكد خلالها ضرورة ترسيخ منزلة الأخلاق والقيم من الدين؛ إذ ساد عند كثير من المسلمين اليوم أن مرتبة الأخلاق مرتبة تكميلية، وأن المعيار هو تصحيح الاعتقاد والتزام الفرائض، وأما الأخلاق والآداب فهي جانب تكميلي، وهذا يتنافى مع منزلة الأخلاق والقيم .

وقال الدويش: إن الحاجة ملحة اليوم إلى الحديث الإيجابي عن خلق العفة وقيمتها، وأثره على الشخصية، ومدى تعبيره عن الرجولة والانتصار على الذات، وهكذا الحديث عن الحشمة، وغيرها من القيم .

وألح الدويش إلى ضرورة توظيف الأدوات والوسائل الأخرى كالقصة والرواية والأفلام الكرتونية وغيرها من الأدوات الفنية .

واعتبر أن الجهد المبذول في ذلك لا يزال محدوداً ولا يصل إلى المستوى المطلوب شكلاً وكماً ونوعاً، مشيراً إلى أنه يمكن التعاون مع شخصيات و مؤسسات متميزة في هذا المجال .

وأكد الدويش على أهمية نقد القيم المخالفة وتفكيكها ، مع الاعتناء بالمنهج العلمي الموضوعي، ولنقد هذه المفاهيم في وعي الناس، لا بد من تشريحها وكشف جذورها ومكوناتها، حتى يتبين لهم عوارها وسطحيتها ونقضها من معناه .

واستطرد الدويش قائلاً: إنه من المهم تنوع هذه البرامج لتستوعب اهتمامات الجمهور كما يحسن التنسيق والتواصل مع الجهات المعنية كوزارة التربية والتعليم فيما يوجه للشباب والأطفال، والمؤسسات التطوعية التي تهتم بنشاطاتهم كجمعيات تحفيظ القرآن الكريم .

تلا ذلك ورقة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن زيد الزنيدي أستاذ الدراسات العليا بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن " استشراف مستقبل القيم الخلقية في المجتمع السعودي مبيناً أن المجتمع السعودي مجتمع مسلم بلا امتراء لأنه يتبنى الإسلام منهجاً للحكم، وقضاءً، وتعليماً، ودعوة .

وألح الزنيدي إلى أنه يتوقع مستقبلاً سعودياً أخلاقياً ينسجم الناس في علاقاتهم مع القيم الأخلاقية الإسلامية كما يتجلى في انضباط العمل المؤسسي وفق الأطر الشرعية بدرجة أعلى مما هو قائم، وفي ظهور المبادئ الاجتماعية الهادفة للتلاحم الاجتماعي حفظاً للحرمان، ورعاية للحقوق، وتكافلاً اجتماعياً ومادياً، وإخاءً بمستوى يتجاوز به المجتمع أزمته التي يعانيها الآن .

واعتبر الزنيدي ضغط العولمة واقعاً لا ريب فيه؛ لكنه يؤثر ولا يهدم بالكلية، حيث استثارت الأمم نحو بعث الحيوية في عناصر التميز لديها؛ دينية، وقومية ونحوها .

دراسة تكشف إصابة ١٨٪ من سكان الخبر بالسكري.. والاتحاد

العالمي يتوقع ٢٠٪ من سكان المملكة في ٢٠٢٥

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638774.html>

الدمام - عبدالمحسن بالطيور:

كشفت دراسة طبية حديثة عن ارتفاع معدلات الإصابة بمرض السكري من بين سكان مدينة الخبر بمعدل ١٨ ٪. ورصدت الدراسة معدل انتشار السكري بين سكان مدينة الخبر للعام ٢٠١٠ للفئات العمرية من (١٥ - ٨٥ سنة) يساوي ١٧,٧ ٪ من السكان، وهي نسبة كبيرة وتجاوزت النسبة السابقة في آخر دراسة كانت عام ٢٠٠٥ قام بها مجموعة من الأطباء والتي استنتجوا فيها ان معدل السكري في الشرقية كان ١٧,٢ ٪ للفئات العمرية مافوق ٣٠ سنة . وكشف البحث أن نسبة التدخين تصل إلى ٣٠,٧ ٪ من سكان الخبر، واستنتج الباحثان محمد الشريف محمد الملحم وجود علاقة ارتباط طردية بين التدخين والسكري، والمثل كذلك ينطبق على بقية عوامل الخطوره ومنها السمنة والتمارين الرياضية .

فبالنسبة للسمنة فقد أشارت الدراسة أن قرابة النصف (٤٨ ٪) من السكان هم من فئة الوزن الزائد، ونسبة السمنة كانت ١٨ ٪ ونسبة الوزن الطبيعي كانت فقط ٢٣ ٪ من السكان. وأشارت الدراسة بوجود علاقة ارتباط طردية لكل عوامل الخطورة القابلة للتغيير والمحتمل تسببها بمرض السكري، ومنها الوزن الزائد، قلة النشاط والرياضة، التدخين، ارتفاع ضغط الدم، وكوليسترول الدم .

وبينت الدراسة أن نسبة الأشخاص الذين لديهم تاريخ مرضي للسكر في العائلة كانت ٦١.٦ ٪ ، وهي نسبة عالية جدا لعامل مؤثر للإصابة بالسكري كذلك .

وطالب الباحث محمد الشريف بضرورة إيجاد خطة وطنية متكاملة وكبيرة للتنوعية والحد من معدلات ارتفاع السكري وعوامل خطورته، وإيجاد حلول شاملة لمنعها وتقليل نسبة السكري بالمملكة والذي يقضي على الكثير من الأرواح ويستهلك الكثير من ميزانيات الصحة كل يوم .

وبين الشريف بأن المملكة ستكون إحدى أكبر الدول بالعالم في نسبة السكري بين مواطنيها حسب احصائيات الاتحاد العالمي لمرض السكري، حيث تشير إلى ان المعدل سوف يصل الى أكثر من ٢٠ ٪ من السكان في عام ٢٠٢٥ م . ويوصي الشريف بإقرار خطط وقائية وتوعوية في المدارس والمؤسسات التعليمية أكثر جدوى وفعالية من الخطط الحالية أو القديمة .

الجدير بالذكر أن البحث تم قبوله لعرضه ونشره في عدة مؤتمرات طبية وعلمية محلية في الرياض وجدة، وتمثيل الجامعة والمملكة في مؤتمرات عالمية في كل من مصر وتركيا ,وسوف ينشر في بعض المجالات العلمية.

خوجة: دول الخليج مطالبة بتوفير المال لدعم خطة مكافحة التدخين

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274567>

الرياض - سحر البندر
شدد المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي الدكتور توفيق خوجة على أهمية توفير الأموال لدعم خطة خليجية لمكافحة التدخين. في الوقت الذي أكد فيه رئيس اللجنة المنظمة لفعاليات اليوم العالمي لمكافحة التدخين في مدينة الملك فهد الطبية الدكتور محمد آل شيف أن ٦ ملايين شخص في السعودية مدخنون بينهم مليون امرأة.
وقال خوجة خلال افتتاح فعاليات اليوم العالمي للامتناع عن التدخين تحت شعار «حياتنا أجمل من دون تدخين» في مدينة الملك فهد الطبية في الرياض أمس: «صدق مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون في مؤتمره الثاني والستين على الخطة الخليجية لمكافحة التبغ واستراتيجية تنفيذها، ودول مجلس التعاون مطالبة بتدبير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الخطة باعتبار مكافحة التدخين هدفاً استراتيجياً ونبيلاً لحماية الأجيال الناشئة من خطر جائحة التدخين.»
وشدد على ضرورة التعامل مع قضية مكافحة التدخين على أنها قضية وطنية تتضافر فيها جهود كل المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية.
ولفت إلى أهمية دعم هذه الجهود بالالتزام السياسي على أعلى المستويات مع تدشين حملة توعوية في المدارس والمصانع والجامعات والمؤسسات الحكومية، وتطبيق قوانين منع التدخين حفاظاً على ثروة الأمة المتمثلة في شبابها، والاستفادة من رجال الأعمال والأوقاف الصحية في تمويل حملات مكافحة التدخين على أن تكون موجهة لفئات معينة أو لتمويل افتتاح وتوسيع ونشر عيادات مكافحة التدخين، مع أهمية التواجد الإعلامي المكثف للمتخصصين لإبراز الحقائق حول إخطار التدخين وأثاره المدمرة.
وتطرق إلى أن التبغ يقتل نصف من يتعاطونه تقريباً، مضيفاً أن أكثر من ٨٠ في المئة من المدخنين البالغ عددهم بليون شخص في العالم يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وتابع: «استهلاك التبغ أخذ في الزيادة على الصعيد العالمي، على رغم انخفاضه في بعض البلدان المرتفعة الدخل وبعض بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، والتبغ تسبب في ١٠٠ مليون وفاة في القرن العشرين، وإذا استمرت الاتجاهات السائدة حالياً فسيُتسبب في نحو بليون وفاة في القرن الحادي والعشرين.»
من جهته، ذكر رئيس اللجنة المنظمة لفعاليات اليوم العالمي لمكافحة التدخين الدكتور محمد آل شيف، أن ٦ ملايين شخص يتوفون سنوياً في العالم جراء التدخين بمعدل حالة وفاة كل ٦ ثوان بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، مشيراً إلى أن عدد مدخني السجائر في المملكة يبلغ نحو ٦ ملايين شخص بينهم مليون امرأة.
وشملت فعاليات اليوم العالمي للامتناع عن التدخين في مدينة الملك فهد الطبية معرضاً تشكيمياً تضمن ١٣ لوحة تبين أضرار التدخين، مع عرض لرتتي مدخن حقيقتين وأخرى لشخص غير مدخن، تم استعارتها من المشرحة.
كما أجرى متخصصون تحاليل لقياس مستوى الكوليسترول والدهون الثلاثية ومستوى السكر في الدم وقياس ضغط الدم، إضافة إلى مشاركة اختصاصيين من أقسام التنقيف الصحي والتغذية السريرية والصيدلة والأسنان والرعاية التنفسية في جهود التوعية.

ربط تجديد الرخص بسداد المخالفات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424411.htm>

سالم السبيعي - الأحساء
أوصى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الإشرافية على مكاتب خدمات الحكومة الإلكترونية والمكاتب الهندسية في أمانة الأحساء برئاسة وكيل الأمانة للخدمات المهندس عبدالله العرفج وحضور رؤساء البلديات الفرعية ومدير إدارة الرخص المهنية سعد القحطاني وممثلي المكاتب، بضرورة التأكيد على ربط مخالفات المحلات مع إصدار الرخص المهنية بحيث يجرى إلغاء إصدار رخصة المحل في حالة عدم سداد وتسوية مخالفات المحل، كما أوصى المجتمعون بإلغاء تراخيص المحلات «الصحية» بعد ستة أشهر والتجارية بعد سنة من تاريخ نهاية الرخصة وإلزام أصحاب المحلات بإصدار ترخيص جديد مع تضمين هذا الاشتراط في الرخصة، بالإضافة إلى تفعيل خاصية إخطار المستفيدين عبر الرسائل النصية القصيرة بأهم المستجدات كصدور المخالفات بحقهم وغير ذلك من الجوانب الأخرى المتعلقة بالمحلات وإصدار الرخص المهنية.

كما بحث الاجتماع القرارات المعممة من قبل الأمانة كفتح النطاقات ووضع سقف للأسعار وإلغاء المسافات بين المكاتب، وكذلك بنود الاتفاقية الخاصة بتطبيق السعودة والجودة في تقديم الخدمات كشروط إلزامية لمكاتب الحكومة الإلكترونية والمكاتب الهندسية.

طالبات تربية الخرمة يشكون تهالك المبنى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424612.htm>

حمدان ناصر السبيعي - الخرمة
أبدى عدد من أولياء أمور طالبات كلية التربية للبنات في محافظة الخرمة استياءهم من وضع الكلية الراهن، إذ شكوا من ضيق المبنى المستأجر للكلية ونقص الاشتراطات الصحية والخدمية.
«عكاظ» طرحت معاناة الطالبات على عميد كلية المجتمع المشرف على فرع جامعة الطائف في الخرمة الدكتور عبدالرحمن الأختير الذي رفض التجاوب، قائلا «كيف أصدق أن كل من اتصل بي صحافي». تقول نورة - طالبة في السنة الثانية - تدهور مستوى المبنى أثر على الوضع النفسي والعصبي للطالبات الأمر الذي رفع نسبة الغياب، «طلبنا من الإدارة أكثر من مرة تحسين وضع المبنى إلا أن شينا من ذلك لم يحدث». وتضيف سارة السبيعي «طالبات قسم الاقتصاد تم نقلهن إلى القسم الأدبي لإجراء الصيانة في مبنى الكلية القسم العلمي الأمر الذي أدى لتحويل الدراسة من الجانب التطبيقي إلى النظري لعدم توفر الإمكانيات في الأقسام الأدبية ما سيؤدي إلى حدوث قصور في الجانب المعرفي لدى الطالبات». وتقول تهاني ناصر «المبنى مهالك وبال والمقاعد الدراسية شبه محطمة إضافة إلى أن دورات المياه المخصصة للطالبات لم تعد صالحة للاستخدام»، وتضيف «المبنى لا يتسع لأعداد الطالبات والدليل أنه تم تقسيم المصلى إلى قسمين والاستفادة من أحد الأقسام بتحويله إلى قاعة دراسية».

أعدده الحوار الوطني وشمل كافة مناطق المملكة بمشاركة ٥

آلاف فرد

استطلاع للرأي يكشف غياب أسس الحوار داخل الأسر.. ويفرز

التطرف والتشدد لدى الأبناء

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638783.html>

تغطية- محمد الغنيم

كشف مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني أمس عن نتائج دراسة رسمية مهمة أعدها حول الحوار الأسري داخل الأسر السعودية ارتكزت على استطلاع موسع للرأي العام شمل كافة مناطق المملكة، وشارك فيه أكثر من ٥ آلاف فرد من أولياء الأمور والأبناء من الجنسين .

وبينت الدراسة التي استمرت نحو عامين من الدراسة وجمع المعلومات وتحليلها تأييد أكثر من ٥٠% من العينة محل الدراسة التزام الصمت حيال المواضيع الحساسة في داخل الأسرة وهو ما يعني عدم مشاركتهم في القضايا والحوارات الهامة داخل أسرهم، كما أكد نحو ٣٦% من أفراد العينة على ارتفاع الأصوات أثناء النقاش مع الأسرة وهو ما يوضح أن هناك مشكلة في التواصل اللفظي مع الأبناء داخل الأسر السعودية، في حين أكدت نتائج الدراسة على دور الأم في تقريب وجهات النظر بين المتحاورين وكونها وسيطاً للحوار مع والدهم .

بدوره أكد الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في مؤتمر صحفي عقده بهذه المناسبة لاستعراض نتائج الدراسة أن المركز يسعى ليكون مركزاً لصناعة الأفكار ومساعدة الدولة في تلمس احتياجات المجتمع والرأي العام ونقل نبض المجتمع لمسؤولي الدولة، حيث نعاني من قصور في جانب استطلاعات الرأي، مشيراً إلى أن المركز يعتزم التوسع في هذا الجانب حيث لديه وحدة متخصصة في قياس الرأي العام تكونت لديه مرجعية علمية جيدة في هذا الجانب .

وعن هذه الدراسة عزا السلطان أسباب العديد من المشاكل التي قال إن المجتمع يعاني منها إلى غياب الحوار داخل الأسر

وأكد نائب الأمين العام في إجابته على سؤال لـ "الرياض" حول توقعهم أو تفاجؤهم بنتائج هذه الدراسة أن المركز كان يؤمن من السابق أن الأسرة هي العملية الأولى واللينة الأولى في تأسيس ثقافة الحوار داخل المجتمع وجعله أسلوب ممارسة .

د.السلطان: نسعى لنقل نبض المجتمع لمسؤولي الدولة وأن نكون مركزاً لصناعة الأفكار وفي سؤال لـ "الرياض" حول مدى استنادهم لدراسات وتقارير حقوق الانسان ووزارة العدل عن حالات الطلاق داخل المجتمع والعنف الاسري لربط علاقة ذلك بالحوار الاسري، أوضح السلطان أنهم اطلعوا على العديد من الدراسات التي أشارت الى ارتفاع حالات الطلاق لهذا السبب إضافة إلى أن جنوح الأبناء للتطرف أو التشدد والعلو أو الوقوع في مشكلات أخلاقية قد يكون سببه أيضاً غياب الحوار داخل الأسرة الذي يستطيع من خلاله الاب او الام فهم حاجيات أبنائه والتحاور معهم قبل جنوحهم في هذا المنزل الخطير .

من جانبه أكد الدكتور محمد الشويعر مدير الدراسات والبحوث بالمركز في تعليقه على سؤال "الرياض" أن المركز توقع نتائج بعض الاسئلة التي تضمنتها استبانة الدراسة إلا ان الدراسة بينت دور الام وأنه أكبر من دور الأب في العناية بالأبناء والنتائج في مجملها كانت متوقعة، في حين أكد الدكتور علي الجمعة أن المركز يحاول ان يكون جهة محايدة يقتصر دوره على جمع المعلومة وتقديمها للمجتمع، وعن وجود اختلافات بين المناطق في نتائج الدراسة أوضح أنها

جاءت جميعها متناسقة بدون أي اختلافات من ناحية المناطق بينما كان هنالك اختلاف في عوامل العمر والتعليم والجنس والدخل المادي وغيره .

وفي سؤال حول ما أظهرته هذه الدراسة في أن تأثير وسائل الاعلام في ثقافة الحوار الاسري أكبر من المساجد أوضح الجمعة أن الفرق بينهما قريب جدا وكذلك بين تأثير التعليم موضحا ان سبب ذلك قد يكون لأن خطب الجمعة تكون مرة في الاسبوع وكذلك اللقاءات التي تعقد داخل المسجد بعكس الاعلام المتاح بأي وقت .

من جانبه علق السلطان على هذه الجزئية مؤكداً أن تأثير الاعلام اصبح قوي جداً بالذات على شريحة الشباب الذين يتواصلون عبر وسائل الاعلام الجديد، لكن دور المسجد يبقى أيضاً كبيراً جداً ويمكن ان يقوم بدور أساسي في تأصيل هذه الثقافة مشدداً على أن الحوار جزء أصيل من ثقافتنا الإسلامية وشيء أساسي في ديننا الاسلامي وليس بجديد .

إلى ذلك تمحورت مشكلة الدراسة حول تحديد مفهوم الحوار الاسري في المجتمع السعودي، وذلك من وجهة نظر كل من أولياء الأمور (ذكوراً وإناثاً)، والأبناء (بنين وبنات)، حيث تمثل تلك المشكلة جانباً مهماً لدى كل أسرة بحكم أن الحوار الاسري يمثل الركيزة الأساسية لبناء مجتمع سليم ومتفاعل .

ورأت نصف عينة الدراسة من الأبناء أنهم لم يستفيدوا من المناهج التعليمية في تطور مهارات الحوار وأساليبه مع أفراد الأسرة فيما يرى ما نسبته ٤١% من الأبناء في عينة الدراسة بأنهم يمكنون أوقاتاً طويلة داخل غرفهم الخاصة، مما يدل ذلك على ضعف التواصل و الحوار داخل أسرهم .

واهتمت الدراسة التي أعدها فريق علمي متخصص ضم نائب الامين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد السلطان ومدير عام الدراسات والبحوث والنشر بالمركز الدكتور محمد الشويعر والمستشار بالمركز الدكتور علي الجمعة والباحث ومحلل الدراسات خالد الشايع وباحث الاحصاء محسن القرشي، في العوامل المؤثرة في ثقافة الحوار داخل الأسرة، وذلك من خلال طرح عدة عوامل ثقافية تبين مدى قوة تأثيرها في الحوار داخل الأسرة، جاء أولها التعليم والمدرسة ثم وسائل الإعلام ثم المساجد والزملاء والأصدقاء بينما تدنى تأثير بعض العوامل التي كان من شأنها أن تعزز ثقافة الحوار داخل الأسرة، وأن تكون رائدة في هذا المجال، مثل الأنشطة الثقافية، الندوات، مراكز الاستشارات الأسرية، ومراكز التدريب.



سيدة تتهم دورية سرية بضربها وزوجها في بيشة

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424641.htm>

سعيد الزهراني، فيصل الأحمر - عسير

طلبت سيدة من الجهات المعنية التحقيق في ما تعرضت له وزوجها حينما تم الاعتداء عليها بالضرب وكشف الحجاب أمام حارس مدرسة تدرس فيها. وقالت الشاكية إن زوجها الذي يعمل على نقل المعلمات نظير أجر على سيارته الخاصة تم استيقافه بواسطة دورية سرية تتبع للمرور أثناء رحلته اليومية، وحررت الفرقة الأمنية ضده مخالفة عبور إشارة حمراء. وأضافت السيدة أن مشادة حدثت بين زوجها وفرقة المرور السري التي لاحقت مركبته إلى محيط المدرسة، حيث اعتدى عناصر من الدورية على الزوج أمام مرأى من آباء المعلمات وحارس المدرسة، وقالت الزوجة إنها حاولت التدخل لإنقاذ زوجها فتعرضت للضرب حتى سقطت أرضاً وانكشف سترها. وزادت المتحدثة أن رجال الدورية اصطحبوا زوجها إلى التوقيف مع حجز السيارة، ولا زال موقوفاً حتى اللحظة. وأضافت أنها نقلت للعلاج في مستشفى بيشة، وصدر تقرير طبي بشأنها يحدد مدة الشفاء بخمسة أيام، فيما تعرض الزوج لإصابات متعددة. إلى ذلك أكد المتحدث في شرطة منطقة عسير الواقعة، وقال إن السائق يخضع للتحقيق في شرطة بيشة لاستكمال الإجراءات.

أجراها باحثان من معهد الإدارة العامة دراسة حديثة تكشف رضا ٧٠٪ من المواطنين عن الخدمات الصحية وتحول الوزارة للاهتمام بالمريض

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638788.html>

الرياض - عبدالله الحسني

أكدت دراسة أكاديمية صدرت حديثاً عن معهد الإدارة العامة بالرياض على رضا أكثر من ٧٠٪ من المواطنين عن الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة في جميع مناطق المملكة، وأشارت الدراسة إلى زيادة رضا المستفيدين من المواطنين والمقيمين من خدمات الأقسام الداخلية (التنويم) في مستشفيات وزارة الصحة ووصولها إلى أعلى مستوى حيث تصل إلى ٧٣,٤٪.

وسجلت دراسة معهد الإدارة العلمية التي تم إنجازها في شهر جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ الموافق مايو ٢٠١١ م على رضا المستفيدين من خدمات العيادات الخارجية بنسبة ٦٨,٤٪ كما أوضحت الدراسة أن نسبة رضا المستفيدين من المواطنين والمقيمين عن أقسام الطوارئ بلغت ٦٩,٨٪. وهي تعتبر نسبة متقدمة بالقياس لرضا المستفيدين عما كانت تقدمه الوزارة في السنوات الماضية.

وأوضحت الدراسة التي أجراها الباحثان الأستاذ سعد بن عبدالله البواردي عضو هيئة التدريب ومنسق قطاع الإدارة الصحية، والأستاذ عبدالله بن عبدالرحمن المقرن عضو هيئة التدريب بمعهد الإدارة العامة أن وزارة الصحة شهدت في الآونة الأخيرة تحولاً في اهتمامها من المستشفيات والمباني إلى المريض حيث جعلت المريض هو محور اهتمام النظام الصحي.

وكان معهد الإدارة العامة أجرى هذه الدراسة الأكاديمية الحديثة بهدف التعرف على مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في المملكة، كذلك التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى رضا المستفيدين وجوانب الرضا وعدم الرضا عن تلك الخدمات. وقد شملت الدراسة: التعرف على الجوانب التي تحظى بالنصيب الأكبر من رضا المستفيدين عن خدمات العيادات الخارجية، الأقسام الداخلية (التنويم)، الطوارئ، وكذلك جوانب عدم رضا المستفيدين عن خدمات العيادات الخارجية، الأقسام الداخلية (التنويم)، الطوارئ في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية.

هذا وقد شملت الدراسة جميع المواطنين والمقيمين المستفيدين من الخدمات المقدمة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في مختلف مناطق المملكة.

هذا وبيّنت الدراسة أن هناك علاقة بين العمر ومستوى الرضا عن خدمات وزارة الصحة، فكلما زاد العمر زاد مستوى الرضا عن خدمات مستشفيات الوزارة. حيث كان مستوى رضا الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) بنسبة ٧٨٪ وهي نسبة أعلى من الفئة العمرية (من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة) التي تبلغ نسبة الرضا على الخدمات ٦٨٪. كما كانت نسبة الرضا على خدمات الوزارة بين المتزوجين بنسبة ٧٢٪ بينما بلغت نسبة الرضا بين العزاب ٦٨٪ ويمكن ربط ذلك بالعمر حيث أن العزاب في الغالب أقل عمراً من المتزوجين.

هذا وأكدت دراسة معهد الإدارة حول مدى رضا المستفيدين لخدمات وزارة الصحة أن نتائج الدراسة لم تظهر فروقاً ذات دلالات في مستوى رضا عينة البحث بشكل عام عن الخدمات المقدمة في مستشفيات وزارة الصحة حسب متغيرات الجنس والجنسية. ولكن ظهرت فروق ذات دلالة في متغيري الجنس والجنسية على مستوى الأقسام الداخلية حيث كان الذكور أكثر رضا من الإناث وكان غير السعوديين أكثر رضا من السعوديين. كما لم تجد الدراسة أي اختلاف ذي دلالة في مستوى رضا عينة البحث عن خدمات المستشفيات التابعة لوزارة الصحة حسب مدى الحصول على نفس الخدمة من

مستشفى غير تابع لوزارة الصحة خلال السنة أشهر الماضية، بمعنى أنه لم يكن هناك اختلاف في مستوى رضا من سبق له تلقي نفس الخدمة في مستشفى غير تابع لوزارة الصحة خلال السنة أشهر الأخيرة .

وقد بينت الدراسة مستوى رضا عن العيادات الخارجية من خلال تعامل الأطباء للمرضى مؤكدة رضا المرضى بنسبة ٧٩٪ على تعامل الأطباء معهم بلطف، مؤكدين ان الأطباء يحافظون على خصوصية المرضى في غرف الفحص بنسبة ٧٨٪. كما عبروا عن رضاهم عن انصات الأطباء لشكوى المريض باهتمام بنسبة ٧٦٪. وان الأطباء يشرحون الحالة المرضية ويقدمون الإرشادات بشكل مناسب بنسبة ٧٦٪ .

أقسام التنويم والعيادات الخارجية والطوارئ تسجل نسب قبول تجاوزت ٧٣٪

كما عبر المرضى عن رضاهم عن لغة التخاطب والتواصل بين الطبيب والمريض وانها مفهومة وواضحة بنسبة ٧٦٪ .

أما بالنسبة إلى الأقسام الداخلية بالمستشفيات فقد أكد المستفيدون من المرضى والمراجعين ان الأطباء يحافظون على خصوصية المريض بنسبة ٨٤٪ وان معاملة الأطباء للمرضى بلطف واحترام بنسبة ٨٣٪. كما أن معاملة موظفو قسم الدخول (التنويم) في المستشفيات للمرضى تكون بلطف واحترام بنسبة ٨٢٪. وأكد المستفيدون على مدى محافظة الأطباء على سرية معلومات المريض بنسبة ٨١٪ .

وأبدى المرضى رضاهم عن مداومة الأطباء على زيارتهم بشكل يومي بنسبة ٨١٪ .

أما بالنسبة إلى أقسام الطوارئ فقد أكدت الدراسة الميدانية عن موافقة ورضا المستفيدين من خدمات الطوارئ في المستشفيات بسهولة بنسبة ٧٦٪. كما أشارت إلى مدى رضا المرضى على تعامل الأطباء معهم في قسم الطوارئ بلطف واحترام بنسبة ٧٥٪. وبشكل عام يقدم الأطباء في قسم الطوارئ الرعاية الطبية المناسبة للمرضى بنسبة ٧٤٪. كما يبدي الأطباء في قسم الطوارئ اهتماماً كبيراً بالمريض بنسبة ٧٣٪ .

نواحي عدم الرضا

وبينت دراسة معهد الإدارة جوانب عدم رضا المستفيدين من خدمات وزارة الصحة في نواح محددة مثل عدم الرضا في العيادات الخارجية عن مواقف السيارات بأنها غير كافية ولكنها منظمة بنسبة ٥٢٪، وفترة الانتظار قبل الدخول للطبيب مناسبة بنسبة ٥٥٪. وحول سهولة الحصول على موعد مناسب للأشعة ٥٩٪ وكانت الآراء حول مدى كفاية دورات المياه بنسبة ٦٠٪ .

أما بالنسبة إلى الأقسام الداخلية كانت نسبة الحصول على سرير في المستشفى بسهولة بنسبة رضا ٦٢٪. وحول مدى ان تؤخذ شكاوى المرضى بعين الاعتبار في المستشفيات كانت بنسبة ٦٢٪. ومدى نظافة دورات المياه كانت بنسبة ٦٣٪. أما ابتعاد الغرفة عن الضوضاء والازعاج فكانت نسبة الرضا ٦٥٪. وحول مدى جاهزية الغرفة بوسائل الراحة مثل (التكييف والتلفاز والهاتف وغيره) فكانت نسبة الرضا ٦٥٪ .

في حين كانت نسبة الرضا في أقسام الطوارئ عن دورات المياه بنسبة ٥٩٪ وانها كافية، وامكانية الحصول على سرير في قسم الطوارئ بسهولة بنسبة رضا ٦١٪. أما نظافة دورات المياه في قسم الطوارئ فكان الرضا عنها بنسبة ٦٤٪. وعن حصول المريض على الخدمات الاسعافية بسرعة فكانت نسبة الرضا ٦٧٪ وأخيراً فقد كانت نسبة الرضا عن خدمات النظافة في قسم الطوارئ مناسبة بنسبة ٦٩٪ .

هذا وأظهرت دراسة معهد الإدارة العلمية مدى الرضا عن جميع خدمات وزارة الصحة بصورة اجمالية حيث سجلت انها بلغت نسبة الرضا العام عن خدمات مستشفيات وزارة الصحة بنسبة ٧٠,٦٪ مما يشير إلى ان الرضا العام عن الخدمات المقدمة في مستشفيات وزارة الصحة كان رضا جيداً .

كما وجد البحث ان جوانب عدم رضا المستفيدين عن خدمات الأقسام الداخلية (التنويم) (في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في المملكة العربية السعودية تمثلت في انه لا يمكن الحصول على سرير بسهولة في المستشفى، وكذلك ان شكاوى المرضى لا تؤخذ بعين الاعتبار في المستشفيات، كما أن دورات المياه غير نظيفة وغير كافية، وكذلك أن الغرف في الأقسام الداخلية غير مجهزة بوسائل الراحة مثل التكييف والتلفاز والهاتف وغيره، وكذلك من جوانب عدم رضا المستفيدين عن خدمات الأقسام الداخلية كانت ان اجراءات الدخول للمستشفى غير سهلة وبطيئة .

وأشارت الدراسة إلى ان الجوانب التي تحظى بالنصيب الأكبر من رضا المستفيدين عن خدمات الطوارئ في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في المملكة كانت سهولة الوصول لقسم الطوارئ، ثم معاملة الأطباء وطاقم التمريض للمرضى بلطف واحترام، وبعدها ان الأطباء يبدون اهتماماً كبيراً بالمرضى. ويلاحظ ان معاملة الأطباء للمرضى تحظى بالنصيب الأكبر من رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة في أقسام الطوارئ التابعة لمستشفيات وزارة الصحة .

كما كانت جوانب عدم رضا المستفيدين عن خدمات الطوارئ في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة تتركز في أن دورات المياه في قسم الطوارئ غير كافية وغير نظيفة كما أنه لا يمكن الحصول على سرير بسهولة في قسم الطوارئ، وكانت هناك رضا أقل عن سرعة تقديم الخدمات الاسعافية للمريض .

توصيات وتطلعات

وفي ختام الدراسة أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات المهمة التوصيات منها أهمية اجراء الدراسات الخاصة بتحديد احتياجات المجتمع الصحية لتحديد عدد الأطباء اللازمين لتشغيل العيادات بأفضل صورة ممكنة، والتركيز على برامج جراحة اليوم الواحد والرعاية المنزلية وإدارة الأسرة ومراكز النقاهة، وأهمية توفير الأدوية وأجهزة الأشعة اللازمة في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة، والعمل على إنشاء مستشفيات تخصصية في كل منطقة إدارية، والتطبيق التدريجي للضمان الصحي التعاوني على موظفي القطاع الحكومي لتخفيف الضغط على مستشفيات وزارة الصحة، والاهتمام بجودة البنية التحتية لمستشفيات وزارة الصحة من مبان وأجهزة وصيانة، وتخصيص أماكن انتظار مناسبة للمراجعين والمرافقين وتوفير دورات المياه بشكل يتناسب مع عدد المرضى والمراجعين، والحفاظ على راحة المرضى في غرف التنويم وإبعادهم عن الضجيج والازعاج، واختيار مواقع تمتاز بالهدوء وقلة الازدحام وتوفير مواقف للسيارات عند التخطيط لبناء مستشفيات جديدة، والاهتمام بشكاوى المرضى ومتابعة الجهاز الطبي والتمريضي والفني والإداري، وتشجيع المرضى على التقدم بمقترحاتهم لتطوير وتحسين الخدمة بما يحقق رضاهم ويساهم في البحث عن فرص التحسين وذلك من خلال نظام الشكاوى والمقترحات، وأهمية قيام المستشفيات من فترة لأخرى بإجراء بحوث لقياس رضا المستفيد عن خدماتها، وتقليل فترات انتظار المرضى في العيادات الخارجية وتبسيط إجراءات الدخول للأقسام الداخلية والطوارئ.

علاج الكثير من الإشكالات القائمة ووضع حلولا جذرية للتطبيق خلال فترات زمنية محددة

الملك يقر برامج متكاملة لتحقيق قفزة نوعية في التنمية البشرية

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٤
http://www.aleqt.com/2011/06/05/article_545703.html

«الاقتصادية» من الرياض
وضع الأمر الملكي الصادر أمس برنامجاً متكاملًا لوضع حلول نوعية على مستوى قطاعات التوظيف والتأهيل ومواءمة سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي ومؤسسة التدريب المهني والتقني، كما كان تعزيز تعليم وعمل المرأة عنواناً بارزاً من خلال حزمة من القرارات المتصلة بالتوظيف النسوي ضمن مؤسسات التعليم وأجهزة القطاع الحكومي، وفي الوظائف الصناعية المناسبة، إضافة إلى تحسين أوضاع المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، واستيعاب خريجي المعاهد الصحية، ورفع جودة مخرجات التعليم العام، ورصد وتنظيم فرص العمل في القطاع الخاص، وإجراء الإحصاءات البيانية لغرض التوظيف.
وقد ارتبطت كل فقرات الأمر الملكي بجدول زمنية محددة للتنفيذ، مع بيان اسم البرنامج والجهة المعنية بتنفيذه، حيث تم تقسيمها على نطاقين رئيسيين، هما "الحلول العاجلة" و"الحلول المستقبلية".
وبالنظر إلى المستفيدين من هذا القرار الملكي فسجد أنه يشمل أكثر من ٢٨,٥٥٢ طالباً من خريجي المعاهد الصحية، و٢٢,٠٠٧ يمثلون معلمي ومعلمات التعليم الأهلي، إضافة إلى استقطاب أعداد كبيرة من الكوادر الوطنية إلى قطاعات مختلفة داخل المؤسسات الحكومية والخاصة.
بلغت نسبة العاطلين بحسب آخر إحصائية لوزارة العمل ٩ في المائة.
وقد تضمنت الحلول والمقترحات العاجلة خفض نسبة القبول في الجامعات السعودية إلى نسبة ٧٠ في المائة بدلاً من ٩٢ في المائة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة تكلفة العمالة الوافدة، إلى جانب توفير القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
كما شملت الخطة زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية بحد أدنى للرواتب هو خمسة آلاف ريال، ودراسة وضع المعاهد الصحية والعمل على إغلاقها تدريجياً.
ووضع الترتيبات النظامية التي تسمح بتعيين معلمتين على وظيفة واحدة (النصاب الجزئي) لدعم برامج التوظيف النسوي، ودراسة مقترح "التقاعد زائد ٥"، الذي يستهدف المعلمات ممن أمضين ٢٦ عاماً في الخدمة ليتمكن من ترك العمل والحصول على الحق التقاعدي مع بقائهن في الخدمة لمدة خمس سنوات، وأيضا العمل على تطبيق قرار تأنيث محال الملابس النسائية خلال شهر من اعتماد القرار.
واشتمل القرار على تأنيث وسعودة وظائف مصانع الأدوية العاملة في المملكة، والمناسبة للمرأة، إضافة إلى توفير عدد ٥٢ ألف وظيفة لوزارة التربية والتعليم لـ"التشكيلات المدرسية" ورياض الأطفال، وإجراءات لدراسة تزايد العمالة، ودفع جهود القطاع الخاص باتجاه السعودية. وهنا نص القرار:
أولاً: الحلول العاجلة قصيرة المدة «لمن هم على قوائم الانتظار»

أ- برامج موجهة للقطاع الحكومي:
الاحتياج من الوظائف لوزارة التربية والتعليم للأغراض التالية: - التشكيلات المدرسية بمعدل (١٣٠٠) وظيفة للرجال، و٣٢٠٠٠ وظيفة للنساء، ومجموع ٤٥٠٠٠).
- رياض الأطفال بمعدل (٧٠٠٠ وظيفة نسائية)، مع التأكيد على التوظيف الأمثل للقوى البشرية بما يمكن من الاستفادة من فائض أعداد المعلمين والمعلمات. وسيتم توفير هذه الوظائف والبدء في إشغالها مع بداية العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ.
خريجو المعاهد الصحية كفاءات وطنية قابلة للإسهام في القطاع الصحي.

تعيين حملة الدبلومات الصحية
- يتم استيعاب خريجي الصحية وعددهم ٢٨,٥٥٢ وفق المقترح في محضر اللجنة التحضيرية رقم (٤) من خلال الترتيبات التالية:

من اجتازوا امتحان التصنيف المهني في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وعددهم 14.000 خريج وخريجة يتم استيعاب (٤٠٠٠) خريج على الوظائف الشاغرة في وزارة الصحية و(٤٠٠٠) على الجهات الحكومية الأخرى بما في ذلك بنود التشغيل و(٦٠٠٠) لدى القطاع الخاص.

من لم يجتازوا التصنيف المهني في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وعددهم (14.552) خريجا وخريجة سيعتبرون في حكم الطلبة وتقوم الهيئة بإلزام كليات المجتمع والمعاهد الصحية التي تخرجوا منها بإكمال تأهيلهم، ويدفع لهم مكافأة (١٠٠٠) ريال من صندوق تنمية الموارد البشرية أثناء إعادة التأهيل بحيث لا يتجاوز السنتين كحد أعلى، ويتم استيعابهم في القطاع الخاص بعد انتهاء تدريبهم واجتيازهم اختبار الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على أن يكون رواتبهم مجزئة ويساهم صندوق تنمية الموارد البشرية بجزء منها، وعلى وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة العمل قبل إعطاء تأييد التعاقد مع العمالة الوافدة؛ وذلك لضمان التأكد من استيعاب الخريجين والخريجات في القطاع الخاص، ومن لم يجتز بحول على وظيفة إدارية في القطاع الخاص.

الطلب من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية إعادة دراسة وضع المعاهد الصحية والعمل على إغلاقها تدريجياً وقيام وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع وزارة الصحة حيال تقديم برامج التحضير لحملة الدبلومات الصحية مع رفع جودة خريجي تلك المعاهد، بما يتفق مع احتياجات سوق العمل (التنفيذ خلال ستة أشهر).
تعزيز التدريب العلمي والتأهيل المهني للمرأة من أولويات التنمية البشرية والاجتماعية.

الاحتياج من الوظائف للجهات الحكومية الأخرى
إعطاء الأولوية للابتعاث للدراسات العليا ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين لمن لديهم الرغبة وتطبق عليهم شروط الابتعاث (خلال شهرين).

اختيار معيدات ممن تنطبق عليهم شروط الإعادة من الجامعات السعودية وفق الاحتياج واستقطاب البعض من خلال تحويل ما يلزم من الوظائف الشاغرة وتعيينهن عليها (خلال شهرين).

مناقشة الاحتياج من الوظائف للجهات التي وردت لها طلبات وظائف في إطار قوائم الخريجين المعدين للتدريس، وهي (التعليم العالي، العمل، الصحة، الشؤون الاجتماعية، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هيئة الهلال الأحمر السعودي، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وزارة الزراعة، ووظائف تعليمية بوزارة الدفاع والطيران) (خلال شهر).
تكس طلبات التوظيف يعد إحدى المشكلات في القطاع الحكومي.

برامج مرادفة لدعم التوظيف النسوي في مجال التعليم

أ- النصاب الجزئي:

وضع الترتيبات النظامية التي تسنح بتعيين معلمتين على وظيفة واحدة (خلال ستة أشهر).

ب- التقاعد + (٥) دراسة مقترح التقاعد (+٥) الذي يستهدف المعلمات ممن أمضين (26)

عاماً في الخدمة بترك العمل وحصولهن على حقهن التقاعدي من راتبهن الأساسي مع بقائهن في الخدمة لمدة خمس سنوات مع صرف المستحقات التقاعدية عن المشاركات في البرنامج للمؤسسة العامة للتقاعد (خلال سنة من تاريخ الاعتماد).

الإدارات النسوية في الأجهزة الحكومية

الإسراع في إنشاء إدارات نسوية لدى الأجهزة التي لم تقم بعد بإنشاء مثل هذه الإدارات وذلك تنفيذاً لما قضى به قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٣٠/٤/١٢هـ ورقم (٦٠) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٨هـ وتدابير وظائف كافية لها عن

طريق التحويل والتخفيض من الوظائف المعتمدة لدى الجهات الحكومية التي تنشئ هذه الوحدات لحين اعتماد الوظائف المناسبة في الميزانية القادمة (خلال شهرين).
توفير البيانات الإحصائية لغرض التوظيف

التنسيق بين وزارة الخدمة المدنية والجهات الحكومية المعنية لحصر الآتي:
وظائف البنود المشغولة بسعوديين وسعوديات من المعدّين للتدريس العاملين بالجهات الحكومية، ومن يثبت لفريق العمل منهم أنه مشمول بقراري التثبيت اللذين صدرا ببرقية المقام السامي رقم (١٨٩٥/م ب) وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٣ هـ والأمر الملكي رقم أ/٩١ وتاريخ 18/5/1432 هـ يتم استيعاده من المجموعة المستهدفة بالدراسة (صدر تعميم معالي وزير الخدمة المدنية رقم (٤٩٥) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٨ هـ بشأن طلب موافاة الوزارة بمعلومات عن الفئات المستهدفة).
من سيحال على التقاعد هذا العام من النساء العاملات في الدولة سواء على سلم المستويات التعليمية أو سلم الموظفين العام (على مراتب بمستوى الدخول للخريجات (للاستفادة من وظائفهن لاستيعاب خريجات من المجموعة محل البحث).
جميع الوظائف النسوية الشاغرة للاستفادة منها في تعيين مجموعة من الخريجات محل البحث. (خلال أسبوع من تاريخ اكتمال ورود إجابات الجهات الحكومية).
حركة متنامية يشهدها قطاع التعليم العالي والمؤسسات الجامعية والأكاديمية.

ب - برامج موجهة للقطاع الخاص:
تفعيل قرارات السعودية:

قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٢١ هـ.
استراتيجية التوظيف السعودية المقررة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٠) وتاريخ 5/8/1430 هـ.
الأمر السامي الكريم رقم (٤٦٨٠/م ب) وتاريخ ١٤٢٩/٦/١٤ هـ بشأن نسبة السعودية في عقود النظافة والتشغيل والصيانة.
قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٧ هـ بشأن تراخيص تشغيل النساء في أقسام وفروع المنشآت الخاصة.

قرار مجلس الوزراء رقم (٤) وتاريخ ١٤٢٦/١/٥ هـ بشأن موضوع البطالة وارتفاع معدلات استقدام العمالة.
قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣) وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١ هـ بشأن التعليم العالي للبنات وبعض الإجراءات النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين الحكومي والخاص.
آلية التنفيذ:

اشتراط تقديم الخدمات من الجهات الحكومية لمنشآت القطاع الخاص بتقديمها مستندات تثبت التزامها بنسب السعودية المقررة من وزارة العمل.

التأكيد على جميع الأجهزة الحكومية بتنفيذ ما يخصها في استراتيجية التوظيف السعودية.
تفعيل عمل اللجنة المنصوص عليها بالفقرة (٧) من قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) والمشملة مهامها على الآتي:
أ- اقتراح الجزاء أو الجزاء التي توقع على المخالف، ويتم توقيع هذه الجزاءات بقرار من وزير العمل.
ب- بحث تعديل نسبة العمالة السعودية التي تزداد سنويا والتوصية بالنسبة التي تقترحها ويصدر التعديل بقرار من وزير العمل.

ج- بحث إضافة الوظائف والمهن الجديدة التي يحظر على غير السعوديين شغلها والتوصية بما تراه، ويتم تحديد المهن والوظائف بقرار من وزير العمل.

د- وضع خطة إعلامية لمواكبة تنفيذ هذا القرار بالتنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام.
هـ- تقويم نتائج تنفيذ هذا القرار كل سنتين على أن يشارك في هذا التقويم مندوب من وزارة الاقتصاد والتخطيط، ويقوم معالي وزير العمل برفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، على أن يتم إعداد تقارير سنوية عن ما تم تنفيذه في القطاع الخاص تمهيدا لرفعها لسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

تفعيل عمل لجان السعودية بين وزارتي الداخلية (إمارات المناطق) والعمل لتطبيق قرارات السعودية في القطاع الخاص. (خلال شهرين).

اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص والرفع بذلك لمجلس الوزراء (خلال ٤ أشهر).

اجتماع فريق العمل المنبثق عن اللجنة التحضيرية للجنة العليا مع عينة من رجال الأعمال تمثل جميع أنشطة القطاع الخاص ومن مختلف مناطق المملكة وذلك بمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية لدفع عملية السعودة في القطاع الخاص (خلال أسبوعين).

دراسة عدم السماح بتوظيف المرافقين للعمالة الوافدة خلال شهر من تاريخ اعتمادها
اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية وفقاً للصوابط المحددة لذلك (شهر).

التنسيق مع القطاع الخاص في التقيد بما يتضمنه نظام العمل من تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات يومياً والنظر في إمكانية جعل أيام العمل الأسبوعي خمسة أيام (شهر).

تقوم وزارتا الشؤون البلدية والقروية والتجارة والصناعة (هيئة المدن الصناعية) بتخصيص أراضٍ ومناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعة تعمل فيها النساء (خلال شهر).

مراجعة لوائح وأنظمة الهيئة العامة للاستثمار لإعادة هيكلة ما يتعارض منها مع جهود وقرارات السعودة بما يحقق إلزام المستثمرين الأجانب بإنفاذ تلك القرارات أسوة بالشركات والمؤسسات المحلية (خلال شهر).

اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوسع في تطبيق أسلوب العمل عن بعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ برنامج الأسر المنتجة وتوفير الدعم اللازم لإنجاحها (ثلاثة أشهر).

رصد فرص العمل في القطاع الخاص
الاستفادة من الدراسة التي كلفت بها وزارة العمل حول البطالة وفق ما قضى به الأمران الملكي رقم (٣٠/أ) وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠ هـ ورقم (٦٠/أ) وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣ هـ) مستمر.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر الوظائف المشغولة بغير السعوديين (خلال شهر).
اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر الفرص الوظيفية الشاغرة في القطاع الخاص والتي يمكن شغلها بسعودي أو سعودية، سواء بالتوظيف المباشر أو إعادة التأهيل والتدريب (خلال شهر).

اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر الأنشطة والمهن والوظائف في القطاع الخاص بهدف سعودتها. (وفق البيان الاسترشادي المعد من وزارة العمل).

دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم
توفير القروض الميسرة لتلك المنشآت، وتوفير الدعم الفني والمعلوماتي والتسويقي لهذه المشاريع (خلال شهر).
تأنيث وسعودة الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأنيث وسعودة وظائف مصانع الأدوية العاملة في المملكة بعد حصولهن على التدريب اللازم؛ إذ تشير المعلومات المتوفرة إلى أنه يعمل بمصانع الأدوية (٢٤٧٢) منهم (١٧٩٣) غير سعوديين.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأنيث وسعودة وظائف بقية المصانع التي لديها خطوط إنتاج وتعيين مواطنات بعد حصولهن على التدريب اللازم للقيام بالأعمال التي ستناط بهن بتلك المصانع (خلال شهرين).

سعودة وظائف التعليم الأهلي
زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية ووضع حد أدنى للرواتب بحيث يبدأ بـ (٥,٠٠٠) ريال مضافاً إليه بدل النقل (٦٠٠) ريال عن طريق مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية بـ (٥٠%) من الراتب لمدة خمس سنوات ويبدأ التنفيذ بعد تعديل المادة (٦) وتحصيل الصندوق للرسوم المشار إليها ويبدأ شمولهم بنظام العمل والتأمينات الاجتماعية.

إعداد نموذج عقد موحد من قبل وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة العمل.
سيؤدي ذلك إلى استقرار هذه الفئة وعددها (٢٢,٠٠٧) معلمين ومعلمات والمدرجين ضمن أعداد المتقدمين للوظائف لدى وزارة الخدمة المدنية منها (١٦,٧٢٩) معلمة بالإضافة للوظائف المشغولة بغير سعوديين وعددها (١٧,٩٣٦) وظيفة منها (٣,٥١٣) وظيفة نسوية ليصبح المجموع المستهدف بالبرنامج (٣٩,٩٤٣) وظيفة (خلال شهرين).

دعم صندوق تنمية الموارد البشرية
اتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على زيادة تكلفة العمالة الوافدة من خلال رفع تكاليف إصدار وتجديد الرخص للعمالة الوافدة وأي أدوات مناسبة أخرى لتعزيز موارد الصندوق مما يمكنه من دعم برامج السعودة في القطاعات المختلفة وتدريب وتوظيف المزيد من النساء في القطاع الخاص (شهران).

ثانياً: الحلول المستقبلية لمعالجة مشاكل التوظيف والتدريب والتعليم
أ- برامج موجهة للقطاع الحكومي:
المواءمة

ربط برامج الكليات والمراكز والمعاهد التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمعاهد الصحية الأهلية التابعة لهيئة التخصصات الصحية بمجلس التعليم العالي ومختلف برامج التعليم والتدريب فوق الثانوي ما عدا العسكرية لتطبيق آليات الموازنة وإعادة الهيكلة عليها.

تعديل نسبة قبول خريجي الثانوية العامة بالجامعات التي تبلغ حالياً (٩٢%) بحيث يصل معدل القبول في الجامعات إلى (٧٠%) منها (٥٥%) للمرحلة الجامعية و(١٥%) لكليات المجتمع و(٢٥%) للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني و(٥%) لبقية مؤسسات التعليم العالي ومن يتجه من خريجي الثانوية إلى العمل وفقاً لما ورد في الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (مشروع أفاق) التي وافق عليها المقام السامي الكريم بتاريخ (١٤٣٢/٦/٥ هـ) وتشكيل لجنة مشتركة تجتمع في نهاية كل عام دراسي لتنسيق القبول وتوزيع نسب الاستيعاب بين تلك الجهات واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ ذلك.

الجودة الفنية والأكاديمية
تخضع جميع البرامج التعليمية والتدريبية بعد الثانوية العامة عدا العسكري لتقويم الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

رفع جودة مخرجات التعليم العام
استطلاع مرنّيات مؤسسات التعليم والتدريب بشأن مدى جاهزية خريجي الثانوية العامة للدراسة والتدريب.
الإسراع في تأسيس هيئة لتقويم التعليم العام وتنظيم التعليم الأهلي.
اختيار المعلمين الأكفاء من المتقدمين.

وضع معايير للمعلمين وتطبيق رخصة العمل.
وضع نظام لرتب العاملين في الوظائف التعليمية.
وضع حوافز لمديري المدارس.
تنفيذ برنامج لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم العام في الأنشطة الأساسية والمساندة.
الإسراع في تدريب وتأهيل المعلمين.
تطوير إعداد المعلمين ومعايير قبول الطلبة في الأقسام الأكاديمية ذات العلاقة.
الإسراع في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي (ثلاثة أشهر).
ب- برامج موجهة للقطاع الخاص:
كفاءة العمالة

إلزام العمالة الوافدة بالحصول على شهادة الفحص المهني قبل الحصول على الإقامة والسماح لهم بممارسة المهنة.
التدريب التعاوني
التوسع في تنفيذ برامج للتدريب التعاوني مع القطاعين الخاص والحكومي على مستوى الجامعات ومؤسسات التدريب.
دور القطاع الخاص
استمرار مساهمة القطاع الخاص من خلال التوظيف المباشر، إعادة التأهيل والتوظيف، تمويل صندوق تنمية الموارد البشرية.

ج- برامج عامة:
موازنة مخرجات برامج التعليم العالي ومؤسسات التدريب التقني والمهني ومعهد الإدارة العامة مع متطلبات سوق العمل.
إعداد دراسة لحصر أعداد الدارسين في الجامعات السعودية ومؤسسات التدريب حسب جنسهم وتخصصاتهم (٢٠ يوماً).
إعادة دراسة لحصر المهن التي يكثر فيها غير السعوديين في القطاع الخاص من واقع بيانات وزارة العمل (أسبوع).
إعداد دراسة لتحديد التخصصات والأعداد التي يحتاجها سوق العمل في القطاع الخاص للسنوات العشر القادمة (٤ أشهر).

د- إعادة التأهيل
إعداد دراسة لتحديد الفجوة الموجودة بين تخصصات الباحثين عن العمل وتلك التي يحتاجها سوق العمل (٤ أشهر).
التطبيق الفوري لقرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٧ هـ الخاص بالموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل (مستمر).
حصر مؤسسات التأهيل القائمة حالياً في القطاعين العام والخاص للتعرف على إمكانياتها (خلال شهرين).
تصميم البرامج التأهيلية التي تقدم المهارات اللازمة لإعادة التأهيل (شهر).

دعم المركز الوطني للشركات الاستراتيجية في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ويوكل إليه مهام تأهيل وتدريب الشباب السعودي من الجنسين من خلال إنشاء معاهد متخصصة (بالتعاون مع الشركات الكبيرة) أو برامج متفردة (بالتعاون مع الشركات المتوسطة) ويتحمل تكاليف تشغيل هذه المعاهد صندوق تنمية الموارد البشرية وشركات القطاع الخاص. (خلال شهرين).

قيام الجهات الحكومية التي تنفذ مشاريع يترتب عليها توفير فرص وظيفية بالتنسيق مع وزارة العمل لغرض إعداد الكوادر الوطنية اللازمة لشغل تلك الفرص (خلال شهر).



الرياض ترصد قصصاً لحالات تعرضت للاعتداء من الأقارب مرضى نفسيون.. العنف والإيذاء مصيرهم!

المصدر: جريدة الرياض الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638836.html>

الرياض، تحقيق - حمد بن مشخص

عندما يكون من يتعرض للعنف واعياً ومدرّكاً لما يتعرض له فإنه يستطيع ببساطة رفع العنف عن نفسه من خلال التعبير والإبلاغ عما يتعرض له لمن يرى أنه يمكنه التدخل لرفع العنف والأذى عنه سواء أشخاص أو جهات معنية، ولكن كيف سيكون الحال لو كان هذا المعنف مريضاً نفسياً غير واع بكيفية رفع هذا العنف عنه، ولا مدرّكاً بأن هناك جهات يمكنه اللجوء إليها لحمايته منه.

وهذا ما أوجد تحركاً رسمياً من وزارة الصحة لإيجاد لجان وفرق تعنى بالحماية من العنف داخل مجتمعات الأمل ومستشفيات الصحة النفسية وهذه اللجان تهتم بالتعامل مع الحالات النفسية التي تعاني من عنف أسري أياً كان نوعه - جسدي، نفسي، جنسي، إهمال... الخ- واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذا العنف وحماية المريض النفسي منه، وغالباً ما يتم هذا الأمر بالتقصي في حال الاشتباه بوجوده وذلك لصعوبة الحصول على المعلومة من بعض المرضى النفسيين الذين لا يستطيعون الإفصاح عن ذلك.

وتعد لجنة الحماية من العنف والإيذاء بمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض من اللجان الفاعلة في التصدي للعنف الأسري الذي يتعرض له المرضى النفسيون من خلال العديد من الآليات والإجراءات الصارمة التي تهدف لتحقيق الحماية الكاملة من العنف وعدم تكراره مستقبلاً، ولتسليط الضوء على أعمال هذه اللجنة تستعرض "الرياض" عدداً من القصص كما التقت بمسؤولين في اللجنة وكان هذا التحقيق.

حالات عديدة

هناك العديد من الحالات التي تحضر لمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض ويشتهب في تعرضها لعنف جسدي أو نفسي من أحد أفراد أسرتها، حيث يتم عرضها على اللجنة التي بدورها تجتمع لبحث ودراسة وتقييم الحالة والتقصي عن العنف الذي تعرضت له، ثم تقوم اللجنة برفع توصياتها للفريق المعالج لاتخاذ الإجراءات الطبية والنفسية والاجتماعية اللازمة، ويتم الرفع بها لإدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية التي تقوم بدورها في مقابلة الحالة وإجراء اللازم بما يهدف إلى حماية المريض وعدم تكرار العنف.

عائلة سلطت الأخت على شقيقتها المريضة لضربها والتخلص منها وسيطرة الزوجة على الأب عرّضت ابنته المريضة للعنف

تسلط الأخت

ومن الحالات التي تعرضت لعنف أسري مريضة نفسية تعرضت لعنف جسدي من إختها في أماكن متفرقة من جسدها وذلك لوجود مشاكل أسرية، حيث إنّ هناك تسلطاً من الأخت على المريضة وتوصية من أخيها بسبب مرضها النفسي ولرغبتهم في التخلص منها، وفي نهاية المطاف أحضروها للمجمع لتحقيق هذا الهدف، حيث لاحظ الطبيب وجود آثار لكدمات في جسدها وقام برفع تقرير للجنة وعرض الحالة عليهم، وبعد الاجتماع والمناقشة أعدت التوصيات وأحيلت

الفريق المعالج للقيام بها ولعدم وجود تعاون من الأسرة وبعد تقييم حالتها وتهربهم من مقابلة الطبيب؛ تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وأحيلت أوراقها لإدارة الحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية لإلزام الأسرة بالتعاون مع الفريق وحماية المريض من الاعتداء .

زوجة الأب

وحالة أخرى تعرضت لعنف جسدي ونفسي بسبب ضرب وسوء معاملة زوجة الأب وبناتها لها، ولكبر سن والدها وسيطرة الزوجة عليه وعلى ابنته لم يستطع منع العنف عنها رغم شكواها له أحياناً ورؤيته لها تتعرض للعنف أحياناً أخرى، وعندما ساءت حالتها النفسية أحضرها والدها للمجمع وتم الكشف عليها بقسم الإسعاف والطوارئ وتم اكتشاف العنف ثم رفعت الحالة للجنة وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة وعمل التوصيات، وتقديم العلاج اللازم واستقرار الحالة، وقرر الفريق المعالج خروجها، وإلزام الأسرة باستلامها وعدم تكرار العنف وذلك عن طريق الجهات المختصة بسبب عدم تجاوب الأسرة مع مطالب الفريق، والتوجيه بمتابعة العلاج والمراجعة في العيادات الخارجية وعند كل مراجعة يتم التأكد من عدم تكرار تعرضها لأي عنف، وفي حال عدم الانتظام في مواعيد العيادات الخارجية تقوم الأخصائية الاجتماعية بالاتصال للتأكد من وضع الحالة التي سبق وأن تعرضت للعنف .

العنف غير المقصود

وقصة أخرى لشاب يعاني من الفصام، مارس العنف ضده في منطقة العين ورغم أن العنف لم يكن مقصوداً وإنما نتيجة مقاومة المريض لأسرته عند إحضاره للمجمع، وحيث إن ما تعرض له المريض النفسي يندرج تحت العنف الأسري - حتى وإن كان غير مقصود- تم رفع تقرير لإدارة الحماية الاجتماعية، وكان لتعاون الأسرة مع الفريق المعالج دور كبير في تحسن الحالة، وأجري لها الكشف اللازم على مكان الإصابة في أحد المستشفيات الرئيسية والتأكد من سلامتها، ووجه الفريق المعالج بخروجها، وأخذ إقرار على أسرته وتوجيههم بضرورة الحرص عند التعامل مع ابنهم المريض، وتوطينهم في كيفية التعامل مع المرض النفسي .

25 حالة خلال عام

من جانبه ذكر مدير الأقسام النفسية رئيس لجنة الحماية من العنف والإيذاء بمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض "د. رائد بن عبد الرحيم الغامدي" أن اللجنة استقبلت خلال العام الماضي ٢٥ حالة عنف أسري وشملت الحالات نساء وأطفال ورجال وغلب على هذه الحالات التعرض للأذى الجسدي، وبعضها تعرض لعنف نفسي؛ إلا أن الأخيرة يكون اكتشافها أكثر صعوبة، مشيراً إلى أن اللجنة تستقبل جميع الحالات عند تعرضها للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة، أما الحالات التي تعرض فيها المريض لأذى شديد أو التي تعرض فيها لأذى من غير أفراد أسرته فتعامل كحالة جنائية وتحال للجهات المختصة .

أعضاء الفريق

وبين رئيس اللجنة أن أعضاء الفريق مكون من مدير أقسام الصحة النفسية رئيساً للجنة ويتكون أعضاء الفريق من مدير خدمات التمريض واستشاري في علاج الإدمان وأخصائي نفسي وأخصائية نفسية وأخصائية اجتماعية منسقة للجنة، ويتلخص دور اللجنة في تقييم الحالة والإطلاع على التقرير المعد من قبل الطبيب المعالج ووضع خطة التدخل حسب الأصول المهنية، والتأكد من اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الحالة، وإجراء جميع الاختبارات والفحوصات اللازمة وحفظها حسب الطرق العلمية وبمنتهى السرية مع مراعاة الضوابط الخاصة بحفظ العينات والتقارير، والتواصل مع الجهات ذات العلاقة متمثلة في لجنة الحماية الاجتماعية والشرطة والإمارة وغيرها من الجهات المعنية، وإعداد تقرير عن الحالة وإرساله لفريق الحماية الاجتماعية بالمنطقة حسب النموذج المعتمد .

بحث وتقصي

من جانبها أوضحت منسقة لجنة الحماية من العنف والإيذاء بمجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض الأخصائية الاجتماعية "أمل بنت أسامة الحواري" أن اللجنة اكتشفت حالات عنف وإيذاء أسري كان ضحيتها بعض المرضى النفسيين الذين راجعوا المجمع رغم عدم إفصاح المريض أو أحد أفراد أسرته عن هذا الاعتداء، وهو يعود إما لضعف التوعية أو لعدم وجود مرجعية لمتابعة هذه الحالات في الجهات الرسمية سابقاً بالإضافة لعائق العيب الاجتماعي، وكذلك لطبيعة بعض الأمراض النفسية وأنها حالات مستعصية ولا تستطيع التعبير عما تتعرض له بشكل واضح وصريح، مشيرة إلى أنه عند الاشتباه في تعرض أحد المرضى النفسيين للعنف الأسري جسدياً أو نفسياً تقوم اللجنة بالتقصي والبحث عن أسباب آثار العنف الموجودة لدى المريض، ولأن اللجنة جهة تنسيقية وليست تنفيذية تقوم بالاجتماع ودراسة الحالة وتقييمها ومقابلة

المريض وأسرته والتواصل معهم والرفع بتقرير متكامل والتوصيات للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في مثل هذه الحالات .

خدمة متقدمة

وأضافت: أنّ المجمع بصدد تنفيذ خدمة متقدمة تتمثل في متابعة هذه الحالات بشكل دوري للتأكد من عدم تكرار عملية العنف على الضحية، إضافة على المتابعة الخاصة لمثل هذه الحالات في العيادات الخارجية والتي تقوم بها اللجنة في الوقت الحالي، موضحة أنّ بعض الحالات تحال للمستشفيات الرئيسية لإجراء الكشف الطبي عليها والتأكد من سلامتها وتضمين التحاليل والنتائج في تقرير اللجنة، وهناك حالات عرضت على اللجنة وبعد الكشف والتقصي يكتشف أنها ليست عنفاً مقصوداً وإنما ناتجة عن مقاومة المريض لأسرته عند إحضاره للمجمع، ويكون أثرها بسيط ومحدود ويتم الرفع بتقرير عنها لإدارة الحماية الاجتماعية ويوضح في التوصيات أنها غير مقصودة .

طبيعة المرض

وأشارت "الحواري" إلى أنّ اللجنة تخدم مرضى تختلف طبيعة مرضهم عن المرضى الذين يعانون عضوياً وأنّ أغلبهم مستضعفون غير قادرين على التعبير عما يتعرضون له، فيتم التقصي والبحث عند الاشتباه بتعرضهم للعنف والإيذاء، وعند اكتشاف ذلك تقوم اللجنة بحمايتهم، حيث يقوم الأطباء بقسم الإسعاف والطوارئ بالمجمع بتحويل جميع الحالات التي يكتشف أن لديها عنفاً أسرياً لدراساتها وتقييمها من قبل اللجنة.



حكم إزالة تعدد لم ينفذ منذ ٤ سنوات .. والتعدييات: لم يصلنا

توجيه

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110605/Con20110605424616.htm>

عبد الرحمن القنامي - مكة المكرمة

لم يشفع صدور حكم شرعي من المحكمة العامة في مكة المكرمة ومحكمة التمييز لمقدم شكوى بإزالة عقم ترابي في وادي بني عمير شرق مكة يعيق ساكني الحي من دخول وادي محارص.

وأوضح رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعدييات في العاصمة المقدسة ناصر النفيعي أنه لم يصل اللجنة شيء بخصوص إزالة العقم وفي حال وصول أمر الإزالة ستشرع اللجنة في التنفيذ.

وقال مساعد العميري (وكيل المدعي) «تقدمنا بشكوى إلى المحكمة العامة لإزالة العقم الترابي الذي يعيق دخولنا إلى وادي محارص وبعد عدة جلسات أصدر القاضي حكماً يقضي بإزالة العقم الترابي بالقوة الجبرية إن ألزم». وأضاف العميري «العقم لا يزال في مكانه بينما جميع أوامر الإزالة أهملت ولم ينفذ الحكم منذ أربع سنوات رغم مصادقة محكمة الاستئناف عليه».

جدة: معلمات يحاصرن وزارة التربية من أجل إلغاء التمييز

المصدر: جريدة الحياة الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274543>

جدة - حسن السهيمي

احتشد عشرات المعلمات الموظفات على بند ١٠٥، أمام وزارة التربية والتعليم في جدة أمس (السبت)، مطالبات بمساواتهن بالرجال، من دون أن تتكلم محاولتهن من أجل تحقيق مطالبهن بالنجاح. وأوضحت إحدى المتجمعات أم فهد لـ«الحياة» أن عدد المعلمات المتضررات من «البند» ممن تم تعيينهن عام ١٤١٦ والأعوام التالية له من عمر البند بلغن أكثر من ١٠٠ ألف معلمة، مفيدة أن المتضررات يطالبن باحتساب أعوام عملهن على هذا البند وإعطائهن كامل حقوقهن المالية المهذرة منذ ذلك التاريخ وتحسين مستويتهن مساواة بنظرائهن المعلمين، مشددات على أن الجهات المختصة عليها أن تتكفل بدفع مبلغ التأمينات لاحتساب أعوام خدمتهن بالبند ضمن حقوقهن التأمينية.

وبلهجة حادة، قالت إحدى المعلمات لـ«الحياة» (رفضت ذكر اسمها)، «تستحق معلمات الدفعات من عام ١٤١٨ حتى عام ١٤٢٢ المساواة مع معلمي دفعة ١٤٢٢، رافضة ما وصفته بـ«مبررات التهرب من المسؤولية الاجتماعية» حول تثبيت المعلمين قبل المعلمات، لافتة إلى أن هناك معلمات هن من يتكفلن بالمصاريف المادية لوحدهن لأسرهن».

وطالبت المعلمة الغاضبة من احتساب التعويض المادي لهن من تاريخ صدور المكرمة الملكية، بالتعيين على المستوى الثاني في الـ ١٦ من شهر شوال من العام ١٤٢٢، وبالتالي تعويضهن بمبالغ تتراوح بين ٧٥ ألفاً و ٣٨٠ ألف ريال. وشبهت إحدى معلمات بند ١٠٥ عرفت نفسها لـ«الحياة» بأم عبدالله حالهن بالكرة في وسط الملعب تتقاذفها جهة لترميها في الأخرى، وقالت: «ترج بنا وزارة الخدمة المدنية في ملعب وزارة التربية، وبدورها تقذف بنا الأخيرة إلى وزارة المالية لتصبح المحصلة النهائية وقوفنا تانهات حائرات حول المسؤول عن هذا البند».

وأمام ديوان الخدمة المدنية، طالبت المحتجات يوم أمس برفع درجاتهن الوظيفية من الدرجتين الخامسة والسادسة إلى الدرجة السابعة، وعلى هذا يحق لهن صرف الأثر الرجعي عن أعوام «التمييز» في ما بينهن وبين المعلمين على رغم عملهن في الوزارة ذاتها، ويؤدين نفس المهمات الوظيفية واصفات ما يجري لهن بـ«التمييز على أساس الجنس».

من ناحيتها، أفادت المعلمة أم محمد لـ«الحياة» أن وزارة التربية والتعليم التزمت لهن بدفع حق التأمينات حتى يتم احتساب تلك الأعوام كخدمة، بيد أننا نرفض هذا الإجراء بمنحنا التعويض شاملاً فرق الرواتب عن تلك الفترة التي أمضيها في العمل على ذلك البند.

وأردفت: «إن في منح هذه المطلب للمعلمين تأكيداً لأحقيتنا في فروق التمييز بين الجنسين، خصوصاً للاتي يعملن بعد دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات بوزارة التربية عام ١٤٢٣ وحتى تاريخه»، مشيرة إلى أنه يحق للمعلمات المعينات على البند في العام 1416 و ١٤١٧ مساواتهن في الراتب والدرجة مع معلمي دفعة ١٤١٨.

والمحت إلى أنه متى ما تمت مساواتهن بالمعلمين فإنه من المقترض أن يتم رفع درجاتهن التي تتراوح بين المرتبتين السابعة والعاشرة إلى الدرجة المستحقة وهي - وفق وصفها - الـ «١٢» بدلاً من درجاتهن الحالية على التوالي. وتأتي هذه المطالبات ضمن «حملة المطالبة بمساواة المعلمات بالمعلمين من حيث» الحقوق، التي أكدت الكثيرات من المعلمات أنها لن تتوقف إلا حال مساواتهن بأقرانهن من المعلمين».

من جانبها، حاولت «الحياة» الاتصال بالمتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، والمتحدث باسم وزارة الخدمة المدنية محمد الخنيني إلا أن محاولاتها لم تفلح في الحصول على رد هما حيال احتجاجات المعلمات يوم أمس. يذكر أن مجموعة من المعلمات البديلات تجمعن أخيراً أمام مبنى تعليم البنات في مدينة الرياض، للمطالبة بالترسيم أسوة بزميلاتهن في محو الأمية اللاتي تم تثبيتهن أخيراً، بحسب قرار خادم الحرمين الشريفين، وأن نحو ٥٠ من خريجات الكليات المتوسطة تجمعن أمام مبنى وزارة التربية والتعليم في العاصمة خلال الشهر الماضي للمطالبة بالتعيين أيضاً.

قضية الأربعة: تبرئة محكومين بعد سجنهم ٤٣ عاما والتوجيه بتعويضهم

أمير جازان يوجه بإطلاق سراح ٤ سجناء ثبتت براءتهم في

قضية قتل قبل ١٣ عاما

المصدر: جريدة الوطن الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=56885&CategoryID=5

جازان :عبدالله البارقي 2011-06-05 2:21 AM

وجه أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز الأربعة الماضي، مدير شرطة المنطقة بإطلاق سراح أربعة سجناء (سعوديين ويمنيين) ثبتت براءتهم من جريمة قتل اتهموا فيها عام ١٤١٩. واشتمل توجيه الأمير محمد بن ناصر على إطلاق سراح الأربعة، وهم كردي أحمد والد (سعودي) ويعمل بشرطة بيش، الذي صدر بحقه السجن (١٤) عاما وجلده ٣ آلاف جلدة متفرقة، وإبراهيم بن طرشي (سعودي) وصدر الحكم عليه بالسجن (١٢) عاما وجلده ٢٥٠٠ جلدة متفرقة، ومحمد علي طاهر (يمني) المحكوم بالسجن (١١) عاما وجلده ٢٥٠٠ جلدة متفرقة، وهادي محمد مبارك (يمني) المحكوم أيضا بالسجن (٧) أعوام وجلده ٢٥٠٠ جلدة متفرقة، وتعويضهم عن فترة سجنهم، ومكافأة اللجنة على الجهود المبذولة التي تمكنت خلالها من إظهار الحقيقة المخفية وبراءة الأشخاص المتهمين من الظلم الذي أحاط بهم، حيث تم إطلاق سراح كل من كردي أحمد، وإبراهيم بن طرشي، واستكمال أوراق اليمنيين الآخرين المخالفين لنظام الإقامة.

وكان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز قد وجه برقية إلى إمارة جازان في ١٣ / ٣ / ١٤٣١ بالبت في القضية والتحقيق في كافة جوانبها، وذلك بعد أن تم الرفع لمقام النائب الثاني من خلال اللجنة المكلفة بالتحقيق في القضية بأن المتهمين في القضية الذين حكم عليهم عام ١٤١٩ أبرياء وليس لهم علاقة بالجريمة.

واشتمل التقرير المرفوع لسمو النائب الثاني من هيئة التحقيق والادعاء العام، أنه بدراسة القضية من قبل اللجنة المكلفة بذلك صدر قرارها بتوجيه التهمة إلى هادي بن هادي الأخرش (يمني الجنسية) بشرب المسكر وحيازة سلاح من نوع رشاش مسروق، واستخدامه في الاعتداء على العائلة اليمنية، مما أدى إلى مقتل حمود بن عبده قائد وإصابة كل من عادل وصادق عبيد بطلقات نارية.

وصدق الحكم من محكمة الاستئناف، ومن مجلس القضاء الأعلى، وتم القبض على هادي الأخرش لتوفر معلومات لدى البحث والتحري بشرطة بيش تفيد بأنه من ضمن الأشخاص الذين أطلقوا النار على العائلة اليمنية بمشاركة أخيه دهل (تم قتله تعزيرا في قضية أخرى) ويحبي ملحان وتم فرز أوراقه وإرسالها لمقر إقامته في جدة ودرويش المخلافي الهارب.

وتم تشكيل لجنة للتحقيق في القضية من قبل فرع هيئة التحقيق والادعاء العام وشرطة إمارة جازان، وخلصت اللجنة في تقريرها إلى أن قضية كردي والد ورفاقه قد صدر بها صك شرعي، وصدق من مرجعه، أما المتهمان هادي الأخرش ودهل الأخرش فقد ظهرت أدلة وقرائن على ما قاما به من الأفعال المحرمة المعاقب عليها شرعا التي تعد انتهاكا لحرمان المسلمين على سبيل المجاهرة، والمكابرة، والإفساد في الأرض الذي يعد ضربا من ضروب الحرابة فيحالان إلى المحكمة العامة للمطالبة بإثبات ما نسب إليهما والحكم عليهما بحد الحرابة.

وأضاف التقرير، أنه تم الرفع للنائب الثاني بعد أن صدر الصك الشرعي ثم صدر بعد ذلك أمر سام مبني على خطاب رئيس المحكمة العليا بالنيابة، المتضمن نقض الحكم في القضية لأن الصكين الصادرين من المحكمة العامة بجازان قد

صدرا في واقعة واحدة وعلى طرفين مختلفين، وتمت إحالة المعاملة لهيئة التحقيق والادعاء العام لتحرير الدعوى على المدعى عليهم في المعاملة، كل فيما نسب إليه، وبعث القضية للمحكمة المختصة لنظرها من جديد. وتضمن التقرير حفظ الدعوى بحق كل من كردي والد وإبراهيم طرشي، وهادي محمد، ومحمد علي طاهر، لعدم كفاية الأدلة وإطلاق سراحهم ما لم يكونوا موقوفين على ذمة قضية أخرى.

وكانت "الوطن" انفردت مبكراً بالقضية التي أعادها إلى الواجهة ضابط تحريات برتبة ملازم أول، بعد أن نجح في جمع معلومات مستعينة بأحد الأشخاص من جنسية عربية كمصدر في جمع المعلومات وكشف الجناة الحقيقيين في جريمة القتل، وبعد توفر المعلومات جرت التحريات إذ تم العثور على السلاح الذي استخدم في جريمة القتل وأماكن تواجد الجناة، ومن خلال تلك المعلومات تمت العودة إلى سجلات القضايا الجنائية التي أكدت المعلومات أنه قد تم التعرف على مكان وجود السلاح المستخدم من قبل الجناة في جريمتهم، الذي كانت تعود ملكيته لمواطن في إحدى قرى بيش وتقدم حينها لشرطة بيش ببلاغ قبل وقوع الجريمة بعدة أيام، إذ اشتملت المسروقات التي تقدم المواطن بالبلاغ عنها على رشاش ومسدس وأسلحة أخرى (الوطن: السبت - ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥).

وتمت معرفة أسماء الجناة في القضية ومن بينهم شقيقان أحدهما أودع السجن في قضية قتل عام ١٤٢٤ بعد قيامه بقتل عامل محطة وقود في محافظة بيش والآخر تم استدراجه إلى محافظة بيش وتم القبض عليه، بعد متابعة استمرت شهرين، وقد اعترف بقيامه بسرقة منزل أحد المواطنين الواقع في غرب محافظة بيش وشاركه في السرقة اثنان من أبناء جلدته، واعترف بأن من ضمن المسروقات ٤ بنادق مختلفة ومسدس وذخيرة تابعة للأسلحة ومبلغ مالي ومجوهرات وذلك قبل سبع سنوات، ومن ثم اقتسم هو وشركاؤه المسروقات.

وأفاد الجاني أنه أخفى نصيبه من المسروقات في إحدى المزارع شمال محافظة بيش وبعد عدة أيام قابل شقيقه الآخر ومعه اثنان من رفاقه وأخبرهم بأن لديه سلاحاً، وأبرموا الاتفاق على بيع الأسلحة في قرية العالية التي تبعد ٥ كلم عن محافظة بيش حيث أخذ الجاني الرشاش بينما شقيقه أخذ المسدس واتجهوا إلى المزارع الواقعة شرق محافظة بيش مشياً على الأقدام حتى وصلوا إلى قرية العزامة وقت صلاة المغرب، وذهب أحد رفاقهم إلى تلك القرية، وقام بشراء كمية من الكولونيا المعطرة من نوع "دلال" حيث تناولوها وواصلوا سيرهم مخمورين، وأثناء الطريق تقابلوا مع مجموعة من اليمنيين ومعهم امرأة عجوز حيث اتجه إليهم شقيقه وهو في حالة فقدان للوعي بعد أن تعاطى المسكر مما أدى إلى نشوب مشادة كلامية بينهم مما دفع شقيقه إلى إطلاق طلقتين من المسدس الذي كان يحمله وعندها تدخل الجاني لفك الاشتباك بينه وبين أفراد الأسرة اليمنية، إلا أنهم وجدوا مقاومة مما أدى إلى إطلاق عدة أعيرة نارية ومن ثم قام شقيقه بنزع الرشاش منه وإطلاق النار على اثنين منهم وعند هروبهم شاهدوا شخصاً آخر ملقى على الأرض ومن ثم اتجهوا إلى اليمن بعد أن أخفيا السلاح في إحدى المزارع وعندما رغب شقيقه (الذي أدخل السجن في جريمة قتل عام ١٤٢٤) بالعودة إلى السعودية أخبره بمكان الأسلحة حيث كان معه شخص آخر من أبناء جلدته وأثناء الوصول إلى الأراضي السعودية تم ترحيله مع مخالفين نظام الإقامة أما رفيقه الآخر فقد أخذ السلاح وباعه لأحد الأشخاص.

وقد توصلت التحريات إلى القبض على شخص آخر شريك لهم يعمل لدى إحدى المؤسسات الوطنية في جدة وتم القبض عليه واعترف أثناء التحقيق بمشاركته للجاني في الجريمة وتطابقت أقوالهما مع بعضها البعض. واستمرت التحريات لتكشف آخرين شاركوا في عملية السرقة وتم القبض عليهم وتبين من خلال الاعترافات التي قدمها الجناة عن تطابق السلاح مع التراخيص التي تقدم المواطن بالإبلاغ عنها بعد سرقته من منزله بالإضافة إلى أن السلاح الذي عثر عليه أثناء الجريمة كان مطابقاً للسلاح الذي بلغ عنه المواطن وكذلك الأظرف الفارغة التي عثر عليها بمسرح الجريمة مع الأسلحة التي أحضرها الجناة.

انتشار كبير في الشوارع والأسواق باستخدام الأطفال والنساء.. و الرقيب يا غافلين لكم الله التسول.. موسم الاستغلال على الأبواب!

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٦

<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638589.html>

فريق العمل: الرياض- سلطان العثمان - المدينة المنورة- خالد الزايدى - مكة المكرمة- تركي السويهي - الدمام- هشيم حبيب - جدة- ياسر الجاروشة

يُعد التسول ظاهرة غير حضارية في كل المجتمعات، وقد خرجت من كونها احتياجاً مؤقتاً للفرد في أضيق الحدود إلى وظيفة يمتنها البعض في كل الأوقات وتجارة رابحة لهم، بل وتطورت حتى أصبحت عملية منظمة، لها هيكل وظيفي متدرج ومتنوع يبدأ من المتسولين في الميدان إلى المراقب والمشرّف والسائق والمحصل المالي لجمع المحصول آخر اليوم. وقد برزت "ظاهرة التسول" بشكل لافت للأنظار، وخاصة بعد ما أفرزت الطفرة المادية مستويات معيشية وطبقات اجتماعية، بالإضافة إلى تمتع أفراد المجتمع بالطيبة الزائدة والشفقة العالية، وربما بسبب الواقع الذي تعيشه بلادنا أثناء مواسم الحج والعمرة .

وتمارس هذه الظاهرة بعدد كبير من قبل المتخلفين أثناء المواسم، حيث تعج شوارع جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة بهؤلاء الوافدين الذين يمتنون التسول لمواجهة الظروف التي تجابه حياتهم المعيشية، وقد استخدم هؤلاء التسول وسيلة لجمع أكبر قدر من الأموال في غير حاجة؛ فأخذوا يتنافسون فيما بينهم دون رادع أو حياء، بطريقة استغلال واضحة، استغلوا من خلالها عطف وتسامح المجتمع، وكذلك المقيمون على أرض المملكة، هؤلاء تفننوا بطرق كثيرة واحترافية تستعطف الآخرين؛ وركزوا من خلالها في استخدام الأطفال الصغار والنساء، وتم تدريبهن وأطفالهن على التظاهر بالضعف والفقر لكسب العطف وجمع المال .

"الرياض" تلقي الضوء على هذه الظاهرة لتوضح أنها لا تعتمد على مطالبة مكتب مكافحة التسول بتنظيم جولات رقابية، بقدر ما تستدعي إحساس المواطن أن هؤلاء المتسولين ليسوا متسولين ومحتاجين فعلاً، ومن يبحث عن الأجر والثوبة فهناك جمعيات ومؤسسات خيرية يمكنها إيفال الصدقات والتبرعات للمحتاجين فعلاً لها وبشكل سليم وواضح . هل تساعدكم وأنت تعرف أنك على خطأ؟

حيل وقصص

عند المتسولين إلى استخدام طرق وأساليب تتباعد عن العشوائية والفوضى، بل ويغلب عليها التنظيم، وهو ما يؤكد أن خلفهم عصابات وشبكات منظمة تهتم بتوزيعهم في المناطق الإستراتيجية، مع إعطائهم مكافآت نظير ما يفعلونه، باستخدام حيل جديدة تجاوزت الطرق التقليدية من الوقوف على أبواب المساجد والمستشفيات، أو حمل أوراق وصكوك ديون مزورة، إلى قراءة أخبار الوفيات في الصحف والتواصل الهاتفي أو إرسال الرسائل النصية لأهل الميت، الذين يعيشون ظرفاً نفسياً صعباً، يجعلهم أكثر قرباً إلى الصدقة عن فقدهم، فيختلق المتسولون القصص المأساوية التي تسببت في وقوعهم في الدّين من وفاة عائلهم أو إصابتهم بفاقة أو مصيبة ذهبت بأموالهم ومكتسباتهم، حتى ينالوا القسط الأوفر من الأموال بحجة الأجر والثوبة للفقيد، بينما واكب الجزء الآخر من المتسولين الثورة المعلوماتية فامتدت أيديهم للتسول إلكترونياً، من خلال إرسال البريد المدعم بأرقام التواصل الهاتفي والحسابات البنكية .

أدوار الفقر

واستغل آخرون حرص بعض وسائل الإعلام على إبراز الشرائح المهمشة اجتماعياً بدوافع إنسانية، فمثلوا أدوار الفقر من سكنهم في المنازل الشعبية أو بيوت الطين والخيام، خصوصاً في شهر رمضان المبارك، واستجلبوا الصحفيين واستقطبوا الفضائيات من خلال بعض المقربين منهم لعرض سيناريو "العوز والمسكنة" من كثرة الأبناء وقلة المال وثلاثية الفقر والمرضى والدين، حتى ينالوا دعم أصحاب القلوب الرحيمة لهم .

أما الجزء الآخر من المتسولين فاستغلوا الأعراف والتقاليد لتكون جسراً للحصول على المال، فاستخدموا حيلة لإحراج ضحاياهم، لاسيما في القرى ومشارف المدن، حيث يستغلون قدوم غريب لمكانهم وفقاً لما يرويه بعض معلمي الحملات الصيفية، فيقسمون أيماناً مغلظة على تقديم الواجب له، وما أن يقبل الضيف الدعوة حتى يذبحوا له من ماشيتهم، فإذا أكل منها عرض المضيف على الضيف فقره وغلبة الدين وقهر الدائنين وحاجته لمبلغ كبير من المال يتجاوز بكثير قيمة المأدبة المقدمة له.

قسطرة خادعة

ومن الحيل الغريبة للمتسولين والمتسولات من أجل كسب عطف الآخرين، سقوط متسول من جنسية عربية يبلغ من العمر (٣٦) عاماً، عمل قسطرة خادعة بوضع كيس مليء بالشاي الأحمر وربطه على بطنه والطرف الآخر إلى داخل ملبسه كأنه كيس دم ويحتاج إلى عملية جراحية في أحد المستشفيات الكبرى بجدة، وبعد القبض عليه تبين أن المتسول يعمل بهذه الطريقة منذ فترة طويلة، كسب من خلالها العديد من المبالغ المالية.

وألقي القبض على متسول يبلغ من العمر (٤٤) عاماً، يحمل معه مخالفات مرورية ضد نظام ساهر سجلت عليه عندما كان يقود سيارته، وهو الآن لا يعمل ويرغب في تسديدها؛ لكي يتمكن من انجاز معاملات له، وبعد القبض عليه اتضح أنه مخالف لنظام الإقامة ولا يحمل هوية، وأن أوراق المخالفات التي يحملها ليست له وإنما لشخص آخر لا يرتبط معه بصله، ومن حيل المتسولين أيضاً القبض على متسولة كانت تجمع المال من أجل أن تكمل تعليم بناتها، بعد أن طلبت إدارة المدرسة سداد المبلغ الذي عليهن لكي يواصلن تعليمهن، وهذه كلها حجج لا أصل لها من الصحة، حيث تبين بعد القبض عليها أن ليس لها أبناء، وأنها تعيش مع بني جلدتها منذ فترة طويلة، وتعمل في التسول أمام المحلات التجارية الكبرى، بل وتختار الأشخاص من خلال سياراتهم الفاخرة، لتقف أمامها لكسب عاطفتهم وجمع المال منهم.

تكاتف الجهات

والقصص والادعاءات التي يخلقها المتسولون لا تنتهي، ليبقى التسول ظاهرة تنمو يوماً بعد يوم، وقال "فيصل المالكي": يجب أن لا تقتصر مسؤولية مكافحة التسول على مكاتب مكافحة التسول فقط، بل لابد من تدخل الجهات الأمنية والبحث الجنائي والأمن الوقائي والمرور، فالكف يجب أن يشترك في مكافحة التسول.

واتفق "سعد جابر" فيما ذهب إليه "المالكي" حول أهمية تكثيف دور مكتب مكافحة التسول والجهات الأمنية في مكافحة المتسولين وقال: لو نظرنا في البداية إلى جنسيات المتسولين ومواقع تواجدهم، لوجدنا أن الأفارقة يتوزعون بالقرب من الإشارات المرورية بأطراف مكة المكرمة والطرق المؤدية إلى الحرم المكي الشريف، وهذا التوزيع معتمد من قبلهم، وإن كان هناك بعض المتسولين من الدول العربية فأعدادهم في هذه المواقع منخفضة، أما في المناطق المحيطة بالحرم المكي الشريف فمنحصرة على القادمين من الدول العربية، الذين عادة ما يدعون أنهم فقدوا أموالهم وتذاكر سفرهم، وباتوا بحاجة إلى مغادرة المملكة لكن ظروفهم المادية ضعيفة، مشيراً إلى أنه يرى المتسولات في الأسواق التجارية، وهن الأكثر تواجداً مرتديات العباءة، فيظن المحسن أنهن من أرض المملكة وجار بهن الزمن.

أسلوب خاص

وأكد "علي سلمان" على أنه إذا كان المتسولات يرتدين العباءة، فإن هناك رجالاً يرتدون الزي السعودي، ومن يستمع لهم يرى أنهم يتحدثون بلهجة أهالي المملكة، وهؤلاء لهم أسلوبهم الخاص، فتارة يدعون أن بطاقة الصراف قد فقدت منهم وهم بحاجة للمال لتعبئة وقود سياراتهم، لكن الواقع يقول غير ذلك تماماً فهم ليسوا مواطنين، بل ولا يمتلكون سيارات إطلاقاً، لافتاً إلى أن كل ما فعلوه لا يعدوا كونه أسلوب احتيال ونصب هدفه جمع المال. وخالف الأستاذ "طلال العميري" رأيه عما أشار إليه الجميع ورأى أن عملية التسول اليوم باتت تعتمد على أسلوب العصابات المنظمة وليست بشكل فردي، قائلاً: كنت يوماً في جولة مع أسرتي في السوق، وقبل أن أنزل من سيارتي جاء رجل مسن يطلب الصدقة فمناحته ما قسمه الله له ودخلت إلى السوق، مضيقاً أنه بعد دقائق وجد أن من تصدق عليه يركب سيارة خاصة، فيما نزل آخر منها مرتدياً ثياب هزيلة وممزقة، مشيراً إلى أنه قرر أن يبحث عن هذه اللقطة التي رسمت بذاكرته، فعاد إلى السوق في اليوم التالي، ليجد نفس الأشخاص وفي ساعة محددة يتناوبون الأدوار !.

طريقة التهريب

وأضاف أنه قرر حينها أن يتقصى الحقيقة، وذهب إلى المتسول وقال له: سأمنحك مائة ريال مقابل معرفة لماذا تتسول وكيف تترك مكانك لشخص آخر؟، حينها أخذ في سرد قصته قائلاً: أنه وعد من جماعته دخلوا المملكة بطريقة التهريب بواسطة عصابة متخصصة في التسول، وتتولى هذه العصابة توفير المعيشة لأسرهم في بلادهم مقابل ما يجمعونه من

الأموال، وليس هو وحده المتسول، فمعه عدد من أفراد أسرته، ولكل واحد منهم نسبة محددة من الحصيلة اليومية، مبيناً أنه عرف أن التسول لم يعد حاجة للفقراء وإنما أصبح عملاً منظماً تعمله عصابات متخصصة . وأجمع الكثير من العاملين في مكاتب مكافحة التسول على أن النسبة العظمى من المتسولين هم من الوافدين إلى المملكة، إضافة إلى وجود منظمات تزج ببعض ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تجارة التسول .

عدة حملات

وأوضح "حاتم بري" -مدير الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة- أن مكتب مكافحة عمل عدة حملات اشترك فيها عدة جهات، فُبض خلالها على العديد من المتسولين، مبيناً أنه يتم إفرازهم، وتتم دراسة حالات المواطنين منهم، وتحويلهم إلى الجمعيات الخيرية بعد أخذ التعهد عليهم بعدم الاستمرار في التسول، مع إحالة القادرين على العمل لمكتب العمل وتحويل العاجزين إلى دار الرعاية، ذاكراً أنه فيما يتعلق بالوافدين فيتم التعامل معهم من خلال الجهات الأمنية للتأكد من شرعية إقامتهم، إلى جانب بحث أسباب لجوئهم إلى التسول، ثم ترحيل غير النظاميين إلى بلدانهم .

وأشار مصدر مطلع لـ"الرياض" إلى أن عدد الذين تم القبض عليهم في حملة تمت مطلع شهر رمضان العام المنصرم (٢٥٠) متسولاً من الجنسين، سجل الذكور خلالها نسبة أكبر بكثير من الإناث، كما بلغت نسبة الوافدين منهم (٩٠ ٪).

المجتمع هو السبب

وحمل "أسعد النمر" -الأخصائي النفسي- أفراد المجتمع في تزايد ظاهرة التسول، وذلك من خلال تقديمهم المساعدات لأي شخص يدعي أنه محتاج، خصوصاً وهم يشاهدون ملابسهم "الرثة" أو بعض الإعاقات الجسدية، ما يوحي لهم بأنهم فعلاً بحاجة ماسة للمساعدة، غير مستشعرين بأن مثل هذا الفعل يعزز لدى المتسولين الرغبة بالمواسلة، مشيراً إلى أن المساعدة التي يتحصل عليها تعتبر كالمكافأة المغرية المعززة لهذا النمط، ذاكراً أن المتسولين لا يجدون حرجاً عندما يتم رفضهم من شخص وآخر، لمعرفةهم أن الثالث سيقدم لهم المال، وهو ما يعرف بعلم النفس بـ"جدولة المعززات"، والتي تكون فورية أو نسبية في كثير من الأحيان، وهو ما يوضح تحملهم وصبرهم على أشعة الشمس الحارقة أو الأجواء شديدة البرودة .

أقصر الطرق

وأكد على أن المتسول قد يكون محتاجاً بالفعل في فترة من الفترات، ما يجعله يلجأ إلى هذه الطريقة مضطراً ومتحرجاً، إلا أنه يكتشف فيما بعد أنه يستطيع الحصول على مبالغ طائلة تخفيه وتجعله يتناسى الإحراج والتعب، رغم استطاعته العمل والكد بداعي أنه يستطيع الكسب بأقصر الطرق وأكثرها راحة، مبيناً أنه لا صحة لما يتناقله الناس حول المتسولين بوصفهم مرضى نفسيين يحتاجون إلى العلاج؛ كونهم أشخاصاً يتخذون من نمط التسول مهنة لهم ويعيدون كل البعد عن أي انعكاس مرضي، إضافة لعدم وجود إحصائيات دقيقة حول وجود أشخاص عرضوا أنفسهم للإعاقة بقصد التسول واستعطاف الناس .

ظاهرة مشينة

وعلق "د.سعد الجريد" -عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام- على ظاهرة التسول من الناحية الشرعية قائلاً: التسول من الظواهر الاجتماعية المشينة المعبرة عن حالة من الذل، وقد عده الإسلام منكراً يرتكبه المرء حين يرضى بذل نفسه، وقد قال عليه الصلاة والسلام: "من سأل الناس أموالهم تكثرأ فإنما يسأل جمرأ فليستقل أو ليستكثر"، وقال عليه الصلاة والسلام: "لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقي الله تعالى وليس في وجهه مزعة لحم"، وهذا يدل على أن نظرة الإسلام للمسلم بأن يكون عاملاً منتجاً، ذلك أن سؤال الآخرين عيب على القادرين، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيبيعهها، فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"، مشيراً إلى أن نظرة المجتمع للمتسول نظرة دونية وإنسان عديم المروءة مستخف به؛ لأنه يرسخ في النفس الاتكالية على الغير، ويقلل من قدر العمل وقيمتها، وتآباه النفوس البشرية العزيزة، كما يلبس النفس المهانة العبودية لغير الله، ويرسخ في النفس التخلف ويجرؤها على الكذب .

التسول بالسيارة.. فاصل بين المعاناة والكذب !

التسول بالسيارة.. أسلوب يتجدد كل ما ضاق "خناق الرقيب" على الرصيف أو باب الخروج من المسجد والأماكن العامة، وربما حين لا يجد المتسول من يقف ليستمع إليه، أو يلتفت إلى معاناته ..

السيناريو أن يقترب منك شخص.. طبعي بمظهره ولغة حديثه، ويبادرك بسؤال اعتاد عليه: "إنت من هالديرة؟"، وربما تلتف أكثر: هل تعرف أحداً في الحي اسمه؟، والإجابة على أي سؤال لا تنتهي عند هذا الحد، بل تقفز إلى ما هو أبعد؛ حينما يبدأ عرض معاناته، ويطلب منك أن تلتفت إلى سيارته ومن فيها من الزوجة والأولاد؛ ممن لا يجدون قوت يومهم، وهنا يقف بصرك أمام مشهد إنساني يضطرك أن تخجل، وتبادر، وحين لا تخجل أو ترى في ذلك أمراً مألوفاً اعتدت على مشاهدته، يطلب منك صراحة "طبيب حق البنزين ياخوي".

الأسلوب المتجدد - وليس الجديد - للتسول بالسيارة يحتاج إلى قدرة في اختيار الأشخاص المستهدفين، حتى لو احتاج ذلك إلى أن يطوف المدينة بأكملها؛ لأن الهدف ليس "مساعدة عابرة"، أو "من وراء زجاج"، ولكنه تسول يغنيك - كما يصفها البعض -؛ فهو يرغب أن يتحدث مع الشخص الداعم، وربما حصل على وسيلة أخرى للتواصل معه، ثم يريد أن يطلعه على وضع عائلته "على الهواء مباشرة"، وتحديدًا الهواء الذي يكون بين فاصلين أحدهما مر والآخر كذب !. نبقى في هذا المشهد مندهشين من تكراره، وتزايدده، وتواتره في معظم الأوقات، وتزداد دهشتنا أكثر حين نعرف أن من يتاجر بمعاناته، وربما يمارس سلوك النصب والاحتيال اختار أسلوباً ترك أثره في أولاده، ومن حولهم، وربما من يشاهدونهم مثل حالهم في التفكير لتطوير هذا الأسلوب مستقبلاً.. ونبقى نحن الهدف والضحية معاً.



يناقش توصية لتطوير العلاقة بين المجالس الخدمية الشورى يصوت على إشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧

<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article639105.html>

الرياض عبد السلام البلوي
يصوت مجلس الشورى اليوم الاثنين على توصية للجنة الإسكان والخدمات العامة لتطوير العلاقة بين المجالس البلدية ومجالس المناطق والمجالس المحلية بما يخدم مصلحة الوطن وجعلها علاقة تكاملية .
إلى ذلك علمت "الرياض" عن تبني اللجنة لتوصية تنص على اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية وفقاً للضوابط الشرعية، مؤكدة بذلك التوصية التي تقدم بها العضو عبد الرحمن العناد الذي طالب بدراسة ذلك .
ومن التوصيات التي أخذت بها لجنة الإسكان والخدمات وقدمها العضو مازن الخياط التأكيد على تطبيق الاشتراطات اللازمة في جميع المنشآت لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحركة واستخدامها بيسر وسهولة .
ويصوت المجلس قبل ذلك على خمس توصيات للجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة على التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية من أبرزها "الإسراع في وضع وتنفيذ خطة متكاملة ضمن مدة زمنية محددة لحل مشكلة تصريف الأمطار والسيول مع التشديد على منع البناء على مجاري السيول".

السياحة خط ساخن لتلقي الشكاوى إلغاء رسوم الخدمة بالفنادق والوحدات المفروشة وعقوبة الإغلاق ستطال المخالفين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧
<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article638948.html>

الرياض - أحمد غاوي

وجهت الهيئة العامة للسياحة والآثار تعميماً على الفنادق والوحدات السكنية المفروشة تطالب فيه بعدم إضافة رسوم خدمة على الأسعار المعتمدة من الهيئة. وقالت الهيئة بأنها ستقوم بتطبيق العقوبات النظامية بعد أسبوعين من تاريخ التعميم على من يخالف ذلك.

وقال المهندس أحمد العيسى مدير عام التراخيص والجودة بأن الهيئة العامة للسياحة والآثار لاحظت بأن الفنادق لم تلتزم بحذف رسوم الخدمة من الأسعار والفواتير، مشيراً إلى أن عقوبات ستطال المخالفين ابتداءً من الإجازة الصيفية. وشدد العيسى على أهمية تنظيم قطاع الإيواء لـ "إيجاد سوق منظمة وواضحة تستطيع المنافسة مع الوجهات السياحية المجاورة، والتأكيد للسائح السعودي أن الخدمات الفندقية في المملكة لا تقل عن الخدمات في الدول الأخرى التي يستهدفها في السياحة الخارجية".

إلى ذلك دعت الهيئة مشغلي وملاك الفنادق والوحدات السكنية المفروشة بالالتزام بالأسعار المحددة حسب فئة التصنيف الخاصة بالمنشأة، وأوضح المهندس عمر المبارك مدير إدارة الرقابة بالإدارة العامة للتراخيص والجودة بالهيئة "أن هيئة السياحة حريصة على تفعيل الدور الرقابي وتفتيش مرافق الإيواء السياحي، لحاجة هذا النشاط للضبط وتنظيف السوق من بعض المنشآت التي لم تحقق الحد الأدنى لاشتراطات التشغيل الآمن والصحي، وذلك من خلال التأكد من التزام هذه المنشآت باشتراطات الترخيص للتشغيل النظامي، وتطابق معايير الجودة في الخدمة المنصوص عليها في معايير التصنيف الجديدة المطورة للحد من التجاوزات برفع الأسعار بصورة غير نظامية خصوصاً في مواسم الإجازات". وذكر أن الهيئة ستطبق العقوبات التي نص عليها النظام في حالة عدم التقيد بمعايير الخدمة والأسعار المحددة.

وأضاف بأن الهيئة تقوم فضلاً عن الترخيص بالرقابة والتفتيش المستمر بضبط المخالفات وفق نظام الفنادق ولوائحه التنفيذية ضماناً لالتزام تلك المرافق بمعايير واشتراطات التشغيل المختلفة "الهيئة تتسق مع الجهات الحكومية المعنية (البلديات، والدفاع المدني، والأمن الوقائي)، للتأكد من تطبيق اشتراطات تلك الجهات وخاصة ما يتعلق بالأمن والسلامة والصحة والنظافة العامة".

وذكر مدير إدارة الرقابة بالإدارة العامة للتراخيص والجودة بالهيئة بأن قائمة الغرامات الواردة في نظام الفنادق ولوائحه التنفيذية تبين أن الغرامة قد تصل إلى عشرة آلاف ريال، للذين يقومون بالتشغيل لمنشآتهم دون الحصول على ترخيص من الهيئة، أو الذين يمنعون أو يتسببون في منع مفتشي الهيئة من أداء مهامهم التفتيشية "عندما لا يقوم المخالف بتصحيح الوضع فإنه يتم ضبطه مخالفاً مرة أخرى، وتصل العقوبة إلى إقفال منشأته، إذا لم يبدأ بمراجعة فرع الهيئة والتقدم بطلب الترخيص النظامي والعمل على التصحيح ضمن خطة ووقت محدد ومتفق عليه".

الجدير بالذكر أن فرقا من قسم الرقابة بإدارة التراخيص في الهيئة تقوم بجولات تفتيشية ميدانية لمراقبة الوضع وضبط المخالفات في هذا الجانب. وفي حالة وجود أي شكوى يمكن الاتصال على الهاتف رقم: ٠١٨٨٠٨٨٥٥ خلال أوقات الدوام الرسمي أو الرقم المجاني: ٨٠٠٧٥٥٠٠٠ خارج الدوام الرسمي أو من خلال موقع الهيئة www.scta.gov.sa

العمل تساوي أبناء السعوديات من الأجانب بالمواطنين في نطاقات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274984>

الرياض - «الحياة»

كشفت وزارة العمل عن معاملة أبناء وبنات السعوديات من آباء غير سعوديين، وأزواج السعوديات وزوجات السعوديين من الوافدين، كالسعوديين ضمن برنامج «نطاقات»، وقالت إن «بقاءهم أو توظيفهم بمنشأة أو منشآت سيسهم في رفع نسبة توظيف الوافدين لدى تلك المنشآت ويمكن من خلال توظيفهم أن ترتقي المنشأة من نطاق إلى نطاق أعلى، مثل الارتقاء من النطاق الأحمر إلى الأصفر أو الأخضر أو الممتاز».

وجددت وزارة العمل تأكيدها أن برنامج «نطاقات» يمثل تحفيزاً للمنشآت لتوظيف الوافدين، ولا يمثل تهديداً للعمالة الوافدة في المملكة، وقالت إنه «في حال استيعاب القطاع الخاص لجميع الباحثين عن العمل من السعوديين، ستكون هناك حاجة مستمرة ومتزايدة لدعم القطاع الخاص باحتياجاته من العمالة الوافدة».

وأكدت الوزارة في إيضاح لها أمس، حول البرنامج، أن سياساتها تهدف إلى تنظيم سوق العمل وتصحيح الاختلال في نسب العمالة بسوق العمل في المملكة، مشيرة إلى أن نسبة السعوديين لا تتعدى في الوقت الحاضر حاجز الـ ١٠ في المئة من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص، وتعد نسبة منخفضة جداً.

ونوهت بالدور الذي تقوم به العمالة الوافدة في الخطط التنموية في المملكة، وجهودها في جميع المجالات والتخصصات، وقالت: «المملكة العربية السعودية تستثمر بكثافة في مشاريع تنموية عملاقة تزيد من الطلب على القوى العاملة، علماً أن الوزارة أصدرت تأشيرات عمل لأكثر من مليوني عامل وافد خلال العام الماضي فقط».

وقالت وزارة العمل إن برنامج «نطاقات» يأتي بوصفه جزءاً من استراتيجيات المدى القصير للوزارة الهادفة إلى تحفيز منشآت القطاع الخاص لتوظيف الوافدين، وسيلي برنامج «نطاقات» العديد من المبادرات على المدى القريب والبعيد من أجل تنظيم سوق العمل السعودية، منها مبادرات بيئة عمل المرأة، وتأهيل الباحثين عن عمل، وحماية الأجور، وحقوق العمال، وغيرها.

وأضافت أن البرنامج يعمل على تقويم منشآت القطاع الخاص بحسب معدلات التوظيف الوظيفية فيها، أي على أساس النسبة المئوية للقوى العاملة السعودية في تلك المنشآت، مقارنة بالمنشآت الشبيهة لها في الحجم والنشاط، وبالتالي يعطي تلك المنشآت تصنيفات لونية (الأحمر، الأصفر، الأخضر، الممتاز)، وبناءً على التصنيف اللوني للمنشأة يبدأ البرنامج إما بتقديم خدمات وحوافز وتسهيلات للمنشآت الداعمة لتوظيف السعوديين (الواقعة داخل النطاقين الممتاز والأخضر)، أو بحرمان المنشآت ذات معدلات التوظيف المنخفضة (الواقعة داخل النطاقين الأصفر والأحمر) من خدمات الوزارة الأساسية.

وحذرت من أن «المنشأة ستتعرض في حالة تصنيفها داخل النطاق الأحمر أو الأصفر إلى فرض قيود خدمتية عليها أو حرمانها من الخدمات، ومنها أن المنشآت الواقعة في النطاق الأحمر لن تتمكن من تجديد رخص العمل لعمالها الوافدة، بينما ستستمر المنشآت الواقعة في النطاق الأصفر في تجديد رخص عمالها الوافدين حديثي التوظيف الذين عملوا في المملكة لأقل من ٦ سنوات».

وتابعت: «هذا لا يعني مغادرة العامل الوافد للمملكة، بل على العكس سيتيح برنامج نطاقات للعامل الوافد الفرصة لتحسين وضعه الوظيفي من خلال تعاقد مع منشآت داخل النطاق الممتاز أو الأخضر من دون الحاجة للحصول على موافقة من صاحب العمل السابق، كما يمكن للعمالة الوافدة ضمان استقرارها الوظيفي بمعاونة أرباب عملهم على توظيف المزيد من السعوديين بالمنشأة وبالتالي الانتقال إلى نطاقات التميز الممتاز والأخضر».

وكشفت وزارة العمل عن أنها تعمل في الوقت الراهن على وضع اللمسات النهائية لمبادرات جديدة خاصة بالعمالة الوافدة، التي ستشمل النظام المحدث لوكالات الاستقدام، ونظام حماية الأجور والتأمين الإلزامي للعمالة المنزلية، ومركز اتصال متعدد اللغات لتلقي الشكاوى والإبلاغ عن الحالات الطارئة من العمالة الوافدة.



بصريات: لا إحصاءات جديدة للمصابين بالإعاقة البصرية في المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274875>

الرياض - صديق البخيت

أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للبصريات وعلوم الرؤية الدكتور عبدالله العتيبي عدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد المصابين بالإعاقة البصرية، إلا ما أجري قبل عشر سنوات، ودلّ على أن نسبتهم في المملكة نحو ٠,٧ في المئة، وأسبابها الرئيسة الماء الأبيض وأمراض الشبكية المختلفة، مشيراً إلى أن الإحصاءات العالمية أظهرت وجود ٢٨٥ مليون مصاب في العالم، ٩٠ في المئة منهم في الدول النامية.

وأوضح أن الجمعية ستتنظم غداً الدورة التدريبية الأولى في مجال ضعاف البصر، وتستمر لمدة ثلاثة أيام بمدينة الملك فهد الطبية في العاصمة، بهدف التعريف بمجال الإعاقة البصرية وضعف البصر الشديد وطرق التأهيل الطبية المختلفة، وتزويد المختصين في هذا المجال بالمستجدات في مجال الإعاقة البصرية الإكلينيكية، إضافة إلى تبادل الأفكار والوسائل المعنية على تأهيل المعوقين بصرياً من الناحية الطبية، مشيراً إلى أن الدورة ستناقش مسببات الإعاقة البصرية ودواها، ومدى انتشار الإعاقة البصرية عالمياً وسبل علاجها، ودور المعينات البصرية في توفير التأهيل اللازم للمعاقين بصرياً.

سَلَمُوها لأبنائهم و ساهر يسجل ٣٠ ألف ريال مخالفات مرورية ٦٩ مسؤولاً في أمانة العاصمة المقدسة والبلديات الفرعية يستغلون السيارات الحكومية في أغراضهم الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424842.htm>

علي بن غرسان - مكة المكرمة
كشف مراقبون ميدانيون سريون في أمانة العاصمة المقدسة عن تجاوزات مسؤولين في الأمانة والبلديات الفرعية في مكة المكرمة استغلوا سيارات الأمانة الرسمية خارج أوقات الدوام الرسمي واستخدامها في قضاء أغراضهم الشخصية، حيث عمدوا على تسليمها لأبنائهم وأقاربهم، وذلك في مخالفة صريحة للأنظمة واللوائح.
وقاد استخدام المسؤولين لتلك المركبات بطرق غير نظامية إلى وقوعهم في مخالفات مرورية رصدتها كاميرات ساهر وسجلت بأرقام لوحات تلك المركبات في شوارع وطرق مكة المكرمة، ما أوقع مقالاً تأمين سيارات الأمانة بنظام التأجير في أزمة مالية مع تنامي تلك المخالفات، ما دفعه إلى تصعيد الأمر إلى أمين العاصمة المقدسة بعد أن سدد مخالفات مرورية من حسابه الخاص تجاوزت قيمتها ٣٠ ألف ريال، معظمها كانت في السرعة الزائدة من قبل مسؤولي الأمانة وأبنائهم.
وفور كشف التجاوزات، هددت أمانة العاصمة المقدسة ٦٩ مسؤولاً من منسوبيها من مختلف القطاعات والإدارات بإيقاف مرتباتهم الشهرية بعد أن ثبت تورطهم في تلك التجاوزات وسجلت ضدهم مخالفات مرورية وطالبتهم بضرورة سداد المخالفات لتجنب إيقاف مرتباتهم، وأن يسارعوا في سداد قيمة المخالفات المرورية التي سجلت ضد السيارات على حسابهم الخاص كون تلك السيارات تعد في عهدهم.
وقد تحصلت «عكاظ» على نسخة من خطاب مساعد الأمين للشؤون الإدارية والمالية والذي يضم قائمة المسؤولين وأرقام سجلاتهم المدنية وأرقام المخالفات الخاصة بكل مسؤول ووقت رصدها خارج أوقات الدوام، وشدد الأمين المساعد في خطابه على ضرورة مراجعة المسؤولين لإدارة النقل والحركة لإنهاء هذه الأزمة قبل أن تتحى منحى آخر وتتخذ في حقهم عقوبات مضاعفة.

العمل تضع اللمسات الأخيرة على مبادرة جديدة للعمالة الوافدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧
<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article638928.html>

الرياض - الرياض

كشفت وزارة العمل عن وضع اللمسات النهائية لمبادرات جديدة خاصة بالعمالة الوافدة، وتشمل النظام المحدث لوكالات الاستقدام، ونظام حماية الأجور، والتأمين الإلزامي للعمالة المنزلية، ومركز اتصال متعدد اللغات لتلقي الشكاوى والإبلاغ عن الحالات الطارئة من العمالة الوافدة.

مؤكدة احتساب أبناء وبنات السعوديات من أباء غير سعوديين، وأزواج السعوديات وزوجات السعوديين من الوافدين مثل السعوديين ضمن برنامج "نطاقات"، مبينة أن بقاءهم أو توظيفهم بمنشأة أو منشآت سيسهم في رفع نسبة توظيف الوافدين لدى تلك المنشآت، ويمكن من خلال توظيفهم أن ترتقي المنشأة من نطاق إلى نطاق أعلى، مثل الارتقاء من النطاق الأحمر إلى الأصفر أو الأخضر أو الممتاز.

أوضحت الوزارة أن برنامج "نطاقات" يمثل تحفيزاً للمنشآت لتوظيف الوافدين، ولا يمثل تهديداً للعمالة الوافدة في المملكة، لأنه في حال استيعاب القطاع الخاص لجميع الباحثين عن العمل من السعوديين سيكون هناك حاجة مستمرة ومتزايدة لدعم القطاع الخاص باحتياجاته من العمالة الوافدة.

وأكدت في إيضاح لها حول البرنامج أن سياساتها تهدف إلى تنظيم سوق العمل وتصحيح الاختلال في نسب العمالة بسوق العمل في المملكة، مشيرة إلى أن نسبة السعوديين لا تتعدى في الوقت الحاضر حاجز ١٠% من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص، حيث تعد نسبة منخفضة جداً.

ونوهت بالدور الذي تقوم به العمالة الوافدة في الخطط التنموية بالمملكة، وجهودهم في جميع المجالات والتخصصات، وقالت: "إن المملكة العربية السعودية تستثمر بكثافة في مشروعات تنموية عملاقة تزيد من الطلب على القوى العاملة، علماً أن الوزارة أصدرت تأشيرات عمل لأكثر من مليوني عامل وافد خلال العام الماضي فقط."

وأفادت أن برنامج "نطاقات" يأتي بوصفه جزءاً من استراتيجيات المدى القصير للوزارة الهادفة إلى تحفيز منشآت القطاع الخاص لتوظيف الوافدين، وسوف يلي برنامج "نطاقات" العديد من المبادرات على المدى القريب والبعيد من أجل تنظيم سوق العمل السعودي، منها مبادرات بيئة عمل المرأة، وتأهيل الباحثين عن عمل، وحماية الأجور، وحقوق العمال، وغيرها.

وبينت أن هذا لا يعني مغادرة العامل الوافد للمملكة، بل سيشيخ له الفرصة لتحسين وضعه الوظيفي من خلال تعاقد مع منشآت داخل النطاق الممتاز أو الأخضر دون الحاجة للحصول على موافقة من صاحب العمل السابق.

الخبر: ١٥ فتاة يبدأن العمل كاشيرات بعد ٨ أشهر من التجميد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274994>

الخبر - رحمة ذياب

بدأت ١٥ فتاة سعودية العمل «كاشيرات» في أحد المجمعات التجارية في مدينة الخبر، بعد أشهر من تجميد توظيفهن. وكانت وزارة العمل أوقفت عمل الكاشيرات إلى حين صدور ضوابط تنظيمية لعملهن. وعلمت «الحياة» من مصدر في مجمع «كارفور»، أن مكتب العمل في المنطقة الشرقية أبلغهم في اتصال هاتفي، بإمكان بدء عمل الفتيات في مهنة «الكاشيرات» اعتباراً من مطلع شهر رجب الجاري. فيما فضل مدير مكتب العمل أحمد العبيد، الرد على سؤال لـ «الحياة» حول الأمر ذاته بالقول: «لا تعليق على مسألة الكاشيرات». ومع بدء تفعيل قرار تشغيلهن، قالت فتيات لـ «الحياة»: «بدأنا العمل منذ صباح يوم السبت، بعد أن كنا خضعنا لفترة تدريب قبل نحو ثمانية أشهر استمرت شهراً، وكان مقرر أن نبدأ عملنا حينها، إلا أنه تم تجميد القرار وتأجيله». وأشارت إلى أن أسرهن» رفضت عملنا بعد صدور فتوى توظيف الكاشيرات. وكاد الأمر يطوى نهائياً، لكننا بقينا على أمل التوظيف، حتى جاء الفرج قبل أيام، كما وافقت أسرنا على عملنا، بعد أن اقتنعت بطبيعة عملنا، وبعد هدوء العاصفة التي أثّرت حوله، خصوصاً بعد القرارات التنظيمية التي أصدرتها وزارة العمل. بدوره، قال أحد العاملين في أسواق «كارفور»: «تلقينا موافقة وزارة العمل على عمل الفتيات كاشيرات، ولم نواجه أي مشكلات مع جهة رسمية»، مشيراً إلى الضوابط التي تم وضعها «لتنظيم طبيعة العمل، إذ لا نسمح بحدوث اختلاط، فالعائلات هي التي تتعامل مع الكاشيرة. أما العزاب فيحاسبون عند الموظفين الرجال». كما أن هناك مشرفين ومشرفات يتولون متابعة نشاط الفتيات وتنظيم العمل وفق ضوابط مدروسة». بيد أن ذلك لم يحل دون نظرات «استهجان» تلقتها «الكاشيرات» من بعض المتسوقين خلال اليومين الماضيين. ورأت المهتمة بحقوق المرأة الأكاديمية نورة الشهري، أن «بدء عمل الفتيات «كاشيرات» في المنطقة الشرقية بعد نحو ٩ شهور من إيقافه، يحقق جملة من الأهداف الرامية إلى تعزيز صورة المرأة، وإمكان عملها في شتى المجالات، مع الحفاظ على خصوصيتها». وأضافت الشهري أن «هذا القرار جاء مصادفة مع قرار بدء تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، وبدء إلزام بعض الإدارات بافتتاح أقسام نسائية لها، وتدعيم عمل المرأة بصورة كافية، والقضاء على البطالة النسائية، التي تشهد نمواً مطرداً، ومؤشرات ترتفع عاماً بعد آخر، خصوصاً بين صفوف الجامعيات. وكل ذلك يصب في مجرى واحد هو دعم المرأة، وإشراكها في عملية التنمية المجتمعية، وفتح الآفاق أمامها، خصوصاً أنها في عصر يتسم بالطفرة النسوية، وهذه فرص، والفرص لا تتكرر. ولا بد من استغلالها بشكل سليم يتناسب مع الأطر المتاحة، من دون الخروج عليها».

انطلقت برعاية في المدينة المنورة

ورشة عمل تناقش عوامل كشف خيوط الجريمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424793.htm>

مصلح الحربي - المدينة المنورة

نيابة عن مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبدالله القحطاني، افتتح مدير شرطة منطقة المدينة المنورة اللواء عوض بن سعيد السرحاني صباح أمس ورشة عمل الحقيقة الفنية لإجراءات الاستكشاف في نسختها الثالثة برعاية إعلامية من «عكاظ»، وتناقش عوامل كشف خيوط الجريمة.

واعتبر المشرف العام على الحقيقة المقدم دكتور عبدالإله بن فهد السويديان الاستكشاف أحد خطوات الإجراء الفني لفحص ومقارنة الخطوط والتوقيعات، مشيراً إلى أنه الرافد الرئيسي لعملية المضاهاة الخطية بالإضافة إلى الأوراق المحررة في ظروف طبيعية.

وبين أن خبراء أبحاث التزييف والتزوير في الإدارة العامة للأدلة الجنائية اجتهدوا في ابتكار مشروع سمي بـ«الحقيقة الفنية لإجراءات الاستكشاف» مشيراً إلى أن هذه الحقيقة تتكون من عدة ملفات أهمها ملف مفهوم شامل للاستكشاف تعريفه ومدارسه وعيوبه ومعوقاته، ملف يحوى القواعد والشروط الفنية والقانونية لإجراءات الاستكشاف. من جانبه أكد مدير إدارة الفحوص الفنية والتزييف والتزوير العقيد أحمد بن زايد عسيري أن أهم الخبرات الضرورية في الفحص هي إلمام الخبير بعملية استكشاف المتهم لأخذ توقيع أو عينات خطية منه، ما يكون لها عظيم الأثر في إظهار الحقيقة أو طمسها.

واعتبر خبير أبحاث التزييف والتزوير المقدم فرحان الغامدي في ورقة عمل بعنوان «مقدمة في التزييف والتزوير» علم الفحوص الفنية للتزييف والتزوير أحد مجالات العلوم الجنائية، شأنه في ذلك شأن التخصصات الجنائية مثل المختبرات الجنائية، تحقيق الشخصية، كشف الأسلحة والمتفجرات وغيرها من التخصصات الجنائية حيث يؤدي كل تخصص أدواراً هامة في سبيل كشف غموض الجريمة وتضييق الخناق على مرتكبي الأعمال غير القانونية.

من جانبه أوضح الخبير في أبحاث التزييف والتزوير جبران بن محمد قشيش في ورقة عمل بعنوان «المستندات وطرق تزييفها» أنه أثناء إجراءات الفحص والمقارنة للوصول إلى نتيجة واضحة وقاطعة يؤخذ في الاعتبار التفاوت في الأسلوب الكتابي والمستوى الخطي لكتابات وتوقيعات الإنسان نتيجة لما يحدث له من تطورات في العمر وفي المستوى التعليمي وما ينتابه من حالات نفسية.

من جهته أوضح مدير إدارة الأدلة الجنائية في شرطة منطقة المدينة المنورة المقدم عبدالرحمن الحازمي أن محاور الورشة تتركز في مفهوم الاستكشاف أهدافه ومميزاته وأنواعه، الاشتراطات القضائية والقانونية لإجراءات الاستكشاف، عيوب إجراءات الاستكشاف الحالية وطرق معالجتها.

د. غادة الطريف أعدت إستراتيجية وطنية بتمويل من جامعة

الأميرة نورة

جرائم السلاح الأبيض بين الأحداث.. الغالبية لم يخططوا

لجرائمهم ويخشون من الاعتداء عليهم!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧

<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article639144.html>

الرياض، تقرير - هيام المفلح

كشفت دراسة حديثة أن هناك تنامياً في ظاهرة استخدام السلاح الأبيض من قبل الأحداث الجانحين؛ بسبب تخوفهم من أي اعتداء ضدهم، كما أن غالبية من استخدموا السلاح الأبيض في جرائمهم من الأحداث الجانحين المودعين بدور الملاحظة بالمملكة لم يخططوا لجرائمهم، وأن غالبيتهم ارتكبوا بمفردهم جرائمهم، مشيرة إلى أن غالبية الضحايا هم من فئة الشباب، ثم الأطفال، وأن غالبيتهم قد حصلوا على السلاح من أحد الأصدقاء، واليعض الآخر حصلوا على السلاح من أحد المحلات التجارية، أو من محطات الوقود بالطرق السريعة، أو عن طريق شرائها من أحد العمالة، وأن سبب انتشارها يرجع لسهولة حملها ورخص أسعارها ثم لسهولة إخفائها عن أعين الآخرين، ولأنه لا يوجد قانون يعاقب من يحملها بالإضافة إلى أن أشكالها مغرية وألوانها جذابة.

وأوضحت الدراسة أن الغالبية منهم قد شجعهم أصدقاؤهم على حمل السلاح، مما يبين التأثير السلبي الكبير لرفقاء السوء وتأثيرهم في دفع أصدقائهم للجنوح، كما يتفاوت نوع السلاح الذي حمله الجانحون معهم أثناء الجريمة كان في الغالب (سكيناً، عصاً، مفكاً، زجاجة، حديدة، حجراً)، والغالب هو السكين.

الدراسة كانت ميدانية وعنوانها "جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين"، وطُبقت على الأحداث الجانحين المودعين بدور الملاحظة بالمملكة، وهي من إعداد "د. غادة بنت عبد الرحمن الطريف" - أستاذ علم الاجتماع الجنائي المساعد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن -، وتمويل من الجامعة ذاتها.

وبناء على النتائج قدمت الدراسة إستراتيجية وطنية للوقاية من جرائم العنف عامة وجرائم السلاح الأبيض خاصة، بما يفيد المتخصصين في مجال الدراسات الاجتماعية عامة وفي مجال علم اجتماع الجريمة خاصة.

مجالات الاستراتيجية

شملت الاستراتيجية مجالات عديدة منها مجال التخطيط ورسم السياسة العامة، حيث طالبت بالعمل على تحقيق توازن متكافئ في حقوق طرفي الجريمة، من أجل إرساء التكافل الاجتماعي، وفرض عقوبات على حيازة الأسلحة البيضاء بشكل عام، ومنع حملها والدخول بها إلى المدارس والأماكن العامة، مع تنفيذ سياسات أمنية خاصة بجرائم السلاح الأبيض أو استحداث وتعزيز الوسائل اللازمة لكشف الأشخاص الذين يحملونها.

أما في المجال الأمني فشملت توصيات متفرعة منها وقائية كأن تبدأ جهود الوقاية من الجريمة قبل أن يتجه الحدث نحو الجنوح، ثم لاحقاً نحو الانحراف، ومستقبلاً نحو الإقدام، وإلقاء الضوء على الأساليب الحديثة في الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وإعادة النظر في كل الأساليب المستخدمة الموجودة لرفع كفاءتها وأدائها وتطويرها ومحاولة منع الجريمة قبل وقوعها بأساليب وطرق موضوعية، مع توعية الأفراد وأخذ الاحتياطات اللازمة عند مغادرتهم منازلهم أو سياراتهم وفي كل الأوقات، وتوعية أفراد المجتمع بمتابعة ومراقبة منازل جيرانهم وإبلاغ الشرطة عند الشك في غريباء. كما أوصت بالعمل على منع الأحداث من الاحتفاظ بهذه الأسلحة.

كما تضمنت التوصيات زيادة نشر الشرطة الراحلة والدوريات الأمنية، وتحديد بعض الأحياء التي تكثر فيها هذه المشكلات دون غيرها، مع ضرورة إيجاد لجنة دائمة في مراكز الشرطة تعمل بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى للتعرف على الشباب الذين عرف عنهم التباهي والمفاخرة بحمل الأسلحة البيضاء لمتابعتهم وضبطهم وتنفيذ العقوبات الصادرة بحقهم .

مسؤولية مشتركة

وبالنسبة لمجال القوانين والتشريعات؛ فتشمل الإستراتيجية استحداث بعض التشريعات التي تمنع حمل الأسلحة البيضاء، والعمل على دراسة الأنظمة واللوائح وما تتضمنه من أساليب وقاية وردع (عقوبة) لتقييمها بين فترة وأخرى، إلى جانب تعزيز الآليات القضائية والإدارية لتمكين الضحايا من الحصول على الإنصاف الفوري من خلال الإجراءات الرسمية وغير الرسمية العاجلة والعادلة وغير المكلفة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الشباب لعرض وجهة نظرهم والتعرف على قلقهم وأسبابه وأخذ ذلك بعين الاعتبار .

وفي المجال الاجتماعي شملت التوصيات إيجاد مكاتب خاصة مهمتها تقديم مساعدات على المستوى الاجتماعي والنفسي والأسري مستخدمة برامج وخططاً محددة لتقديم الاستشارات والبرامج اللازمة للأسر التي تشتكي من عنف أبنائها، كذلك تعليم أبنائنا الشباب أهمية التحكم في مشاعر الغضب وكيفية التنفيس عنه بطرق مغايرة لأسلوب العنف، من خلال ما يمكن أن نسميه إدارة الغضب، بالإضافة إلى تنمية الوازع الديني لديهم، وشغل أوقات فراغهم من خلال إلحاقهم بالمراكز الصيفية، والدعوة إلى تضمين المناهج الدراسية مواضيع تتعلق بجانب التوعية الأمنية، وفي المجال الاقتصادي يجب دراسة جرائم الأحداث وانحراف سلوكياتهم؛ لأن جنوحهم لا يقتصر تأثيره على الأحداث أنفسهم، وإنما يمتد أثره ليشكل عبئاً على أمن المجتمع واقتصاده ويعوق تقدمه وتطوره؛ نتيجة فقدان جزء ضخم من موارد الدولة في عملية مواجهة الجريمة ورعاية الأحداث وإعادة تأهيلهم مرة أخرى .

التوعية الأمنية

ويشمل المجال الإعلامي توصيات بالتوعية لأخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن التهور، مع الاهتمام برفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع، وكذلك الاهتمام الجاد بالإعلام الأمني وصيغته ومحاذيره وأهدافه وتوجيهه، في حين شمل مجال البحث العلمي ضرورة إجراء الأبحاث والدراسات التطبيقية الشاملة لضحايا جرائم العنف وأسباب وقوع الجريمة عليهم، وركزت الاستراتيجية في مجال الشراكة المجتمعية على أهمية قيام شراكة بين المواطنين ومؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية في المراقبة والإبلاغ عن معتادي ارتكاب جرائم العنف، وذلك من خلال الشرطة المجتمعية، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، كما يجب على مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، ووسائل الإعلام) الاهتمام بغرس القيم والمفاهيم الأمنية لدى الشباب؛ لخلق اتجاهات مضادة للعنف والجريمة، ورفع الاتجاهات الإيجابية نحو مفهوم الأمن والحفاظ على سلامة النفس والمال.

تعاون القطاعين الحكومي والخاص يمنع الأخطاء في العمل الاجتماعي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274917>

جدة - سارة المطيري
شدد مختصان في مجال «المسؤولية الاجتماعية» في السعودية على أهمية وجود تعاون وتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال العمل الاجتماعي، مؤكدين أن عدم وجوده يسهم في تكرار الأخطاء وإضاعة المال والجهد والوقت. ونوها في حديثهما إلى «الحياة» بأن العمل في جانب المسؤولية الاجتماعية حقق نجاحات ملموسة على رغم بدايته المتأخرة في البلاد، إذ أسهم بشكل جدي في توفير فرص عمل ومكافحة البطالة والفقر في المجتمع. وأوضح رئيس مركز المسؤولية الاجتماعية في غرفة التجارة والصناعة في جدة المستشار أحمد الحمدان لـ«الحياة» أن العمل الاجتماعي في المملكة يبشر بخير، بدليل تسجيل ارتفاع في عدد الجمعيات الخيرية سنوياً في جميع المناطق، مستدركاً: «لكن هذا العمل بحاجة إلى تنظيم وتوحيد جهود الجمعيات الخيرية مع بعضها، وإلى تطوير الخدمة الاجتماعية بحيث لا يقتصر على تأمين المواد الغذائية أو تسديد قيمة الإيجار والعلاج فقط، على رغم أهمية هذا الجانب في حياة المحتاج والفقير»، مشيراً إلى أن تدريب الفقير وتعليمه صنعة منتجة وإيجاد قروض للعاطلين عن العمل للاندماج في التجارة البسيطة هو الحل الوحيد لتخطي هاجس الفقر، «أما استمرار الصرف على المحتاجين ما هو إلا تطوير وامتداد لفقره، وحل مؤقت».

واستطرد: «إن الفقر بحاجة إلى معالجة أساسية مرتكزة على مقومات صحيحة»، منوهاً بأن القطاع الخاص قائم بدور في هذا الجانب لكنه غير مقتدر لحل مشكلة الفقر نهائياً، لا سيما في ظل وجود عدد من الجمعيات الخيرية مستغلة الوضع، وتابع: «إن العمل الاجتماعي يعاني من استغلال بعض الجمعيات الخيرية التي تحول دون وصول التبرعات إلى ذوي الحاجة، ما يجعل القطاع الخاص يحجم عن الإسهام». في المقابل، أكد المدير العام لبرنامج عبداللطيف جميل للمسؤولية الاجتماعية إبراهيم باداود أن العمل الاجتماعي في السعودية في توسع وانتشار بشكل مميز خلال الأعوام الماضية. ولفت إلى أنه أخذ يسلك منحى جديداً وهو الخروج من الإطار التقليدي للجمعيات الخيرية إلى إطار الجمعيات التي تعمل لتحقيق أهداف محددة في مقدمها الاستدامة والتطوير، كما تسعى الدولة إلى تطوير هذا العمل ودعمه مالياً وتطويره. وقال: «إن العمل الاجتماعي في حاجة إلى وجود تعاون وتنسيق وتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص حتى لا تتكرر الأخطاء ولا يضيع الوقت والمال والجهد»، موضحاً أن المسؤولية الاجتماعية مصطلح جديد بالنسبة للمنطقة، خصوصاً أنه بدأ أخيراً وأخذ في النمو خلال الـ ١٠ أعوام الماضية، واسترسل: «على رغم البداية المتأخرة للعمل الاجتماعي إلا أنه أخذ في توسع وانتشار بين شركات القطاع الخاص، لا سيما أن البعض منها يقدم برامج متنوعة لمكافحة الفقر والبطالة، تخدم هذا الجانب في المجتمع السعودي»، مردفاً: «من أولويات العمل الاجتماعي توفير فرص العمل ومكافحة البطالة، إذ تمكنا من توفير أكثر من ١٥٠ ألف فرصة عمل في المملكة حتى مطلع هذا العام».

رئيس إدارية الدمام : جهات حكومية تؤخر القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424661.htm>

سعيد الباحث - الدمام
أكد لـ«عكاظ» الشيخ إبراهيم الرشيد رئيس المحكمة الإدارية في الدمام أن المحكمة لديها ثلاثون قاضيا لمباشرة قضايا المظالم والدعوى التجارية بعد أن استقرت في مبنى جديد وذلك من خلال ١٢ دائرة.
وأشار أن عملية النقل تمت والله الحمد بدون أي إخلال في العمل، وأكد الرشيد أن عالم التقنية سيحضر بفاعلية في المبنى الجديد حيث جهزت قاعات المحاكمة بشاشات للعرض أمام المتخصصين والقضاة حيث يقوم كتاب الضبط بعرض المحاضر وما يدار أولا بأول أمام الجميع وقال في ذات السياق إن خلف غرفة مجلس الحكم غرفة مداولة للحكم بحيث تكون الأمور شفافة وعادلة.
وأفصح عن عدد القضايا المنظورة لدى الديوان والتي بلغت ٢٨٠٠ قضية من تجارية وإدارية وجزائية مبينا أن القضايا الإدارية بلغت ٨٠٠ قضية.
وفيما إذا كانت هناك قضايا لا يدرك أبعادها المطالبون بالتسريع في النطق بأحكامها وتحتاج للتأني والدراسة المستفيضة للقضايا ومن ثم تتم المباشرة في أحكامها قال:
التأخير في إصدار الأحكام يقف خلفه العديد من الأسباب؛ منها: قد يكون عدد القضاة غير متوافق مع عدد القضايا وثانياً والمهم أن هناك جهات حكومية تتسبب في التأخير الكبير مما يتسببون في تعطيل بعض المصالح ومن ذلك مسألة الردود والمرئيات التي تطلب منهم أو هم يبادرون في طلبها وتأخذ أشهرا في عملية الرد عبر دوائرهم الإدارية مما يجعلونا في معاناة دائمة من هذه المسألة فليس نحن المتسببون في ذلك التأخير إطلاقاً وإنما الجهات الحكومية هي السبب في ذلك، فهناك قضايا عندنا قد تأخذ ثلاث سنوات أو أربع للنطق بالحكم فيها وأكثرها من القضايا التجارية.
وفيما يتعلق بحقيقة استخدام الحاسب والبريد الآلي في تقديم صحائف الدعوة والعرائض المقدمة من المستفيدين قال: بدأ العمل الآن جادا في استخدام الحاسب الآلي بما نسبته ٩٥ في المائة في تسجيل الضبوطات والدعوى من قبل المستفيدين وفكرة تقديم الدعوى عن طريق البريد الإلكتروني ستكون في المستقبل من الأيام بمشيئة الله تعالى سوى بعض فروع الديوان نعمل باستقبال ما يتعلق بالمحامين وما يقومون به في تقديم أوراقهم المتصلة بالقضايا التي يباشرون متابعتها عن طريق الإيميل.
وعن خطة الديوان الاستراتيجية لمواجهة تزايد القضايا وحسن التعامل معها أكد بأن معالي الرئيس ونائبيه شرعا في عمل خطة جبارة وعازمة على تنفيذ العديد من الخطط والقرارات التطويرية ليست ورقيا فقط بل فعليا، ومن ذلك إنشاء إدارة للتطوير والتدريب تتولى عملية تدريب العاملين من قضاة وعاملين، كذلك خلال ثمانية أشهر وعبر اجتماعاتنا التي بلغت ١٢ جلسة في مجلس القضاء استطاع الديوان أن يوظف قرابة ٩٠ قاضيا خلال أشهر بسيطة وهذا يعد رقم قياسي في عالم القضاء بأن توظف هذا العدد خلال هذه الفترة وهناك الكثير من القضاة انتدبوا الخارج المملكة مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا وماليزيا عبر دورات مكثفة وشاركوا في محاكم خارجية واطلعوا على طبيعة الأعمال هناك من باب الفائدة والاستفادة.

الابتدائية تلقت المعاملة

مأمور يقاضي شركة صيانة مطار نجران

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424667.htm>

قائد آل جعرة - نجران
أحال مكتب العمل في منطقة نجران حيثيات خلاف بين موظف سعودي وشركة صيانة عاملة في مطار نجران إلى الهيئة الابتدائية في المنطقة لوضع حل لها.
وفي تفاصيل القضية أن الموظف عبدالله حسين المكرمي جرى إنهاء خدماته من العمل من قبل مسؤول الشركة ما حدا به لرفع قضية ضد الشركة في مكتب العمل في المنطقة.
وأبلغ «عكاظ» مدير مكتب العمل في منطقة نجران حسين بن محمد آل سعد أن الموظف تقدم للمكتب بشكوى ضد الشركة وعقد اجتماع مواجهة بينه وبين موظف الشركة لكن المكتب لم يتوصل إلى حل ودي بين الطرفين ما دفعه لإحالة القضية إلى الهيئة الابتدائية وجرى تحديد يوم ١٧ رجب الحالي موعداً للنظر في حيثيات القضية.
ومن جانبه أكد الموظف المكرمي في شكواه لـ «عكاظ» أن الشركة الحالية تسلمت مشروع صيانة مطار نجران من الشركة السابقة وتعهدت الشركة الجديدة بصرف الرواتب وتوفير التأمين الصحي للعاملين بها بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية بشرط أن تكون تحت التجربة لمدة ٣ أشهر ثم بعدها ترفع رواتبنا حسب سلم الطيران المدني مشيراً إلى أنه بعد مرور عشرة أشهر وهو يعمل كموظف مأمور سنترال في مطار نجران مع الشركة فوجئ بعقد غير أصلي بنفس الراتب السابق ولا يحمل أي توقيع من أي مسؤول في الشركة فرفض التوقيع عليها إلا بعد رفع راتبه حسب سلم رواتب موظفي الطيران المدني.

الصحة تنفي علاقتها بتفاوت أسعار الأدوية وتعيده لفرق العملة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧
<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article638913.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

نفى الدكتور صلاح المزروع مستشار وزير الصحة والمشراف العام على إدارتي التموين الطبي والتجهيزات أن تكون الصحة هي الجهة الرقابية على تفاوت أسعار الأدوية في الصيدليات وغلائها الذي عزاه لاختلاف العملة، مؤكداً في ذات السياق شراكتهم مع هيئة الغذاء والدواء في مراجعة قائمة الأسعار ومتابعة تغييرها. وقال: الصحة سعت لاستقطاب الشركات المنتجة للدواء لخفض الأسعار من خلال جلب الشركات إلى السوق السعودي، وتكوين شراكات مع الوزارة في البنية التحتية، وقد جعلت الصحة الأدوية محل اهتمام ومراجعة قبل أن تدخل وأن تسجل في المملكة وبدعم من هيئة الغذاء والدواء، كما أنها تراجع باستمرار بالاشتراك مع الغذاء والدواء الأسعار المرتفعة ليس على مستوى المملكة بل على مستوى العالم، مشيراً إلى أن الأسعار في المملكة مقارنة بالدول الخليجية والدول المجاورة تعد الأفضل من حيث التسعيرة والإمكانات. وأضاف خلال فعاليات المؤتمر السعودي الأول لاقتصاديات الدواء الذي افتتحه امس بشاركة العديد من الجهات الصحية المتخصصة، ان السوق الطبي هو أفضل الأسواق العربية والخليجية، مشيراً إلى أن المملكة تعد رائدة في عدة أمور ك مجال الطب والأدوية، واحتضان البنية التحتية للشركات المساهمة التي أصبحت تستثمر داخل المملكة مما أعطاهم الأمان الاقتصادي. من جهته أكد رئيس المؤتمر الدكتور خالد الراددي أن المؤتمر جاء في إطار حرص مدينة الملك سعود الطبية على الإسهام في تحقيق رسالة وزارة الصحة المتمثلة في رفع كفاءة وتدريب منسوبيها بصفة مستمرة لما ينعكس ايجابيا على مستوى ما يقدمونه من خدمات، ومن اجل الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى وتبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين من خلال الموضوعات المطروحة. من جانبه، أوضح مدير عام الإدارة العامة للتموين الطبي في وزارة الصحة ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور أحمد المصيلحي أن مجال اقتصاديات الصحة مجال حديث نسبياً ويعنى بتطبيق أفضل استخدام للموارد المتاحة لدى القطاع الصحي، حيث ينتج عنه أفضل مردود ممكن من الرعاية الصحية، كما أن العلاقة بين الصحة والاقتصاد علاقة تبادلية إذ لن ينسنى تحقيق اقتصاد قوي دون تحسن مستدام في صحة الإنسان وبالعكس. من جانبه، كرم المزروع جميع المشاركين والمنظمين للمؤتمر، كما قام المشراف العام على مدينة الملك سعود الطبية الدكتور نبيل القصيبي بتكريم راعي الحفل، بعدها بدأت المحاضرات العلمية والتي حوت ثمانين أوراق عمل وتستمر فعاليات المؤتمر إلى يوم الغد. يذكر أن " الرياض " هي الراعي الإعلامي الوحيد للمؤتمر، ومدينة الملك سعود الطبية عملت على تنظيم المؤتمر.

وزير التربية: يجب أن نعطي المرأة مكانتها... وبيان شرف لكل سعودي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274925>

جدة - أحمد الهاللي
وقف وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أمس (الأحد) على توقيع اتفاق لأهم المشاريع الإستراتيجية لتطوير التعليم في السعودية، وتحويلها إلى نموذج جديد في طريقة العمل والريادة والتدريس، بدءاً من العام المقبل عبر سبع مناطق ومحافظات تعليمية.

وتحدث الأمير فيصل في تصريحات صحافية بعد مراسم التوقيع عن فوز الطالبة السعودية «بيان» بالمركز الأول دولياً بمعرض «إنتل أيسف ٢٠١١» بـ «بلوس أنجلوس» في أميركا وقال: «أعتقد أن العالم أعلن فوزها، وهي شرف لكل مواطن سعودي أن تفوز إحدى بناتنا، وأن يحاورها ثمانية من الحاصلين على جائزة «نوبل» وهو الأسلوب الذي نتمنى أن نراه، والمعنى الذي نريد أن نحققه»، مشدداً على أنه يجب التفكير في المرأة، وأن تعطى مكانتها.

وأضاف: «إن النموذج الجديد يهدف إلى تقديمه للمدارس في السعودية من خلال تحويل المدرسة من الاقتصاد على التعليم الروتيني، إلى أن تصبح مؤسسة تربوية تعليمية تهئ بيئة للتعليم، تسود فيها ثقافة التعاون، والدعم المهني المبني على خبرات تربوية عملية، وتشجع على المبادرات التربوية النوعية بين منسوبيها سواء كانوا قيادات أو معلمين أو متعلمين».

وأوضح أن النموذج ينطلق من الرؤية المستقبلية للمدرسة التي حددتها الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم والتي تطمح إلى أن يكون محور اهتمام المدرسة هو المتعلم، وأن تكون موفرةً لتعليم عالي الجودة، إضافةً إلى كونها جاذبةً ومعززةً للتعليم، وتعليميةً ومحفزةً للإبداع، وأن تكون ذات قيادة فاعلة، ومعلمين مؤهلين، وأن تكون ذات مسؤولية مجتمعية.

وأشار إلى أن النموذج الجديد للمدرسة يهدف إلى تحول المدارس من النمط المقتصر على التدريس إلى مؤسسة تربوية متعلمة، تهئ بيئةً للتعليم وتشجع على المبادرات التربوية النوعية بين منسوبيها، مشيراً إلى أنها تعزز تفعيل صلاحيات مديري المدارس وتمكينهم من القيام بأدوارهم على أكمل وجه، بما يتماشى مع الرؤية الحقيقية للمدرسة التي تتطور مهنيًا من الداخل من خلال التقويم الذاتي والتخطيط للتحسين المستمر وتعمل على توظيف مصادر متعددة في عملية التعلم (الكتاب المدرسي، المحتوى الإلكتروني)، وطرائق تدريس متنوعة تشجع على التعلم النشط.

وحول القرارات الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول تعيين معلمين ومعلمات، أكد الأمير فيصل أنها تأتي ضمن الأهداف التي تسعى من خلالها الدولة إلى توفير فرص العمل للشباب والشابات، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك ليس التوظيف فقط بل جودة التعليم.

ولفت إلى أن من أسباب طلب الوزارة تسكين المعلم ووضعها في الرتب المدرسية، رفع عطاء المعلم والمعلمة من خلال إعادة حقوقه وتوفير فرصة الإبداع له، مشدداً على ضرورة وجود تقويم للمعلم والمعلمة لتحقيق الهدف المنشود.

وفي ما يتعلق بتثبيت البدلات في المدارس اللاتي ما زلن على رأس العمل قال: «أنا أتكلم عن رؤية الوزارة، أنها ستكون عادلة في الأمانة التي وضعها ولي الأمر». وزاد: «إن هناك تنظيمًا لعملية التثبيت، جزءٌ منها يتعلق بوزارة الخدمة المدنية وهي الأساس، ووزارة المالية، ووزارة التربية والتعليم».

وأكد أن تحديد رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية سيكون له أثرٌ كبير على العملية التعليمية.

وفي المقابل، أوضح المدير العام لمشروع «تطوير» علي الحكمي أن الاتفاق يهدف إلى العمل بصورة متكاملة بين وزارة التربية والتعليم ومشروع تطوير وإدارات التربية والتعليم، بما يدعم عمليات التطوير في إدارات التعليم ومدارسها، إضافة إلى تأسيس شراكة علمية وعملية بين جميع الأطراف في مجال تطوير أداء الإدارات والمدارس المطبقة للنموذج. وأضاف: «إن الاتفاق «يقضي بتطبيق النموذج الجديد للمدرسة وفق المسار الإشرافي، والذي سيبدأ في ٢١٠ مدارس في سبع مناطق تعليمية كمرحلة أولى، على أن يتم التوسع في المدارس تدريجياً لتشمل جميع مدارس المملكة خلال خمس سنوات، بمتابعة وتقويم من خلال مشروع تطوير ووحدات تطوير المدارس».

وأشار إلى أن وزارة التربية والتعليم ومشروع «تطوير» يعملان على تمكين المدارس من خلال توفير الدعم والمساندة بما يضمن الانتشار السريع للنموذج الجديد للمدرسة، وقال: «إن تفعيل النموذج يعتمد بشكل رئيس على بناء القيادة المدرسية القادرة والتطوير المهني للمعلمين والعاملين في المدرسة، وتبني أسلوب جديد للعمل يعتمد على التقويم الذاتي والتحسين المستمر».

يذكر أنه تم خلال اللقاء تدشين الموقع الإلكتروني لبرنامج تطوير المدارس والذي يرتبط ببوابة «تطوير» التعليمية التي فازت أخيراً بجائزة أفضل موقع إلكتروني تربوي على مستوى العالم العربي.



الناطق الرسمي لصحة مكة: لسنا مخولين للتصريح بالأرقام

مخاوف الضنك تتنامى في مكة وسط غياب إحصائية رسمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424835.htm>

علي بن غرسان - مكة المكرمة

في الوقت الذي تتنامى فيه أعداد المصابين بحمى الضنك في مكة المكرمة وتزيد المخاوف لدى أهالي العاصمة المقدسة لاسيما مع تزايد الأنباء عن تسجيل إصابات مرتفعة في كبرى مستشفيات مكة المكرمة خلال الأسابيع الماضية، لم تفصح الجهات المعنية عن أي أرقام خاصة بأعداد المصابين أو إبراز تفاصيل الخطط الوقائية لمكافحة بعوض «الأيديس أجيبتي» المسبب للمرض، الذي يؤدي في حالة عدم اكتشافه إلى الوفاة نظير تكسر الصفائح الدموية للمصاب. وكشفت جولة «عكاظ» على عدد من المستشفيات الخاصة والحكومية أمس عن وجود حالات تعاني من ارتفاع حاد في درجات الحرارة فيما لا يلتزم الأطباء المعالجون لتلك الحالات بالإفصاح عن التشخيص للمريض أو لأقاربه لاسيما المستشفيات الخاصة في مكة والتي تكتفي بعبارة «اشتبه بحمى الضنك» ومن جهتها، لم تبد الشؤون الصحية أو أمانة العاصمة المقدسة أي قلق تجاه المعلومات المتواترة عن ارتفاع أعداد المصابين في مكة المكرمة في الآونة الأخيرة وسط تأكيد الجهتين بأن الأوضاع تبدو مطمئنة.

وفضل الناطق الرسمي للشؤون الصحية في مكة المكرمة فائق محمد حسين عدم الخوض فيما يخص حمى الضنك حيث اكتفى بقوله لـ «عكاظ» عقب سؤاله عن الإحصائية للمصابين بهذا المرض: «وفق الاتفاق بين الشؤون الصحية وأمانة العاصمة المقدسة فإن أمين العاصمة المقدسة هو المخول بالحديث حول كل ما يخص الضنك، ولا يستطيع الحديث معكم حوله».

وعن عجز بعض المستشفيات الحكومية ومنها مستشفى النور التخصصي عن استيعاب حالات المصابين ونقص الأسرة قال: لا يمكن الحكم بأن ما حدث هو عجز فمستشفى النور التخصصي يخضع حالياً إلى تحسينات في البنى التحتية وهو مشروع بتكلفة تجاوزت ١٦٠ مليون ريال وما نشاهده من ازدحام في الطوارئ يعود إلى أعمال الصيانة في عدة أقسام مما اضطرت معه الإدارة إلى تنويم المرضى أحياناً في الطوارئ، لكن لا نريد أن نعطي الأمر أكثر مما ينبغي فالحالة العامة مطمئنة وليس هناك ضرورة للإثارة.

احتجرت شهادته لوجود خطأ

المظالم ينظر في شكوى طالب ضد تعليم مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424844.htm>

عبد الرحمن القنامي - مكة المكرمة

ينظر ديوان المظالم في الثاني من شعبان المقبل في شكوى تقدم بها طالب ضد إدارة التربية والتعليم في العاصمة المقدسة، بعد اكتشافه خطأ مطبعياً في شهادة تخرجه في الثانوية العامة عام ١٤٢٩ هـ في أبي أيوب الأنصاري في حي الشرائع شرقي العاصمة المقدسة، حيث احتجرت إحدى الجهات التدريسية في محافظة جدة شهادته حتى تقديم ما يثبت مصداقية الشهادة التي بحوزته وأنها لم تتعرض للتلاعب من قبله.

وقال لـ«عكاظ» مقدم الشكوى عزام الفقيه «تخرجت عام ١٤٢٩ هـ في مدرسة أبي أيوب الأنصاري (نظام المقررات المطور) بنسبة ٦٨,٦١ في المائة وبتقدير (مقبول)، وبعد أن حصلت على الشهادة قدمت لعدد من الجهات للحصول على وظيفة ولكنني كنت أستبعد بسبب حصولي على تقدير (مقبول)».

وأضاف: بعد ما يقارب ثلاث سنوات قدمت إلى إحدى الجهات التدريسية في جدة أحتجرت شهادتي، وأخبروني أن هناك خطأ في الشهادة أو تلاعباً من قبلي، حيث إن النسبة الموضحة تؤكد حصولي على تقدير (جيد) وليس (مقبول)، وطالبوني بتقديم خطاب من قبل إدارة التربية والتعليم يثبت مصداقية الشهادة، وعندما ذهبت إلى إدارة التربية والتعليم وجهوني إلى المدرسة، وطالبني المسؤولون فيها بتقديم خطاب من قبل إدارة التربية والتعليم، وما زلت على هذه الحال دون أن أستلم خطاباً يؤكد مصداقية الشهادة، وبين أنه يبحث عن عمل منذ ثلاثة أعوام إلا أن تقدير (مقبول) يمنعه من الالتحاق بعمل، وازدادت المشكلة سوءاً بعد احتجاز الشهادة في انتظار خطاب إدارة التربية والتعليم يؤكد مصداقيتها. من جهته، أوضح وكيل إدارة التربية والتعليم في العاصمة المقدسة الدكتور محمد الشمراني بأنه في حال ورود خطأ مطبعي في الشهادة يجب على الطالب مراجعة إدارة اختبارات القبول ويقدم شكواه، وزاد: في حالة وجود خطأ يصحح من قبل المدرسة ويسلم شهادة أخرى بعد تعديل الخطأ الوارد في الشهادة السابقة.

أكد ثقته بأن المملكة ستكون أنموذجاً يحتذى في مكافحة التدخين.. قريباً.. د. المنيف:

مشروع وطني لحماية صغار السن من التدخين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧

<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article639095.html>

الرياض- خالد بخش

كشف د. ماجد المنيف المشرف العام على برنامج مكافحة التدخين بوزارة الصحة وأمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ في حفل بمكة المكرمة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التدخين عن بدء وزارة الصحة ممثلة ببرنامج مكافحة التدخين في إعداد الرسمى لمشروع (قبل أن يدخن) الذي يهدف لحماية صغار السن من الوقوع في التدخين ويشارك في إعداده كل من كلية العلوم الاجتماعية وكلية الدعوة والإعلام والجمعية الخيرية للتوعية الصحية والإدارة العامة للصحة النفسية وإدارة التوعية الصحية بوزارة الصحة، كما أشار إلى أنه تم الانتهاء من إعداد دليل بيانات عمل بلا تدخين لتكون دليلاً استرشادياً لقطاعات العمل الحكومية والأهلية في منع التدخين بمقر العمل حماية لغير المدخنين ومساعدة للمدخنين للإقلاع عن التدخين.

وأكد المنيف ثقته بأن المملكة سوف تكون قريباً أنموذجاً يحتذى في مكافحة التدخين بفضل الدعم الكبير من القيادة الرشيدة حفظها الله لدر هذه الآفة وتطوير المجتمع بحصائن الأنظمة والتشريعات لكبح جماح سعار شركات وللأسف وكلاء شركات التبغ.

وقال المنيف إنه من المؤشرات لنجاح المملكة لتحقيق هذا الهدف هو مسارعة المقام السامي الكريم بالموافقة على انضمام المملكة إلى منظومة الاتفاقية العالمية لمكافحة التبغ لتكون من أوائل الدول بعيد إطلاقها في المحافل الدولية وهي الاتفاقية التي ضمت المبادئ الشاملة للوقاية من مشكلات التبغ والوصول إلى تقليل استهلاكه من النواحي التوعوية والعلاجية والأنظمة والتشريعات وتوجيهات السامي الكريم بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ تحت رئاسة معالي وزير الصحة وعضوية الوزارات والقطاعات ذات العلاقة المباشرة بمكافحة انتشار التبغ في المجتمع، كما صدر القرار السامي بضم كل من وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الإسلامية لعضوية اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ ليكون عمل اللجنة الوطنية تكاملياً لتسريع متابعة التوصيات والمقترحات والأنشطة.

وأوضح المنيف بأن ما حققته المملكة ممثلة بوزارة الصحة من إنجازات متلاحقة نال إشادة وتقدير المنظمات والهيئات الدولية الصحية والمتخصصة في مكافحة التبغ مشيراً إلى إشادة مديرة إدارة مكافحة التبغ بمنظمة الصحة العالمية - إقليم شرق المتوسط بقولها بإحدى المناسبات الوطنية (ان المملكة تمر بطفرة إيجابية في مكافحة التبغ). واستعرض المنيف الإنجازات التي حققها برنامج مكافحة التدخين بوزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وأبرزها صدور القرار السامي الكريم بمنع التدخين بالمطارات وفرض غرامات على المخالفين، تسارع الجامعات في تطبيق أنظمة التدخين بمبانيها ومرافقها وفرض الغرامات للمخالفين وليكون العام القادم تطبيقاً كاملاً وشاملاً لجميع الجامعات حسب الإفادات الرسمية من وزارة التعليم العالي، الموافقة الخليجية على وضع الصور التحذيرية على علب السجائر وسائر منتجات التبغ، تزايد المدن والمحافظات التي رفعت شعار محافظة بلا تدخين ولنا في الدرعية أنموذجاً مثالياً، الموافقة الخليجية المبدئية على فرض ضريبة اضافية بمقدار ١٠٠% بمسمى (ضريبة صحة) على منتجات التبغ وأدوات تصنيعها واستهلاكها، تتالي بعض الشركات التموينية الكبرى في قرارات عدم بيع السجائر ومنتجات التبغ وأخرها شركة هايبر بنده وشركة كارفور ومن قبلهما شركة العثيم التي حتى ساهمت في الدعم المميز لأنشطة الجمعيات

136

الخيرية لمكافحة التدخين، موافقة وتوجيه معالي وزير الصحة - رئيس اللجنة الوطنية - على استقطاب خبراء دوليين للمساهمة في إعداد الخطة الحديثة لمكافحة التدخين بالمملكة، الاعتماد الرسمي من قبل معالي وزير الصحة على الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين الذي شارك في إعداده ومراجعته نخبة من المتخصصين في شتى المجالات الطبية ومن مختلف القطاعات الصحية والكلية الطبية ويكون منطلقاً لتطوير هذه الخدمة والتوسع في إعداد المراكز المقدمة لخدمة الإقلاع عن التدخين، قرار وزير الصحة - رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ- بإنشاء اللجنة التنفيذية للجنة الوطنية وصولاً إلى اختزال الأوقات لتنفيذ التوصيات ومتابعة القرارات والتوجيهات، وأخيراً صدور مقترح الضوابط الخليجية لتسويق وتوزيع منتجات التبغ.



هيئة التحقيق تستدعي صديقات سيدة الأعمال المغتصبة للإدلاء بالشهادة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424669.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

علمت «عكاظ» من مصادر أمنية أن هيئة التحقيق والادعاء العام استدعت عددا من صديقات سيدة الأعمال المغتصبة للإدلاء بشهادتهن أمام المحققين، وأفادت المصادر أن سيدة الأعمال طلبت من صديقاتها اللواتي تواجدن برفقتها قبل لحظات قليلة من عملية الاغتصاب الإدلاء بالشهادة أمام المحققين. ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها «عكاظ»، فإن سيدة الأعمال كانت برفقة عدد من سيدات الأعمال وعدد من صديقاتها في إحدى الحدائق الترفيهية (غربي المدينة المنورة) لمباشرة بعض الأنشطة التجارية، حيث غادرت سيدة الأعمال بعد لحظات قليلة من منتصف الليل، وأفادت أمام الجهات الأمنية بتعرضها لعملية اغتصاب على يد سائقها.

من جهة أخرى، ما زالت دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام تباشر التحقيقات في القضية بحضور جميع الأطراف المعنية. يذكر أن الجهات الأمنية تحفظت على سائق سعودي في أواخر العقد الثاني من العمر بعد أن تقدمت سيدة الأعمال ببلاغ أفادت فيه بتعرضها لعملية اغتصاب على بعد (٢٥ كم) شرقي المدينة المنورة، وذلك في إحدى المناطق المهجورة خلف مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي.

جهات حكومية تطلب من إداراتها الإبلاغ عن أي موظف يتم سجنه أو التحقيق معه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274927>

جدة - أحمد الهاللي
أبلغت جهات حكومية إداراتها وموظفيها بضرورة الإبلاغ عن الموظف في حال غيابه عن العمل بسبب سجنه أو توقيفه أو أخذ إفادته لدى الجهات الأمنية.
وأكدت تلك الجهات على إدارات المتابعة الإبلاغ عن الموظف قبل تمكينه من المباشرة، والتقييد بالتعليمات وإرفاق طلبات الجهات الأمنية الموجهة للموظفين الذين يتطلب حضورهم... وجاء هذا القرار بعد أن رصدت جهات حكومية عدة سجن بعض موظفيها لمدد مختلفة في قضايا متنوعة من دون إبلاغ إدارات المتابعة عن ذلك، إضافة إلى اختفاء بعض الموظفين من أعمالهم، لأسباب تتضمن سجنهم في بعض الأحيان في قضايا من دون إبلاغ إداراتهم.
وبحسب مصدر لـ «الحياة» فإن بعض الموظفين تم إيقافهم في وقت سابق في قضايا مخدرات، وقضايا أخلاقية، وخلافات عائلية، إضافة إلى إيقاف بعضهم بسبب مطالبات مالية متعلقة ببعض شركات تأجير السيارات.
ونشرت «الحياة» في وقت سابق عن اختفاء موظفين حكوميين من مقر عملهما لأسباب مختلفة، ولا تزال فصولهما قائمة حتى الآن، إذ تمثلت القضية الأولى لموظف في إدارة الأوقاف والمساجد في محافظة جدة من خلال اختفائه منذ أربعة أشهر، إذ سجل ملف اختفائه تضارباً في أقوال إدارة الموظف، بعد ورود تعارض في محضري الغياب المرسلين من المدير، المتضمنين إشارة إلى انقطاع الموظف عن وظيفته، إذ تضمن المحضر الأول غياب الموظف لمدة يومين فقط خلال شهر واحد، في حين أكد المحضر الثاني غيابه طوال شهر كامل.
في حين تمثلت القضية الثانية في اختفاء موظف بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (مركز الهجرة في العاصمة المقدسة) وهو أحد الأعضاء الشبان الميدانيين، يعمل على المرتبة الوظيفية الخامسة، وعين في «الهيئة» قبل اختفائه بعامين، وذكرت حينها وسائل الإعلام أن معلومات عاجلة تم الحصول عليها تفيد أن «العضو المختفي» يقيم حالياً في مصر لاستكمال دراسته.
وأوجب نظام تأديب الموظفين في بعض مواد «أن يعرض أمر الموظف الذي حكم بحبسه على هيئة الرقابة والتحقيق للنظر في مسؤوليته التأديبية، وتخصيص هذه الحال بالحكم لا ينفي أن حبس الموظف في ذاته من شأنه أن يكون مظنة لإثارة الشبهة حول سلوكه الوظيفي، مما يجعل لهيئة الرقابة والتحقيق في كل الأحوال أن تبحث مدى دلالة حبس الموظف على ارتكابه للمخالفة التأديبية».
وقرر النظام نفسه «وجوب إبلاغ هيئة الرقابة والتحقيق في كل الأحوال عن انقطاع الموظف عن العمل بسبب الحبس»، من دون أن تحدد الجهة التي تقع على عاتقها مهمة الإبلاغ، تاركة ذلك لظروف الحال، «وأن تقوم أول جهة إدارية تعلم رسمياً بأمر حبس المتهم بإبلاغ هيئة الرقابة والتحقيق بذلك، ومن المفضل لحسن سير الإجراءات أن تقوم جهة الأمن التي أجرت القبض بإبلاغ كل من الجهة التابع لها الموظف، وهيئة الرقابة والتحقيق بأمر ذلك الحبس فور حصوله».
وحصر النظام العقوبات التي تقع على الموظف الذي انتهت خدماته في الغرامة والحرمان من العودة إلى الخدمة، لأنهما العقوبتان اللتان يمكن أن يكون لهما أثرٌ أو جدوى بالنسبة للموظف بعد انفصاله عن الخدمة.
ويعفى الموظف من العقوبة بحسب النظام إذا ارتكب المخالفة بناءً على أمر مكتوب صادر له من رئيسه على رغم تنبيه الموظف للرئيس كتابةً بأن العمل المرتكب يكون مخالفة، ونظراً إلى أن الأصل هو اشتراك الموظف في المسؤولية

الإدارية، إذ لا طاعة في معصية فقد رأى النظام أن يقتصر هذا الإعفاء على المخالفات الإدارية والمالية فحسب من دون الجرائم الجنائية.



بعد القرارات الملكية بالتوسع في مجالات عملها أصحاب العمل أمام نظام يحمي حقوق المرأة العاملة في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧
<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article639088.html>

متابعة - محمد الغنيم

منح نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣ هـ النساء العاملات خصوصية تراعي حقوقهن حيث خص النظام المرأة بنصوص تتضمن قواعد إضافية تتعلق بتشغيلها في القطاع الخاص مراعاة لظروفها ولتوفير المزيد من الراحة لها بما يمكنها من اداء دورها كأم وزوجة وربة أسرة .
وتضمن الباب التاسع من نظام العمل حظر تشغيل النساء ليلاً أثناء فترة من الليل لا تقل عن ١١ ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من وزير العمل، كما حظر النظام تشغيلهن في الاعمال الخطرة او الصناعات الضارة التي قد تعرضهن لأخطار محددة .

حظر تشغيل النساء ليلاً ومنحها ساعة يومياً لإرضاع مولودها
وألزم النظام صاحب العمل في القطاع الخاص الذي تعمل لديه المرأة توفير الرعاية الطبية للمرأة العاملة أثناء الحمل والولادة، كما يحق للمرأة العاملة عند عودتها لمزاولة عملها بعداجازة الوضع ان تأخذ فترة أو فترات للاستراحة لإرضاع مولودها لا تزيد في مجموعها عن الساعة في اليوم الواحد وتحسب هذه من فترات ساعات العمل الفعلية بدون تخفيض الأجر، كما أوجب النظام على صاحب العمل ان يدفع للمرأة العاملة اثناء انقطاعها عن عملها في اجازة الوضع مايعادل نصف اجرها اذا كانت خدمتها سنة فأكثر أو الاجر الكامل اذا بلغت خدمتها ٣ سنوات فأكثر .
وفي اجازة الوضع اعطى نظام العمل المرأة الحق في اجازة وضع لمدة الاسباع الاربعة السابقة على التاريخ المحتمل للوضع والاسباع الستة اللاحقة له ويحظر تشغيل المرأة خلال الاسباع الستة التالية مباشرة للوضع .
ونصت المادة ١٥٥ من النظام على عدم جواز فصل العاملة او انذارها بالفصل اثناء تمتعها باجازة الوضع في حين نصت المادة ١٥٦ على ألا يجوز لصاحب العمل كذلك فصلها اثناء فترة مرضها الناتج عن الحمل او الوضع على ألا تتجاوز مدة غيابها ١٨٠ يوماً كما لا يجوز فصلها بغير سبب مشروع .

إلزام كل من يشغل ٥٠ سيدة فأكثر بتوفير مريبات لرعاية أطفالهن مع الرعاية الطبية لهن أثناء الحمل والولادة
وألزمت المادة ٥٨ من نظام العمل صاحب العمل في جميع الاماكن التي يعمل فيها نساء وفي جميع المهن أن يوفر لهن مقاعد تأميناً لاستراحتهن، في حين تقول احدي المواد ان على كل صاحب عمل يشغل ٥٠ عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتوافر فيه العدد الكافي من المريبات لرعاية اطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن ٦ سنوات وذلك اذا بلغ عدد الاطفال عشرة فأكثر، بينما يجوز لوزير العمل ان يلزم صاحب المنشأة الذي لديه 100 عاملة فأكثر في مدينة واحدة ان ينشئ داراً للحضانة بنفسه او المشاركة مع اصحاب عمل آخرين في المدينة نفسها او يتعاقد مع دار حضانة لرعاية اطفال العاملات اثناء فترة العمل وهنا يقرر الوزير نسبة التكاليف التي تقرض على العاملات المستفيدات من هذه الخدمة .
وميز النظام المرأة العاملة عن الرجل كذلك بقواعد خاصة في بعض الحالات المتعلقة بانتهاء عقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة، كما يحق لمن يتوفى زوجها اجازة بأجر كامل مدة لا تقل عن ١٥ يوماً من تاريخ الوفاة .

وتبين هذه المزايا الخاصة للمرأة العاملة عن الرجل حرص الدولة على ضمان كافة حقوقهن وتوفير البيئة المناسبة لهن ليعملن وينتجن ويشاركن الرجال في التنمية التي تشهدها بلادنا بما يوفر لهن العيش الكريم وتوسيع خبراتهن ومداركهن من خلال فتح مجالات اوسع لعملهن بما يتناسب ومتطلباتهم وحاجاتهم.



الصحة لمنسوبيها المطالبين بصرفه:

لا تستحقون بدل العدوى ومعاملاتكم أضاعت وقتنا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424645.htm>

نادر العنزي - تبوك

أبدت وزارة الصحة استياءها من كثرة مطالبات عدد من منسوبيها بخصوص صرف بدل العدوى، والضرر، وبدل الخطر، سواء من المستشفيات أو المراكز الصحية أو إدارات أخرى. وبين مدير شعبة الاستحقاقات في وزارة الصحة سعيد بن محمد الغامدي في تعميم (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن أغلب من تقدموا بطلباتهم لا يستحقون صرف البدل، ما أدى لتعطيل المعاملات وإضاعة الوقت على حد تعبيره. وأوضح أن الذين يصرف له بدل العدوى في المستشفيات هم من تخصص المختبرات، والأشعة، ومراقبي الوبائيات الذين يمارسون مهام الوظيفة فعلا بصفة دائمة، والعاملين في مكافحة العدوى من فئة التمريض. وأضاف أنه في المراكز الصحية الأولية يصرف البدل لفئة التمريض الذين يمارسون التحصينات والتطعيمات الأساسية فقط، وكذلك لفئة المختبرات ومراقبي الوبائيات والأشعة ممن يمارسون مهام الوظيفة فعلا بصفة دائمة. وكان عدد من المرضين قد طالبوا بصرف بدل العدوى لهم من قبل وزارة الصحة أسوة بزملائهم في التخصصات الأخرى مؤكداً بأنهم يستحقون هذا البدل.

صرف البدلات الصحية النادرة أساسها المؤهلات

سعيد الباحص - الدمام

أثبتت وزارة الخدمة المدنية أن تطبيق صرف البدلات والمكافآت للمشمولين بسلم رواتب شاغلي الوظائف الصحية يسير وفق قرارات معتمدة من المقام السامي حيث يصرف بدل للندرة تكون مخصصاتها لذوي التخصصات النادرة بما لا تزيد عن ٣٠ % من الدرجة الأولى في المستوى الذي يشغله الموظف، وكذلك بدل تمييز لذوي التمييز المهني والسمعة والشهرة في مجال التخصص بحيث لا تزيد عن ٣٠ %، وبدل تدريب لا يتجاوز مقداره (٢٠٠٠) ريال شهريا كحد أقصى للاستشاريين القائمين بعملية التدريب وفق ضوابط محددة ومقننة تسير عبر لائحة النظام وذلك بأن يكون التدريب جاء بناء على الحصول على شهادة الزمالات والبرامج التدريبية والتعليمية المعتمدة في المجال الصحي، وأن يحدد صاحب الصلاحية الأشخاص المخولين بالتدريب، وألا يكون الممارس للتدريب معينا على وظيفة خاصة بالتدريب، كما أنه لا يجوز الجمع بين البدل السابق في التدريب وبدل الإشراف.

كما أكدت بأن هناك بدلا يسمى بدل الإشراف يكون بمبلغ مقطوع يصرف شهريا للمدير الطبي ولرؤساء الأقسام الطبية والصحية بحيث يكون مقداره بـ ٣٠٠٠ في المستشفيات العامة والمختبرات المركزية، وفي المستشفيات التخصصية والمرجعية مقداره (٥٠٠٠) ريال.

الشورى يوافق على زيادة محطات الرصد الجوي.. ويرفض استحداث وزارة للبيئة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٧
<http://www.alriyadh.com/2011/06/06/article639106.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

رفض الشورى استحداث وزارة مستقلة للبيئة وهي التوصية التي قدمها العضو مازن الخياط وتبنتها لجنة الشؤون الصحية والبيئة وأسقطها التصويت بنتيجة ٧٩ معارضا مقابل 36 عضواً مؤيداً لها .

ووافق المجلس أمس الأحد على ثماني توصيات قدمتها اللجنة الصحية وأكدت أنها ستعالج أبرز أوجه القصور والخلل التي رصدتها على الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وتضمن مزيداً من جودة الأداء .

وشددت التوصيات على زيادة عدد محطات الرصد الجوي والبحري السطحية ومحطات قياس طبقات الجو العليا وشبكة الرادار، ودعم الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لتغطية هذا الجانب .

وأكد الشورى أن العدد الحالي لمحطات الرصد الجوي الساعية بالرئاسة غير كاف، إضافة إلى عدم وجود محطات بحرية لإعطاء صورة دقيقة عن طقس المملكة والتنبؤ بالظواهر الجوية التي زادت حدتها في الآونة الأخيرة، مثل العواصف الترابية والفيضانات .

وأقر مجلس الشورى أمس مراجعة النظام العام لحماية البيئة ولائحته التنفيذية على ضوء المستجدات لتجاوز المعوقات أمام النظام الحالي لإعطاء الرئاسة دوراً أكثر فاعلية للإشراف على حماية البيئة .

وأوضح المجلس عبر تقرير لجنة البيئة أن تقرير الرئاسة قد أظهر عدم قدرتها على القيام بأعمال المراقبة والتفتيش المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها خاصة في ظل تزايد عدد المنشآت الصناعية في مختلف أنحاء المملكة، وشدد على دعم برنامج التشغيل الخاص بالمراقبة والتفتيش البيئية لتتمكن الرئاسة من التعامل مع تلبية العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة. ومن التوصيات التي أقرها الشورى "ضرورة إيجاد وسائل عملية آمنة بيئياً للتخلص من المخلفات الصناعية في كل مناطق المملكة وإلزام الرئاسة بمتابعة تلك الوسائل مع القطاعات المعنية بها ."

وجاء هذا القرار بعد أن رصد تقرير الأرصاد وحماية البيئة أخطار مخلفات الصناعة على صحة الإنسان والبيئة وعجز الرئاسة عن متابعة عمليات التفتيش مما قد ينتج عنه تلوث للبيئة، حيث لا يوجد تصريف للمخلفات الصناعية إلا في ثلاث مناطق في المملكة، أما بقية المناطق فلا يوجد بها تصريف بالشكل المطلوب مما يتعذر معه المراقبة .

وحث المجلس الرئاسة على نشر نتائج الدراسات والبحوث البيئية والتوصيات الناتجة عنها وتضمين ذلك في تقاريرها السنوية، بالإضافة إلى ما اتخذته من إجراءات حيال نتائج وتوصيات تلك الدراسات .

ودعا المجلس إلى دعم دور المجتمع المدني وتفعيله وتكوين جمعيات أهلية للبيئة في مناطق المملكة المختلفة، كما طالب الرئاسة بتضمين تقرير الرئاسة القادم نتائج الدراسات والجهود والإجراءات التي اتخذتها جميع القطاعات المعنية لحماية المواطن من آثار التلوث في محافظة مهد الذهب. وأخيراً أقر المجلس توصية للعضو زامل أبو زنادة رغم رفض اللجنة الصحية لها ونجحت بـ ٧٨ صوتاً، ونصت على "تنفيذ الرئاسة لبرامج إعلامية توعوية فاعلة لرفع وعي المواطنين واهتماماتهم بشأن المخاطر البيئية المحيطة بهم وبالطوارئ المناخية المرتقبة."

أحدهم ينتظر زراعة كبد منذ عام وآخر يحتاج لـ الكيماوي مرضى تبوك يحملون السعودية تأخير مواعيدهم العلاجية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424682.htm>

محمد الساعد - تبوك

سادت حالة من الفوضى في أروقة مطار تبوك مساء أمس الأول بعد إعلان إلغاء رحلتي تبوك - الرياض، وتبوك - جدة رقمي ١٥٤٠ - ١٥٤٢، المقرر إقلاعهما الساعة السادسة مساءً، الساعة الحادية عشر مساءً على التوالي، حيث كان من بين المسافرين مرضى السرطان ومنهم من لديه موعداً لإجراء عملية لزراعة كبد، ناهيك عن لديهم مراجعات وأعمال تتطلب تواجدهم في كل من الرياض وجدة.

«عكاظ» رصدت معاناة المسافرين من داخل المطار، حيث أوضح المواطن مغلث المطيري أن لديه موعداً لزراعة كبد منذ عام، وظل ينتظر هذا الموعد بفارغ الصبر، وكان قدره أن يحجز على رحلة تبوك - الرياض التي كان من المقرر إقلاعها الساعة السادسة من مساء أمس الأول السبت وتوجه إلى المطار على أمل الوصول للمستشفى لإجراء عملية الزراعة عند الساعة الثامنة والنصف من صباح أمس الأحد، ولكنه فوجئ بغيره من المسافرين بإعلان الخطوط السعودية في المطار عن إلغاء الرحلة وتأجيلها لليوم عند الساعة الثامنة، الأمر الذي سيحرمه من إجراء العملية، ويخشى تأجيلها لعام مقبل بسبب تأخير موعد رحلته.

ويؤكد المواطن المطيري بأنهم لم يتبلغوا بإلغاء الرحلة إلا عندما حضروا للمطار.

وتحدث المواطن ناصر الطميجي بمرارة عن حالته فهو يعاني من إصابة بمرض السرطان وكان لديه جلسة علاج بالكيماوي عند الساعة الثانية عشر ظهر أمس، وكان من المفترض أن يكون في الرياض مساء أمس الأول لكي يستعد للعلاج ولكن بعد وصوله للمطار واقترب الموعد المقرر لإقلاع الرحلة صعق بنباؤها وتأجيلها لليوم التالي عند الساعة الثامنة صباحاً، الأمر الذي قد يؤدي لتأخره عن موعد جلسة علاج الكيماوي ويعرض حياته للخطر. ويضيف الطميجي أنه تعرض قبل أسبوعين لموقف مماثل، حيث تأجلت رحلة الرياض - تبوك، وعانى كثيراً جراء من عدم التزام الخطوط السعودية بمواعيد إقلاع رحلاتها دون إبداء أي مبرر لذلك، خصوصاً أنه يعاني من حالة مرضية تحتاج للراحة. كذلك أوضح كل من مشاري العتيبي وفيصل الشمري أن لديهما مواعيد هامة في الرياض، ما يستوجب حضورهما لإنهاء إجراءاتهما، فمنهم من لديه مواعيد في سفارات بعض الدول لاستخراج تأشيرات، والآخر لديه موعد في الجامعة يتطلب حضوره، ولقد اضطر البعض للسفر براً من أجل الالتزام بحضور مواعيده.

وأوضح رجل الأعمال محمد أبو هتلة بأنه أتى من أبها إلى تبوك ومنها يغادر إلى الرياض لإنهاء إجراءات مشاريع استثمارية ومواعيد عمل تجار ومستثمرين، وكان من المفترض أن يكون الليلة في الرياض، ولكنه تفاجأ بنباؤها إلغاء رحلة تبوك الرياض، وشاهد معاناة وتذمر المسافرين جراء هذا القرار الذي كبد الكثيرين معاناة، وقال: لم نجد من المشرفين أي جواب شاف لأسباب إلغاء رحلاتنا، ونحن نحمل المسؤولين في الخطوط السعودية ما يترتب على عمليات تأخيرنا عن مواعيدين، خصوصاً من لديهم مواعيد علاجية كمرضى السرطان ومن لديه موعد لزراعة كبد.

فيما قرر المواطن فراج الزهراني الذي كان لديه حجز من تبوك إلى جدة الساعة الحادية عشر ليلاً وألغيت رحلته أن يحجز للمدينة المنورة ومنها يسافر براً إلى جدة لكي يلتحق بدورة تدريبية في مجال عمله.

وأوضح لـ «عكاظ» مساعد مدير عام الخطوط السعودية للعلاقات العامة عبدالله الأجر، أن سبب إلغاء رحلتي الخطوط السعودية من تبوك إلى كل من جدة والرياض يعود إلى عطل فني تعرضت له طائرة كبيرة كانت «السعودية» تعتزم نقل المسافرين عبرها، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الرحلة إلى الأحد (أمس) بعد تأكيد حجوزات الركاب على الرحلة المقررة. «الخطوط» تضع الطلاب وأولياء أمورهم في خانة «حرجة»

علي الدويحي - جدة

اشتكى عدد من المسافرين في مكتبي الحجز الوحيدين للخطوط السعودية في محافظة جدة (حراء والخالدية) من الزحام الذي يعانون منه في المكتبين، متسائلين عن أسباب تقليص مكاتب الحجز في جدة إلى مكتبين فقط، رغم تزايد أعداد المسافرين الذين يبحثون عن هذه الخدمة.

وقالوا لـ «عكاظ» إن عدم تفعيل مكائن الخدمة الذاتية والهاتفية بالشكل المطلوب، حالا دون إمكانية حصولهم على حجز التذاكر من فترة ليست بالقصيرة.

المواطنون سالم الغانمي وعبدالرؤوف جان وأحمد العتيبي قالوا لـ «عكاظ»: إن الخدمات المتوفرة حاليا عبر الهاتف لا تفي بالغرض، حيث يتطلب حجز التذاكر حضورهم إلى مكاتب الحجز التابعة للخطوط السعودية مباشرة؛ لكونهم يحملون مشاهد تعريف من مدارس أبنائهم، يحق لهم وبواسطتها الحصول على نسبة خصم من قيمة التذكرة، ومثل هذه الخاصية لا تقبل في مكاتب السفر والسياحة الأهلية، ما يضطرهم إلى ترك أعمالهم والذهاب إلى مكاتب السعودية والانتظار في الطابور لأكثر من ساعة، ما أوقعنا في مأزق الحجز مبكرا وقبل إغلاق المدارس أبوابها.

وطالب المستفيدون من هذه المكاتب بسرعة معالجة الموضوع من قبل الخطوط السعودية، قبل حلول فصل الصيف ومواسم الإجازات والأعياد، وضرورة زيادة مكائن الخدمة الذاتية، ووضعها في الشوارع العامة والأسواق التجارية، ليتمكن المسافر من الحصول على الخدمة وإتمام عملية الحجز، وإصدار بطاقة الصعود، خاصة أنه من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة حركة نشطة من قبل المسافرين الذين لديهم مشاهد من المدارس ويحتاجون إلى حجوزات مؤكدة؛ نظرا لارتباطهم بحضور مناسبات اجتماعية وفي مناطق متفرقة في أرجاء المملكة.

مسؤولون علقوا في المطارات

«عكاظ» - جدة

امتد قصور الخطوط السعودية ليشمل عدد غير قليل من المسؤولين المسافرين، حيث فوجئوا إما بتأخر مواعيد الرحلات أو إلغائها ما أوقعهم في حرج كبير، خصوصا أن منهم من كان مرتبطا بمواعيد عمل مهمة. أبرز تلك القصص ما تعرض له صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة في فترة سابقة، من البقاء في مطار الملك خالد الدولي في الرياض لثلاث ساعات متتالية، بعد إغلاق رحلته، رغم حضوره المبكر. كما كان سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ من ضمن من وقعوا في فخ الرحلات المتأخرة للخطوط السعودية، ما اضطره إلى السفر برا وقطع مسافة ٩٠٠ كيلو متر.

تأخر رحلتين يربك الركاب

نادر العنزي - تبوك

أدى تأخير رحلتين من الرياض إلى تبوك على متن الخطوط السعودية مساء أمس الأول (السبت) وصباح أمس (الأحد) إلى إحداث فوضى أثناء صعود الطائرة صباح أمس في الرحلة البديلة التي تم تأمينها لاستيعاب ركاب الرحلتين. وبين لـ «عكاظ» عيسى العنزي (أحد ركاب الرحلة رقم ١٥٢٧) أنه بعد صعود الطائرة طلب موظف الخطوط من الركاب الجلوس في أي مكان، ما أثار الفوضى بين الركاب.

وقال العنزي إن الرحلة رقم ١٥٣٩ كان مقررا لها المغادرة الساعة التاسعة مساء أمس الأول السبت، إلا أنه تم تأجيلها إلى ظهر اليوم التالي، أما الرحلة رقم ١٥٢٧ فكان مقررا لها المغادرة الساعة التاسعة، لكنها لم تغادر إلا الساعة الثانية عشرة والنصف.

كردي: جمعت أوراقى ومذكراتى وخبر الوطن.. وغادرت القضبان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=56950&CategoryID=5

جازان: عبدالله البارقي 2011-06-06 12:54 AM

هو ميلاد آخر ذاك الذي يعيشه السجين السابق كردي أحمد والد، بعد ١٣ عاماً و٨ أشهر قضاها خلف قضبان سجن جازان إلى أن كشفت لاحقاً براءته مما نسب إليه. ويتذكر كردي أيامه هناك مع أمل الخروج الذي تأخر ويتبعها بكثير من التهديدات.

"لم أصدق في بداية الأمر".. يصف كردي لحظة البشارة التي تلقاها من مشرف العنبر بإطلاق سراحه بكثير من الدهول ويضيف: عند تلك الساعة وقفت بين مصدق ومكذب.

غير أن شروداً لازمه وهو يحكي آخر دقائق سجنه وكأنه يحدث عما ينسبه العذابات السابقة: لملمت حاجياتي التي تعايشت معها لسنوات في السجن، وجمعت مذكراتي وأوراقى وخبر "الوطن" الذي نشر قبل سنوات حول براءتي.

ومع أول خطوات العودة إلى عالمه المنتظر، تنفس بتهيدة: لقد ولدت من جديد، ولدت مع الحرية، لم أعد أرى تلك القضبان.

تزامنت "حروف الجر" في حياة السجين كردي، وتكررت في عباراته التي سردها في حديثه لـ "الوطن" أمس، حيث يقول "عملت في شرطة بيش حتى قبض على فيها وأطلق سراحى منها وسأعود قريباً للعمل بها"، مضيفاً أنه كان واثقاً من العدالة الربانية ثم عدالة ولاية الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، ونائب وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز، وأمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر. وأكد أنه تيقن من أن براءته ستظهر عاجلاً غير آجل.

بهذه العبارات بدأ حديث كردي أحمد والد الذي أطلق سراحه بعد أن أمضى في السجن ١٣ عاماً و٨ أشهر بعد تهمة لحقت به وهو بريء منها.

وكان أمير جازان عرض على النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية تعويض المطلق سراحهم عن فترة سجنهم وجلدهم، وكذلك مكافأة اللجنة على الجهود المبذولة من بداية توفر المعلومات حتى القبض على الجناة.

وأكد كردي (٣٨ عاماً) أنه لم يصدق بشارة إطلاق سراحه التي زفها له المشرف على العنبر أحد ضباط سجن جازان، قائلاً "لم أصدق في بداية الأمر لأنني عشت 13 عاماً على أمل الخروج، وعند تلك الساعة وقفت بين مصدق ومكذب"، مشيراً إلى أنه تأكد من ساعة الفرج بعد أن أعلمه بخطاب إطلاق سراحه، فأخذ يللم حاجياته التي تعايش معها ١٣ عاماً في السجن، وجمع مذكراته التي كان يكتبها في سجنه، وأوراقه، وخبر صحيفة "الوطن" الذي نشر قبل سنوات، يشير فيه إلى براءته، مؤكداً أنه كان يقرأ هذا الخبر يومياً بانتظار خبر آخر عن إطلاقه.

ويواصل كردي قصة مغادرته لعنبر القتل رقم "١"، مشيراً إلى أنه غادر السجن بعد صلاة العصر.

وقال "لقد ولدت من جديد، ولدت مع الحرية، لم أعد أرى تلك القضبان". ويضيف كردي "انتقلت مباشرة عبر شوارع جازان التي أتذكر أنها لم تكن سوى شارعين أو ثلاثة وخالية من المباني، حيث سرنا حتى توقفت بنا السيارة في مديرية شرطة جازان التي اعتمدت أمر إطلاقنا".

وأضاف أنهم أفادوه بأنه سيتم تسليمه لمركز شرطة بيش، وهو ذات المركز الذي بدأ فيه حياته العملية برتبة جندي عام ١٤١٧ وبقي يعمل فيها حتى قبض عليه عام 1419 وقال "انقطعت عن العمل وإعمالاً للمادة ١٣ نظام خدمة الأفراد، سأعود قريباً إلى ذات المركز الذي كان منه عملي ثم ظلمي، ثم الإفراج عني ثم عودتي للعمل فيه". وقال مواصلاً سرد التفاصيل "وصلنا لمركز بيش وتم إطلاق سراحنا بعد إكمال الإجراءات من قبل شرطة بيش، وعند خروجي مع أخي لم أعرف قريتنا ولا منزلي، فقد ولدت من جديد وتوقفت السيارة أمام منزلي الذي كان عبارة عن غرفة واحدة فقط، والقرية ليس بها سوى بضعة منازل. أما الآن فقد اكتظت بالسكان". وأضاف أن والده كان يقف بالباب لاستقباله رغم ما ناله من أمراض وجلطات اضطرت به إلى الاستعانة ببعضاً حتى يستطيع الوقوف، وكذلك أمه التي أبيضت عيناها من الحزن عليه حيث كانت تبكي ليلاً ونهاراً، ولم تصدق عودته إلا عندما رآته بباب المنزل. كما كان في انتظاره أبناءه الذين لم يدخلوا المدرسة عندما أدخل هو السجن حيث فوجئ بأن أكبرهم الآن أحد المتفوقين في الصف الثالث الثانوي. واختتم كردي حديثه بأنه يتطلع إلى العودة لعمله حتى يتمكن من علاج والده، ويعلم أبناءه ويعوضهم عن السنوات التي أبعدته عنهم ظلماً، مناشداً المسؤولين في الأمن العام السماح له بالعودة إلى عمله عاجلاً. من جانبه، أوضح شقيقه الأكبر خدشان، أن أسرته تكبدت المشاق، وتحملت العناء، وواجهت كل المصاعب حتى ظهرت براءة شقيقه كردي بعد ١٣ عاماً، مشيراً إلى أن المرض حل بوالده وبمعظم أفراد الأسرة حتى أصبح يسكن أجسادهم، مقدماً شكره لولاة الأمر الذين أنصفوا شقيقه وظهر الحق على أيديهم. وعلمت "الوطن" من مصادرها أن السجين كردي سيعود إلى عمله قريباً في شرطة جازان وذلك بعد استكمال إجراءاته.

يطبق في ٢٥ ألف مدرسة.. وإنشاء ٦ معارض توعوية في مناطق المملكة

الشريف: برنامج وطني يستهدف الطلاب للحد من انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639373.html>

الرياض، حوار - راشد السكران
مع اقتراب الاختبارات يقبل الطلبة على مذاكرة دروسهم بتركيز واهتمام بالغ، ويسابقون الوقت لمحاولة الإلمام بما مافات، بالمقابل ينشط سوق المخدرات، وتبدأ عصاباتته بترويج منتجاته على الطلبة، البداية تجربة حبوب منشطة يروجها رفقاء السوء بين صغار السن، فتكون بداية النهاية للمتعاطي الذي غرر به ليجرى تحت غطاء مساعدته على التركيز في المذاكرة أو السهر لكسب مزيد من الوقت للاستذكار وتقوية الذاكرة، ومن ثم يتطور الأمر إلى حيازة وإدمان وتجربة أنواع أخرى من السموم، والدخول في نفق المخدرات المظلم، وقضية محاربة المخدرات أولتها الدولة كثيراً من الاهتمام والدعم، لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة على الفرد والمجتمع .
ولخطورتها وتكرر هذا السيناريو في هذا الوقت بالذات من كل عام التقت «الرياض» مساعد مدير عام مكافحة المخدرات للأمن الوقائي بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات الأستاذ «عبدالإله الشريف» ليحدثنا عن هذه السموم ونشاطها في هذه الفترة، فإلى نص الحوار :

موسم الاختبارات
*مع قرب الاختبارات ينشط ترويج المخدرات بين الطلبة، ماهي السبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة؟
-مع قرب الامتحانات تكثف المديرية العامة لمكافحة المخدرات جهودها في حملاتها الميدانية والبرامج الوقائية داخل المدارس والمعاهد التقنية والمهنية لتوعية الطلاب والطالبات بأضرار أفة المخدرات ولوقايتهم وحمايتهم من خطر المخدرات، وهناك تعاون وثيق فيما بين المديرية العامة لمكافحة المخدرات وإدارات التربية والتعليم في كافة المناطق والمحافظات، وللأسف الشديد أنّ هناك بعض الطلاب والطالبات يقوم مع بداية الاختبارات النهائية بالبحث عما يسمى بحبوب الكتاجون، والتي تتدرج تحت قائمة المخدرات المنبهة التي تسبب الإدمان، والذي يظن البعض أنها تستخدم للتغلب على النوم والإرهاق، وهي في الحقيقة تضعف الإدراك وتسبب الكثير من الحوادث والمضاعفات، وتعاوننا الدائم مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي له دور فاعل في كل عام كنوع من العمل «الاستباقي» حيث يتم عقد ندوات التوعية داخل المدارس والجامعات يتم من خلالها التحذير من مخاطر المخدرات، وخصوصاً فيما يتعلق بالحبوب المنشطة والمعروفة بـ«الكتاجون»، التي يزيد نسبة رواجها مع قرب الاختبارات، ويتم توعية طلاب وطالبات المدارس والمعلمين من مخاطر تعاطي التدخين وانتشار الحبوب المخدرة والمنشطة بدواعي زيادة التحصيل التعليمي والأكاديمي خلال مواسم الاختبارات .

هل تعد ظاهرة؟

*هل تعاطي المخدرات والإدمان يشكلان ظاهرة في مدارسنا؟
-والله الحمد التعاطي والإدمان لا يشكلان ظاهرة حقيقية بين أبنائنا في المدارس، ومع ذلك فإن المديرية العامة لمكافحة المخدرات وضعت ضمن خططها الوقائية آليات وإجراءات محكمة لكيفية التعامل مع المتعاطي من الطلاب وفقاً لخصائصهم النفسية والاجتماعية والعمرية، فهناك إجراءات تبدأ من حين التعرف على المتعاطي إلى أن تنتهي الحالات

بالشفاء والتعافي والعودة إلى الحياة الطبيعية من جديد، بالإضافة إلى أن لدى المديرية العديد من الخبراء الذين تستفيد منهم في هذه القضايا وتجعل من طريقة العلاج والتعامل مع المتعاطي تنحى نحو العلمية المقننة والمحقة للأهداف الموضوعية في الخطة الاستراتيجية للمديرية، أما قضية الإدمان فهي خطوة متأخرة في منظومة التعاطي ولكن المديرية لديها تعاون عميق مع القطاعات المعنية بعلاج الإدمان وهناك خطط لآلية العلاج من الإدمان وفقاً للخصائص النفسية والاجتماعية للطلاب .

أساليب المروجين

*مع بداية الاختبارات ينشط ترويج المخدرات على أنها منشطات ومقوية للذاكرة للتحصيل الدراسي، ماهي الأساليب التي تتخذونها لقمع المروجين؟

بالرغم من كل التحديات التي تواجه المديرية العامة لمكافحة المخدرات إلا أن لديها خططا وبرامج تعمل عليها بالتعاون مع المؤسسات التربوية والتعليمية لمواجهة هذه السموم القاتلة، ولدى المديرية أساليب حديثة تقي بإذن الله طلاب وطالبات المدارس والجامعات من التعاطي، بالرغم من أن الأساليب التي ينتهجها المروجون تسير العصر وتوظف التقنية في الترويج إلا أن المديرية تقف بكل اقتدار بوجه أصحاب الأهداف السبئية، ولا ننكر أننا نواجه تحدياً حقيقياً في مواجهة الثورة المعلوماتية التي استقادت منها مروجو المخدرات ويتخذون أغرب الأساليب الجديدة والمقننة لإلحاق الضرر بطلابنا وطالباتنا، ولكننا بفضل الله قادرون على حمايتهم من خطر الوقوع في براثن المخدرات، وللأسف التحديات كبيرة، وتأتي في مقدمتها التغيرات الاجتماعية المتزايدة والإعلام والثورة المعلوماتية والضغط النفسي التي تواجه الطلبة والطالبات مثل انفصال الوالدين والاقتران بأصدقاء السوء وغيرها من المؤثرات في شبابنا .

برنامج وطني وقائي

*ألا يوجد لديكم خطط وقائية لحماية طلبة المدارس من هؤلاء المروجين؟

لدى المديرية العامة لمكافحة المخدرات خطط وقائية شاملة تم اعتمادها من لدن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ومن ضمنها البرنامج الوطني الوقائي للطلاب والطالبات يستهدف ٥ ملايين طالب وطالبة وله رسالة واضحة، وهي الحد من انتشار آفة المخدرات، ورويته (إيجاد جيل واع بأضرار المخدرات)، ويستهدف هذا البرنامج طلاب وطالبات المراحل العامة للبنين والبنات لعدد 25 ألف مدرسة في جميع مناطق ومحافظات ومراكز المملكة، لتعزيز القيم الاجتماعية بهدف رفض تعاطي المخدرات والحد من انتشارها، تكوين وعي صحي واجتماعي لدى الطلاب والطالبات بأضرار المخدرات .

أسباب رئيسة

*ماهي الأسباب الرئيسية التي تدفع الشباب للوقوع في براثن التعاطي وماهي أهداف المروجين الحقيقية؟

- أثبتت دراسات ميدانية حديثة أن أولى الأسباب لوقوع الشباب في تعاطي المخدرات هو ضعف الوازع الديني، يليه الاضطرابات النفسية والشخصية لدى الفرد منذ الطفولة، يلي ذلك سوء التربية الأسرية إما بالدلال الزائد وإما بالقسوة الزائدة ثم بلبها أصدقاء السوء ومن ثم التفكك الأسري ثم التجربة والفضول ثم الفراغ، كما أن الثورة المعلوماتية بواسطة الشبكة العنكبوتية وعدم وجود الرقابة الأبوية ساهما في التعاطي والترويج للمخدرات بين الشباب والشابات، ومع إيماننا بوجود منظمات وعصابات خارجية تستهدف المملكة لهدفين: أولهما الكسب المادي والثراء الفاحش، والثاني تدمير عقول الشباب، لذلك يجب أن نقف وقفة واحدة وحازمة في وجه هذه الهجمة الشرسة بكل ما أوتينا من قوة أمنية وميدانية، ثم تربوياً واجتماعياً وإعلامياً، ويجب أن تتضافر الجهود بعضها مع بعض، حتى مسألة الوقوف مع المتعاطين والمتوقفين عن تعاطي المخدرات يجب أن تشترك فيها العديد من الجهات ذات العلاقة من أجل مد يد العون والمساعدة مع الجهات المعنية بكل جدية .

نتعاون مع التعليم

*ما مدى تعاون المديرية العامة لمكافحة المخدرات مع المؤسسات التعليمية؟

- وقعت المديرية مؤخراً العديد من مذكرات التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات الصادرة من مجلس الوزراء لتوعية المجتمع بأضرار المخدرات والمساهمة في تنفيذ الدراسات والبحوث والاستشارات والدورات التدريبية والبرامج والحملات الإعلامية المدروسة بهدف خفض الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية والتعريف بأضرارها والحد من انتشارها من مبادئ دينية ووطنية وإنسانية، ونتعاون معهم على إعداد البرامج والفعاليات والأنشطة المتعلقة بالوقاية من المخدرات والتوعية بأضرارها، والجهود التي تبذلها أجهزة مكافحة المخدرات في المجال التوعوي والوقائي ستستمر في كل الاتجاهات وتتطور الأساليب

سواء في المجال الأمني أو الوقائي لتتسجم مع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وكل ما يستجد حول هذه الظاهرة والآفة الخطيرة التي تهدد المجتمع السعودي بكافة فئاته، ومذكرات التعاون التي وقعتها المديرية العامة لمكافحة المخدرات مع عدد من الجهات التعليمية والأكاديمية تهدف للحد من انتشار المخدرات والوقاية من أضرارها في كافة مستوياتها في المجتمع بشكل عام وتأتي ضمن إستراتيجية الشراكة التي تبنتها المديرية للتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني لتوعية كافة الشرائح والأفراد من المواطنين والمقيمين بأضرار المخدرات ومكافحة هذه الآفة بين أفرادها والحد من انتشارها.

مواقع مسمومة

*قرأنا مؤخراً عن حجب ٣٠٠٠ موقع إلكتروني تروج للسموم ماصحة هذا الخبر؟

نعم لقد تم حجب ٣٠٠٠ موقع تروج للمخدرات وتعلم على طرق التعاطي ولكن الحجب تم من عام (١٤٢٠-١٤٢٣هـ) وقد أنشأت المديرية موقعين للتصدي لتجار سموم المخدرات كالتالي: موقع www.hemaya.com موجه للطلاب والطالبات، والذي يأتي ضمن البرنامج الوطني الوقائي للطلاب والطالبات، والآخر: موقع www.wiqaiya.com موجه لتوعية وإرشاد المجتمع العربي ضد مخاطر المخدرات، وتعتزم المديرية العامة ضمن خطتها لهذا العام إنشاء موقع إلكتروني عالمي تحت اسم (شبكة المعلومات العالمية لرصد المخدرات) بأربع لغات العربية والانجليزية والفرنسية والأوردية؛ لاستفادة الخبراء والمختصين والباحثين والدارسين في مجال مكافحة المخدرات وتثمين محتواه بالأبحاث والدراسات العلمية واستراتيجيات دول العالم وميزانيات الدول في مجال مكافحة المخدرات ومواقع أجهزة مكافحة في العالم وروابطها الإلكترونية واللجان والمنظمات غير الحكومية والتقارير المحلية والإقليمية والدولية والبرامج الناجحة في المجال الأمني والوقائي والعلاجي والتأهيلي، كما كشفت إحصائية صادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية أن أكثر من ٩٣% من المواقع المحجوبة على شبكة الإنترنت في المملكة من قبل الهيئة، هي مواقع إباحية وترويج مخدرات وقمار، أما بقية المواقع المحجوبة فتقدم وسائل لتجاوز الحجب، أي تساعد على كسر البروكسي (تقنية لحجب المواقع)، فضلاً عن مواقع تروج للمخدرات أو القمار أو تخالف «الأنظمة» في المملكة، بحسب الإحصائية.

أهم البرامج

*ماهي البرامج الوقائية للطلاب والطالبات التي أطلقتها المديرية مؤخراً؟

لقد تم مؤخراً اعتماد خطة المديرية العامة لمكافحة المخدرات السنوية لهذا العام في مجال الوقاية المجتمعية، وتشمل هذه الخطة انطلاق برنامج الأمير سلمان للوقاية المجتمعية في منطقة الرياض، ويشمل مجموعة من البرامج والخطط ومن ضمنها برامج الإلكترونية ومسابقات ثقافية ودورات تدريبية تخصصية وحملات إعلامية سيتم تنفيذها من خلال المجتمع المدني والجهات المعنية بمنطقة الرياض بإشراف إدارة مكافحة المخدرات بالمنطقة، حيث صدرت الموافقة بتشكيل اللجان التنفيذية لهذا الغرض، كما أعلن مؤخراً عن المشروع التوعوي المبكر للطفل بالتعاون مع الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك إنشاء ٦ معارض توعوية في مناطق المملكة ثابتة ومتحركة وبرنامج توعوي وقائي نسائي مع المراكز التعليمية والإدارية النسائية في أمانة الرياض وجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الأميرة نورة وجامعة حائل ومعهد الإدارة العامة ومركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وكل هذا يأتي بناء على حرص واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وسمو نائب وزير الداخلية وبتوجيه ومتابعة من سمو مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية.

مقيم يستغل أزمة الاستقدام في تشجيع عاملات على الهرب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275234>

الخبر - «الحياة»

استغل مقيم عربي، أزمة استقدام عمالة المنازل، بسبب الشروط الإضافية، التي وضعتها الدول المصدرة للعمالة، لتشجيع العاملات المنزليات على الهرب من منازل كفلائهن، وتشغيلهن في منازل آخرين. بيد أنه وقع في قبضة قسم التحري في شعبة التحريات والبحث الجنائي في شرطة محافظة الخبر، بعد ورود معلومات «دقيقة» حول نشاطه. وقال الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي: «إن مقيماً عربياً في العقد الرابع من العمر، قام باستدراج العاملات المنزليات، وتسهيل هروبهن من منازل كفلائهن، بعد عرض رواتب مغرية عليهن، مقابل تشغيلهن لدى آخرين»، مبيناً أنه كان «يشغل الهاربات لدى أشخاص آخرين، بحجة أنهن عاملات موقتات، ويحصل على عمولة مالية لقاء ذلك... وأضاف الرقيطي، «جمع قسم التحري المعلومات اللازمة عن المتهم، وتم تحديد هويته، والقبض عليه. كما ضبطت معه عاملة شرق آسيوية، في العقد الرابع، هاربة من منزل كفيلها. وتم إيقاف المتهم، وما زال التحقيق جارياً في القضية»، منبهاً من «خطورة التعامل مع الأشخاص غير المرخصين للعمل في مجال استقدام العمالة، للحصول على عاملة منزلية، وما يترتب على ذلك من طائلة قانونية». وأشار إلى أن في ذلك «تشجيعاً لضعاف النفوس على استغلال تلك العمالة، ودفعهن إلى الهرب، والحصول على مبالغ مالية كبيرة من وراء تشغيلهن، بطرق غير مشروعة، وبغير وجه حق». يُشار إلى أن السوق السوداء لتشغيل العاملات الهاربات، شهدت نشاطاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، في أعقاب فرض شروط إضافية على استقدام العمالة، وبخاصة الإندونيسية، ما أوقف نشاط المكاتب المرخصة. ويتوقع أن تشهد السوق تنامياً أكبر خلال الفترة المقبلة، مع حلول شهر رمضان المبارك، إذ يزداد الطلب على العمالة المنزلية. ويصل إيجار العاملة خلال الشهر إلى نحو ٣٥٠٠ ريال.



حقنة تقود طبيباً وممرضاً للتحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٢
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110607/Con20110607425008.htm>

نادر العنزي - تبوك

تتحرى المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة تبوك عن حقيقة شكوى تقدم بها شاب أفاد أنه راجع مستشفى الملك خالد إثر أوجاع في الصدر، فحقنه الممرض بحقنة (فولتارين) على الفخذ، وفي اليوم التالي تطور موقع الحقنة إلى جرح عميق. وأضاف الشاكي أنه اضطر إلى مراجعة المستشفى في اليوم التالي فأحالوه إلى قسم التجميل مع مرهم معالج لم يحسن حالة جرحه الغائر والمؤلّم. وأبلغ خلف السبيعي «عكاظ» عن تحريره شكوى عاجلة لدى صحة منطقة تبوك متهما ممرض وطبيب الطوارئ بالإهمال وقلة الخبرة، وعلم في وقت لاحق أن الصحة فتحت تحقيقاً في الواقعة. في المقابل، أوضح المتحدث الرسمي في مديرية الشؤون الصحية في منطقة تبوك عودة العطوي، أن الدكتور علي الغامدي مدير الصحة، وجه بالتحقيق مع الطبيب والممرض.

المنع شمل رسائل الجوال وملصقات الشوارع ووسائل النقل الانتخابات البلدية تمنع استخدام علم المملكة في الحملات الانتخابية للمرشحين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639360.html>

كتب - مندوب «الرياض»

أوضح المهندس جديع بن نهار القحطاني المتحدث الرسمي باسم اللجنة العامة للانتخابات البلدية ان اللجنة راعت خلال وضعها لتعليمات الحملات الخاصة بالمرشحين لانتخابات أعضاء المجالس البلدية إيجاد مواد تهدف إلى المحافظة على البيئة والطابع الجمالي للمدن والقرى والأحياء وعدم تلوثها سواء من خلال استخدام الوسيلة الدعائية أو نوعها فلا يمكن استخدام ملصقات على جدران الشوارع والمنازل والمحال أو من خلال وسائل النقل الثابتة أو المتحركة بل يلتزم المرشح بالاعلان عن نفسه من خلال الوسائل الإعلامية المتاحة .

وأضاف القحطاني انه روعي في التعليمات عدم لجوء المرشح إلى استخدام رسائل الجوال النصية أو الوسائط وكذلك القنوات التلفزيونية والإذاعية والفضائيات سواء العامة أو الخاصة داخل وخارج المملكة وذلك بهدف تحقيق العدالة في استخدام الوسائل الإعلانية وعدم المبالغة في التكاليف، مشيراً إلى ان على كل مرشح عدم اللجوء إلى استخدام علم المملكة أو شعارها الرسمي وكذلك شعار الجهات الحكومية في حملته إضافة إلى عدم السماح له باستخدام الرموز الدينية أو التاريخية أو القبلية وأسماء وصور الرموز العامة في الحملة الانتخابية الخاصة .

وفيما يتعلق بالتحالفات أو التضامن مع المرشحين الآخرين بين المتحدث الرسمي للانتخابات ان اللجنة راعت عدم السماح للمرشح التضامن مع أي مرشح آخر بأي صورة مباشرة كانت أو غير مباشرة كذلك يحظر عليه الظهور معه في المواد الإعلانية والدعائية إضافة إلى عدم قيامه بأي نوع من الزيارات لمقار المرشحين الآخرين أو التنسيق معهم في الدعاية الانتخابية سواء كان ذلك بواسطة أو بواسطة أحد مساعديه أو المتحدث الخاص .

واختتم القحطاني تصريحه بالتنبيه على المرشحين بعدم ممارسة أي نوع من الدعاية لهم يوم الاقتراع والالتزام بتاريخ الحملة الذي حدد من قبل اللجنة وهو الفترة من ٢٠ - ٣٠/١٠/١٤٣٢هـ.

النصار: قاعات واسعة في المحكمة الإدارية لتحقيق علانية الجلسات القضائية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275227>

الدمام - محمد المرزوق
أكد رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبد العزيز النصار، أنهم ماضون في تحقيق مبدأ «علانية الجلسات القضائية». وأبان أن المحكمة الإدارية في الدمام، التي دشّن أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، مقرها أمس، تضم «قاعات محاكمة واسعة، تسمح بحضور عدد كبير فيها». وأبان أنها «مزودة بأحدث التقنيات، التي ستسهم في تطوير وتسريع العملية القضائية داخل الديوان».

وقال النصار، في تصريح صحفي بعد تدشين المقر: إن «الديوان يسعى باستمرار إلى تطوير كوارده البشرية، من خلال تأهيلهم وتدريبهم، لتحقيق أعلى صور خدمة المراجعين»، مؤكداً على ضرورة «السعي في خدمة جميع المتقاضين على أتم وجه، وتحقيق العدالة، لإيصال الحقوق إلى أهلها في أسرع وقت».

بدوره، أكد أمير الشرقية، على الموظفين والقضاة في المحكمة، على «سرعة إنجاز معاملات المراجعين، ومقابلتهم بالابتسام والخلق الرفيع»، مثنياً على تصميم المبنى وألوان مرافقه، التي «تثير الفرح والسعادة في نفس الإنسان». كما أشار إلى استخدام «التقنية الحديثة في استقبال المعاملات، وتخصيص أماكن للنساء وذوي الاحتياجات الخاصة». وقال: «إن المحكمة تقدم خدماتها للمعوقين والنساء، بطريقة توفر لهم الخصوصية».

وأضاف الأمير محمد بن فهد، أن «المراجعين سيجدون كل الخدمات المطلوبة، تنفيذاً لأوامر ولادة الأمر في خدمة المواطنين». ودعا «كل مواطن له حق، أن يأتي إلى هذا المكان، ليأخذه»، مضيفاً «نتطلع إلى خدمة المواطن، سواء في إمارة الشرقية، أو هذه المحكمة، أو أي دائرة حكومية أخرى. وخدمتهم واجب على كل مسؤول، وعليه القيام به في كل صدق وأمانة، وهو ليس منة من أحد».

وتمنى أمير الشرقية، أن «تحدو الدوائر الحكومية الأخرى، حذو المحكمة في تقديم الخدمات، التي تركز على راحة المراجعين، وبما تتميز به من سلاسة»، موصياً العاملين في المحكمة، من موظفين وقضاة، بـ «حسن استقبال المراجعين، والابتسام في وجوههم، وعدم تأخير قضاياهم».

ورأس النصار، أمس، اجتماع رؤساء المحاكم الإدارية في المملكة. وجرّت خلال الاجتماع مناقشة «ما يحقق التطوير والإنجاز داخل المحاكم». وتضم المحكمة الإدارية، أربعة مجالس حكم إلكترونية، وتتناوب ١٢ دائرة قضائية النظر في قضاياها. وزودت هذه المجالس بشاشات عرض أمام المتخصصين والقضاة. ويعرض كتاب الضبط المحاضر، وما يتم تدوينه أمام الجميع. ووضع خلف غرفة مجلس الحكم غرف مداولة للحكم، بحيث تكون الأمور «شفافة وعادلة».

وحُصص للمحكمة ثلاثة مداخل، الأول للقضاة والمحامين وتمثيل الإدعاء العام، والثاني للإدعاء والأحكام وخدمة المستفيدين وذوي الاحتياجات الخاصة. فيما حُصص الثالث للموظفين. ويتكون المبنى من ثلاثة طوابق، يختص الأول في الشؤون الإدارية والمساندة والاستقبال، وتمثيل الإدعاء العام والمحامين، وقاعات للمحاكمة الجزائية. فيما يضم الدور الثاني رئاسة المحكمة، وقاعات محاكمة عامة، ومكاتب القضاة. وتوجد في الدور الثالث مكاتب القضاة، وخدماتها.

المتهمة بـ سم الفئران: اعترفت بسبب الضغوط النفسية...

لكنني لم أقتل مشاري

المصدر: جريدة الحياة - الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275232>

الدمام - ناصر الكري

قرر القاضي في محكمة الدمام الكبرى، استدعاء المحقق في قضية العاملة المنزلية، المتهمة بدس «سم الفئران» في رضاعة حليب الطفل مشاري البوشل، ما أدى إلى وفاته. وجاء قرار القاضي بعد تكرار المتهمة إنكارها للتهمة، وعزت توقيعه على اعترافاتها في محاضر التحقيق، الذي جرى في مقر الشرطة وهيئة الإدعاء العام والتحقيق إلى «ضغوط نفسية» واجهتها أثناء التحقيق. وقرر القاضي، عقد الجلسة المقبلة بعد نحو شهرين، في الثامن من رمضان المقبل. وكشفت العاملة المتهمة، في الجلسة الخامسة أمس، التي عقدت في حضور مترجمين إلى اللغتين الإندونيسية والإنكليزية، أنها «وقعت وبصمت على محاضر التحقيق التي كانت مترجمة إلى لغتها الإندونيسية، إضافة إلى الإنكليزية، وأقرت فيها بتهمتها، بسبب الضغوط النفسية التي تعرضت لها أثناء التحقيق»، بحسب ما نقل والد الطفل أحمد البوشل، الذي أوضح أنها كانت «تتحدث بعصبية، وفي شكل متوتر. كما كانت منذ حضورها إلى المحكمة، وحتى انتهاء الجلسة، تبكي بشدة». وكشف البوشل في تصريح لـ «الحياة»، أمس، أن المتهمة «كانت تعاني من ضغط نفسي قبل تسميم ابني مشاري، عندما علمت بخبر وفاة أختها في اندونيسيا، إذ حاولت الانتحار برمي نفسها من أعلى سلم المنزل المؤدي إلى الدور الثاني، ولكننا تمكنا من إمساكها، وتهديتها. ثم كررت المحاولة مرة أخرى. ولكنها لم تفلح أيضاً، ما يدل على أن العاملة تعاني من اضطرابات نفسية. ما دفعها إلى قتل مشاري، الذي لم يكن يتجاوز عمره حينها، ثلاثة أشهر، عبر دس سم الفئران ممزوجة بأدوية تسكين الآلام في رضاعة حليب الطفل، ما أدى إلى تدهور صحته ووفاته في وقت لاحق». وأضاف، أن «العاملة أبلغت القاضي، أنها عملت في منازل عدة في السعودية، طوال ١٥ سنة، أمضت آخر أربع منها في منزلي». وأشار إلى محاولاتها التأثير على مشاعره، واستدرا عطفه، عبر تكرار جملة «لم أنس مشاري». كما أنها «دعت له بالرحمة والمغفرة، فأخبرتها بأنه لا داعي للدعاء لطفلي، لأنه الآن من طيور الجنة إن شاء الله. وكانت تكثر بالسؤال عن أبنائي وزوجتي، فأجبتها أن جميع أفراد أسرتي يشعرون بالتعب النفسي، بسببها، وما فعلته في مشاري. وأنا وجميع أبنائي يتذكرون أخاهم في كل زاوية من زوايا المنزل. كما أبلغتني أنها علمت عن طفلي المولودة حديثاً، «دانا». ودعت لها ولنا بالبركة والخير». وأكد البوشل، أن «الحق سيظهر، وستنال المتهمة جزاء ما فعلته، في طفلي وفي أسرتي، وبخاصة زوجتي، التي تعيش ظروفاً نفسية صعبة، وتأمل أن تطوى هذه القصة في أسرع وقت ممكن، عبر إصدار الحكم على المتهمة، وتطبيق شرع الله فيها». وحول الاتصالات والرسائل التي كان تصله من أسرة المتهمة، أوضح أنها «توقفت تماماً قبل أسبوعين، سواء الرسائل أو الاتصالات الهاتفية، التي كانت تصل إلى موبايلي من داخل المملكة وخارجها. وأخبرتني المتهمة أنها تتواصل مع أسرتها بين فترة وأخرى، للاطمئنان عليهم. كما أخبرتني أنها تحفظ القرآن الكريم، وكلما حفظت جزءاً، يُصرح لها بالتحدث مع أهلها. وسألتها عن الرسائل والاتصالات، فرجحت أن تكون من أختها أو ابنتها».

المجرم افترس طفولتي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110607/Con20110607424885.htm>

عبد الله راجح العبدلي - جدة

شرحت الطفلة مها (٩ سنوات، ضحية الذئب البشري) مأساتها بكلمات تقطع نياط القلب، وهي تستعيد تفاصيل الفعل الإجرامي للذئب. وكشفت لـ«عكاظ» الطفلة البريئة التي وقعت ضحية للجاني، ليلة الجمعة الماضي، تفاصيل عملية اختطافها، وقبل أن تتكلم سبقتها دموعها من هول ما أصابها وأخذت تردد «اقتلوه» وبراءة الطفولة تشع من عينيها. لم تستطع الطفلة مها ذات التسعة أعوام أن تحبس دموعها التي انهمرت على خديها لتكفكفها بأصابع البراءة كلما تذكرت قصة اختطافها من قبل إنسان يعيش في هذه الدنيا بلا ضمير أو إنسانية.

تقول مها التي تدرس في الصف الرابع ابتدائي «تجرد ذئب جدة من كل القيم الإنسانية فاخطفني من استراحة في مخطط الشفا وأنا برفقة أسرتي لحضور حفلة ملكة مساء الجمعة الماضية» لم تكمل سرد مأساتها وهي تراقب والدها الذي دخل في موجة بكاء عارمة.

وأضافت مها «حسبي الله عليه ونعم الوكيل، اقتلوه اقتلوه، اختطفني عند الساعة الحادية عشرة ليلاً، سمعت صوت سيارة ففتحت باب الاستراحة معتقدة أن إحدى النساء قادمة للمشاركة في حفلة الملكة فإذا برجل يخبرني بأن لديه كيس وطلب مني إيصاله لأم العروس، خفت من نظراته المخيفة فرفضت إلا أنه شدني بقوة إلى داخل السيارة وأجلسني في المقعد الأمامي وتحرك بسرعة».

وقالت مها وهي تنظر إلى والدها الذي لم يستطع التحكم في مشاعره تجاه طفله «رفعت رأسي فصفعني على وجهي، ثم رفعت رأسي مرة أخرى فشاهدت مبنى للدفاع المدني إلا أنه عاد وصفعني وبعد نصف ساعة أنزلني من السيارة في منزل يتكون من طابقين وهو يطالبني بأن أغمض عيني وأحمل نعلي في يدي وأن أصعد إلى الدور الأول من المنزل، وهددني بأن أي صراخ مني يعرضني للضرب والقتل ومن ثم رمي للكلاب لتأكلني».

توقفت مها عن الحديث ثم عادت وتابعت قصة اختطافها «احترت كثيراً وسلمت أمري لله، وتلفت يميناً ويساراً فشاهدت جهاز لابتوب وأجهزة إلكترونية أخرى، هنا حاولت التحرك لإيجاد مخرج للهروب إلا أنه عاد وصفعني على وجهي فسقطت على الأرض ودخلت في موجة من البكاء ولم يسمح لي بمغادرة المنزل إلا في اليوم الثاني حيث رماني في حي المنزهات» وقالت «شاهدني أحد الشبان أبكي على حالي وتعاطف معي كثيراً وأخبرته بما حدث لي وطلبت منه أن يساعدني للوصول إلى منزل والدي فكان إنساناً عطوفاً استأجر سيارة (ليموزين) واصطحبني معه حتى أوصلني للمنزل وسلمني لوالدي الذي كان في حالة يرثى لها.. وهنا أخبرت والدي بكل ما حدث لي!!!»

والد مها الذي يعمل في شرطة محافظة جدة قال «أريد أن أقتص من الذئب البشري وسأبحث عنه إلى أن أسلمه للجهات الأمنية» وعبر عن شكره وتقديره للجهات الأمنية على حرصها ومتابعتها وتخفيف مصابه.

المراقبة العامة ٦٩ ملياراً مستحقات صناديق الإقراض و العهد والأمانات

خزينة الدولة تنتظر سداد ١٢ ملياراً قيمة متراكمة لاستهلاك

المياه.. وأكثر من مليار صرفت بغير وجه حق..

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨

<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639308.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

أسفرت عمليات المراجعة المالية للحسابات ورقابة الأداء التي قام بها ديوان المراقبة العامة خلال عام واحد، عن صرف بعض الأجهزة الحكومية مبالغ دون وجه حق أو الالتزام بها بالمخالفة للأنظمة والتعليمات المالية النافذة. وبلغ ما تم كشفه من هذه المخالفات نحو مليار و ٣٥٠ مليون ريال، وقد طالب الديوان بتحصيل ما صرف منها دون وجه حق، والتوقف عن صرف ما تم الالتزام به بالمخالفة للأنظمة وتم بالفعل تحصيل مبلغ ١٨١ مليون ريال خلال عام التقرير الذي ناقشه مجلس الشورى أمس الاثنين.

واستطاع الديوان توريد مبالغ سبق أن طالب بتحصيلها في سنوات مالية سابقة للعام (281429) بلغت جملتها نحو ٣١٦ مليون ريال، كما أسفرت متابعة الديوان المستمرة لتحصيل أقساط القروض المستحقة لصناديق الإقراض وبنوك التنمية الوطنية، عن تحصيل ٤ مليارات و ٣٦٩ مليون ريال خلال سنة التقرير. وواصل الديوان متابعته لتحصيل المبالغ المستحقة لخزينة الدولة والبالغ مقدارها نحو ١٢،٩ مليار ريال، من ضمن ٩،٨ مليارات ريال تمثل مستحقات متراكمة خلال السنوات الماضية على عدد كبير من المشتركين نظير استهلاك المياه.

وفي عام التقرير فقط كشف الديوان عن مخالفات وأخطاء ترتب عليها مطالبته بتحصيل مبالغ كبيرة مستحقة للخزينة العامة للدولة جملتها نحو ٧٠١ مليون ريال.

أعضاء الشورى يشددون على سرعة إقرار نظام المراقبة المعد منذ ١٤ عاماً ويطالبون بوقف حازمة لوقف هدر أموال الدولة

وأوضح التقرير السنوي للمراقبة العامة عن تدني تحصيل القروض المستحقة لصناديق وبنوك التنمية الوطنية، ولا تزال جملة أقساط القروض المستحقة السداد مرتفعة في معظم تلك الصناديق، حيث بلغت الأقساط المستحقة السداد بنهاية عام التقرير أكثر من ٤٣ مليار ريال، حصل الديوان منها بالتعاون مع تلك المؤسسات مبالغ جملتها ٤،٣٦٩ مليار ريال خلال عام، وبلغ نصيب الصندوق العقاري أكثر من ٣٦ مليار ريال.

أعضاء مجلس الشورى تساءلوا أمس عن ضعف التحصيل ومخالفة الجهات الحكومية للأنظمة والتعليمات المالية خاصة في ظل وجود نحو ٢٦ ملياراً لم يتم تسديدها ولا زالت تعتبر عهد تحت التحصيل لدى جهات وأفراد حكومية. وشدد أعضاء على متابعة المشاريع المتعثرة والتي لم تنفذ حسب تقرير العام المالي (٢٨ ٢٩ ١٤٢٩) والتي تجاوزت ٥٠٠ مشروع بقيمة ٣١ مليار ريال. ويرى الأعضاء المداخلون في مناقشة أداء ديوان المراقبة العامة، تمادي عدد من الجهات الحكومية في تكرار خطأها وأسلوبها في التعامل مع الأرصدة والعهد والأمانات، وطالبوا وزارة المالية بتحديد السلف واعطاء الحد فقط في تنفيذ المشاريع، مشددين على ضرورة التنسيق بين الديوان وهيئة مكافحة الفساد. ودعا الأعضاء إلى مراجعة وتحديث نظام ديوان المراقبة العامة الذي مضى على صدوره أكثر من ٢٩ عاماً وطلبوا بسرعة إقرار النظام المقترح المرفوع للمقام السامي منذ عام ١٤١٨ ونهبوا على الأخذ بالحسبان العلاقة بين الديوان واختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة.

عضو المجلس المهندس محمد القويحص تساءل عن استمرار الخسائر في استثمارات عدد من الشركات مثل سابك والاتصالات التي تقوم بالاستثمارات خارجية وقال «الديوان يؤكد أن هناك خسائر في رأس مال تلك الشركات وإن رأس مال هذه الشركات حكومية وبها أموال لمواطنين، فعلى أي أساس تقوم الشركات بالاستثمار دون إعلام المساهمين»، وطالب القويحص بأن يقف المجلس وقفة حازمة لوقف إهدار المال العام وقال: إما أن يتم إلغاء الديوان أو تطوير عمله فوراً.

ورأى العضو صدقة فاضل بأن هناك تشابهاً في الاختصاصات بين هيئة مكافحة الفساد وديوان المراقبة، مطالباً بدراسة إمكانية دمج هيئة مكافحة الفساد والديوان في كيان.



مُسْن: نريد حلاً للمستنقعات في الشوارع...وابن عياف: ستزال مع انتهاء المشاريع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275320>

الرياض - تركي العقيل

ما إن شاهد مسن في حي المغربات في العاصمة أمين مدينة الرياض الأمير عبدالعزيز بن عياف، حتى استوقفه ليقول له: «توجد في حينا مستنقعات من المياه وأكوام من التربة في الشوارع سببت إزعاجاً لسكان الحي ونريد أن تجدوا لنا حلاً»، فرد أمين المنطقة بأن هذه المستنقعات ناتجة عن مشاريع للمقاولين، وأنها ستنتهي بالوقت المحدد لها، لافتاً إلى أنها إذا لم تنتج في ذلك ستتخذ الأمانة الإجراءات لإزالتها على حسابها.

وأشار عبدالعزيز بن عياف خلال افتتاح ساحة البلدية في الحي مساء أول من أمس، إلى أن العاملين على الساحات البلدية سينتهون من ٥٠ ساحة خلال ستة أشهر، بهدف وصول عدد الساحات لـ ١٠٠ ساحة، وأن تكون في معظم أحياء العاصمة، وقال: «نسعى لوضع الأشجار والمسطحات الخضراء ورشاشات المياه المعلقة، إلا أننا نعانى مع مرور الوقت من تلف بعض الأجهزة والمعدات فيها، ولكن الناس أصبحوا يدركون أن هذه الساحات ملك لهم قبل أن تكون ملكاً للدولة، وأن الأمانة وقعت عقود صيانة مع شركات لإدارة وصيانة الموقع بشكل مستمر.»

وفي ما يخص مشروع حراج ابن قاسم الجديد، ذكر أن حجر الأساس له سيدشنه أمير المنطقة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بعد رمضان، وأن من أبرز ملامح هذا المشروع، أنه سيكون منظماً ومتفادياً لكل السلبات في الحراج القديم.

الشرقية: آمال العاطلات تبدد بين مكتبي الخدمة المدنية و العمل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275303>

الدمام - رحمة ذياب
شهد القسم النسائي في مكتب العمل، ونظيره في الخدمة المدنية في الدمام، أمس، توافد الباحثات عن فرص عمل، اللاتي تجددت آمالهن في «توديع البطالة»، بعد سماعهن القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أخيراً .
وأبلغت المتقدمات «الحياة»، أنهن يرغبن في الاستفسار عن كيفية الوصول إلى الوظائف التي تم استحداثها، خصوصاً في قطاعي التعليم والصحة، لكنهن عدن إلى منازلهن «خاليات الوفاض»، فلم يتلقين إجابات «شافية» على أسئلتهن، لأن من استمعن إليهن لم يكن أعلم منهن بالإجابة، بسبب عدم وصول الآلية.
ولم تقتصر «الآمال» على المتقدمات للوظائف، فحتى معلمات المدارس والمعاهد الأهلية، عبرن عن «استبشارهن» بالقرار الأخير، الذي يوصل رواتبهن إلى ٥٦٠٠ ريال. وطالبت معلمات إدارات مدارسهن بـ«تحسين أوضاعهن، ورفع الرواتب».
وقابل بعض مالكي المدارس الطلب بالرفض. فيما أجل آخرون ذلك، إلى بداية العام الدراسي الجديد «بعد درسها في مجالس الإدارات، ووصول الآلية من صندوق تنمية الموارد البشرية، الذي سيغطي الفارق بين رواتب المعلمات الحالي، والمستوى المحدد في القرار».
وذكرت باحثات عن عمل، توجهن إلى مكتب العمل صباح أمس لـ«الحياة»، ان إدارة القسم النسوي في المكتب أبلغتهن أن الإعلان الرسمي عن الوظائف سيتم بعد التنسيق مع الوزارة، لمعرفة مدى الاحتياج، وكذلك بعد التنسيق مع الجهات التي تحتاج إلى الوظائف، وأن التقديم سيكون من طريق الموقع الإلكتروني. وقالت ريم خطاب (باحثة عن عمل) ان العاطلات يواجهن مشكلة عدم وضوح الصورة في شكل كامل، فيما يكتفي مكتب العمل بالرد أن التقدم عبر الموقع، من دون أي توضيحات إضافية.
حال متقدمات إلى فرع وزارة الخدمة المدنية، لم يكن أحسن من زميلاتهن اللاتي راجعن مكتب العمل، إذ وصفن ما وجدنه هناك بـ «نوع من المماثلة». وذكرن ان ما يحدث «مشكلة لا بد من حلها».
وقالت رجاء إبراهيم (خريجة دراسات إسلامية منذ تسع سنوات): «أبحث عن فرصة عمل تناسب مؤهلي، فأنا أعمل الآن في وظيفة براتب ٨٠٠ ريال. وأريد التخلص من هذا الوضع، إذ أحمل شهادة البكالوريوس، وعندما توجهت إلى فرع الخدمة المدنية، أبلغتني المشرفات انه بإمكانني الانتظار إلى حين بدء استقبال الطلبات، بعد التنسيق مع وزارة التربية والتعليم، لمعرفة مدى الاحتياج والشواغر التي يمكن أن يتم التعيين عليها».
وأشارت مراجعات الخدمة المدنية، إلى حركة «نشطة» شهدتها المقر أمس، لمعرفة مواعيد بدء التقديم، في ظل تصاعد مؤشرات البطالة النسائية. وقالت أمل محمد: «توصلت الدولة إلى حل جذري، ولكننا نخشى من المماثلة في التطبيق، ووضع اشتراطات تقتل الأمل في نفوسنا من الحصول على وظيفة».
وأضافت أن بعض زميلاتهن من المعلمات في المدارس الخاصة توجهن إلى مكتب العمل للتعرف على كيفية تعديل رواتبهن، التي تقل عن ٣ آلاف ريال، فيما سألت أخريات عن كيفية الالتحاق بوظائف القطاع الخاص وإمكان التواصل مع الشركات. وبدأت مكاتب مخصصة في التوظيف، في الإعلان عن بدء استقبال طلبات الراغبات في الحصول على وظيفة، وتوفيرها في مقابل دفع رسوم إلى المكاتب.

العثور على سخان كهربائي يستخدم في التعنيف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110607/Con20110607425074.htm>

أحمد العطوي - تبوك

أسفرت حيثيات العنف الأسري الذي طال الطفلين وليد سبع سنوات و عبدالرحمن أربع سنوات، عن تطورات جديدة حيث جرى الكشف عن سخان كان يستخدم في عمليات التعنيف، كما جرى تحويل الأب وزوجته إلى السجن العام لاستكمال التحقيقات معهما في قضية تعذيب الطفلين.

فيما ما زال الطفلان يتلقيان العلاج في مستشفى القوات المسلحة برفقة والدتهما التي حضرت من الجنوب بعد تنويم طفلها في المستشفى لتلقي العلاج من الحروق والكي الذي لحق بهما.

وعبر حافظ مسفر الخثعمي (شقيق الأب) باسمه وباسم أشقائه عن عظيم شكرهم وتقديرهم لصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك لإحاطته الطفلين برعايتهما وتفضله بزيارتهما في المستشفى مما كان له كبير الأثر في تخفيف الصدمة عنهما.

وعن حالة الطفلين أوضح عبدالعزيز الخثعمي (شقيق الأب الجاني) بأن حالة الطفل وليد بدأت في التحسن وستجرى له في الأسبوع القادم عملية جراحية (تجميل) لعلاج من أثار الحروق التي كانت من الدرجة الثالثة، فيما لا زالت حالة الطفل عبدالرحمن على ما هي عليه من غيبوبة وانعدام للنظر ولكنه تارة يبكي وتارة أخرى يضحك وتارة يشعر بما هو حوله.

وأضاف الخثعمي بأن شقيقهم مريض ويحتاج للقراءة عليه خلال هذا الأسبوع مرة أخرى، مؤكداً بأن المرشدة الاجتماعية التابعة لمكتب المتابعة الاجتماعية في المنطقة تزور الطفلين كل فترة.

كما علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة بأن هيئة التحقيق والادعاء العام تسلمت في الفترة الماضية سخانا كهربائيا صغيرا كان يستخدم في تعذيب الأطفال حسب ما شهد به الطفل وليد وأن من كانت تقوم بالتعذيب هي زوجة والدهم (س)، (ش).

وكانت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس برنامج الأمان الأسري قد أرسلت في وقت سابق خطابا يتضمن الاستفسار عن حالة الأطفال

مجلس الوزراء يعرب عن أسفه وألمه لما يواكب الأحداث العربية من قتل وإراقة للدماء خادم الحرمين يشدد على الجهات المعنية بتنفيذ خطة حلول التوظيف العاجلة وفق جدولها الزمني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639268.html>

جدة واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة .
وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المشاورات التي جرت خلال الأسبوع حول العلاقات الثنائية بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة وتطور الأوضاع إقليمياً وعربياً ودولياً .. ومن ذلك الرسالة التي بعثها أيده الله لدولة رئيس الوزراء الياباني ناو توكان .
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس استمع بعد ذلك إلى تقارير عن مجريات الأحداث في عدد من الدول العربية الشقيقة ، معرباً عن أسفه وألمه لما يواكب تلك الأحداث من قتل لأنفس وإراقة للدماء، كما عبر في هذا الشأن عن ألم المملكة العربية السعودية لما تتعرض له الجمهورية اليمنية الشقيقة من أحداث عنف ترتب عليها سقوط القتلى والجرحى ، وأهاب بكافة الأطراف ضبط النفس وتحكيم العقل لتجنب اليمن الشقيق مخاطر الانزلاق إلى المزيد من العنف والاقتتال ، سائلاً الله سبحانه أن يحفظ اليمن الشقيق وأن ينعم على شعبه العزيز بالأمن والاستقرار .. وبالشفاء العاجل للمصابين والمغفرة والرحمة لمن سقطوا جراء هذه الأحداث المؤلمة، وقد قامت المملكة باستقبال فخامة الرئيس وعدد من المصابين من الأشقاء اليمنيين من مسؤولين ومواطنين للعلاج في المملكة العربية السعودية بناءً على طلبهم ، مؤكداً أن ما قامت به المملكة العربية السعودية من استقبال الجرحى من جميع الأطراف هو واجب يمليه عليها دينها وحقوق الأخوة والجوار .
استقبال المملكة للرئيس اليمني والمصابين اليمنيين واجب يمليه عليها دينها وحقوق الأخوة والجوار
وجدد استمرار المملكة وشقيقتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لبذل كل ما من شأنه مساعدة الأشقاء في الجمهورية اليمنية في التوصل إلى حل سلمي يوقف هذا الاقتتال ويحقق المصالح العليا، ويحول دون تدهور الأوضاع في اليمن، معرباً عن أمله أن يتم التوقيع على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية من جميع الأطراف لتجاوز الأزمة بما يحفظ للجمهورية اليمنية أمنها واستقرارها ووحدتها .
وبين معاليه أن المجلس أدان مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة الاعتقالات والاعتداءات وممارسة كافة أنواع القمع والتكيد والأعمال التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني إضافة إلى ما تتعرض له مدينة القدس من حملة عدوانية استيطانية .. وعد ذلك انتهاكاً واضحاً لقرارات الأمم المتحدة وتحديداً سافراً لإرادة المجتمع الدولي وإغلاق الطريق أمام استئناف المفاوضات وتحقيق السلام في المنطقة .

وأشار معالي وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس ناقش بعد ذلك عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي ، وقدر عالياً صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بالموافقة على الخطة التفصيلية والجدول الزمني المتضمنة الحلول العاجلة قصيرة المدى والحلول المستقبلية لمعالجة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس وحاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة .. وشدد الملك المفدى على الجهات المعنية بالخطة كل فيما يخصه تنفيذ ما ورد فيها وفق جدولها الزمني .

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه ، أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :

أولاً : بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري (الثالث والعشرين بعد المائة) الخاص بدراسة تنظيم اللجنة الوطنية لتقنين أعمال التشغيل والصيانة وتقييسها قرر مجلس الوزراء الموافقة على التنظيم المشار إليه بالصيغة المرفقة بالقرار .

الموافقة على القرار الخليجي بشأن المساواة بين أبناء دول المجلس في مجال التعليم الفني من أبرز ملامح هذا التنظيم مابلي :

- 1 تطوير أساليب التشغيل والصيانة بما يتوافق مع التقنيات والأساليب الحديثة .
 - 2 توحيد مواصفات التشغيل والصيانة وإجراءاتها .
 - 3 وضع خطط وبرامج إستراتيجية لتدريب العاملين في مجال التشغيل والصيانة وتأهيلهم .
- ثانياً : بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري (السادس والعشرين بعد المائة) الخاص بدراسة اقتراح تطبيق أنظمة إدارة الجودة في القطاع الحكومي أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها :
- أولاً - الاستمرار في دعم مشاريع تطوير أداء الأجهزة الحكومية الحالية التي منها برنامج تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية " يسر " ومركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية المنشأة حديثاً وغيرهما من المشروعات الأخرى والعمل على تقويمها للتأكد من تحقيقها لأهدافها .

ثانياً - تفعيل دور وحدات التطوير الإداري ووحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية من خلال دعمها بما تحتاج إليه من " كوادر " مؤهلة وموارد مالية لتتمكن من تبني أساليب إدارية حديثة لتحسين الأداء وتطوير قدرات العاملين في هذه الأجهزة .

ثالثاً - تفعيل دور الهيئات الرقابية من خلال تطوير قدراتها لتقويم أداء الأجهزة الحكومية وتزويد كل جهاز حكومي بنتائج التقويم متضمنة جوانب القوة ومكامن الضعف فيه .

ثالثاً : وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفنلندي في شأن مشروع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة فنلندا والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية . رابعاً : قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي (١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ) .

خامساً : بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٣ / ٦٨) وتاريخ ١٤٣١ / ٧ / ١ هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المادتين (الخامسة) و (العاشرة) من نظام الكهرباء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٦) وتاريخ ١٤٢٦ / ١٠ / ٢٠ هـ ، وذلك على النحو الآتي :

1- إضافة فقرة إلى المادة (الخامسة) تحمل الرقم (٣) ، تكون بالنص الآتي : " يكون الإنتاج المزدوج إلزامياً في مشروعات تحليلية المياه ومشروعات إنتاج الكهرباء التي تقام على الشواطئ ، أو في المناطق الساحلية القريبة من البحار ، أو في المناطق التي تتوفر فيها مياه جوفية مالحة بكميات مناسبة ، وتستثنى من ذلك الحالات التي يثبت فيها للهيئة عدم وجود جدوى اقتصادية للإنتاج المزدوج أو عدم وجود طلب على الماء أو الكهرباء . "

2- إضافة فقرة إلى المادة (العاشرة) تحمل الرقم (٧) ، تكون بالنص الآتي : " مع مراعاة المعايير البيئية ، تعطى محطات الإنتاج المزدوج للكهرباء والماء الأولوية في الحصول على الوقود المناسب ، وفي تسويق منتجاتها من الكهرباء والماء . " وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

سادساً : وافق مجلس الوزراء على قيام الجهات المختصة باتخاذ ما يلزم لتطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثلاثين) ، التي عقدت في دولة الكويت يومي ٢٧ و ٢٨ / ١٢ / ١٤٣٠ هـ الموافق ١٤ و ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٩ م ، في شأن المساواة بين أبناء دول المجلس في مجال التعليم الفني ، وقد جاء في القرار ما يلي :

1- يُعامل أبناء دول المجلس الحاصلون على مستوى دون الثانوية العامة في القبول بمراكز / معاهد التعليم الفني والتدريب المهني معاملة أبناء الدولة مقر الدراسة أو التدريب .

2- يُعامل أبناء دول المجلس بعد اجتيازهم شروط القبول والتسجيل في مراكز / معاهد التعليم الفني والتدريب المهني بدول المجلس معاملة أبناء الدولة مقر الدراسة أو التدريب .

وسط توقعات بانخفاض أعداد المتقدمين للجامعات الأهلية وتراجع الرسوم الدراسية تخفيض نسبة القبول الجامعي إلى ٧٠٪ سيرفع أعداد المقبولين من خريجي الثانوية العامة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639269.html>

الرياض - هيام المفلح

رجح المدير التنفيذي لمركز الأمير سلمان للإدارة المحلية وأستاذ الإدارة العامة الدكتور عدنان الشبيحة، أن قرار تخفيض نسبة القبول الجامعي للطلاب إلى ٧٠٪ في الجامعات الحكومية سيؤدي إلى زيادة أعداد المقبولين من خريجي الثانوية بشكل عام، لكنه أكد أن زيادة القبول لن تكون على جميع التخصصات. واستبعد الشبيحة، أن يؤدي تنفيذ هذا القرار إلى خفض مستوى الجودة، لكنه استطرد بالقول أن هذا الأمر مشروط باعتماد السنة التحضيرية واشتراط اجتيازها بمعدلات تضمن ترشيح الطلاب المميزين، لافتاً إلى أن ارتفاع الطلب على القبول في الجامعات الحكومية سيؤدي إلى خفض أعداد المتقدمين للجامعات الأهلية، وهو ما سيؤدي بالنتيجة إلى خفض الرسوم الدراسية. وتابع: "ستبقى التخصصات المهنية، مثل "التخصصات الصحية والهندسية والإدارية" محدودة العرض في الجامعات الحكومية والأهلية، كما أن الجامعات الأهلية ذات البرامج المميزة ستحافظ إلى حد كبير على مستوى الطلب عند حدوده السابقة، وتبعاً لذلك ستبقى الرسوم الدراسية مرتفعة نسبياً في تلك الجامعات خاصة في التخصصات التي يتطلب تدريسها معامل وقاعات دراسية مجهزة".

وتعليقاً على القرار الملكي المتضمن رفع أجور المدرسين في المدارس الأهلية، أكد الدكتور الشبيحة أن هذا سيؤدي حتماً إلى رفع الرسوم الدراسية، ولكنه سيضمن فئة قليلة من المواطنين والمواطنات العاملين في قطاع التعليم الأهلي وستكون نسبة الزيادة في التكلفة الإجمالية ليست العالية، مضيفاً: "من شأن ذلك على الأقل نظرياً، المساهمة في رفع جودة التعليم، إذ عند هذا المستوى الأعلى من الأجور سيتم اختيار الأفضل. ومسألة الحكم على مستوى الرسوم الدراسية يلزم أن تكون مقرونة بجودة التعليم غير منفصلة عنها".

وأكد الشبيحة أن ما نحتاج إليه هو تقليل التكلفة المتوسطة، وهذا لن يحدث إلا إذا كان هناك حجم اقتصادي للخدمات التعليمية، حين يصل أعداد الطلبة إلى مستوى يغطي تكلفة المدرسين. مشيراً إلى أن القضية الأهم هي تخريج طلاب يمتلكون قدرة على التفكير النقدي والإبداع وتوظيف المعرفة لفهم ما يدور حولهم والجرأة الأدبية والتحدث بطلاقة ونفسيات صحيحة وثقة عالية بالنفس.

الشورى يفرض رسوماً سنوية على الأراضي البيضاء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275376>

الرياض - رياض المسلم
أقر مجلس الشورى إشراك المرأة كناخبة في الانتخابات البلدية وفقاً للضوابط الشرعية، مطالباً وزارة الشؤون البلدية والقروية بأن تعد لائحة تنظم الضوابط والآلية اللازمة لفرض رسوم سنوية على الأراضي البيضاء التي تقع ضمن النطاق العمراني، واستكمال الإجراءات المطلوبة، وجاء ذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ.

وهاجم أعضاء مجلس الشورى تقرير ديوان المراقبة العامة، بسبب المبالغ غير المحصلة من الجهات والمؤسسات الحكومية، والبالغ قيمتها أكثر من ٢٦ بليون ريال لم يتم تسديدها وتعتبر عهداً تحت التحصيل لدى جهات وأفراد حكومية، كما بلغت قيمة أمانات الدولة لدى الجهات حوالي ٢١ بليون ريال.

ولفت الأعضاء إلى عدد المشاريع التنموية التي لم يتم تنفيذها بلغت ٥٥٥ مشروعاً بقيمة تجاوزت ٣١ بليون ريال في سنة التقرير ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ والذي قدمته اللجنة المالية بالمجلس.

كما اتهم أعضاء شورى جهات حكومية لا تزال تتركب المشكلات نفسها وتراكم العهد، لافتين إلى أن هذا الأمر يقع على عاتق مراقبة الديوان، مؤكداً أنه يجب على وزارة المالية تحديد السلف وإعطاء الحد فقط في تنفيذ المشاريع.

إلى ذلك طالب أعضاء شورى بضرورة التنسيق بين الديوان وهيئة مكافحة الفساد، ورأى الأعضاء أهمية أن تطور الجهات الحكومية من أداء كوادرها البشرية العاملة في مجالات المالية وعدم الاستفادة من خدمات الموظفين غير المختصين في مجال الإدارة المالية، مشيرين إلى أهمية مراجعة وتحديث نظام ديوان المراقبة العامة مع الأخذ بالحسبان العلاقة بين الديوان واختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة. أوصت اللجنة المالية بتطوير الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في ديوان المراقبة العامة لتنماشى مع التطور التقني الحديث في نقل المعلومة والتعامل معها، وتسهيل التواصل بين الديوان والأجهزة الحكومية الأخرى.

ونوه الأعضاء في مداخلاتهم بجهود الديوان الرقابية في مختلف الجهات الحكومية، وقيامها بجهد ملموس في الرقابة على الشركات السعودية التي تملك الدولة معظم رأسمالها ومراجعة استثماراتها في الخارج، داعين إلى وضع نظام دقيق ومحدد للاستثمار السعودي في الخارج.

وقال العضو المهندس محمد القويحص إن هناك عدداً من الشركات السعودية مثل سابك والاتصالات السعودية تقوم بالاستثمارات خارجية، إذ أشار الديوان إلى أن هناك خسائر في رأسمال تلك الشركات وان رأسمال هذه الشركات حكومية وبها أموال مواطنين، متسانلاً على أي أساس تقوم الشركات بالاستثمار من دون الرجوع للمساهمين من المواطنين، كما طالب القويحص بأن يقوم الديوان بمراجعة الحسابات الختامية لبعض الجهات، وأضاف أنه في المجلس منذ عشر سنوات والتقرير والمشكلات نفسها لم تتغير إطلاقاً، والمعوقات في تزايد، لافتاً إلى أنه على مجلس الشورى أن يوقف وقفة في وجه إهدار المال العام، قائلاً إما أن يتم إلغاء الديوان أو تطوير عمله فوراً.

من جهته، قال الدكتور فهاد الحمد إنه لو تتم معالجة ما يكشف عنه الديوان لحلت جميع المشكلات المالية ومعوقات تلك الجهات وكذلك التنظيم وحسابات العهد، لافتاً إلى أن هناك توسعاً في المناقلات، خصوصاً الباب الرابع وهو باب المشاريع وتنفيذها، موضحاً أنه لو لم تتم معالجتها لاستمرت تلك المناقلات سنين مستقبلية والإشكالية نفسها.

وقال الشيخ عازب آل مسيل إن الديوان يعاني من المشكلات المتكررة، وهي التأمين المباشر والعقود للجهات الحكومية، إضافة إلى أن هناك معاناة في الديوان تكمن في عدم التزام الجهات بمراقبة الديوان.

من جهته، طالب الدكتور صدقة فاضل بضم ديوان المراقبة العامة وهيئة مكافحة الفساد في كيان واحد، نظراً إلى التشابه الكبير في التخصصات. وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات والملحوظات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها في جلسة مقبلة.

كما أن المجلس وافق على التأكيد على قراره السابق ونصه «الإسراع في وضع وتنفيذ خطة متكاملة ضمن مدة زمنية محددة لحل مشكلة تصريف الأمطار والسيول، مع التشديد على منع البناء على مجاري السيول»، كما أكد على تفعيل الاستراتيجية العمرانية الوطنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ وتاريخ ٢٨-٥-١٤٢١هـ وبخاصة الهدف ٤/٣ الذي نصّ على «توجيه وتدعيم التنمية في المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة»، وكذلك الهدف ٩/٣ الذي ينص على «دعم وتطوير المدن الحدودية لما لها من أهمية». كما وافق المجلس على إيجاد الحلول المناسبة لتوفير مواقف عامة للسيارات في المدن الرئيسية لتخفيف الازدحام المروري، والإسراع في اتخاذ الإجراءات والاستعدادات اللازمة لتطبيق كود البناء السعودي، مع التأكيد على تطبيق الاشتراطات الخاصة بالمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والسيول، والتأكيد على تطبيق الاشتراطات اللازمة في جميع المنشآت لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الحركة واستخدامها بيسر وسهولة، وتطوير علاقة تكاملية بين المجالس البلدية ومجالس المناطق والمجالس المحلية بما يخدم المصلحة العامة.



الطائف: لم شمل ٥ شقيقات فرقتهن خادمة بـ السحر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275380>

الطائف - عائض عمران

كشف رئيس مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي شهار بالطائف محمد فارح لـ «الحياة» أن المركز نجح في لم شمل خمس شقيقات فرقتهن «خادمة» تعمل لدى والدهن المسن من خلال أعمال السحر. وقال فارح: «إن الخادمة نجحت في سحر الشقيقات اله على رغم أن كل واحدة منهن تقيم مع زوجها في منطقة مختلفة، إذ أرادت الخادمة منعهن من زيارة والدهن حتى ترتاح من الأعمال المنزلية، ولا ترهق نفسها في العمل». وأكد في حديثه أن المركز تمكن من فك هذا السحر بعد ورود بلاغ من العائلة عن اشتباه بوجود أعمال سحر تمنع الشقيقات من زيارة والدهن لفترات طويلة من دون مبرر، الأمر الذي دعا «هيئة شهار» للتدخل لإبطال مفعول السحر وإعادة لم شمل الأسرة من جديد.

رغم صدور أمر بتطبيقه منذ ٢ جمادى الآخرة لجنة لرواتب موظفي التشغيل الذاتي في المستشفيات العسكرية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110607/Con20110607424869.htm>

نادر العنزي - الدمام
طالب موظفو مستشفيات القوات المسلحة في الشمالية الغربية، وزارة الدفاع والطيران إخضاعهم على سلم الممارسين الصحيين ضمن برنامج التشغيل الذاتي، مشيرين إلى أنهم ما زالوا يأملون في تحقيق هذه الأمنية رغم صدور الأمر السامي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢ هـ بتطبيق هذا السلم على جميع المستشفيات والمرافق والمراكز الصحية الحكومية التي تدار وفق برامج التشغيل بما فيها مستشفيات وزارة الدفاع والطيران.
وكانت «عكاظ» قد حصلت على نسخة من خطاب مدير عام الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة اللواء الطبيب كتاب العتيبي، أفاد فيه أن موضوع تسكين الممارسين الصحيين من السعوديين المعيّنين على برنامج التشغيل الذاتي على السلم الجديد هو لدى لجنة مشكلة في مجلس الخدمات الصحية لوضع الترتيبات اللازمة لتطبيق سلم الأجور لهم.
وأشار سعيد المالكي (فني تمرّض) إلى أنه وعددا من زملائه لم يلحقوا بالسلم الوظيفي الجديد، الأمر الذي تحقق للمعيّنين بعد صدور المرسوم الملكي.
من جانبه، قال عبدالعزيز البلوي (طب طوارئ) ما زلنا نطالب منذ فترة بتسكيننا في السلم الجديد لتحسن رواتبنا أسوة بزملائنا الجدد.
وفي هذا السياق، قال أيمن عسيري (فني أسنان): راتبي الأساسي ثلاثة آلاف ريال فقط، أما زملائي الجدد المعيّنون بعد صدور الأمر السامي فإن رواتبهم الأساسية تجاوزت الثمانية آلاف ريال.
«عكاظ» بدورها اتصلت على مدير العلاقات العامة في مستشفى القوات المسلحة في الشمالية الغربية محمد المفلح، وبين أنه غير مخول له بالتصريح.
وعرضت «عكاظ» القضية على المحامي عاصم البلوي فقال «اطلعت على شكوى الموظفين العاملين في مستشفى القوات المسلحة في الشمالية الغربية والخاضعين لبرنامج التشغيل الذاتي للمستشفى، وتبين أن الموظفين الـ ٧٣ كلهم غير خاضعين لسلم أجور الممارسين الصحيين ضمن برنامج التشغيل الذاتي، وعلى الرغم من صدور المرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢ هـ بصيغة الجزم والأمر بأن يطبق هذا السلم على جميع المستشفيات والمرافق والمراكز الصحية الحكومية التي تدار وفق برامج التشغيل بما فيها مستشفيات وزارة الدفاع والطيران، وذلك كما يتضح بصراحة في البند رقم ٣ من المرسوم الملكي على أن يعمل به ابتداء من الشهر التالي لنشره، والغريب أن هؤلاء الموظفين عندما تقدموا بشكواهم تم الرد عليهم بأن هناك لجنة مشكلة لدراسة تطبيق السلم على جميع الموظفين الذين تعاقدت معهم الإدارة قبل تاريخ صدور المرسوم الملكي، إلا أن الموظفين الجدد الذين تعاقدت معهم الإدارة بعد صدور المرسوم الملكي جرى تعيينهم على السلم المعتمد».
وأضاف: المتأمل لنص المرسوم الملكي يلحظ أنه لم تحدث أية تفرقة بين من سبق تعيينهم على صدور المرسوم ومن تم تعيينهم بعده، بل جاء بالإطلاق ولم يرد فيه ما يفيد تخصيصه لفئة معينة من المشمولين فيه. وبالتالي، فإن تفسير إدارة مستشفيات القوات المسلحة للمرسوم الملكي غير صحيح أبدا ولا يجوز لها الاعتداد به، ولا يحق لأية جهة أخرى أن تعمل على تقييد هذا القرار تحت أية حجة.

مختصون تربويون: الخطة التفصيلية سلاح فعال للقضاء على البطالة.. وأثرها إيجابي على مسيرة التنمية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639271.html>

الدمام - محمد الغامدي

قال مختصون في المجال التعليمي أمس ان موافقة خادم الحرمين الشريفين على الخطة التفصيلية التي بموجبها شملت القطاع التعليمي واستحدثت أكثر من ٥٢ ألف وظيفة تعليمية تمثل النسبة الأكبر منها للنساء، موضحين أن هذه الخطة ستحدث تحولاً قسرياً وبعيدة المدى للتعليم، قائلين «لن تكون هناك بطالة بعد اليوم»، حيث أن التعليم الأهلي أصبحت الفرصة الوظيفية فيه مجدبة بالإضافة إلى استحداث الوظائف الجديدة. وقالوا لـ «الرياض» ان ربط الخطة التفصيلية بفترة زمنية للتنفيذ تدل على شفافية خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - في الدقة في التنفيذ والمتابعة بما يصب في مصلحة الوطن والمواطن، موضحين أنها سلاح فعال للقضاء على البطالة. وأكد مدير إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالرحمن المديرس ان القيادة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لهذا الوطن والانجازات العظيمة التي حققها لشعبه ومنها موافقته على الخطة التفصيلية التي اعتمدها - حفظه الله - وشمل الجانب الأكبر منها قطاع التعليم من حيث استحداث وظائف تعليمية في القطاع التعليمي بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى من الأجور في المدارس الأهلية عالجت الكثير من الإشكاليات التي عانى منها منسوبو التعليم الأهلي بشكل خاص وكذلك البطالة بين خريجي المعاهد الجامعات المحلية. وأضاف أن الخطة التفصيلية للقطاع العام والخاص والتي ارتبطت بعامل الزمن عالجت الكثير من الجوانب منها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية تلملت احتياجات المواطنين، موضحاً أن هذه الموافقة سيكون لها الأثر الكبير على مسيرة التنمية وتوفير الفرص الوظيفية وزيادة الرفاهية التي ينعم بها المواطن السعودي وكل هذا امتداد لما يوليه حفظه الله من رعاية واهتمام للوطن والمواطن. وقالت المساعدة للشؤون التعليمية بالمنطقة الشرقية الدكتورة ملكة بنت بكر الطيار ان الخيرات الملكية تتوالى من أب وقائد ومليك يعيش واقع أبنائه ويلتزم احتياجاتهم فلم يكن في منأى عنهم. ولن يرضى إلا بتوفير احتياجاتهم لإيمانه بأن الوطن لن تستكمل خطته التنموية والتطويرية إلا من خلال تلك السواعد الشابة القوية ولن يكون ذلك إلا بتسليحها بالعلم والمعرفة. من جانبه، أوضح عضو لجنة التعليم الأهلي بالمنطقة الشرقية يوسف بن احمد العثمان ان موافقة خادم الحرمين الشريفين على الخطة التفصيلية جاءت مثل غيث منهمر لتبينة احتياجات المواطنين لتكريس الرفاهية التي ما فتئ الملك الكريم ينثرها على الشعب والوطن، فعالج رعاه الله العديد من القضايا.

طلب منهما التوجه لديوان المظالم لإنصافهما

موظفان يتهمان رئيس كتابة عدل الخرمة بمنع تثبيتهما

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110607/Con20110607425026.htm>

مضحي النجيمي - تربة

اتهم موظفان في كتابة عدل الخرمة، رئيس كتابة العدل بالوقوف ضد قرار تثبيتهما الذي نصت عليه الأوامر الملكية، حيث رفض طلبات تثبيتهما وطلب منهما الرجوع إلى الوزارة. وأوضح الموظفان ضيف الله مسفر السلمي (مراسل) وعبدالله سعد السبيعي (سائق) أنه بعد قرار تثبيت الموظفين تقدمنا لرئيس كتابة عدل الخرمة غير ذي مرة مطالبين الرفع بتثبيتنا أسوة بزملائنا إلا أنه رفض ذلك وبعد الإلحاح طلب منا التوجه إلى وزارة العدل. وأضاف الموظفان أن رئيس كتابة عدل أوضح لهما أن لوائح الوزارة نصت على عدم تثبيت المتعاقدين والمستخدمين والمراسلين، معللاً أن الإدارة ستفقد وظائفهما الحالية وأضافا «بعد إلحاح طلب منا التوجه لديوان المظالم لأنصافنا». وعلق رئيس كتابة عدل الخرمة سعد هويدي على اتهام الموظفين بالقول «أسباب عدم الرفع بتثبيت المذكورين يعود لتعاميم وزارة العدل الواضحة التي تنص على أنه إذا ثبت المستخدم والحارس تسحب الوظيفة الأصلية ما يتسبب في عجز في المراسلين والحراس فهل يعقل أن تبقى الإدارة دون حراس ومراسلين فيما نؤدي نحن أعمالهما».



يعقد في جدة الشهر المقبل

40 محاضرة في المؤتمر السابع للطب النفسي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨

<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639300.html>

الرياض - محمد الفالح

ينعقد في جدة المؤتمر السابع للطب النفسي والذي تنظمه عدد من المستشفيات والمؤسسات النفسية خلال الفترة الممتدة من ٢١ حتى ٢٣ من شهر يونيو المقبل في قاعات فندق انتركونتيننتال، المؤتمر الذي ينعقد لعامه السابع يركز هذه السنة على (التباين في ممارسة الطب النفسي) حيث سيقدم ما يربو على الأربعين محاضرة وعدد كبير من ورش العمل المختلفة والمتنوعة في عناوينها وأسماء الضيوف والمتحدثين... وقد أكد د. محمد خالد رئيس قسم الطب النفسي بالمستشفى السعودي الألماني أن المؤتمر يهدف إلى تقديم الجديد في المجالات المختلفة أملاً في الارتقاء بالخدمات التطبيقية والبحثية للطب النفسي و يشارك فيه العديد من استشاري الطب النفسي وعلم النفس في مختلف المجالات والتخصصات المتنوعة في المجال النفسي كما يضم عدداً من ورش العمل التدريبية، المؤتمر ينظمه كل من المستشفى السعودي الألماني ومستشفى الأمل بجدة بالشراكة مع الجمعية السعودية للطب النفسي ومركز مطمئنة للطب النفسي . يذكر أن المؤتمر يمنح شهادات معتمدة من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بعد إتمام المشارك فيه لثلاثين ساعة من التعليم الطبي المستمر والتي تكون موزعة ما بين المحاضرات وورش العمل المختلفة.

اختتام ورشة التزييف بالمدينة ورفع التوصيات للأدلة الجنائية لإعتمادها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639301.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
اختتمت أمس فعاليات الحقيبة الفنية لإجراءات الاستكتاب والمقامة في فندق الميريديان بالمدينة المنورة والذي نظمته شرطة المنطقة .
وعقدت أمس ثلاث جلسات ضمن فعاليات ورشة العمل الورقة الأولى كانت بعنوان " دور الإرادة الواعية والعوامل المؤثرة في الاستكتاب " للمحاضر المقدم فرحان بن حمدان الغامدي خبير أبحاث التزييف والتزوير ومدير شعبة فحص الخطوط والتوقيعات حيث بين عدد من العوامل المؤثرة في الاستكتاب والعوائق الطبيعية للاستكتاب كعدم توفر المكان الملائم والأدوات المناسبة والكافية للاستكتاب بالإضافة إلى الوقت الكافي .
وجاءت الورقة الثانية التي قدمها الرائد عبدالرحمن بن مسفر السحيمي مدير شعبة التزييف والتزوير بشرطة المنطقة بعنوان " الوقاية من جرائم تزييف العملات " وتطرق من خلالها إلى أعمال الفحص الجنائي للعملات وكيفية التأكد من أنها أصلية وغير مزيفة، فيما عقدت الجلسة الثانية بتقديم ورقتي عمل من قبل كل من الأستاذ الدكتور صالح عبدالحميد العمري المحاضر في جامعة طيبة بعنوان " الأحبار السرية وطرق كشفها " والورقة الثانية قدمت من قبل العقيد الدكتور عبدالله بن سعود السراني مدير مركز شرطة قباء بعنوان " التحقيق في جرائم الكمبيوتر " وقدم الجلسة الرائد خالد بن هلال الرويثي مدير شعبة التزييف والتزوير بإدارة الأدلة الجنائية .
بينما كانت الجلسة الثالثة والأخيرة قدمت من قبل كل من العقيد محمد بن يحيى العيوني خبير أبحاث التزييف والتزوير ومدير شعبة مقارنة الصور بعنوان " مقارنة الصور وارتباطها بالتزييف والتزوير " والورقة الثانية قدمت من قبل المقدم معيض بن عوض القحطاني خبير أبحاث التزييف والتزوير بعنوان " البصمة الصوتية " وترأس الجلسة العقيد أحمد عسيري مدير إدارة الفحوص الفنية للتزييف والتزوير ومن ثم اختتمت الجلسات وبدء الاستماع إلى التوصيات والاقتراحات من قبل المتحدث الرسمي للورشة الرائد بندر الحقباني والذي أوضح في مؤتمر صحفي أنه سوف يتم رفع الاقتراحات والتوصيات إلى الإدارة العامة للأدلة الجنائية لمناقشتها والعمل بها، كما أوضح أنه سوف يتم الإفصاح عنها بعد اعتمادها .
بعد ذلك تم تكريم المشاركين وتوزيع الشهادات من قبل اللجنة المنظمة والتي قدمت شكرها وتقديرها لمدير شرطة المنطقة ولمنسوبي إدارة الأدلة الجنائية بالمدينة على الجهود المبذولة لنجاح فعاليات الحقيبة . فيما أوضح المشرف العام على الحقيبة المقدم دكتور عبدالاله السويدي أن النسخة الرابعة من فعاليات الحقيبة سوف تكون في منطقة عسير بعد ما يقارب أسبوعين فيما ستقام النسخة الخامسة والأخيرة في مدينة جدة خلال شهر ذي القعدة من هذا العام .

عاملة تدس مبيداً حشرياً في حليب طفل رضيع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275228>

حفر الباطن - إبراهيم السليمان
كادت عاملة منزلية آسيوية في مدينة حفر الباطن، تكرر سيناريو أقدمت عليها أخرى في مدينة الدمام، حين دسّت مبيداً حشرياً في رضاعة حليب طفل رضيع، ما أدى إلى تدهور حاله الصحية. وحال اكتشاف الوقائع مبكراً، دون أن يلقي مصير الطفل مشاري البوشل، الذي فارق الحياة قبل سنة، متأثراً بإصابته بأمراض عدة، إثر تناوله حليباً ممزوجاً بسم فئران. وذكر والد الطفل حفر الباطن، أن العاملة التي بدأت العمل في منزله قبل أشهر، «تجردت من كل معاني الإنسانية والرحمة، حينما قامت بوضع مبيد حشري لطفلي الرضيع، وخلطه مع الحليب». واكتشف العائلة أن حليب رضيعها يحوي مبيد حشرات، بعد ملاحظتها اختلاف لون الحليب ورائحته، إضافة إلى حدوث تغيرات على وجه الطفل، ودخوله في نوبات بكاء، في جميع الأوقات. وسارع الأب على الفور، لتقديم بلاغ ضد الخادمة إلى ضابط خفر في شرطة حفر الباطن النقيب حمدان الغامدي، الذي قرر التحفظ على متعلقات الطفل في مركز الشرطة.
بدوره، أوضح الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي، أن شرطة محافظة حفر الباطن، تلقت مساء أول من أمس، بلاغاً من مواطن، مخبراً عن ملاحظة زوجته اختلاف لون ورائحة الحليب في رضاعة طفلها، التي أعتدها عاملة آسيوية (٣٧ سنة)، التي تعمل لديهما. كما لاحظت بعض التغيرات على وجه الطفل، ما أثار الشبهة في وجود مادة غريبة في الحليب، تميل إلى رائحة مبيد الحشرات. ووجه الزوجان أصابع الاتهام إلى العاملة بالقيام بذلك الفعل، بهدف تسميم طفلها. وأبان الرقيطي، أنه تم «القبض على العاملة، وإيقافها رهن التحقيق من قبل قسم التحقيق في شرطة حفر الباطن. فيما تمت إحالة حليب الطفل إلى شعبة الأدلة الجنائية، لإعداد تقرير مخبري عنه، وتحديد نوع المادة بصفة قاطعة، ونسبتها». فيما أحيل الطفل إلى المستشفى، لتلقي العلاج والعناية الطبية اللازمة. وأوضحت المتابعة الصحية الأولية أن حاله «مستقرة»، وأنه غادر المستشفى في وقت لاحق.

العاملون في محطة صرف المدينة:

العمل حرمانا الزواج والبيئة لا تحمينا من الأمراض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110607/Con20110607425067.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة
يعاني العاملون في محطة الصرف الصحي في المدينة المنورة الأمرين، إذ يبدأون يومهم مستتشقين الروائح الكريهة ويغادرونها ظهرا لتستقبلهم ألسن الناس بالهمز واللمز.
«عكاظ» تجولت في أروقة المحطة البالغة من العمر ٢٠ عاما زهو الأربع الساعات، فرصدت معاناة العاملين فيها، إذ أن العمل رغم مراراته إلا أنه من وجهة نظرهم أقل وجعا من البطالة وسؤال الناس.
يذكر فواز ناصر المحمدي والذي يعمل في المحطة منذ نحو ستة أعوام أن ٧٠ في المائة من أفراد المجتمع يشمئز من عملهم، «نظرة الازدراء تتابعنا إلا أن العمل في نهاية المطاف شرف، وأيا تكن نظرة المجتمع، فالدخل من عرق الجبين أفضل من التسكع في الطرقات وسؤال الناس».
ويضيف المحمدي «يتوجب على الإدارات في ظل ما يعانيه الموظف أن تلتفت إليه فرغم رفض المجتمع له عريسا، والخطر يحدق به جراء البقاء وسط الفيروسات والبكتيريا تهدد صحة العاملين في ظل مرتب لا يتجاوز ١٩٠٠ ريال».
ويقول محمد سعد الأحمدي «العمل في هذا المجال كأي عمل آخر ولا تهمني نظرة المجتمع، إذ أنها في نهاية المطاف مهنة شريفة تدر دخلا حلالا».
ويطالب نايف سعد الحويفي بأن يولي المسؤولون العاملين في المحطة الاهتمام من ناحية الرواتب والترسيم ويرى نايف الحربي وأيمن فريد ومحمد حسن المحمدي ضرورة وضع بند بدل سمعة في المرتب، مضيفين أنهم يخشون الأمراض من الفيروسات والبكتيريا.
من جهته، يشير ممثل الشركة القائمة على التشغيل والصيانة المهندس رضوان أحمد رضوان إلى أنه يعتز بالعاملين في المحطة من مواطنين ومقيمين الذين يعملون في مهنة شريفة تقدم للمجتمع خدمة كبيرة.

ارتياح نسائي واسع بعد قرار تأنيث محلات المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639272.html>

الطائف - خالد الحسيني

شكرت رئيسة حملة «كفاية إحراج» فاطمة قاروب باسمها وباسم كل امرأة سعودية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي أمر أخيراً وزارة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار «قصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية»، وذلك وفقاً لضوابط محددة لذلك، والعمل بهذا القرار خلال شهر من تاريخ اعتماده.

وقالت: «يعد هذا من أفضل القرارات التي ترفع من شأن المرأة السعودية، وهو تاج على رؤوس كافة نساء المجتمع السعودي، مشيرة إلى أن الأمر الملكي أسدل الستار على دور «حملة كفاية إحراج» بالمطالبة بتأنيث المحال التي تبيع المستلزمات النسائية الخاصة، والانتقال إلى حملة أخرى تدعى «انتهى الإحراج»، منوهة إلى أن الحملة الأخيرة سيكون لها دور في التفاعل مع الأمر الملكي في تأهيل وتدريب النساء في عملية التوظيف، وذلك بالتعاون مع رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الملزمة بتأنيث تلك المحال، والتأهيل والتدريب والتوظيف والمتابعة على رأس العمل من قبل الحملة.

وثمنت قاروب الجهود الكبيرة منقطعة النظير لفريق عمل الحملة، ومجموعة نواف بيك البريدية، واللجنة الإعلامية للحملة، وكافة المواقع الالكترونية التي تفاعلت مع الحملة، وعلى مستوى الأفراد أيضاً، وكذلك الجهات والوسائل الإعلامية التي دعمت الحملة، كما قدمت شكرها للشركات والمؤسسات التي بادرت بالأولوية بالتوظيف قبل صدور الأمر الملكي الكريم أمس الأول. الجدير بالذكر أن «حملة كفاية إحراج» انطلقت في العاشر من أكتوبر عام ٢٠١٠م، وبدأت في خطواتها الجادة نحو الحث على تفعيل قرار تأنيث المحال النسائية وخلق فرص عمل للسيدات، ونجحت في إقناع بعض كبار التجار والمستثمرين في العمل على تأنيث المحال النسائية، كما تضامنت معها عدد من الجهات الحكومية كالغرفة التجارية الصناعية بجدة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمانة جدة، بالإضافة إلى عدد من الجهات الحكومية الأخرى، والمؤسسات والشركات، كما حظيت الحملة منذ انطلاقتها بردود فعل مؤيدة واسعة على مستوى الدول العربية المجاورة، كما تفاعلت مناطق المملكة ومحافظاتها مع الحملة وأيدتها بشكل كبير حيث جاءت مدينة الرياض في المركز الأول بنسبة ٤٤ بالمئة، ثم مدينة جدة، فمكة المكرمة، فمدينة الدمام ثم بقية مدن المملكة.

شرورة على شفا كارثة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57063&CategoryID=5

ربيع حسن الصيعري (شرورة) 2011-06-07 12:36 AM

محافظة شرورة معرضة للغرق الجماعي في حالة هطول أمطار غزيرة عليها وذلك بسبب طبيعتها الجغرافية وتكوينها ووقوعها على مصب الأودية، وبسبب تعثر المشاريع الخدمية من مصارف مياه السيول فهل ننتظر حتى تغرق محافظة شرورة أم نتدارك أنفسنا ونعمل على إنجاز المشاريع المتعثرة. لا نعلم لماذا تم إيقاف مشاريع تصريف مياه السيول ولا نعلم لماذا التوقف الطويل وعدم البدء من جديد ونعلم من المسؤول في محاسبة الشركات التي تعثرت في هذا المشروع الحيوي والمهم.

عند زيارة أمير منطقة نجران للمحافظة أمر بتسريع عجلة وتيرة المشاريع الخدمية وطلب من الجهات المعنية المتابعة والإسراع في إنجاز ما تبقى من هذه المشاريع والعمل على قدم وساق للنهوض بالمحافظة لكي تواكب المحافظة المدن الأخرى من حيث التطور والنمو في كافة المقومات الأساسية للمواطن.

مشاريع تصريف السيول مشاريع مهمة ولا بد من المسؤولين الاهتمام بها وتنفيذ ما بقي منها، فكارثة جدة ليست ببعيدة عنها فتعثر مشاريع تصريف السيول أدى إلى كارثة عايشناها جميعا ولا تزال عالقة في الأذهان، أرجو بل أتمنى من الله ألا يحدث ما حدث في مدينة جدة لكن إن هطلت أمطار غزيرة على المحافظة فسوف يحدث ما هو أسوأ مما حدث في محافظة جدة.

معاقبة العمال بالترحيل مكافأة لهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57061&CategoryID=5

عبدالعزیز الزمام (الدمام) 2011-06-07 12:33 AM

قضية العمالة السائبة التي أقضت مضجع العباد، فما نحن في كل مطلع شمس يوم جديد نقرأ أو نسمع بقضية أبطالها العمالة السائبة، منها الغش حتى المواد الغذائية لم تسلم منهم، فهاهم يغشون ما يأكله الناس من مواد مصنعة ومواد تحضيرية إضافة إلى التغرير بالخدمات من أجل هروبهم من مخدوميهم وإجبارهم بالعمل في مجالات تحوم حولها الشبهات، وكذلك تصنيع الخمور وفتح القنوات المشفرة ونسخ أشرطة أفلام الدعارة وسرقة أي شيء تقع أعينهم عليه حتى إنهم أصبحوا آفة يجب التخلص منها أو عمل نظام رادع، فقضية الترحيل هي مكافأة اسرق وارتكب ما شئت من مخالفات فعقابك الترحيل .

يا سادة يا كرام إنه عقاب مرحب به عند العامل فهو إما إنه قد جمع ما يحلم به من أموال ويريد الخروج أو عقابك لن يضيره بشيء فهو راجع بعد مدة أقصاها شهر بجواز ثان وباسم آخر. لذلك فالعامل الذي أخل بأمن هذه البلاد الطاهرة يجب أن يدفع ثمننا لما اقترفته يده من عبث وترويع أناس ذنبهم بأنهم وثقوا بهم. العقوبة تتحدد من قبل قاضي المحكمة بعد مراجعة قضية العامل الذي ارتكبها والتأكد مما حوله العامل لبلاده من أموال فكلما زادت قيمة الجرم والمبالغ المحولة تقع العقوبة

مستشفى حائل التخصصي.. معاناة الأهالي لا تحتمل الانتظار!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٨
<http://www.alriyadh.com/2011/06/07/article639440.html>

حائل، تقرير - خالد العميم

دخل مستشفى حائل التخصصي الواقع في حي أجا عامه السابع دون أن يرى النور، لأسباب مستحقات المقاولين المتعهدين، حيث إنَّ سعته السريرية تبلغ ٣٠٠ سرير بيد أنَّ هذا المشروع الحيوي لا يزال مغلقاً ولم يتم الانتهاء منه حتى الآن، وهو الأمر الذي زاد معاناة الأهالي في مدينة حائل، خصوصاً مع تردي الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات الأخرى في المنطقة إضافة إلى ازدحامها المستمر .

وطالب عدد من أهالي منطقة حائل بالرقى بالخدمات الصحية، من خلال معالجة المشاريع المتعثرة وتنفيذ مشاريع مماثلة لمواجهة شدة الازدحام التي تشهدها أروقة المستشفيات والمراكز الصحية بالمنطقة .

ورأى "سعود المرمش" أنه ينبغي على المديرية العامة للشؤون الصحية بحائل، إعادة النظر في خططها للتوافق مع الكثافة السكانية التي شهدتها المنطقة خلال الآونة الأخيرة، بينما يشير "بندر الشمري" إلى أنَّ أبرز مطالب الأهالي تكمن في معالجة المشاريع المتعثرة والإسراع في تنفيذ المشاريع الجاري تنفيذها في الوقت الحالي والرقى بمستوى الخدمات الصحية المقدمة من خلال العمل على استقطاب كوادر طبية وتمريضية مؤهلة .

ودعا "سعود العوض الغيثي" وزير الصحة إلى متابعة إنجاز مثل هذه المشاريع شخصياً وتذليل كل الأمور التي تعيق تنفيذها في الوقت المناسب وبخاصة أنه قد زار المنطقة مؤخراً، والجميع يتطلع أن يعمل في سياق إنهاء مشكلات خدمات الصحة بحائل .

وأشار "عبد المحسن التميمي" إلى نتائج إيجابية من خلال زيارة وزير الصحة لمنطقة حائل، مشيراً إلى أنَّ الوضع الصحي في المنطقة يشكل هاجساً يؤرق الكثير، فالضعف ملموس والكفاءات الصحية غير مخدمة فضلاً على تعثر عدة مشاريع منها المستشفى الذي كنا نتأمل منه تعزيز الخدمات ولا يزال معطلاً مما كان له دور في سوء الخدمات وعدم تقديم ما يشفع لصحة المنطقة .

وشدد "راضي العنزي" على أنَّ ما يحدث في صحة حائل يوجب التدخل بسرعة فهي مسؤولية عظيمة، مستشهداً بسوء الخدمات في صحة المنطقة خاصة فيما يُعنى في جوانب النظافة، فما حصل مؤخراً عندما تم طلاء مستشفيات المنطقة قبل زيارة الوزير يؤكد على أنَّ المسؤولية مهمة لقراءة المرحلة المقبلة؛ حرصاً على صحة المرضى ولحل هذه المشكلة حلاً جذرياً.

اقتصاديون ورجال أعمال : خلق الفرص الوظيفية سيقضي على بطالة الشباب والفتيات في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩
<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639623.html>

الدمام - عبدالمحسن بالطيور

توقع عدد من الاقتصاديين ارتفاع عدد الموظفين السعوديين في القطاع الخاص بعد صدور الأوامر الملكية التي كانت موجهة إلى محاربة البطالة والقضاء عليها عبر العديد من القطاعات الخاصة وذلك عبر سن عدد من التشريعات من شأنها زيادة في أعداد الموظفين السعوديين في القطاعين وقدر رجال أعمال بان مقدار الوظائف يزيد عن ١٥٠ ألف وظيفة في القطاعين العام والخاص . وأكد اقتصاديون تحدثوا لـ "الرياض" ان توجه السعودية من حكومة خادم الحرمين الشريفين كان مدعوما بقرارات من شأنها زيادة مداخل الكثير من الأسر السعودية إضافة إلى تحويل الكثير من الأسر إلى أسر منتجة لها دور كبير في المجتمع وتحويل الطاقات المهذرة إلى طاقات منتجة .

وقال عبدالرحمن الراشد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية إن تلك الخطة التفصيلية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين لها العديد من الانعكاسات الايجابية على المجتمع السعودي إضافة إلى الانعكاس الايجابي للاقتصاد السعودي المحلي وأشار الراشد هناك العديد من العوامل التي ستؤدي إلى حل إشكالية البطالة في السعودية وهذا التوجه من قبل الحكومة الرشيدة لم يكن وليد اللحظة بل كان استمرارا لتوجهات سابقة لإنهاء إشكالية البطالة ووضع الكثير من التشايرك والتفاعل للقطاع الخاص في التنمية المحلية .

وبين الراشد بان القرارات الملكية كانت في اغلبها موجهة إلى العنصر النسائي وتفعيلا لدورهن في المجتمع وخلق العديد من الفرص الوظيفية في القطاعين العام والخاص مطالبا بعدم وضع العقبات من المتلقين أو جهات أخرى لتطبيق ما من شأنه تفعيل نصف المجتمع المعطل .

وبين يوسف الدوسري رئيس اللجنة التجارية الوطنية بمجلس الغرف السعودي أن الأوامر الملكية جاءت تلبية لحاجة المجتمع وضع اللبانات الأساسية لاقتصاد سعودي يقوم على سواعد وأكتاف أبنائه وبناته وهو ما يعني استمرارية قوة الاقتصاد السعودي بإذن الله . وقال الدوسري بان أوامر خادم الحرمين الشريفين بتفعيل لجان السعودية لدى الجهات الرسمية إضافة إلى وضع حد ادنى للأجور للموظفين السعوديين في القطاع الخاص من شأنه إيجاد وخلق دخل معيشي للفرد السعودي يستطيع به الفرد تلبية احتياجاته الأساسية بالإضافة إلى ما أمر به خادم الحرمين الشريفين قبل فترة قريبة من إسكان وقروض معيشية للأسر السعودية كل ذلك سيؤدي إلى استقرار الفرد السعودي .

وأشار خالد عبدالكريم (رجل أعمال) بان هذه الأوامر التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين هي جزء من حزمة من القرارات والأوامر الملكية التي تستهدف محاربة البطالة وتحسين وضع الشباب السعودي بالإضافة إلى إيجاد وظائف للباحثين عن العمل والتي يوفر لهم الدخل الكافي وتحقيق رفاهية للأسر والمجتمع . بين عبدالكريم أن هذه القرارات تأتي استجابة لرغبة المواطنين ورجال الأعمال في المملكة . مطالبا بان يكون هناك سرعة في التنفيذ وسلاسة في الأداء والتطبيق دون خلق عقبات من شأنها تأخير تحقيق الأهداف من تلك القرارات . وأكد عبدالكريم بان هيئة الاستثمار مطالبة بمتابعة شركات الاستثمار الأجنبي في توظيف السعوديين والتي تنص بحسب ما جاء في اللائحة على توظيف ٧٥ % من شركة الاستثمار الأجنبي من السعوديين إلا ان بعض الاستثناءات حالت دون تحقيق ذلك المطلوب المهم . وهو ما خلق بعدا اقتصاديا غير مجدٍ وغير ملبٍ لحاجة المجتمع من السعودية.

% 40 نسبة تراجع المدمنين بفضل برامج التوجيه والإرشاد

بمستشفى الأمل بالدمام

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩

<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639653.html>

الخبر - إبراهيم الشيبان:

حذر رئيس قسم الإرشاد الديني بمستشفى الأمل بالدمام الشيخ علي الرويعي، الطلبة من الانسياق وراء مروجي الأوهام والخيالات والمخدرات سواء (منبهات أو منشطات) في مثل هذه الأيام وهي الفترة التي تسبق فترات الامتحانات . لافتا إلى إن هذه المنبهات أو المخدرات أو المنشطات تجعل الطالب مشتت الذهن بعيدا عن أجواء الدراسة، مطالبا أبناءه الطلبة بالتركيز على أن يكونوا أصحاب أسوياء بعيدا عن تناول هذه المواد الضارة والتي قادت كثيرا من قبلهم إلى غرف مستشفيات الأمل بالمملكة وأدخلت عائلاتهم في كثير من المشاكل، مبدية تفاؤله من الدور الذي تقوم به الأجهزة ذات العلاقة في الحد من الترويج بالمملكة .

وقال الشيخ أحمد الرويعي في لقاء مع "الرياض" بأن مستشفى الأمل يقوم ببرامج الدعوة والإرشاد لجميع شرائح المجتمع خاصة مدمني المخدرات مقدما لهم جلسات منها جلسات فردية وجماعية ومحاضرات لإعادة تقييم سلوك المدمن وتغيير أفكاره وخواطره لمواصلة التعافي التدريجي من آثار السموم في الجسم، شارحا بأن علاج الإدمان ليس جسديا بل حتى نفسيا ليستطيع المدمن التخلص من المواد المسمومة في جسمه .

كاشفاً عن تراجع ما نسبته ٤٠ بالمائة من المدمنين بفضل برامج الدعوة والإرشاد بالمستشفى إلى جانب برنامج الفريق العلاجي من الإدمان، مضيفا في السياق ذاته بأن عددا كبيرا من المدمنين لا يرغبون للدخول للمستشفى إنما اجبروا للدخول عن طريق أهل أو إدارة المخدرات وهذه من صعوبات العمل فتكون لدية الرغبة بالتوبة والإقلاع عن الإدمان ضعيفة، فيما تعمل من جانب آخر على تغيير هذه الأفكار والخواطر ولدينا طرق في التعامل مع هؤلاء خاصة المدمنين قريبي العهد بالإدمان حيث نتعامل مع كل حالة خاصة باستقلالية وسرية تامة .

مبيناً في ذات السياق بأن مستشفى الأمل بالدمام شكل فريقا علاجيا مكونا من طبيب معالج وأخصائي نفسي وأخصائي اجتماعي ومرشد ديني ومرشد تعافي (مدمن سابق مُتعافى) لتقديم الخدمات العلاجية لمرضى الإدمان إلى جانب فريق علاجي آخر لعلاج المدمنات في الجانب النسائي مكون من أخصائية اجتماعية ونفسية ومرشدة دينية الى جانب ثلاث من مرشدات التعافي (مدمنة سابقة مُتعافية) من الإدمان يقمن بالمشاركة في الفريق العلاجي النسائي في ظل دخول لا يتجاوز الاثننتين شهريا للمستشفى.

التعويضات المادية تراوحت بين ألف ريال إلى مليون

75 محاكمة لقضايا الأخطاء الطبية في مكة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩

<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639655.html>

جدة - ياسر الجاروشة

نفذت الهيئة الصحية الشرعية الأساسية بمنطقة مكة المكرمة وجدة ٧٥ جلسة محاكمة للقضايا الصحية والطبية المرفوعة ضد المستشفيات العامة والخاصة وضد بعض الأطباء من قبل بعض المرضى وذوي المتوفين والمتضررين من الأخطاء الطبية وغيرها، وذلك خلال عام ١٤٣١ هـ بمعدل ٨ جلسات في الشهر .
تبين ذلك من خلال التقرير السنوي الذي رفعه أمين الهيئة الصحية الشرعية بمنطقة مكة المكرمة وجدة الدكتور حاتم عبدالله العمودي لمدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي بن محمد باداود .
وقد تضمن التقرير العديد من المعلومات والأرقام الإحصائية الخاصة بالقضايا التي نظرتها الهيئة خلال تلك الفترة . كما أشار التقرير إلى أن مجموع القضايا التي تم عرضها على الهيئة في عام ١٤٣١ هـ بلغت ١٥٦ قضية منها ٧٧ قضية مرحلة من العام السابق و ٧٩ قضية واردة في عام ١٤٣١ هـ .
وبلغت القرارات التي اتخذتها الهيئة في القضايا المنظورة لديها ٦١ قراراً بينما بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها للدراسة أو ترحيلها للعام ١٤٣٢ هـ ٩٥ قضية حسب مقتضيات ومتطلبات كل قضية .
وفند التقرير القرارات ٦١ التي اتخذتها الهيئة في نفس العام حيث أصدرت الهيئة ١٥ قراراً في القضايا المرفوعة بحالات الوفاة منها ٥ قرارات صدرت في القضايا التي فيها وفيات وليس بها إدانة للمدعى عليهم و ١٠ قرارات أصدرتها الهيئة ضد المدعى عليهم في قضايا الوفيات التي توجد فيها إدانة واضحة .
وأوضح التقرير تفاصيل الأحكام في القضايا الصادرة والتي كان من ضمنها ٢١ قرار إدانة في الحق العام والحق الخاص منها قراران للحق الخاص فقط و ٩ قرارات للحق العام فقط فيما بلغت قرارات الصلح والتنازل للحق الخاص مع وجود إدانة للحق العام ٦ قرارات و ٦ قرارات أخرى لنفس الحالات مع عدم وجود إدانة للحق العام . وقد بلغت القرارات التي ليس بها أي إدانة سواء للحق العام أو للخاص ١٧ قراراً .
وبلغ عدد القضايا التي فيها تمثيل للدعاء العام أمام الهيئة الصحية ١٤ قضية . وأكد التقرير أن الهيئة الصحية الشرعية كانت قد أصدرت أحكاماً بالتعويض المادي في ٧ قضايا وفيات منها ٤ قضايا تراوحت قيمة التعويض فيها من ١٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ ألف ريال وقضيتان تراوح التعويض فيهما ما بين ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ ريال وقضية واحدة من ٥٠٠,٠٠٠ ريال إلى مليون ريال .

وأصدرت الهيئة أحكامها بالتعويض المادي في ٧ قضايا أصيب المدعون فيها بإعاقات مختلفة منها خمس حالات تم الحكم بتعويضها بمبالغ تتراوح فيما بين ١٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ ألف ريال وحالة أخرى صنف تعويضها ضمن شريحة الخمسين إلى المئة ألف ريال . فيما تم الحكم بتعويض إحدى الحالات بمبلغ يتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ ريال .
وأوضح التقرير نصيب المرافق الصحية بمحافظة جدة والتي شملتها قرارات وأحكام الهيئة الصحية الشرعية بجدة حيث أصدرت ٤٣ قراراً ضد المستشفيات الخاصة و ٨ قرارات ضد المستوصفات الخاصة و ١٠ قرارات ضد المجمعات والعيادات الطبية الخاصة ولم تصدر أي قرار ضد أي مستشفى حكومي لعدم ثبوت أي إدانة بحق هذه المستشفيات والمرافق . كما فند التقرير عدد وجنسيات المدعين في القضايا الطبية التي نظرتها الهيئة خلال عام ١٤٣١ هـ ومنهم ٣٦ سعودي، ٤ مصريين، ٣ أردنيين، ٣ فلسطينيين، ٣ باكستانيين، بالإضافة إلى لبناني وهندي، وعشرة أشخاص من جنسيات أخرى مختلفة . أما المدعى عليهم فقد بلغ عددهم الإجمالي وفق تقرير الهيئة الشرعية ١٥٨ طبيباً وطبيبة تمت

إدانة ٨٥ منهم ٧ أطباء سعوديون، ٣٧ طبيباً مصرياً، ٣ سوريون، ٣ هنود، فلسطينيان؛ وسوداني واحد وفلبيني وباكستاني. ولم تثبت إدانة ١٠٠ منهم .
 فيما أظهر التقرير عدد الأطباء المدعى عليهم والبالغ ١٣٧ طبيباً وطبيبة أدين ٥٦ منهم فيما تمت تبرئة ٨١ طبيباً وطبيبة. وبراأت الهيئة فنياً واحداً و ١٨ ممرضاً وممرضة وقابلة فيما دانت اثنتان من هذه الفئة .
 وأشار التقرير إلى التخصصات الطبية والمؤهلات العلمية للأطباء المدانين في القضايا التي تم البت فيها والبالغ عددهم الإجمالي ٥٦، منهم ٤١ طبيباً و ١٥ طبيبة حيث بلغ عدد الأطباء المدانين في تخصص النساء والولادة ٥ أطباء فيما بلغ عدد الطبيبات من نفس التخصص ١٠ طبيبات منهم ٥ يحملون درجة الدكتوراه و ٧ ماجستير و ٣ دبلوم. وفي تخصص الجراحة العامة تمت إدانة ٨ أطباء منهم ٥ بدرجة الدكتوراه؛ ٢ ماجستير؛ وطبيب بدرجة دبلوم. فيما أدين ٣ جراحي عظام؛ واحد منهم يحمل الدكتوراه والأخران يحملان درجة الماجستير. كما تمت إدانة ١٠ أطباء أطفال منهم ٣ طبيبات؛ و ٦ أطباء تخدير من بينهم طبيبة واحدة؛ وشملت الإدانة ٣ أطباء جراحة تجميل؛ وطبيب جراحة مسالك بولية؛ وطبيب جراحة أنف وأذن وحنجرة؛ بالإضافة إلى طبيب في جراحة العيون و ٣ أطباء من تخصصات مختلفة .
 وصنف التقرير القرارات التي اتخذتها الهيئة حسب التخصصات الطبية حيث أكد أن عدد القرارات الصادرة ضد المتخصصين في تخصص النساء والولادة بلغ ١٤ قراراً، وللجراحة العامة ١١ قراراً، و ٨ قرارات لطب الأطفال، وخمسة قرارات في جراحة العظام، وقرارات فقط ضد جراحة المسالك البولية، و ٣ قرارات لجراحة الأنف والأذن والحنجرة، واثنان لطب العيون، ٤ قرارات للباطنة، وأربعة قرارات للأسنان وقرار واحد لجراحة المخ والأعصاب .بينما أصدرت ٧ قرارات في تخصصات وجراحات تخصصية أخرى.



محكمة الدمام: تأجيل قضية خادمة سم الفئران إلى رمضان

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩

<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639660.html>

الخبر - متابعة- إبراهيم الشيبان

أجلت محكمة الدمام النظر في قضية العاملة المنزلية الاندونيسية التي اعترفت في وقت سابق بقتل الطفل مشاري البوشل (أربعة أشهر) بوضعها سم الفئران وطحن أقراص البنادول ووضعها في الرضاعة مما أدى إلى وفاته .
 وقال والد الطفل مشاري إن الخادمة متمسكة بنكرانها قتل الطفل مشاري وإنها جبرت من قبل المحقق بالتوقيع والتبصيم على ورقة الاعتراف بارتكاب الجريمة وهي لم ترتكبها، موضحاً ان التشخيص والتقارير الطبية تثبت بأنها ارتكبت جرميتها بوضع السم للطفل مشاري مما أدى إلى وفاته. والمج إلى انه ينتابه شعور بالقلق حيال الطريقة المتخذة و طريقة الاستجواب مع القاتلة ولا يهمه الإنكار مبرراً ذلك بقيامها بتمثيل الجريمة والاعتراف في وقت سابق ومثبت ذلك في ملف القضية. وذكر البوشل انه تم تحديد جلسة أخرى في ١٤٣٢/٩/٤ هـ لاستدعاء المحقق والمترجم مع الخادمة لقضية الطفل مشاري للمثول أمام المحكمة، فيما أكد والد الطفل احمد البوشل، انه تلقى اتصالات داخلية وخارجية، عارضة عليه الصلح ودفع ٢ مليون ريال، مقابل ذلك، بيد انه رفض، مطالبا بالحكم الشرعي في حق من اغتالت طفله والقصاص منها.

معوقون: قرار الإعفاء من رسوم التأشيرات وتجديد الإقامة غير كاف

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275655>

جدة - جمانة خوجة

اعتبر الأمين العام للجنة الفرسان لذوي الاحتياجات الخاصة في الغرفة التجارية الصناعية في أبها يحيى السميري، أن قرار إعفاء رسوم تأشيرات الاستقدام والخروج والعودة وتجديد الإقامة غير كافٍ، مطالباً في الوقت نفسه بالإسراع بتفعيله.

وأكد المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طايوي أن عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين أرسلوا استماراتهم إلى مكتب الاستقدام ليتم إعفاؤهم من الرسوم وصل إلى أكثر من ٤٠٠٠ شخص، مشيراً إلى أنهم بدأوا في هذا الإجراء منذ ثلاثة أشهر.

وأوضح أن هناك استمارة تعباً من قبل طبيب مركز التأهيل الشامل مستخدماً سجل ذوي الاحتياجات الخاصة الموجود في المركز، إذ يوجد سجل لكل معوق، موضح فيه نوع الإعاقة ودرجتها، فيما تعتمد الاستمارة من قبل الاختصاصي الاجتماعي، وبعد ذلك من مدير المركز. وأضاف: «تُبعت هذه الاستمارة بخطاب إلى مكتب استقدام الأفراد، وترفق صورة منه إلى الأحوال المدنية ليظهر في النظام أنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى يعفى من أي رسوم حكومية (رسوم تأشيرات الاستقدام وإصدار الإقامة وتجديدها)».

وزاد: «أما عن الأحوال غير المسجلة في المركز، فتتم إحالتها إلى الجهات الصحية، لإعداد التقارير الطبية والنفسية، وفي حال انطباق الشروط عليهم، يتم تسجيلهم في نظام المركز والإعانات، ليدرجوا في قائمة المستفيدين من الإعانات، وتُعد لهم خطاباً إلى مكتب الاستقدام.»

وأكد آل طايوي أن أقصى مبلغ للإعانة هو ١٦٠٠ ريال، إذ يكون مبلغ الإعانات على حسب نوع الإعاقة، مضيفاً أن الوزارة تقدم إعانات شهرية لرعاية المعوقين تصل إلى ٢٠ ألف ريال سنوياً.

وبالعودة إلى السميري، الذي اعتبر قرار إعفاء المعوقين من رسوم تأشيرات السائق والخدمة والمرضة وإقامتهم «غير كافٍ»، ولم يحل مشكلاتهم الفعلية، وقال: «إن قيمة رسوم التأشيرة تقدر بـ ٢٠٠٠ ريال، إضافة إلى الخروج والعودة وتجديد الإقامة، وهي الرسوم التي تم إعفاؤنا منها، إلا أن الرسوم التي تطلبها مكاتب الاستقدام تقدر بآلاف الريالات، علاوة على رواتب السائق والخدمة والمرضة التي لا تقل عن ألف ريال لكل واحد منهم، وذلك في حين أن مبلغ الإعانات الشهرية الذي يصرف لغالبية المعوقين يكون عادةً ٨٣٣ ريالاً.»

وتساءل: «كيف سيدبر المعوقون هذه المبالغ الكبيرة، ومن أين يأتون بها؟»، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً منهم تكون أحوالهم المادية سيئة جداً، مطالباً بزيادة مبلغ الإعانات الشهرية، ورفع المستوى المطلوب ليتوافق مع متطلبات ومصاريف المعيشة.

وأشار إلى أنه من المهم للمعوقين وجود سائق أو خادم أو ممرضة ليساعدوهم في تحركاتهم، لافتاً إلى أن هناك عائلات يكون فيها الأم والأب مقعدين أو كفيفين، وفي بعضها الآخر يكون الأولاد معوقين.

يذكر أن المعوقين يواجهون صعوبة في إيجاد الوظائف المناسبة لهم، وإن وجدت تكون بمرتبات مخفضة، خصوصاً في القطاع الخاص.

وكان مجلس الوزراء أصدر قراراً بتحمل الدولة رسوم تأشيرات الاستقدام، والخروج والعودة، و تجديد الإقامة.

الأمانة تسعى لإنهاء معاناته

خلاف يحرم مواطناً من الكهرباء ١٤ شهراً

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425334.htm>

سعود البركاتي - جدة

يدفع مواطن في جدة مبلغ ١٢ ألف ريال شهرياً لمدة تجاوزت العام الكامل؛ كونه وقع ضحية خلاف بين شركة الكهرباء وأمانة جدة حرمة الاستفادة من خدمة الكهرباء التي أنارت معظم المنازل في المدن والقرى والهجر، ولم يتمكن حتى الآن طوال ١٤ شهراً من الاستفادة من هذه الخدمة رغم أنه يسكن في حي سكني معتمد من قبل الأمانة. وعلمت «عكاظ» أن العمل يجري حالياً لإنهاء مشكلة المواطن من خلال تخصيص موقع يتم فيه تركيب محول كهربائي في حالة لم تكن هناك مخالفة لصاحب المنزل المذكور، وأن التنسيق يجري مع شركة الكهرباء في هذا الشأن. ويشير ماجد البشير أحد سكان حي السامر في جدة أنه منذ ١٤ شهراً وهو يطالب بإدخال التيار الكهربائي إلى منزله الذي يتوسط مجموعة من المباني السكنية الذي تم إنشاؤها حديثاً وإدخال التيار الكهربائي إليه، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من إدخال التيار رغم مطالباته المستمرة - على حد قوله - ومراجعاته المتكررة للأمانة وشركة الكهرباء إلا أن النتائج على حد وصفه ما زالت مجهولة. وبين البشير أنه اضطر إلى استئجار مولد كهربائي بمبلغ ١٢ ألف ريال شهرياً في سبيل الحصول على خدمة الكهرباء أسوة بجيرانه في ظل عدم تمكنه من الحصول عليها رغم أنها خدمة تعد من أبسط الحقوق التي يجب أن تتوفر لأي مواطن في هذه البلاد.

وزاد البشير أنه خسر العديد من الأجهزة الكهربائية بسبب استبدال المولد الكهربائي من فترة إلى أخرى تضاف إلى الخسائر التي يتكبدها يومياً سواء في المبالغ التي يدفعها كأجرة للمولد الكهربائي أو للشقق المفروشة التي يضطر إلى استأجرها بحثاً عن الكهرباء. ويشير البشير إلى أن السبب الذي منعه من الحصول على خدمة الكهرباء هو عدم تخصيص أمانة جدة موقعا للمحول الكهربائي الذي طالبت شركة الكهرباء بتوفير موقع له لتتسنى من إدخال التيار الكهربائي إلى منزله، لاسيما أن جميع المحولات الموجودة في نطاق الحي الذي يسكنه لا يمكن إدخال التيار الكهربائي من خلالها لأن طاقتها التشغيلية لا تستحمل زيادة.

القحطاني: إحالة الطلاب المخالفين لـ المحكمة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275651>

جدة - «الحياة»

توعد مدير إدارة مرور محافظة جدة العميد محمد القحطاني الطلاب المخالفين لأنظمة المرور بإحالتهم إلى المحكمة المختصة وفرض غرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ريال.

وكشف بمناسبة قرب بدء الاختبارات الدراسية ترتيبات كفيلة بتقديم أفضل مستويات السلامة واتخاذ الإجراءات اللازمة كافة، جندت لها إدارته كامل طاقاتها البشرية والآلية لمواجهة الكثافة المرورية، منها توحيد اتجاه حركة السير في الشوارع المحيطة ببعض المدارس لضمان انسيابية الحركة أثناء اختبارات نهاية العام الدراسي التي ستنتقل مطلع الأسبوع المقبل.

وفي هذا السياق، أعلن مدير مرور جدة وجود دوريات المرور الرسمية والسرية على جميع المحاور الرئيسة لشبكة الطرق في المحافظة المؤدية للمدارس والمجمعات التعليمية المختلفة من جامعات وكليات ومعاهد، وتكثيفها على الطرق من الساعات الأولى لبدء الاختبارات، إضافة إلى تمركز الدوريات حول المدارس لتسهيل حركة السير ووصول الطلبة لمدارسهم في أقل وقت وبأقصر الطرق. وبشأن توحيد اتجاه حركة السير في الشوارع المحيطة ببعض المدارس لضمان انسيابية الحركة، قال القحطاني: «ستكون حركة السير بالنسبة لمنطقة مدارس البيان في حي الأندلس على شارع إبراهيم الجفالي شمالاً وجنوباً مع توحيد اتجاه الحركة في الشارع الشمالي للمدارس (شارع البريدي) باتجاه موحد من الشرق للغرب عند القدوم والانصراف، أما بالنسبة لمدارس الثغر في حي الجامعة فتكون الحركة في الفترة الصباحية على امتداد الشارع الذي يقع جنوبها من الشرق للغرب أثناء الدخول ومن الغرب للشرق أثناء الانصراف على امتداد شارع محمد فدا جنوباً وشمالاً، بينما يتم توحيد اتجاه الحركة على الشارع الشرقي لمجمع مدارس شمال شارع قريش وغرب طريق المدينة من الجنوب للشمال دخولاً من شارع قريش وخروجاً على شارع محمد إبراهيم مسعود».

وأضاف: «سيكون هناك وجود مكثف لدوريات المرور السري حول المدارس لضبط المخالفات والممارسات المخلة بأنظمة المرور وبالذات التفحيط الذي قد تظهر في مثل هذه الأيام المعروفة مسبقاً من ضباط وأفراد المرور، وسيطبق بحق كل من يضبط من الطلبة وتمكينه من أداء الاختبارات بعد أخذ التعهد اللازم ثم يتم استدعاؤه بعد انتهاء الاختبارات لتطبيق اللائحة بحقه التي تنص على حجز المركبة في المرة الأولى ١٥ يوماً والغرامة ألف ريال، ومن ثم إحالته إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن بحقه، وحجز المركبة لمدة شهر والغرامة 1500 ريال في المرة الثانية وإحالته للمحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه، وفي المرة الثالثة الغرامة ٢٠٠٠ ريال مع حجز المركبة ومن ثم الرفع للمحكمة المختصة للنظر في مصادرة المركبة أو تغريمه بدفع قيمة المثل للمركبة المستأجرة أو المسروقة وسجنه»، مبيناً أنه تم التنسيق مع إدارة التربية والتعليم بعدم السماح للطلاب بالخروج بين فترتي الاختبارات لتلافي الممارسات السالبة والمخالفات المرورية.

ولفت إلى أن هناك الكثير من المشاريع على شبكة الطرق التي تؤثر سلباً على الحركة المرورية، أملاً من الجميع الخروج باكراً تحسباً لأي عائق يطرأ وتغادياً لتأخر وصول الطلبة إلى قاعات الامتحان مع اختيار طرق بديلة أقل كثافة في أحجام الحركة المرورية، مشيراً إلى أنه تم التأكيد على جميع دوريات المرور سرعة مباشرة الحوادث ومساعدة الطلبة وإيصالهم لمدارسهم إذا تطلب الأمر ذلك.

وشدد مدير مرور المحافظة الساحلية على جميع الدوريات العاملة بالميدان على عدم تحريك الشاحنات داخل المدينة وكذلك على الخطوط السريعة وكبري الخير في أوقات الذروة التي تبدأ من الساعة السادسة إلى التاسعة صباحاً، ومن الساعة ١٢ ظهراً إلى الثالثة عصرًا، ومن الساعة الخامسة عصرًا حتى الساعة الواحدة صباحاً، متوعداً من يخالف بتطبيق النظام في حقه.

لعدم التزامها بالعبرة

المحكمة تلزم بلدية خيبر بتعويض مزارع ٣٨٦ ألفا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425276.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

ألزمت المحكمة الإدارية في المدينة المنورة بلدية محافظة خيبر بدفع ٣٨٦,٥٠٠ ريال لمواطن تعويضاً عن تلفيات تسببت فيها البلدية لعدم التزامها بتنفيذ مجرى (عبرة) لتصريف مياه السيول في الجهة الشمالية من مزرعة يملكها المدعي في قرية الثمد (٢٠٠ كلم شمال المدينة المنورة) ما أدى إلى تراكم مياه السيول في المزرعة لأكثر من ثلاثة أشهر وتلف جزء كبير من المحاصيل والأشجار.

واستند الحكم الذي أصدرته المحكمة «تحتفظ» «عكاظ» بنسخة منه» إلى قيام الجهة المدعى عليها بتنفيذ طريق بجوار مزرعة المدعي وقامت برفعه ولم تنفذ عبارات على ذلك الطريق لتصريف مياه السيول ما أدى لتراكم المياه والإضرار بمزرعته، كما أن الجهة المدعى عليها لم تقدم خلال جلسات القضية ما ينفي الخطأ، وثبت لدى المحكمة مسؤولية بلدية خيبر عن الخطأ والضرر الذي لحق بالمزرعة وإلزامها بتعويض المواطن الذي يملكها بصك شرعي. وأوضح صاحب المزرعة (المدعي) سليمان سالم الرشدي أنه خاطب بلدية محافظة خيبر قبل أربعة أعوام (قبل عامين من حدوث الضرر) بشأن ذلك ولم يجد تجاوباً أو نتيجة لصالحه، ثم هطلت أمطار غزيرة صاحبها سيول خلال العام الماضي غمرت خلالها المياه المزرعة الواقعة في قرية الثمد إحدى قرى خيبر وظلت المياه المتراكمة طيلة ٩٤ يوماً في جوف المزرعة ما بين ٨/٣/١٤٣١ هـ لغاية ١٢/٦/١٤٣١ هـ الماضي، وتقدم بتظلم لمحافظة خيبر وتم تشكيل لجنة لتنفيذ العبارة على ذلك الطريق تقي الموقع من أضرار السيول، والتزمت البلدية بتنفيذها وتم إخطار المواطن بأن مطالباته بالتعويض عن الأضرار يتطلب لجوءه للمحكمة الإدارية للفصل في القضية، ما دعاه لإقامة دعوى بذلك وحصر التلفيات والأضرار. وأضاف الرشدي، عقدت لدى المحكمة جلسات استعانت خلالها بتقريرين للتأكد من حجم الأضرار التي لحقت بمزرعة المدعي جراء اقتحام السيول لها وبقائها لأكثر من ثلاثة أشهر، حيث صدر التقرير الأول من أربع جهات (الدفاع المدني، الشرطة، المحافظة، وشيخ السوق) لتقدير الأضرار التي لحقت بالنخيل والأشجار كشف بأن حجم الأضرار التي لحقت بها تقدر بمبلغ (٣٠٦,٥٠٠) ريال، فيما صدر تقرير ثان من وزارة الزراعة لتقدير الخسائر في أحواض البرسيم والخضروات في المزرعة خلال تلك الفترة وما لحقها من تراكم المياه المالحة داخلها وأحصى التقرير حجم الخسائر في أحواض البرسيم بواقع ٥٠ ألف ريال، فيما بلغت الخسائر في الخضروات ٣٠ ألفاً. وأضاف الرشدي، أن التقرير الأول أشار فيها الخبراء إلى أن المزرعة تضررت فعلياً من الطريق الواقع شمالاً لتسببه في حجز مياه الأمطار، فيما تضمنت الأضرار تلف ١٨٠ نخلة، و ٢٥٠ حوض برسيم و ١٥٠ حوضاً لزراعة الخضروات والحمضيات. وشهدت القضية انعقاد ثماني جلسات على مدى ١١ شهراً بدءاً من التاسع والعشرين من شعبان الماضي، أوكلت خلالها الجهة المدعى عليها إلى مندوبين الترافع عنها لدى المحكمة والتي أمهلت الجهة المدعى عليها ٣٠ يوماً للاعتراض على الحكم الذي مضى يومان على صدوره قبل المصادقة عليه ليصبح نهائياً واجب النفاذ.

الشرقية: لجنة أصدقاء الهلال الأحمر تطالب بتسريع تطبيق الأراضي لبناء مراكز جديدة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩

<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639613.html>

الدمام - عبدالمحسن بالطيور
قال عبدالله بن محمد العامر مدير عام فرع هيئة الهلال الأحمر في المنطقة الشرقية نائب رئيس لجنة اصدقاء الهلال الأحمر بغرفة الشرقية بأن معدل الوصول للحالة المستفيدة من خدمات الهلال حالياً هو ١٥ دقيقة .
موضحاً بأن ٧ دقائق هي الفترة الزمنية المناسبة للوصول الى الحالة وهذا لن يتحقق الا بإنشاء مراكز للهلال الأحمر في احياء مختلفة مؤكداً بأن ذلك يدعم الهدف الرئيسي لعمل الهيئة .
ودعا العامر خلال اجتماع اللجنة الذي عقد مؤخراً في مقر الغرفة الرئيسي بالدمام الى تضافر جهود رجال الاعمال لتذليل العقبات التي تواجه فرع الهيئة بالمنطقة والمساهمة في تلبية احتياجاته ومنها توفير مواقع لبناء مراكز للهلال الأحمر والتي في النهاية تخدم اهالي الشرقية .
وقال بأن على المجتمع تفهم دور مراكز الهلال الأحمر والحاجة الماسة للتوعية بهذه الجهود وأهمية بعض المشاريع التي تدعم وتقام بكثرة في المنطقة، لافتاً الى ان ضحايا حوادث السرعة في المنطقة يحتاج الى طاقة استيعابية مناسبة حيث وصل عدد ضحايا السرعة الى ٨ الاف حالة العام الماضي رغم وجود الانظمة الرادعة .
وقال العامر بان الاعضاء طالبوا خلال الاجتماع بتسريع تطبيق الأراضي الممنوحة للهلال الأحمر ونزع الملكيات اذا اضطر الامر، معللاً ذلك بحاجة مدينة الدمام الى ٨ مراكز للهلال الأحمر لتغطية احتياجاتها، مشيراً الى أن ٤ مراكز فقط تغطي المدينة حالياً .
كما أكد بان الدمام تحتاج الى ٤ مراكز اضافية يكون احدها في كورنيش الدمام شرق الدمام والاخر في الشارع التجاري الفاصل بين حيي احد وبدر غرب الدمام والثالث في حي غرناطة والرابع على طريق الجبيل بالقرب من صفوى وذلك حسب دراسة عن احتياجات المدينة .
واقترح الأعضاء إقامة دورات توعوية وتثقيفية في مراكز الاحياء بالاضافة الى وضع آلية مناسبة لتعزيز مفهوم التطوع بين أبناء المنطقة ويمكن الاستفاد منهم بتقديم خدمات مفيدة للهيئة في عدة مجالات .
يذكر أن رجل الاعمال علي بن ابراهيم المجدوعي سبق وان تبرع بموقع لاقامة مركز اسعاف يفتتح قريباً كما ان رجل الاعمال عبدالله بن عبداللطيف الفوزان تبرع خلال الاجتماع بقطعتي ارض لصالح الهيئة بهدف انشاء مركزين للهلال الأحمر في مدينة الدمام و تبرع رجل الاعمال خالد بن محمد البواردي بسيارة اسعاف مخصصة للعناية الفائقة لنقل الحالات الحرجة.

هيئة الغذاء تؤكد خلو المملكة من إي كولاي... وتمنع السلطنة الأوروبية

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275728>

الرياض - رياض المسلم
أكد نائب الرئيس التنفيذي في الهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور إبراهيم المهيزع، خلو المملكة من ميكروب «إي كولاي» أو متلازمة النزف الدموي البولي الذي تسبب في وفاة وإصابة المئات في دول أوروبية أخيراً، مشيراً إلى أن «هيئة الغذاء» منعت دخول السلطات الأوروبية إلى المملكة احترازياً.
وذكر المهيزع في مؤتمر صحفي في مقر «هيئة الغذاء» في مدينة الرياض أمس، أن الخضار هي المتهم الأول بحمل هذا الميكروب ونقله إلى البشر في أوروبا، مشيراً إلى أن قرار منع دخول الخضار إلى المملكة من مسؤولية وزارة الزراعة، في حين أن هيئة الغذاء والدواء متخصصة في مجال الأغذية ولذلك منعت دخول السلطنة القادمة من أوروبا عبر تشديد الرقابة عبر المنافذ كافة.
وأضاف أن الميكروب انتشر في ألمانيا التي سجل فيها ٢٣٠٠ إصابة حتى الآن ٢٣ منهم توفوا غالبيتهم من الأطفال وكبار السن، و ٥٠٠ حالتهم خطيرة، إذ سبب نزيفاً دموياً حاداً لهم، لافتاً إلى أن أصابع الاتهام في احتضان الميكروب في أوروبا وجهت إلى الخيار الإسباني ثم الطماطم ثم الخس وحالياً إلى الفاصوليا ولا يزال البحث جارياً عن السبب الحقيقي وراء انتشاره في أوروبا.
وتطرق إلى أن «إي كولاي» ظهر للمرة الأولى عام ١٩٩٣ في مطعم هامبرجر أميركي، ويومها حدثت إصابات عدة ووفيات، مضيفاً أن الميكروب يظهر في اللحوم المفرومة، خصوصاً لحوم الأبقار كما سجلت حالات أخرى في العصائر والحليب، مشيراً إلى أن تنظيف الخضار والفواكه جيداً والاهتمام بالنظافة الشخصية وبسترة العصائر والحليب تحد من انتشار هذا الميكروب.
وأوضح أن «إي كولاي» من الميكروبات المقاومة للمضادات الحيوية، ويندرج تحت بند ميكروبات القولون التي تضم أكثر من ٧٠٠ نوع.
وقال المهيزع: «هيئة الغذاء مسؤولة حالياً عن ٦٥ في المئة من الغذاء، واعتباراً من الشهر المقبل ستنقل مسؤوليات الغذاء كافة إليها بدلاً من هيئة المواصفات والمقاييس، والخطوة التالية ستكون مسؤوليتها عن مصانع ومستودعات الأغذية بدلاً من وزارة الشؤون البلدية والقروية.»
وكان وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم أكد أنه لا يوجد أية مخاوف في السعودية من بكتيريا «إي كولاي»، كون المملكة لا تستورد الخضروات من أوروبا، إلا نادراً، مشيراً إلى أن دول أوروبا ليست من المصادر الرئيسية للخضار بالنسبة للمملكة.

مجلس الصحة يُقر الخطة الاستراتيجية للرعاية الصحية الأولية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٨٩

<http://www.alriyadh.com/2011/06/08/article639650.html>

الرياض-واس

أقر المجلس التنفيذي لوزارة الصحة خلال اجتماعه الثالث برئاسة وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة الذي عقد الأحد الماضي الخطة الاستراتيجية للرعاية الصحية الأولية وترتيب أولويات تنفيذها، وبما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة لتحقيق تحسين الجودة وأعلى درجة لرضا المستفيدين .

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني أن الخطة تتضمن عددا من الأهداف الاستراتيجية من أبرزها التقليل من عبء المراضة على المجتمع وتحسين نوعية حياة الأفراد عن طريق توفير الخدمات الصحية التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية لجميع فئات الأعمار طول فترة حياتهم في إطار مفاهيم الرعاية الصحية الأولية وتسهيل وصول المجتمع بجميع فئاته إلى الخدمات الصحية الشاملة وبما يتناسب مع احتياجاتهم وتطوير وتعزيز نظام الجودة في الرعاية الصحية الأولية . وأشار إلى أن تصنيف وتوزيع المراكز الصحية استند على أسس ومعايير شملت عدالة توزيع المراكز بين مناطق ومحافظات ومدن وقرى المملكة وسهولة الوصول للخدمة الصحية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للسكان بتكلفة معقولة ، وتوفير خدمات متقدمة بتوزيع يتناسب مع التوزيع السكاني داخل كل منطقة وكذلك الكفاءة الاقتصادية في التشغيل . وأفاد الدكتور مرغلاني أن المجلس .

بعد ذلك ناقش عددا من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ومنها خطة الوزارة لتحسين الجودة في الخدمات الصحية ، والتي تهدف إلى رفع كفاءة التشغيل والمتابعة والعمل بالقوانين وإدخال ثقافة القياس ومراقبة الأداء ، إضافة إلى رفع مستوى القوى العاملة والروح المعنوية ، كما تم مناقشة برنامج إعداد القادة بالمجال الصحي والذي يهدف لإعداد جيل جديد مؤهل ومدرّب لقيادة القطاع الصحي في المنظور القريب والبعيد على أن يحظى هذا الجيل بالتدريب والتعليم والتأهيل اللازم في برامج داخل المملكة وخارجها والتعاون في ذلك مع الجامعات السعودية والدولية وبيوت الخبرة العالمية ، كما أقر المجلس تنفيذ معايير جديدة لنظام الطباعة بالوزارة يستجيب للمعايير البيئية المحلية والدولية وينتج مفاهيم الترشيد وتقليل الهدر . الجدير بالذكر أن المجلس التنفيذي لوزارة الصحة يرأسه معالي وزير الصحة ويضم في عضويته وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين وعددا من مديري العموم والمستشارين ، ويختص بوضع الأسس والقواعد والإجراءات التنفيذية لتوفير خدمات الرعاية الصحية التي تدخل في اختصاص وزارة الصحة الواردة في النظام الصحي ولائحته التنفيذية ، وعلى وجه الخصوص (إقرار الاستراتيجية الصحية والخطط اللازمة لتوفير خدمات الرعاية الصحية وتطويرها وتوزيعها بما يضمن أن تكون في متناول جميع أفراد المجتمع، وإقرار القواعد والإجراءات التي تضمن حق المريض في الحصول بيسر ودون عائق على الخدمات الصحية بمستوياتها جميعا، وإقرار أسس مراقبة صرف الأدوية وضمان توفيرها وحصول المريض عليها، وإقرار التوزيع العادل والمتوازن لأعداد المستشفيات والمراكز الصحية والأسرة بين المناطق في حدود اعتمادات الميزانية للوزارة وتعليماتها، وإقرار الاحتياجات الصحية لكل منطقة حسب المرافق الصحية وعدد سكانها والظروف الجغرافية، واقتراح الاعتمادات المالية اللازمة بما يضمن توافر برامج الرعاية الصحية لتغطية الاحتياجات الخاصة بكل منطقة عند إعداد الميزانية السنوية للوزارة، وإقرار قواعد ومعايير الجودة النوعية للرعاية الصحية وضمان تطبيقها، وإقرار البرامج لإعداد القوى العاملة في المجال الصحي وتعليمهم وتدريبهم، وإقرار القواعد المنظمة لإجراءات الأبحاث والتجارب الطبية والدوائية، وأي موضوعات أخرى يحيلها إليه رئيس المجلس).

الداخلية تضع ١٤ شرطاً لتعاقد الجهات الحكومية مع الحراسات الأمنية

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275641>

أبها - يحيى جابر
وجّهت وزارة الداخلية الوزارات والمؤسسات الحكومية الراغبة في التعاقد مع شركات أو مؤسسات الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، باشتراط أن يكون الحراس حاصلين على شهادات تدريبية وتأهيلية من مراكز تدريب الأمن العام أو المراكز التدريبية المعتمدة، وأن يلتزموا بالزي الموحد، وأن تكون الشركة أو المؤسسة حاصلة على شهادات إثبات خلو السوابق لحراسها ومنسوبيها، وأن توفر التأمين الطبي لجميع أفراد الحراسات، وتلتزم بالتأمينات الاجتماعية. وطلبت الوزارة في تعميم وجهته إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن تكون العقود والمناقصات الحكومية مع مؤسسات الحراسة الأمنية المدنية الخاصة متضمنة ١٤ شرطاً، وهي أن يكون حراس الشركة أو المؤسسة مدربين وحاصلين على شهادات تدريبية وتأهيلية من مراكز تدريب الأمن العام أو المراكز التدريبية المعتمدة، وأن تلتزم تلك الشركات بتطبيق ساعات عمل حارس الأمن المدني وفقاً لقرار وزارة العمل رقم (١٤٢) في ٩/٢١/١٤١٦ هـ، وأن يكون لدى الشركة أو المؤسسة خبرة في مجال تقديم خدمة الحراسة الأمنية، مع الالتزام بالزي الموحد للنشاط.

وتضمنت الشروط أيضاً أن تقدم شهادات من الجهة المتخصصة في الأمن العام بعدم وجود ملاحظات أو مخالفات على الشركة أو المؤسسة، وأن يكون عقد الحراسة المدنية مستقلاً عن أي عقود أخرى وعدم إدراجه ضمن عقود النظافة والصيانة والتشغيل على وجه الخصوص، وأن تقدم الشركة أو المؤسسة شهادة تأمين على الممتلكات العامة لموقع الحراسة، وشهادة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية مع توفير تأمين طبي لجميع أفراد الحراسات، وإيجاد كبائن مظلمة ومكيفة مع خدماتها لمواقع الحراسة الخارجية.

كما شملت الضوابط إنفاذ ما ورد من مواد من نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي (م/٢٤) وتاريخ ١٤٢٦/٧/٨ هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٧٠/ح/د) وتاريخ ١٤٢٧/٥/٥ هـ فيما يتعلق بالرواتب والعلاوات والحوافز التشجيعية وعدد ساعات العمل لأفراد الحراسة المدنية الخاصة والمشرفين عليهم، وحصول الشركة أو المؤسسة على شهادات إثبات خلو السوابق لحراسها ومنسوبيها. ويجب على الشركة أو المؤسسة توفير جميع ما يتعلق بالوسائل المساعدة للحراسة الأمنية المدنية الخاصة من أجهزة اتصال سلكي ولا سلكي وتسليح ناري أو عصي كهربائية أو خشبية وسيارات للدوريات الأمنية وخلافها من تجهيزات للدوريات الأمنية، بحسب حاجة الموقع. وطلبت الوزارة من المنشآت التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة العليا للأمن الصناعي التي ترغب في التعاقد مع شركات ومؤسسات الحراسات الأمنية المدنية الخاصة أخذ موافقة الهيئة العليا للأمن الصناعي في وزارة الداخلية وفقاً للتعليمات المطبقة لديهم.

أيكوم تحدُّ من مشاركة المساحة الجيولوجية في درء أخطار

سيول جدة

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275662>

جدة - فهد الحسني

حيدت الشركة المسؤولة عن مشروع معالجة الأمطار وتصريف السيول في محافظة جدة، أيكوم العالمية، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية عن أي مشاركة في الدراسات والاستشارات الفنية والهندسية للمشاريع المزمع تنفيذها خلال الثلاثة أعوام المقبلة لدرء أخطار السيول عن المحافظة في وقت كشف رئيس هيئة المساحة والجيولوجيا الدكتور زهير نواب توقف هيئته حالياً عن دراسة أي مشروع في هذا الخصوص بعد تكليف الشركة المذكورة وتحملها المسؤولية.

وأكد نواب في تصريح خاص إلى «الحياة» أن ذلك لا يعد تهميشاً لهيئة المساحة الجيولوجية ودراساتها السابقة التي كان آخرها الدراستين اللتين سلمتهما لأمانة جدة بالتعاون مع جامعة الملك عبدالعزيز، وقال: «إن الشركة التي رسا عليها مشروع معالجة الأمطار وتصريف السيول والبنية التحتية للمحافظة (أيكوم العالمية) هي المسؤولة»، واستدرك بالقول: «في حال تقدمت الشركة بطلب دراسات أو استشارات فإننا على استعداد تام للتعاون معها».

وأضاف: «صرفت الدولة مبالغ كبيرة على معالجة وضع المدينة الساحلية ومشكلاتها مع الأمطار، ونحن في اللجنة نتابع هذا الشيء، ونطالب المواطنين بالانتظار والصبر ثلاثة أعوام فقط وسيجدون «جدة غير» فعلاً، إذ إن المشاريع التي وضع لها حجر الأساس في المحافظة ستغير وجه العروس إلى الأفضل».

وفي ما يتعلق بطلب «الهيئة» من «أمانة جدة» في وقت سابق تعميدها بإجراء دراسات جديدة للمناطق الواقعة شمال المحافظة وطرق حمايتها من أخطار السيول المحتملة بعد إنهاء دراستي «شرق جدة»، أشار رئيس هيئة المساحة الجيولوجية السعودية إلى أنه لا يوجد لدى الهيئة حالياً أي دراسة جديدة، وتابع: «الدراسات التي سلمناها للأمانة عن شرق جدة تتعلق بمشاريع تعمل الأمانة على تنفيذها وهي ليست متعلقة بالشركة»، مؤكداً في الإطار ذاته أن الهيئة بصفتها الجهة العلمية الوحيدة التي تقدم دراسات للدولة هي المخولة بتقديم الدراسات «الجيولوجية» في مختلف مناطق المملكة.

وزاد: «الهاجس من خطر الأمطار والسيول لا يزال موجوداً لكن المقترض أن لا يتطور إلى مرحلة الذعر»، لافتاً إلى أن المشاريع التي تنفذها الشركة ستغير الوضع بشكل أفضل خلال الثلاثة أعوام المقبلة.

وكانت هيئة المساحة أنهت سابقاً دراستين لحماية شرق المدينة الساحلية «وادي قوس ومشوب وغيليل»، سلمتهما إلى أمانة المحافظة، وقالت في تصريحات سابقة: «إن تلك المشاريع كفيلة بدرء مخاطر السيول»، كما أوصت الهيئة بإنشاء خمسة سدود وعبارات لتصريف مياه الأمطار، وذلك من خلال تقنين وحجز المياه من طريق قنوات تصريف محددة، قبل أن يعلن أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل التوقيع مع «شركة أيكوم العالمية» لتنفيذ مشاريع البنى التحتية ودرء أخطار السيول عن المحافظة كافة بقيمة ناهزت الـ ٦٤٢ مليون ريال.

ورشة عمل ترسم خطة نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425326.htm>

حسين هزازي - جدة

شارك مسؤولون ومتقنون وإعلاميون ومهتمون في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة في ورشة عمل تحت عنوان «حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول» في جدة أمس.

ولخصت محاور ورشة عمل للمشاركين في ثلاث محاور كان الأول عن التعرف على واقع حقوق الإنسان في المجتمع عبر ستة مجالات في مجالات حقوق الإنسان، وعي المجتمع بحقوق الإنسان، ماهية انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع (ترتب حسب الخطورة)، الأسباب المؤدية إلى الانتهاكات، الجهات المعنية في المطالبة بحقوق الإنسان، إضافة إلى مجال لماذا السكوت عن المطالبة بالحقوق.

فيما تمثل المحور الثاني في التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، منها التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الأفراد والمؤسسات وترتب الأسباب حسب الأهمية، اقترح آليات إجرائية لمعالجته. وتناول المحور الثالث في الصورة المأمول، متلخصا في سمات المجتمع الذي يحافظ على حقوق الإنسان المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية بحقوق الإنسان، لطرق والآليات للوصول بمجتمعنا إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

مواطن يقع ضحية تباين قرارات مسؤولي الأمانة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425329.htm>

سعود البركاتي - جدة

منعت الآراء المتباينة لمسؤولي أمانة جدة مواطنا يملك مسلخا ومطبخا أهليا في جدة من مزاولة نشاطه رغم صدور حكم قضائي من ديوان المظالم مكتسب للقطعية يمنحه الحق في مزاولة النشاط، وهو ما أقره وزير الشؤون البلدية والقروية ووجه أمانة جدة بتنفيذ القرار مع ضرورة الالتزام مستقبلا بالأنظمة الصادرة من الوزارة بهذا الشأن. وأبدى المواطن حميد الحرشني استغرابه من القرارات المختلفة لمسؤولي الأمانة، مشيراً إلى أنه يتكبد خسائر مالية يومية وصلت إلى ١٦ ألف في اليوم الواحد لمدة تجاوزت الشهرين دون أن يتخذ قرار نهائي حيال قضيته التي صدر حكم قضائي فيها لا مجال للتباطؤ في تنفيذه. وكان المواطن رفع دعوى قضائية في ديوان المظالم عام ١٤٢٤ هـ ضد أمانة جدة يطالبها بتمكينه من مزاولة نشاطه بعد أن أصدرت قراراً إدارياً بمنعه من ذلك في ذلك الوقت. وأوضح لـ «عكاظ» مصدر في أمانة جدة أن معاملة المواطن المذكور مازالت تحت الإجراءات لدى وكالة الأمانة للخدمات وسيتم تطبيق الأنظمة بشأنها وسيتمكن المواطن من فتح موقعه الاستثماري بعد إنهاء الإجراءات اللازمة. وأصدر الديوان حكماً لصالحه، وبعد انتهاء خمس سنوات تكرر الأمانة خطأها حيث أغلقت المحل مرة أخرى، غير أن المواطن تظلم من ذلك لدى أمين جدة وتفاعلاً أن مستند الأمانة في الإجراء الجديد هو حكم قضائي جديد لم يكتسب الصفة القطعية الشيء الذي استدعى عمل دراسة قانونية من قبل إدارة الشؤون القانونية لتوضيح ملاسبات ذلك واتخاذ القرار المناسب.

وكان من نتيجة تلك الدراسة صدور قرار من قبل أمين جدة الدكتور هاني أبو راس يوافق فيه على مرئيات نائب الأمين المهندس خالد عقيل المبني على مرئيات الإدارة القانونية التي رأت التريث وعدم إتخاذ أي إجراء حتى اكتساب الحكم الثاني للصفة القطعية، والتمكن من تفسيره على نحو يحدد طريقة تنفيذه بالنظر إلى الحكم السابق، وخلفية الموضوع تتلخص في وجود جار للمسلخ قام برفع دعوى قضائية في ديوان المظالم ضد الأمانة بحجة تضرره من وجود المسلخ داخل الحي، وصدر حكم يلزم الأمانة برفع الضرر ويحدد مع هذا أنه لا يتعارض مع الحكم السابق. من جهته، أوضح المحامي الدكتور عدنان الزهراني أن قرار الأمانة الإداري بإغلاق المسلخ يعتبر قراراً باطلاً لا يسنده نظام أو شرع، مؤكداً أحقية المواطن في مزاولة نشاطه في ظل الحكم الصادر من ديوان المظالم الذي مكنه من مزاولة النشاط حتى يكتسب الحكم الجديد القطعية ويتم تفسيره بحيث لا يتعارض مع الحكم السابق؛ لأنه لو قدر وجود التعارض فإن التمسك بالقرار السابق هو المتعين؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله ولا سيما حين يكون القرار السابق مكتسباً للقطعية وعلى أي افتراض يجب إلغاء قرار الأمانة بإغلاق المسلخ.

التهم: رشوة .. غسيل أموال .. استغلال للسلطة .. وتزوير إحالة أمين سابق وكاتب عدل إلى المحكمة في قضية كارثة جدة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٣

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110608/Con20110608425332.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة أن هيئة الرقابة والتحقيق انتهت من استجواب ١٦ متهما في كارثة سيول جدة من بينهم استجواب أمين سابق لأمانة جدة، ومسؤول سابق في المياه، ومهندس على رأس العمل في الأمانة، وكاتب عدل على رأس العمل، وكاتب عدل متقاعد، ومسؤولين سابقين وحاليين، ورجلي أعمال، ومقاولين، بعد التحقيق معهم طوال ثلاثة أسابيع كان آخر جلساتها في أمس. وينتظر أن تواصل جهة التحقيق استدعاء متهمين جدد في الأسبوع المقبل، فيما ستحال ملفات من انتهى التحقيق معهم إلى دائرة الادعاء العام في هيئة الرقابة والتحقيق لإعداد لوائح الدعوى لكل متهم، ومن ثم إحالتها للقضاء.

وبينت المصادر أن المتهمين يواجهون تهمة رشوة، وتزوير، وغسل أموال، وسوء استخدام سلطة، وتكسب من الوظيفة العامة، واستغلال النفوذ الوظيفي، الغش التجاري، موضحة أنه سمح لمتهمين بالمثل للتحقيق مع محامين بوكالة شرعية. وأبلغت المصادر أن هيئة الرقابة والتحقيق فرزت ملفات لمتهمين ضبطوا إبان لجنة التحقيق في ملف الكارثة دون أن يكون لهم علاقة مباشرة بالكارثة، وفرزت لهم ملفات في قضايا عدة بينها لاتزال منظورة حاليا أمام هيئة الرقابة والتحقيق.

وقالت المصادر إن الأيام المقبلة ستشهد تحقيقات جديدة مع مسؤولين عن إجازة مخططات في شرق جدة تقع في بطون أودية ومجاري سيول، منها مخطط أم الخير، وسيمثل للتحقيق مهندس استشاري لأحد المخططات، وكاتب عدل في كتابة عدل جدة، ومهندسان توليا رئاسة إدارات في أمانة جدة.

وأفادت المصادر بأنه جاري تدقيق ملفات المتهمين بحيث يفصل المتهمون في كارثة سيول جدة عن ملفات بقية المتهمين ممن ضبطتهم اللجنة المكلفة بالتحقيق في كارثة السيول على مخالفات نظامية ظهرت مع أعمال اللجنة دون أن يكون لهم دور مباشر في كارثة السيول..

يشار إلى أن أمرا أصدره خادم الحرمين الشريفين قضى بإحالة ٣٣٢ متهما في كارثة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي. يذكر أن كارثة سيول جدة ١٤٣٠ هـ، أحدثت خسائر في الأرواح والممتلكات، كاشفة فسادا في تنفيذ المشاريع وتعديات على مجاري السيول مما تسبب في وفاة ١١٤ شخصا، وإنقاذ ما يقارب ٨٥٣ حالة من الغرق.

وبلغ عدد العقارات التي تأثرت بالفاجعة نحو ٨٢٠٠ عقارا والسيارات إلى نحو ١٢ ألف سيارة، وقامت لجان الحصر والإيواء وقتنذ بتقديم مساعدات إيواء لـ «٦٥٧٥» أسرة و ٢٢٢٩١ شخصا.

تميع القضايا الحقوقية: قيادة المرأة مثلاً

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=5921>

شتيوي الغيثي

لا تزال قضايا المرأة هي الشغل الشاغل للمجتمع السعودي، الشيء الذي غابت معه قضايا قد تكون أكثر حساسية، ولكن لأن الذهنية الذكورية تمحورت حول إشكالية المرأة فقد صارت قضيتها من أكثر القضايا التي أشغلت الرأي العام. (المرأة بوصفها منطقة صراع) كما هو مقال الأسبوع الماضي جعل منها محور توتر في المجتمع ما بين معارض ومؤيد ومستغل لهذا الصراع بإدارته لصراع موهوم عند البعض لكن تبقى المسألة معلقة إلى أجل غير مسمى فهي أقرب إلى رقعة شطرنج تحرك قطعها حسب قواعد اللعبة، وهي هنا قواعد من قبيل الخطاب الديني والليبرالي والصحفي والإلكتروني وغيرها.

الإشكالية التي دائما ما تظهر في قضية المرأة، أن القائمين عليها في أكثر الأحيان هم الرجال، وهنا مفارقة كبيرة في هذا الموضوع، فالرجل هو من يقرر ما بين المنع أو الاعتراض أو السماح، وتقف المرأة أحيانا إلى جانب الرجل في دعم قضيتها أو دعم ما هو ضد قضيتها وحققها العام.

العقلية المتوترة في قضية المرأة هي العقلية الذكورية، أي أنها العقلية التي يصبح توترها مشكلة وطنية. وقضية المرأة لا بد أن تمر من خلالها سواء بالمنع أو السماح، وهذا يشمل كل إشكاليات المرأة بلا استثناء، حتى فيما يخص أخص خصوصيات المرأة، وحينما جاءت قضية قيادة المرأة للسيارة كانت العقلية الذكورية متوترة جداً إلى الحد الذي استنفدت كامل قواها لمنع امرأة واحدة من إحقاق حقوقها، وعلى الرغم من أنها القضية التي يكفل القانون والعرف والشرع لها الحق في طرح مسألتها إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتأخذ المرأة حقها في ما تريده والسبب الوحيد هو أن العقل الذكوري لا يريد ذلك دون أدنى مبرر مقنع.

لقد تحولت قضية قيادة المرأة للسيارة من حق إلى رأي عام، وتحولها هذا يعني أن المسألة صارت قضية لا يمكن التداول فيها لأنها حق تحول إلى قضية فيها أكثر من رأي والرأي ليس إلا رأياً في عرف الناس.

الكثير من قضايا المرأة تحولت بقدرة قادر من حقوق إلى آراء منذ قضية تعليم المرأة في عقود مضت، وزواج القاصرات مثلاً في السنوات الخمس الماضية وغيرها أخذت مثل ذلك حتى حسمت المسائل بقرارات نهائية لم تكن تستلزم كل ذلك الجدل الذي يثور كل مرة من أجلها.

الجدل الذي ثار من أجل قضية قيادة المرأة للسيارة أخذ ينحو منحى مختلفاً في السابق كان الرفض النهائي بدون أي مبررات مقنعة هو سيد الموقف لذا لا يمكن أن تثار القضية كما ثارت في السنوات القليلة الماضية. الكثير من المبررات التي كان يسوقها الرافضون لقيادة المرأة تفند بشكل بسيط خاصة فيما يخص المسألة الشرعية في القضية إلى الدرجة التي خرج بعض ممثلي الخطاب الديني المستنيرين وفندوا الأقوال التي تقول بتحريم قيادة المرأة. بعضهم أفتى صراحة بحق المرأة في قيادتها لسيارتها. طبعاً هذا محرّج كثيراً للخطاب الديني إذ أصبحت المسألة التي يستندون إليها قد فُتت بالكامل. هنا تم التحول من المسألة الدينية إلى المسألة الاجتماعية بحيث صار المجتمع له خصوصية تختلف عن غيره من المجتمعات كما تم تصور أن المجتمع نفسه غير متقبل لذلك. هذا الوضع فُند أيضاً من قبل الكثيرون في القرى التي تقود فيه المرأة قبل أن يثور المجتمع جديلاً على ذلك.

تأخذ المسألة الآن جانبا حقوقيا من قبل بعض متداولي قضية المرأة من الطرفين، وهي أن قضية قيادة المرأة تافهة وليست القضية الأساسية التي كان يجب أن نتجادل فيها كل هذا الجدل، فهناك الكثير من القضايا الحقوقية للمرأة التي كان لا بد أن نقف عليها، واختزال مشكلة المرأة في المجتمع السعودي في قيادتها للسيارة من عدمها هو اختزال لفكر المرأة السعودية وقضاياها.

هذا الكلام في مجمله جميل وبارق وينحو منحى قد يكون مقبولا عند الكثير ممن يسعى إلى إعطاء الحقوق للمرأة سواء كان هؤلاء من الرجال، أو كن من النساء، لكنه في النظرة المتعمقة فيه نوع من التمييع الفكري لقضية أخذت جدلا طويلا في السعودية ولو كانت القضية ليست بهذه الأهمية لما ثار هذا المجتمع بهذا الشكل. حينما يتم طرح مثل هذه الآراء فإنها آراء تحاول تحجيم قضية الرأي العام الذي أصبح نجاحها يعني نجاحا لقضية المرأة سيجلب نجاحات أخرى لأن جل قضايا المرأة في السعودية لا تزال معلقة ولذلك فنجاح قيادة المرأة للسيارة سوف يفتح المجال لمطالب أكثر، وهنا تكمن أهمية الخوض الطويل فيها، فالحقوق سوف تنفرط مثل حبات عقد يتلو بعضها بعضا.

قضية قيادة المرأة للسيارة لم تعد قضية عادية لأنها من القضايا التي سوف تفتح ملفات كثيرة، كما أنها كسر للعديد من الهيمنات أي أنها لم تعد قضية ثانوية وإنما قضية صعدت من كونها حقا من ضمن حقوق إلى بوابة تلك الحقوق بكاملها. هكذا أفكر بقضيتها حينما يتم الحديث حولها بأنها قضية ثانوية.

نعم.. هناك قضايا مهمة لعل سلطة الرجل على المرأة أهم تلك القضايا خاصة فيما يخص عضلها أو استلاب حقوقها الإنسانية والمادية، لكن قضية المرأة أصبحت رمزا لاحترا ب ثقافي طال أمده، وانتصارها يعني انتصار مجتمع وخطاب على خطاب آخر، وهذا ما لا يرد له أن يتحقق على المدى القريب لأسباب ليس هذا مكانها.

من حقوق المستهلك

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة ١٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٢٧

<http://www.al-jazirah.com/20110603/rj2.htm>

د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

حماية المستهلك من المصالح التي أوجبها الشرع وهي مصلحة توفرها الحكومة الرشيدة أو المجتمع المدني بجمعياته الحقوقية المختلفة ذات الاختصاص لحماية المستهلك من الغش التجاري أو استغلاله بصورة غير مشروعة أو سوء تقديم خدمة ما عن طريق الاحتكار أو الإذعان لطرف ما. التاريخ الإسلامي عرف مبدأ حقوق المستهلك عن طريق تحريم الغش ومتابعته في الأسواق، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (ليس منا من غشنا) (رواه مسلم).

كما حرم التجارات والعقود التي قد تؤدي للممارسات غير العادلة والعقود غير الواضحة النتائج (كبيع الثمر على الشجر قبل أن يبدو صلاحه) واعتمدت مبادئ منها إزالة الجهالة المفضية للتنازع من شروط العقد أو صفة البضاعة. وقد حرصت الحضارة الإسلامية على توفير حماية حقوق المستهلك اللازمة في جميع المجالات، وترتبط حماية المستهلك بفكرة حقوق المستهلك (أي إن المستهلكين يملكون حقوقاً متعددة باعتبارهم مستهلكين).

كما ترتبط بتشكيل منظمات حقوق المستهلكين التي تساعد المستهلك على اتخاذ الخيارات الأفضل في الأسواق. إن تعاليم ديننا الحنيف تكفل حقوق المستهلك وتحض على حمايتها، فمن الضروري أن تكون ملماً بحقوقك كمستهلك والتي تضمنتها لك جميع القوانين والأنظمة الدولية والمحلية، كما أن من أهم الواجبات عليك الحفاظ على حقوقك التعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية للمساهمة في الحد من الممارسات التجارية الاستغلالية التي تضر حقوق المستهلك بالابتزاز، إذ إن إدراكك لحقوقك ومسؤولياتك هو حجر الأساس في ضمان هذه الحقوق.

تتضمن التشريعات الحديثة التي قد سبق إليها الإسلام قواعد خاصة لحماية حقوق المستهلك بهذا المعنى، بوصفه الطرف الضعيف في العلاقة بينه وبين البائع المحترف، وسواء تم التعاقد بين الطرفين بالطرق التقليدية أو من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية.

من الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة له من أهمية خاصة في عصر العولمة الذي نعيشه، وهو الحق في إعطاء المستهلك الحقائق اللازمة التي تمكنه من أن يمارس حقه الجوهري في الاختيار على أسس صحيحة. من حقوق المستهلك:

حق الأمان: للمستهلك الحق في الحماية من المنتجات وعمليات الإنتاج والخدمات التي تشكل خطراً على صحة وسلامته. حق المعرفة: للمستهلك الحق في تزويده بالحقائق التي تساعد على الشراء والاستهلاك السليم.

حق الاختيار: الحق في الاختيار بين العديد من البدائل من السلع والخدمات بأسعار تنافسية مع ضمان الجودة. حق الاستماع إلى آرائه: إن تمثل مصالح المستهلك لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية وبأخذ بآرائه في تطوير السلع والخدمات.

حق إشباع احتياجاته الأساسية: للمستهلك حق الحصول على السلع والخدمات الضرورية الأساسية كالغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم.

حق التعويض: للمستهلك الحق في تسوية عادلة لمطالبه المشروعة، بما في ذلك التعويض عن التضليل أو السلع الرديئة أو الغش أو التدليس أو الغبن أو الاحتكار أو الخداع أو الخدمات الرديئة أو أية ممارسات تضر بالمستهلك.

حق الحياة في بيئة سليمة: للمستهلك الحق في العيش والعمل في بيئة خالية من المخاطر الضارة. حق المستهلك أن يجد على المنتج البيانات بشكل كامل وواضح لتسهيل قراءته.

من حق المستهلك طلب فاتورة عند الشراء أن يحصل عليها، دون تحمل أية أعباء إضافية. واستبدال السلعة بأخرى جديدة، أو إعادتها للتاجر مع استرجاع ثمنها إذا كانت بها عيب، وذلك خلال ١٤ يوماً من تاريخ الاستلام توافر المعلومات والبيانات الصحيحة للمنتج.

الحرية في الاختيار عند الشراء، مع توافر شروط الجودة المطابقة للمواصفات. الحصول على منتج يراعى فيه الصحة والسلامة والجودة عند الاستعمال.

الحصول على المعرفة المتعلقة بحماية حقوقك.

الكرامة الشخصية للمستهلك واحترام القيم الشرعية والأعراف والتقاليد الاجتماعية. المشاركة في المؤسسات المتصل عملها بحماية المستهلك.

ثانياً: واجبات المستهلك:

- ١ - التأكد من مصدر البضاعة بقراءة البيانات الخاصة ببلد المنشأ.
- ٢ - طلب فاتورة الشراء الأصلية من البائع.
- ٣ - عدم الشراء من العمالة السائبة.
- ٤ - عدم الانسياق وراء الإعلانات المغرية في جميع السلع.
- ٥ - التأكد من مضمون الضمان مع البائع قبل شراء السلعة.
- ٦ - إبحث عن مواصفات السلعة التي ترغب شراءها.
- ٧ - افحص السلعة وتأكد من سلامتها قبل مغادرة محل البيع.
- ٨ - التأكد من تاريخ الصلاحية قبل الشراء.
- ٩ - التعاون مع جميع الجهات الحقوقية والرقابية المسؤولة عن حماية المستهلك في البلاغ عما تجده مخالفاً.

من حقوق الأسرة في الإسلام

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٢٩

<http://www.al-jazirah.com/20110605/rj1.htm>

د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

تميزت حقوق الأسرة في الإسلام الحنيف على حقوقها في القانون الدولي والوضعي بالعديد من المميزات الحميدة التي يجب علينا تعرّفها وتعلّمها وتطبيقها وإدماجها في برامجنا التربوية والتعليمية والتدريبية حتى نفعلها في حياتنا اليومية تفعلها عقلياً شرعياً، وحتى ندافع عن ديننا في ظل التشويه العالمي والمحلي لهذا الدين وشريعته السمحة الغراء، ووسطيته العادلة الفريدة في عالم غابت فيه الوسطية ومعايير العدالة المطلقة. للأسرة في التشريع الإسلامي مكانة خاصة ومتميزة، لأنها الركن الأساس في تكوين المجتمع الإسلامي الكبير، وذلك لأن الأسرة هي عبارة عن «الأب والأم والأولاد» وهم الذين يشكلون المجتمع الصغير، الذي يقوم فيه كل فرد من أفرادها بالمهام المطلوبة منه من أجل الوصول إلى المستوى الذي أراده الإسلام أن يتحقق وهي.. الأسرة المتضامنة والمتكافلة والمتعاونة والمتحابّة فيما بين بعضها بعضاً، والتي تغمر حياتها المحبة والسعادة والتفاهم والاحترام المتبادل وفق نظم وضوابط الشرع الإسلامي الحنيف. ولا شك أن الأسرة بهذا المعنى الذي صورناه هو الأساس لإنتاج المجتمع الصالح والملتزم والمتحاب والمتعاون والهادف والمنتج، لأن المجتمع الكبير ليس إلا عبارة عن تجمع الأسر التي تشكل بمجموعها المجتمع الواحد وبعدها المجتمع الإنساني الكبير.

وهذا ينتج عنه أنه كلما كان بناء الأسرة بناء سليماً صالحاً واعياً وملتزماً حصلنا على مجتمع متجانس ومتكامل ومتضامن، يردف بعضه البعض الآخر، ويكمل بعضه البعض الآخر، ويعرف كل فرد دوره وواجبه في المجتمع الذي يعيش فيه ويشكل جزءاً منه، وكلما كان بناء الأسرة بناء غير سليم وغير ملتزم بالضوابط الشرعية والأخلاقية والسلوكية، فهذا يعني أن المجتمع المتشكل من هكذا نوع من الأسر لن يكون موحداً ولا متجانساً ولا متضامناً ولا متعاوناً، بل سيكون متفرقاً ومشتتاً ومبعثراً تنتازعه الأهواء والغايات ويغرق في بحر من المشاكل التي لا يحصد منها إلا الخيبة والحسرة والندامة وضيق الحاضر والقلق من المستقبل كما هو حاصل اليوم في عالم الغرب عموماً الذي دمر الأسرة وشتمها فصار المجتمع مفككاً منحلاً لا يعيش روح الجماعة ولا يهتم الفرد إلا بنفسه ولا ينظر للآخرين النظرة الإنسانية السامية، لأن الروح المادية والعوامل الاقتصادية صارت هي المعيار لقيمة كل فرد في تلك المجتمعات، فتدمرت القيم الإنسانية والأخلاق الحميدة، وحلّ محلها الاعتبارات المادية التي تبيح الخروج عن كل الضوابط الإنسانية للوصول إلى الأهداف الدنيوية الرخيصة على حساب الأسرة وروح التعاون والانسجام بين أفراد المجتمع الواحد. ومن هنا نفهم ونذكر لماذا اهتم الإسلام بالأسرة وأولاه العناية الخاصة، لأنه يعتبرها صمام الأمان والاستقرار لضمان عدم انحلال المجتمع وتفككه وتقطيع أوصاله.

ولهذا جعل الإسلام لكل فرد من أفراد الأسرة حقاً يتناسب مع قابلياته ومؤهلاته تارة، أو مع احتياجاته تارة أخرى، لأن الأسرة فيها من يستطيع أن يعطي ما عنده من الخبرة والأهلية لمن يحتاجون إليها، وفيها من هو بحاجة لأن يتعلم ما عليه أن يتعلمه حتى يتمكن من امتلاك المهارات والخبرات المطلوبة والإبداعات لدخول معترك الحياة من موقع العارف والخبير والقادر على التعامل مع كل الأمور التي سيواجهها.

وبالانتقال إلى الحقوق التي حددها الإسلام ضمن الأسرة فهي التالية: «حق الولد» و«حق الزوجة» و«حق الأم» و«حق الأب»، ولكل حق من هذه الحقوق دوره في ضمان بناء الأسرة المؤمنة والملتزمة والمتماسكة وفي ذلك يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته، وكلكم راع ومسئول عن رعيته.» رواه البخاري. مفهوم الأسرة: هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع تتكون من أفراد

تربط بينهم صلة القرابة والرحم تساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والروحية والعقائدية والتعليمية والاقتصادية...
أشكال الأسرة: الأسرة النووية : تتكون من زوج وزوجها وأطفالهما ويكون لهم مسكن مستقل ويسهل لهم التنقل.
الأسرة الممتدة : تتكون من الجدين وأبنائهما وزوجات ابنائهم وأحفادهم يقيمون في مسكن واحد.
ومن وظائف الأسرة
الإنجاب. (أي الوظيفة البيولوجية) والعائلة بالتالي تساهم في حفظ النوع البشري وتحقيق استمراريته.
التربية الدينية. وهي من الوظيفة التربوية
التربية المجتمعية.
نقل اللغة.
الوظيفة الاقتصادية.
ومن حقوق الأسرة
حقوق الأسرة في المجتمع تكون على النحو التالي:
تأمين يسر المعيشة من الجهة المادية.
حفظ الأمن
تعليم الأبناء

التأمين على العمالة!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424744.htm>

عزيزة المانع

من الآن فصاعداً لن يستطيع أحد منا أن يستأجر عاملة إندونيسية في بيته من غير أن يؤمن عليها!! هذا ما ورد في تصريح وزير العمل لـ«عكاظ» يوم الاثنين الماضي. فالتأمين على العاملات المنزليات، حسب ما قيل يحقق مصلحة الطرفين حيث يضمن للعاملات حصولهن على جميع حقوقهن المادية عن طريق شركة التأمين فيما لو تلاكأ الكفيل في صرفها لهن. كما أنه أيضاً يضمن حق الكفيل في استعادة ما دفعه من تكاليف مادية لاستقدام العاملة في حال هربها من العمل لديه.

بعيدا عن كون التأمين سيرفع كلفة استئجار العاملات المنزليات، هو يبدو خيرا من غيابه، لأنه بالدرجة الأولى يضمن حق أولئك المستضعفات المغلوبات على أمرهن، اللاتي يتكرر وقوع الظلم عليهن في حالات ليست قليلة. كما أنه يحفظ حق الكفيل في أن لا تضيع أمواله هباء عند هروب العاملة من العمل لديه. لكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلا مستريبا في أنه قد يكون عاملا معينا على زيادة نسبة الهرب بين العاملات المنزليات!!

في واقع الحال، نحن نعرف كثرة حالات هروب العاملات، وتكرر شكاوى الناس من تعرضهم لخسائر مادية نتيجة هرب العاملات واضطرارهم إلى دفع رسوم أخرى لاستخراج تأشيرة جديدة واستقدام عاملة أخرى. هذا واقع الحال، أما بعد التأمين فإن العاملة متى هربت، بإمكان كفيلها أن تقر عينه ولا يحزن، فشركة التأمين ستدفع له ما يعوضه عن خسارته. لكن السؤال السابق يظل يتردد، ألن تؤدي سياسة التأمين هذه إلى تيسير الهرب للعاملات؟ فالعاملة حين تطمئن إلى أن كفيلها لن يطاردها متى هربت اعتمادا على أن شركة التأمين ستعوضه عن فقدها، قد يشجعها ذلك الاطمئنان على الهرب. كما أن الكفيل نفسه متى اطمأن إلى أنه لن يخسر ماديا بهرب العاملة، فإنه قد ينتهي به الأمر إلى التهاون في الحفاظ على حماية العاملة في بيته وتجنبها التعرض لأسباب الهرب. الخاسر الوحيد في كل هذا هو المجتمع الذي سيكتظ بالعاملات الهاربات والمقيمات بين أرجاء الوطن بطريقة غير نظامية، مما قد ييسر لهن التحول إلى أعمال ضارة ومسيئة. مشروع التأمين على العاملات الإندونيسيات، يمثل تجربة جديدة، إن نجحت، تستحق التعميم على جميع الجنسيات وليس الإندونيسيات فقط، كما تستحق أن تطبق على السائقين أيضا وليس العاملات وحدهن، وهناك أيضا عمال النظافة الذين كثيرا ما تبخس الشركات حقوقهم فتحبس مرتباتهم شهورا طويلة لا يستلمون منها شيئا رغم أنها مرتبات هزيلة إلى حد بعيد، فيتعرضون للظلم الذي يضطرهم أحيانا إلى أن يتحولوا هم بدورهم إلى ظالمين للمجتمع يمارسون فيه الجريمة والإيذاء.

أكاديميات ضد حقوق المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424737.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

يدهشني أن تدافع أكاديميتان عن فكرة سلب حق من حقوق المرأة، وألا يكون القرار لهن بل للآخر، كأن تقول الأكاديمية الدكتورة مريم التميمي أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الدمام: هل قيادة المرأة للسيارة تشريف أم تكليف؟ ثم تنتقل في جولة خطابية وضبابية حول هذا السؤال المدهش والمثير للاستغراب، لأننا لو حذفنا جزءاً من السؤال «قيادة المرأة للسيارة»، ووضعنا بدلاً عنه ما نريد من قرارات شخصية تهتم الإنسان بغض النظر عن نوعه «رجل أم امرأة»، كان أسأل: هل اختيارك للتخصص الدراسي، أو انتقالك لجهة عمل أخرى أو لمدينة أخرى أو أن تتزوج أو أن تستلم راتبك أو إلخ، تشريف أم تكليف؟

بالتأكيد كل هذه الأمور تكليف أو تحمل مسؤولية تبعات القرار الذي اتخذته، وأنت أنت المسؤول، فهل ستقبل أن تنتازل عن كل هذه الحقوق لأنها تكليف لمصلحة الآخر ليقرر عنك، أم أنك ستقول: هذه حياتي وأنا صاحب القرار فيها؟ يدهشني أكثر بعض الأكاديميين، إذ يخلطون بين ما هو حق خاص للإنسان أن يقرره بالحق العام، ولنبعد قليلاً عن المرأة التي يراها البعض سبب كل مشاكل البشرية، ولنضع مكانها الرجل، وأسأل هل يحق لأحد أن يأتي في قضية تخصك كأن تقود سيارتك أو أن تحضر سائقاً لتجلس في الخلف كالأكاديمية بجامعة أم القرى الدكتورة حياة با أخضر التي ترى أنها ملكة، فيطرح المجتمع ركوبك مع السائق أو قيادتك للسيارة كقضية عامة تهتم المجتمع، ويتم التصويت عليها، ومن خلال التصويت سيحددون لك ما الذي عليك أن تقوم به؟

ألن تقول وبصريح العبارة وبوضوح: «وش دخلكم»؟

بقي أن أقول: من حق الأكاديميات أن يقررن ما يردن، يشترين سيارة ويحضرن سائقاً ليصبحنا ملكات وهذا حق مشروع لهن، ولكن ألا يحق للبقية أن يقررن ما يردن أيضاً؟

إيداع الأبناء الذين لا يريدتهم الوالدان في دار الرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤١

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110606/Con20110606424750.htm>

بشرى فيصل السباعي

مما لا شك فيه أن الوضع المثالي لأي طفل أن يوجد في أسرة محبة لكن في حالة طلاق الوالدين كثيرا ما يتخذ الوالد أو لاده وسيلة لإغاظة طليقته وتفريغ شحنات حقه ضدها فيهم، ولأن الأولاد ليسوا محل ترحيب من قبل زوجة الأب فالنتيجة المزيد من أخبار تعذيب الأطفال حتى الموت ومن لا يلقى حتفه يصاب بعاهة جسدية ونفسية، وأيضا للتخلص من الطفلة الأنثى يزوجه والدها لكهل، وكان الأفضل جعل النظم أكثر مراعاة لمصلحة الأطفال سواء في الجهة التي يعطى لها حق الحضانة أو بتوفير خيار قبول الأطفال في دور الرعاية، كما هو الحال بالنسبة للأجداد حيث أيضا يودعون دار رعاية المسنين لأنه غير مرحب بهم في بيت أبنائهم وهو أفضل من تعرضهم لإساءة الأبناء وأزواجهم، وهناك آباء غير مؤهلين لرعاية أبنائهم كالمدمنين والعديد من حالات التحرش والاعتداء على الأطفال والتعذيب والقتل تحدثت تحت تأثير مادة الإدمان وكان الأفضل لو أمكن للأب أن تودعهم في دار رعاية ريثما يصطالح الأب خاصة وأن الأسرة عادة تعاني فاقة مالية ويتعطل ذهاب الأولاد للمدارس ويضيع مستقبلهم، ونشأة الطفل في هكذا ظروف تجعله يصبح جانحا ومصابا بالأمراض العقلية والنفسية، وينغمس في سلوكيات الهروب النفسي كالإدمان ورفقة السوء والهروب من المدرسة والبيت، ويصبح سيكوباتي «بلا ضمير ولا عاطفة ويستمتع بالإساءة للآخرين» ويحترف الإجرام، وتركه للدراسة يضعف فرصته في وظيفة ثابتة وعندما يتزوج يكرر ما تعود عليه فتحدث المزيد من حالات الطلاق بسبب سوء المعاملة والمزيد من الأبناء الضائعين والمزيد من المآسي والفواجع لأن السلسلة لم تكسر حلقاتها بعزل الأبناء عن مثل تلك البيئات المريضة.

من منكم سمح بالإيديكفا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٦٤
http://www.aleqt.com/2011/06/06/article_546201.html

نجيب الزامل

..مرّ علينا يومٌ من أهم الأيام الدولية لم ننتبه له، ولم نحترف به، مع أنه كان يوماً كنا بحاجة شديدة إليه لمعالجة واحد من أكبر همومنا وهو العنف والاعتداء على الأطفال ..

أعرف طبيبة تكاد البسمة أن تختفي من ذاكرتها، والدمعة لا تكاد أن تجف من مآقيها، والشكوى والحزن يتبدى بحركاتها وحديثها حتى صار استحوذاً نفسياً يثقل كامل أيامها، إنها طبيبة تضطر للتعامل مع الأطفال الضحايا الذين تُمرّق لحومهم وكيوناتهم بفعل اعتداء لا يرحم يتكرر كما تتكرر مناجل الشر على الأعناق. ولا تدري، هل تبكي لحال الأطفال أم لحال الطبيبة ومن مثلها؟! الحقيقة أنك تبكيهم جميعاً !

نعم، كنت أقول إنه مرّ علينا يومٌ لم نفطن له ولم نعتن به، بينما دول العالم جعلته يوماً للنظر في مسائل الاعتداء على الأطفال وطرق معالجتها، وأقيمت الندوات في أركان المعمورة والمؤتمرات وورش العمل وحملات التوعية تحت مظلة الأمم المتحدة .. وبالمنطقة كاملة عندنا لم أسمع، وأرجو أن يكون الخطأ في ثقل سمعي، عن ذكر لهذا اليوم فضلاً عن حتى مجرد اجتماع صغير، أو حتى مطوية مصابة بفقر الدم تحاول نشر وعي عما يجري كل يوم، كل لحظة، للأطفال الضعيفي الحيلة. إنها قصصٌ تعصر الضلوع على القلوب، تكتب بدم القلب وشهقات الوجع، وحسرات الروح، وتكسرات النفس. ولكن.. ليتنا على الأقل نحاول .

إنه يوم الإيديكفا "IDICVA - International Day of Innocent Children Victims of Aggression" الذي أعلنته الأمم المتحدة لكي يكون يوماً سنوياً يُعنى به تنبيه العالم بأسره لما يقع على الأطفال في أصقاع الأرض من استغلال واعتداء بدني، وعاطفي، وعقلي، في محاولة لإنقاذ الأطفال وحفظ حقوقهم ورعاية طفولتهم وصيانة صحة وجودهم، وحدّد الرابع من يونيو من كل عام ليكون الإيديكفا .

على أن هناك قصة أخرى حول إعلان هذا اليوم. عُقد في اليوم التاسع عشر من شهر أغسطس من العام الميلادي ١٩٨٢ اجتماعٌ سريعٌ وطارئٌ لمناقشة حماية حقوق الطفل، أما الدافع المباشر للاجتماع فكان حول الموضوع الملتهم فلسطين. في ذلك الاجتماع تباركت فلسطين على موضوع حقوق الطفل العالمي، فقد عُرِضت أمام مسؤولي العالم الفظاعات اللامعقولة التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون، ثم انسحب الموضوع على بقية العالم ليُصنّف المسؤولون الأمميون بإحصاءات تجعل شعر الجلد يقف، لأنه في ذلك العام ملايين الأطفال فقدوا حياتهم نتيجة للفقر المدقع، والاستغلال المستشري، والحروب التي تطحن لحوم الأطفال خصوصاً في قارة إفريقيا، والعنف الداخلي، والمدرسي، وفي الشوارع والجادات لأن الأطفال ضئيلي الأجساد مسلوبي القوة لا حيلة لهم ولا قوة في الدفاع عن أنفسهم.. إنهم مثل قرابين الأرض وضعوا على مذابح التقرب لشياطين الشرور .

تصوروا أن ثلاثة ملايين طفل قتلوا في عشر سنوات بالصراعات القبلية والحدودية وحروب العصابات والمنافع الإجرامية، تصوروا أن منظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عدت عشرين مليون طفل ضائع وهارب في أمريكا اللاتينية وفي جزر الكاريبي، وأن عدداً قد يبلغ المليون، ومن الصعب التحديد بالدقة، يموتون كل عام بسبب العنف الداخلي في المنازل وفي المدارس وفي الإصلاحات وفي الشوارع.. على الأقل .

أنا لا أعرف إن كنا نملك إحصاءات مسجلة ودقيقة ومبوبة لحوادث العنف على الأطفال، وهو شيء يدعو للأسف، كي يمكننا من إقامة حملة إيقاظ للأمة لما يجري الآن ونحن نقرأ هذه السطور لأطفال، أشعر أنا، كما قد تشعرون أنتم، أنهم

مسؤولية بأعناقنا ولو كان ولاية أمورهم هم من يسومونهم العذاب الأحمر.. نحن معنيون، بل مسؤولون، بل واجبٌ أؤمن به بقلبي، أن علينا تقع مسؤولية إنقاذهم، تخليصهم من مخالب التعذيب وأشباح الموت التي تتقاذف أمامهم في كل لحظة .. اليوم فات الرابع من يونيو، ولكن هل فات من ضميرنا أن التعذيب والاعتداء على هذه الأنفس الصغيرة البريئة قائم وبضراوة؟ لا، لا يمكننا أن ننسى متى ما عرفنا وأدركنا. وهي إذن دعوة لكل منا، أكنا أفرادا، أم منظمات، أم جمعيات بأن نكون حراسا على الطفولة، بل هو واجبٌ بضميري أراه سماويا حتميا على الجميع وليس فقط فرض كفاية. ومع أنه يجب أن نعترف بأنه قد تكون هناك أعمال وأنظمة قد سُنّت من أجل الأطفال إلا أن هذا لن يكفي إن لم نشعر يقيناً ومسؤولية أن أهة كل طفل إنما هي صرخة في أمننا وسكوننا وفي قاع قلوبنا، وردهاات ضمائرنا .

..لأن كل ما أتمناه، أن أرى أطفالاً ضاحكين، وأن أسمع أن تلك الطيبة أخيرا ..قد ضحكت!

اختلال السوق بين حقوق المستأجرين والمؤجرين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٧

http://www.aleqt.com/2011/06/07/article_546517.html

د. علي بن سالم باهمام

لفت انتباهي تحقيق صحفي صدر في إحدى الصحف المحلية يتحدث عن ارتفاع تكلفة إيجار الوحدات السكنية على السعوديين، مقارنة بغير السعوديين، وعن أساليب متعددة يستخدمها ملاك العقارات لتفجير السعوديين الراغبين في الاستئجار والتخلص منهم، مع الترحيب بغير السعوديين والمبادرة بتأجيرهم بأسهل الإجراءات. وقد ركز التحقيق على إبراز الظلم الواقع على المستأجرين السعوديين، وأنهم مواطنون من حقهم أن يحصلوا على السكن بسهولة وبأسعار ملائمة ومن دون ظلم، كما أشار إلى جور المؤجرين من أصحاب العقارات وتجنّبهم على الأسر السعودية. فدفعني ذلك للتفكير في أسباب المشكلة، خصوصاً أن سوق الإسكان لدينا سوق حر يحكمه ميزان العرض والطلب، فوجدت أن المشكلة متعلقة باختلال ذلك الميزان، فحجم الوحدات السكنية المعروضة للإيجار يقل - بلا شك - عن حجم الطلب عليها، وإلا لتنافس الملاك على التأجير، سواء كان المستأجرون سعوديين أو غير سعوديين، خصوصاً إذا وجدت الآليات التي تحمي المؤجرين من ماطلة المستأجرين في دفع الإيجارات.

إن أصحاب العقارات لا يملكون أي إجراء يمكنهم من تحصيل الإيجار أو دفع المستأجر إلى إخلاء المسكن باستثناء اللجوء إلى القضاء، وهو ما يسمح للمستأجر البقاء في المسكن لأشهر وربما لسنوات دون دفع الإيجار في ظل بطء إجراءات التقاضي، وفي غياب الرادع الذي يلزم المتأخر بالسداد في الموعد، وهذا السبب يدفع بكثير من المستثمرين إلى تحاشي التطوير من أجل التأجير، وهو كذلك أحد أسباب بقاء كثير من الأراضي السكنية بيضاء وغير مستغلة داخل النسيج العمراني للمناطق السكنية. إن اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الوحدات السكنية المؤجرة عائد إلى إجماع المستثمرين عن الاستثمار في هذا المجال، وإن حصل فإنهم يعرضون المبني في الغالب للإيجار بالكامل. ولكننا نلاحظ في المقابل كثافة التطوير في العمائر السكنية المعروضة وحداتها للبيع. ألا يلفت الانتباه حرص المستثمرين على الاستثمار في الوحدات السكنية المعروضة للبيع وتحاشيهم الاستثمار في الوحدات المؤجرة؟ إن هذه الظاهرة تستلزم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز الاستثمار في مجال الوحدات المعروضة للإيجار، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل على سرعة إقرار عقد موحد للإيجار يشمل نصوصاً وتنظيمات واضحة تضمن حقوق الطرفين، مع إيجاد آلية تنفيذ صارمة في وقت محدد من دون ماطلة قد تضر بالمستأجر أو المؤجر.

مما لا شك فيه أن الاستثمار سيبقى بديلاً أساسياً للحصول على المسكن، والعمل على توفير القنوات التي تمكن المستثمرين من تحقيق العوائد المتوقعة من استثماراتهم من دون تلاعب أو ماطلة وتسويق من قبل المستأجرين، سوف يشجعهم ويدفع بهم إلى الاستثمار بكثافة في الوحدات السكنية المعروضة للإيجار. وأخيراً فإن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفير المساكن المؤجرة تعد من أهم أساليب التمكين التي تعمل على استقرار سوق الإسكان واستدامته.

حملة العقال ودلالاتها (2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٧٥

<http://www.al-madina.com/node/308159>

د. سميلة زين العابدين حماد

حماد تحدثت في الحلقة الماضية عن دلالات حملة العقال، وتوقفت عند تأملنا لهذه الدلالات؛ إذ نجدها متأثرة بشكل كبير بالخطاب الديني السائد في المجتمع، القائم على دونية المرأة واستعلاء الرجل بل نجده يغيّر في معاني الآيات القرآنية لجعلها توافق المعنى الذي يريد، فقلب معنى قوله تعالى: (وليس الذكر كالأنثى) بأن الذكر أفضل من الأنثى مخالفاً قواعد علم البلاغة، فمعروف أن المشبه به أقوى من المشبه، والأنثى هنا هي المشبه بها، فكيف يصبح الذكر أفضل من الأنثى؟ لو كان المعنى كما يقول الخطاب الديني السائد لجاءت الآية (وليس الأنثى كالذكر)، وقد قال فضيلة الشيخ الصابوني في صفوة التفاسير: «والجملتان معترضتان من كلامه تعالى تعظيماً لشأن هذه المولودة وما علق بها من عظام الأمور وجعلها وابنها آية للعالمين، بغض النظر عن كون جملة: «وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى»، من كلام الله تعالى، أو من كلام امرأة عمران، فإن الذي يهمنا هنا أن نلفت الانتباه إلى كون الأنثى هي المشبه به، وبالتالي لا مجال لجعل هذه الآية مستنداً لتفضيل الرجل على المرأة بل العكس هو الأظهر هنا».

ويستمر بعض من خطابنا الديني على إصراره على التقليل من شأن المرأة وتحقيرها، بل واثامها في عرضها، فطعن في كل نساء العالم اللواتي يقدن السيارة بمن فيهن نساء الإسلام بأتهن فاسقات، قليلات حياء، ومنهن عالمات، وفقهات، وحافظات كتاب الله، ولكن لا يهمنه فذنه المحصنات مادام يخدم هدفه، فمعظم المفسرين- قدامى ومعاصرين- اعتمدوا على إسراييليات تنال من سيدنا داود التي تنسب له طمعه في زوجة القائد «أوريا»، ولم يقنع بما عنده من النساء، ليقولوا إن الله رمز إلى المرأة بالنعجة في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةً وَاحِدَةً فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ). قال لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ إِلَى نَعَاجِهِ). (ص: ٢٣، ٢٤).

قال العلامة الشنقيطي في «أضواء البيان»: «واعلم أن ما يذكره كثير من المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة مما لا يليق بمنصب داود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، كله راجع إلى الإسرائيليات، فلا ثقة به، ولا معول عليه، وما جاء منه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح منه شيء».

وانتقد الأزهر مواقف هؤلاء المفسرين، فجاء في فتواه: «إن القرآن تحدث عن سيدنا داود عليه السلام بما يتناسب مع مقام النبوة، واصفاً له بأنه أواب، رجّاع إلى الله، آتاه الله الملك، والحكمة، وفصل الخطاب، وألان له الحديد، وعلمه منطق الطير، وعصمه كما عصم جميع الأنبياء مما يخل بقدرة وشرفه، وليس من المعقول أن يغتصب امرأة لا تحل له، أو يفكر في حيلة يتخلص بها من زوجها ليتزوجها هو، إن هذه الحادثة ينتزه أن يتورط فيها واحد من عامة الناس، فكيف بالمصطفين الأخيار من رسل الله الذين بعثوا للدعوة إلى القيم الأخلاقية العالية! ادّعى بعض المفسرين أن «النعجة» هي المرأة، وأنّ القصة درس لداود الذي طمع في زوجة القائد «أوريا» ولم يقنع بما عنده من النساء، وهو كلام يتنافى مع مقام الأنبياء، والخصومة حقيقية في شركة أغنام، وأنّ المتخاصمين أرادا التحاكم إلى داود (عليه السلام) على عجل حتى يحسم النزاع، غير أنّ داود كان في خلوته الخاصة، يعبد ربه كنظام وضعه لنفسه في توزيع أعماله بين الله وبين الناس، ولم يجد الخصمان وسيلة للوصول إليه إلا تسور المحراب الذي يتعبد فيه، فظن داود أنّ مجيئهم في هذا الوقت، وبهذه الصورة يُراد به شر، فطمأنه وطرحا أمامه الموضوع، وبدأ أحد الخصمين بتوجيه الاتهام إلى الطرف الآخر، فنطق داود بالحكم بإدانة صاحب الغنم الكثيرة قبل أن يدلي بحجته، وهنا أحس داود أنّه كان على غير صواب في ظنه أنّ هؤلاء يريدون به شراً، وأثّر تسرع في حكمه قبل سماعه للخصم الثاني، وأنّ الله امتحنه في الحكم، وبالخوف منهم، فاستغفره ممّا حدّث به نفسه، ومنّ الله عليه بقبول استغفاره، وأنزله عنده منزلاً كريماً.

ويستمر بعض من خطابنا الديني في التقليل من شأن المرأة بتفسيره قوله تعالى: (أَوْ مَن يُنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) (الزخرف: ١٨)، وفق ما يريد، فعند قراءتنا لتفسير كبار المفسرين - قدامي ومعاصرين - لهذه الآية: نجدهم حكموا على المرأة بموجب نشأتهم، ونظرة مجتمعاتهم إليها، وبموجب تحكم الموروث الفكري والثقافي في عقولهم ونفوسهم، فابتعدوا عن المقصود القرآني من الآية، ورددوا مقولة لقتادة «قلما تتكلم امرأة فتريد أن تتكلم بحجتها إلا تكلمت بالحجة عليها» معتبرين كل النساء ضعيفات الحجة، غير مؤهلات للقضاء لأنهن ينشأن في القصور، ويربين على الترف والبذخ، وكأن كل نساء العالم ينشأن في الترف والنعيم، ثم ليس كل من يربي في القصور وفي الزينة يكون ضعيف الحجة، فالسلاطين والأباطرة يربون في الحلية والبذخ والترف، ولكن يصبحون حكاماً، فالإنسان طبقاً لما تربي ونشأ عليه، وهذا المقصود من الآية: فكل من يُنشأ في الزينة والترف دون تحمّل أية مسؤولية، ودون تعليم وتثقيف وتدريب على استعمال العقل والحجة سيكون ضعيف الحجة والبيان، وهذا ليس خاصاً بالنساء، ولكنه يشمل الرجال أيضاً، فيوجد منهم مَن نشأوا على الترف والبذخ مَن يتصفون بضعف العقل والحجة. ومقولة قنادة تناقض ما وصفه القرآن لملكة سبأ التي كانت تتسم بالحكمة والحجة، وكانت امرأة شورية، وقد وافق القرآن قولها عندما قالت: (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة) فقال تعالى موافقاً قولها: (وكذلك يفعلون).. وتناقض الواقع، فالمرأة عبر التاريخ كان لها دور كبير في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية حتى العسكرية منذ أقدم العصور، والأمثلة كثيرة على ذلك.. للحديث صلة

أيقونة الفساد وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٤٨
http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546911.html

د. عبدالله محمد السهلي

من المتفق عليه بين العقلاء ومنظري مناهج البحث أن أولى خطوات حل المشكلة هي الشعور بها، ذلك أن الشعور بها يخرجها إلى حيز الوعي ومن ثم تحديدها بدقة وتحديد أسبابها تمهيداً لمعالجتها، يأتي في هذا السياق إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وهي خطوة - ولا شك - تنبئ عن إرادة سياسية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على الفرد والمجتمع. إننا يجب أن نعترف بأن الفساد الإداري والمالي يُمارس من قبل أفراد وشرائح من مجتمعنا هم منا وفيما تحت تأويلات وتمحلات مختلفة، يجمعهم فيها الحرص على جمع المال بأي طريقة كانت شعارهم "الحلال ما حلّ في يدك"، هذه الشرائح متدرجة لتشمل كل طبقات المجتمع دون استثناء!

إن انتشار صور من الفساد في مؤسسات المجتمع مدعاة للإحباط! وكأننا نعيد إنتاج قطع الطريق أو (الحنشل) في صور عصرية، والمشكلة الآن تزايد أعداد هؤلاء الحنشل، وقديماً قالوا (مطوع الحنشل منهم)! ذلك أن قطاع الطريق قديماً لما حضرت الصلاة احتاروا واضطربوا من سيصلي بهم، لذا قيل هذا المثل.

وفي رأيي - أن الفساد أسوأ بمراحل من قطع الطريق، ذلك أن الضحية في قطع الطريق فرد أو مجموعة أفراد، بينما الفساد المالي ضحيته عامة الناس، إذ هو بصورة أو أخرى سرقة من بيت مال المسلمين دون وجه حق، ولهذا هو تعد على حقوق الإنسان، حقه في الحياة والكرامة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، بل الفساد المالي يصيب بصورة مباشرة الضرورات الخمس التي هي جوامع حقوق الإنسان التي جاء بها الإسلام، وهي: (الدين والنفس والمال والعرض والعقل)، وإن التأمل اليسير في مآلات الفساد المالي والإداري يظهر لنا كيف يؤثر في هذه الضرورات الخمس، ولكم أن تتأملوا قضية مثل ملف الفقر وتداعياته الاجتماعية الخطيرة على المجتمع، ونحن نعلم أن الفقر أحياناً ليس نتيجة لقلّة الموارد إنما نتيجة لسوء توزيع الموارد، الذي هو صورة من صور الفساد!

ولهذا حرم الإسلام الغلول، وهو الأخذ من الغنيمة، لأنه أخذ من بيت مال المسلمين دون وجه حق. جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قام فينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره ثم قال لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، يقول يا رسول الله أغتني فأقول لا أملك لك من الله شيئاً قد أبلغتكم، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته فرس له حممة فيقول يا رسول الله أغتني فأقول لا أملك لك من الله شيئاً قد أبلغتكم، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء فيقول يا رسول الله أغتني فأقول لا أملك لك من الله شيئاً قد أبلغتكم، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته رفاع يخفق فيقول يا رسول الله أغتني فأقول لا أملك لك من الله شيئاً قد أبلغتكم، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته صامت فيقول يا رسول الله أغتني فأقول لا أملك لك من الله شيئاً قد أبلغتكم.

حقوق الانسان في العالم

مقومات حقوق الإنسان: تراجع الكويت ٢٧ مرتبة في حرية الصحافة انتكاسة

المصدر: جريدة القيس الخميس ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ - ٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=708641&date=02062011>

تعليقاً على تراجع الكويت ٢٧ مرتبة في تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود على مستوى حرية الصحافة العالمية، أصدرت الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بياناً صحافياً أكدت فيه على الحرية المسؤولة للرأي والتعبير كحق أصيل من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مشددة على ضرورة ألا يمر هذا التراجع مرور الكرام كونه انتكاسة كبرى في مجال الحريات لا سيما مع ارتباطه بملاحقة السلطة لبعض الكتاب وأصحاب الرأي، وعلى رأسهم الكاتب الصحفي والمدون محمد عبد القادر الجاسم، مبينة ضرورة أن تصحح الدولة مسارها في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بصفة عامة وحرية الرأي والتعبير بصفة خاصة، فلا يُعقل أو يُقبل أن تتراجع الكويت ٢٧ مرتبة في عام واحد في مجال حرية الصحافة. وتابع البيان: من الطبيعي أن يرفع الأفراد سواء كانوا كتاباً أو غيرهم دعاوى قضائية ضد بعض المسؤولين، ولكن المُستهجن ألا يتسع صدر السلطة وهي الطرف الأقوى لكاتب لا يملك سوى قلمه، موضحة أن الأصوب هو تصحيح المسار إذا كان خاطئاً من جانب الرد والتوضيح إذا كان هناك تجن من جانب آخر، فالدولة لديها وسائل عديدة في هذا المضمار فهي سلطة دولة ولديها مؤسسات كاملة تمكنها من إيصال رسالتها بأي وسيلة بخلاف الأفراد الذين لا يملكون هذه الأدوات بطبيعة الحال.

لجنة الأمم المتحدة تسأل البحرين عن أوضاع الأطفال خلال الاحتجاجات

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣١٩١ - الجمعة ٠٣ يونيو ٢٠١١ م الموافق ١ رجب ١٤٣٢ هـ
<http://www.alwasatnews.com/3191/news/read/564215/1.html>

وجهت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة عدة أسئلة إلى وفد مملكة البحرين الموجود حالياً بجنيف لمناقشة التقريرين الثاني والثالث للطفولة لمملكة البحرين، وكان من بين الأسئلة ما تردد بشأن عرض أفراد في سن المراهقة أمام المحاكم الخاصة في البحرين بتهمة تتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين، وعن عدد المدارس التي تم تفتيشها من قبل قوات الأمن خلال الاحتجاجات، وما إذا كان هناك ضحايا عنف من الأطفال خلال الأحداث الأخيرة. جاء ذلك خلال المناقشات التي تمت بين عدد من خبراء اللجنة والوفد البحريني برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية رئيسة اللجنة الوطنية للطفولة فاطمة البلوشي أثناء مناقشة تقرير البحرين الدوري. وقالت البلوشي: «معظم ضحايا العنف خلال الأحداث الأخيرة كانوا طلاباً من الطائفة السنية، وهناك تسع حالات تمت مهاجمتها، وهؤلاء يخضعون للعلاج في الوقت الراهن.»

البلوشي: معظم ضحايا العنف في الأحداث كانوا طلاباً سنّة ٩ منهم أصيبوا... لجنة الطفل تسأل البحرين: هل تم عرض مراهقين أمام «المحاكم» وكم عدد المدارس التي خضعت لتفتيش الأمن؟ وجهت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة عدة أسئلة إلى وفد مملكة البحرين الموجود حالياً بجنيف لمناقشة التقريرين الثاني والثالث للطفولة لمملكة البحرين، وكان من بين الأسئلة ما تردد بشأن عرض أفراد في سن المراهقة أمام المحاكم الخاصة في البحرين بتهمة تتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين، وعن عدد المدارس التي تم تفتيشها من قبل قوات الأمن خلال الاحتجاجات الأخيرة. جاء ذلك خلال جانب من المناقشات التي تمت بين عدد من خبراء اللجنة والوفد البحريني برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية رئيسة اللجنة الوطنية للطفولة فاطمة البلوشي، وذلك أثناء عرض تقرير البحرين الدوري بشأن ما حققته البحرين على صعيد تفعيل مضمون اتفاقية حقوق الطفل. وفي معرض تقديمها تقرير البحرين أمام اللجنة أكدت الوزيرة البلوشي ما حققته البحرين من انجازات كبيرة في الخدمات المقدمة للطفولة من خلال مؤسساتها الحكومية والتشريعية والقضائية ومنظماتها الأهلية، وهو ما أكدته تقارير المنظمات الدولية بشأن تقدم البحرين على المستوى الدولي والإقليمي في تحقيق مؤشرات عالية في مجال صحة الطفل وتعليمه وحمايته ورعايته وتنميته. وقالت: «إن الأحداث الأخيرة التي مرت بها البحرين والعنف الذي مارسه المتظاهرون ومحاولتهم لاستغلال الأطفال وزجهم في أعمال عنف والمخاطرة بحياتهم ومنعهم من حضور المدارس ومن الاستفادة من الخدمات الصحية في البلاد، دعا الحكومة لاتخاذ خطوات حازمة لاستعادة الأمن لجميع المواطنين والمقيمين بما فيهم الأطفال من خلال فرض حالة السلامة الوطنية.» وتابعت: «رفعت اليوم حالة السلامة الوطنية بعد أن رجعت الحياة لطبيعتها من خلال إجراءات أكدت البحرين من خلالها أنها ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان، إذ دعت فريقاً من المفوضية السامية للاطلاع على الإجراءات التي اتخذتها لتؤكد أن البحرين كما هي، كانت ومازالت معروفة للمجتمع الدولي بالتزامها بحقوق الإنسان وعدم رضاها عن أية خروقات قد تحدث لهذه المبادئ على أرضها.»

كما أكدت أن «البحرين ليست بمعزل عن بعض المعوقات التي تظهر في العديد من المجتمعات لأسباب وتراكمات اجتماعية وعادات وتقاليد موروثة، إلا أنها تعمل وبجهود مكثفة من الحكومة ومن مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة

الإعلامية المختلفة والجهاز التعليمي والأسرة لأجل معالجة هذه المعوقات، وسوف تأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات الواردة من اللجنة لأجل إحراز تقدم أوسع في مجال حماية الطفل.»

فيما لفتت عضو لجنة الخبراء باعتبارها المقرر المعني بمناقشة تقرير البحرين هديل الأسمر إلى أن عددا من القوانين، بما في ذلك مشروع قانون حقوق الطفل، لم يصدر حتى الآن على رغم أن الحكومة البحرينية صادقت على اتفاقية حقوق الطفل من دون تحفظات، مؤكدة ضرورة أن تقوم الحكومة بإنشاء المؤسسات من دون الاكتفاء باليات رصد أوضاع حقوق الإنسان في مجالات الطفولة. وأبدت الأسمر قلقها من رفض رفع سن المسؤولية الجنائية من ١٥ إلى ١٨ عاماً، وأن ذلك من شأنه أيضاً أن يتيح المجال لزواج الفتيات ممن لا يتجاوزن ١٥ عاماً.

وقالت في ملاحظاتها: «تقرير البحرين يتضمن الكثير من التحديات التي تواجه الحكومة، ولا بد من الإشادة بإدراج آراء الأطفال في نهاية التقرير.»

وأضافت «على رغم أن البحرين كانت في المرتبة ٤٠ بين دول العالم في الاقتصاد الحر، وخصوصاً فيما يتعلق بجذب استثمارات كبيرة ولاسيما في قطاع الملكية الفكرية، إلا أنه ومنذ العام ٢٠٠٢ وحتى الآن فإن مشروع قانون حقوق الطفل لم يصدر بعد، على رغم أن البحرين صادقت على اتفاقية حقوق الطفل من دون تحفظات، والوضع نفسه ينطبق على قوانين الصحافة والأسرة والجمعيات التي تأخر صدورها أيضاً.»

كما أثار عدد من الملاحظات المتعلقة بضمان حظر العقوبة البدنية للأطفال بما في ذلك في إطار الأسرة، وإدماج الأطفال المعاقين في المدارس المنتظمة، والحد الأدنى لسن العمل في البحرين، وكيف وقع عدد من الأطفال ضحايا للعنف في الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البحرين، ومساواة الطفل من أم بحرينية وأب غير بحريني بالطفل بحريني الأيوبي. وانتقدت كذلك عدم كفاية المعلومات وعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بشأن الأطفال في البحرين، وهو ما اعتبرته أمراً مستغرباً في دولة متقدمة اقتصادياً مثل البحرين. وقالت الأسمر: «على رغم صدور عدة قوانين في البحرين، فإن هناك فجوة بين مضمون الاتفاقية والقوانين الصادرة. وكان من المفترض أن يتم رفع سن المسؤولية الجنائية من ١٥ إلى ١٨ عاماً.»

وسألت: «ماذا حدث بشأن التوصية بأن يتم نقل الأطفال بين ١٥ و ١٨ عاماً إلى مسؤولية وزارة التنمية؟، ومن الجيد أنه تم في الآونة الأخيرة منح ٣٠٠ طفل الجنسية البحرينية، ولكننا نود أن يطبق قانون منح الجنسية لأبناء البحرينية على جميع الأطفال، ليس لفئات محددة فقط، وهذا الأمر يمكن اعتباره تمييزياً.»

وفيما يتعلق بالتمييز بين الذكور والإناث، أعربت المقررة عن خيبة أمها في استمرار وجود القوالب النمطية للمرأة في مدارس البحرين.

كما انتقدت وجود معاملة تمييزية للأشخاص المعاقين، مؤكدة ضرورة انضمام البحرين إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأثارت المقررة كذلك عدداً من القضايا المتعلقة بالسلطة القضائية، ومن بينها ما إذا كان بإمكان المواطنين البحرينيين أو الأجانب المقيمين من اختيار القضاة الذين ينظرون في قضاياهم. وتساءلت: «في الوقت الذي يتمكن فيه ٣٣ في المئة فقط من الناس في البحرين من الوصول إلى شبكة الإنترنت، فما هي الجهود التي يتم القيام بها لزيادة استخدام الإنترنت؟»

فيما أكد المقرر الخاص جورج لورنز كاردونا، الحاجة إلى إنشاء مؤسسة مستقلة لرصد حقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس، كما أكد ضرورة أن تقوم البحرين بإعادة النظر في تحديد سن المسؤولية الجنائية بما يتوافق مع اتفاقية الطفل.

وقال: «إن مستوى التنمية الاقتصادية في البحرين هو أمر جدير بالثناء، إلا أن الأخبار عن الأطفال الذين كانوا ضحايا للعنف خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البحرين أثارت قلقاً بين أعضاء اللجنة. فكيف تم اعتقال عدد من الأطفال خلال الاحتجاجات الأخيرة؟، ونعرف أنهم لا يزالون قيد الاحتجاز. كما أن عدداً من الأطفال لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح خلال هذه الأحداث.»

كما سأل المقرر عن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ ملاحظات اللجنة على تقرير البحرين فيما يتعلق باتفاقية الطفل، وخصوصاً أن معظم التشريعات مازالت مجرد مشروعات قوانين. ووجه المقرر سؤالاً يتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفيما إذا بدأت عملها أم لا، وما هي الأنشطة التي قامت بها المؤسسة، وما إذا كانت تتوافق مع مبادئ باريس، سائلاً في الوقت نفسه عن خطة حقوق الإنسان التي وعدت بها الحكومة، وما إذا تم تنفيذها أم لا.

وطلب المقرر تفسيراً وإحصاءات عن عدد الزيجات التي شهدتها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً، مبدئياً في الوقت نفسه قلقاً من معاملة قانون العقوبات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ وأكثر أسوة بالكبار. كما

طلب أحد الخبراء في الجلسة معرفة التدابير التي اتخذت لاعتماد اتفاقية حقوق العمال المهاجرين، وما إذا قامت الحكومة بتتقيف وتشجيع رجال الدين الذين كانوا يعارضون تمرير قانون الأحوال الشخصية. وتساءل الخبراء عن موعد جاهزية خطة العمل الوطنية للأطفال وما إذا ستكون جزءاً من برنامج التنمية الشاملة للبلاد، ونسبة الموارد الحكومية للأطفال، وعن دور الدولة الطرف في ضمان أن القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الأجنبية الموجودة في البحرين ولديها أنشطة في الخارج، قامت بمسئوليتها تجاه حقوق الطفل سواء في البحرين أو خارجها. وأبدى الخبراء تساؤلاً بشأن دقة ما ورد من تقارير عن التعذيب في أماكن الاحتجاز، وبشأن ما ورد كذلك أنه في مايو/ أيار ٢٠١١ تم عرض أشخاص في سن المراهقة أمام المحاكم الخاصة في إطار الأحكام العرفية التي طبقت في البحرين.

كما تساءل أحد الخبراء عن متطلبات الحصول على الجنسية للأطفال المولودين لأبوين غير بحرينيين الجنسية، وما إذا كانت الحكومة تضمن مشاركة الطفل في اللجنة الوطنية للطفولة.

وشجع الخبراء الحكومة بزيادة جمع البيانات لتوفير المعلومات المتعلقة بالأسر في البحرين. ووجه رئيس الجلسة سؤالاً إلى الوفد، عما تم القيام به منذ التقرير الأخير الذي قدمته البحرين للجنة الاتفاقية، بشأن العقاب البدني في التشريعات.

وتساءل كذلك: «كيف يمكن للجنة الوطنية للطفولة أن تنفذ مهمة وضع استراتيجية تضمن توفير البيانات والبحوث بشأن الأطفال من دون موازنة لعملها؟»، وهل هناك خطة لإنشاء نظام إحصائي يوفر بيانات مفصلة عن الأطفال؟، وهل تجتمع اللجنة دورياً، أم أن اجتماعاتها تُعقد بحسب الموضوعات التي تتطلب عقدها؟»

وبدورها، أرجعت الوزيرة البلوشي التأخر في صدور قانون الطفل نتيجة إحالته إلى عدة لجان فنية في البرلمان، وأن الحكومة ليس بإمكانها في ظل ذلك الدفع باتجاه المطالبة بالإسراع في صدور القانون، غير أنها أكدت أنه بحلول نهاية هذا العام سيصدر قانون الطفل.

وقالت: «قانون الأحوال الشخصية بشقه السني صدر منذ عامين، ولكن الشق الجعفري لا يزال يواجه اعتراضات لصدوره. أما فيما يتعلق بقانون الصحافة فما زالت هناك صعوبات في تمريره. وبشأن قانون الجمعيات الأهلية فإنه لا يزال يُنظر أمام البرلمان.»

وأضافت: «هناك صندوق لدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية، والذي يخصص في كل عام ما قيمته مليون دولار سنوياً لتعزيز الوعي بقضايا الأطفال. كما أن هناك قانون الجمعيات الذي يسمح بمشاركة الأطفال فيها. وثلاث الموازنات السنوية المخصصة لصندوق دعم المنظمات غير حكومية مقدم من القطاع الخاص، ناهيك عن أن عدداً من المشروعات تم تمويلها من قبل شركات خاصة». وأشارت البلوشي إلى أن اللجنة الوطنية للطفولة تعمل على إعداد استراتيجية وطنية جديدة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وهي الاستراتيجية التي سترفع إلى مجلس الوزراء لاعتمادها، لافتة إلى أن اللجنة ستخصص موازنات وخططاً محددة لتنفيذ الاستراتيجية، مؤكدة في الوقت نفسه أنه في غضون عامين ستكون هناك موازنة واضحة مخصصة للطفولة.

كما أوضحت البلوشي أن اللجنة الوطنية للطفولة تجتمع شهرياً، ناهيك عن اجتماعات مجلس إدارتها التي قد تكون في بعض الأحيان بصورة أسبوعية.

ولفتت الوزيرة إلى توافر البيانات التي تصنف سكان البحرين بحسب الجنس والعمر، ناهيك عن وجود إحصاءات تبين نسبة الاعتداءات الجنسية على الأطفال، لافتة إلى أنه في العام ٢٠٠٧، تم إنشاء مركز لحماية الطفل، وأنه في العام ٢٠١٠ استقبل المركز ٢٣٧ حالة، وفي العام ٢٠١١ كانت هناك ٦٥ حالة.

وأشار الخبراء كذلك إلى أن نحو ٥٠ في المئة من الأطفال فقط هم ممن يلتحقون بروضات خاصة قبل سن المدرسة، سانلين عما إذا كان التعليم الحكومي يوفر هذا النوع من الروضات.

وتساءل الخبراء كذلك عن الأطفال المتورطين قانونياً، وما إذا كانت تتوافر لهم أماكن خاصة للاحتجاز، وفيما إذا يتم احتجاز الأطفال في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٨ عاماً في مرافق منفصلة عن مرافق الكبار، وما إذا يتم توفير تدابير خاصة لضمان التعليم والعناية الطبية للأطفال المحتجزين.

كما وجه الخبراء سؤالاً للوفد البحريني بشأن زيادة حالات الاعتداء على الأطفال، وما إذا كان ذلك يعود لزيادة عدد المبلغين أو لزيادة فعالية الاعتداءات، وما إذا كانت هناك أية سياسات اجتماعية أو إطاراً شاملاً لحماية الطفل أو نظاماً لرصد عدم تكرار هذه الاعتداءات على الطفل؟ وأبدى خبراء اللجنة كذلك قلقاً بشأن مشاركة عدد من الأطفال في الاحتجاجات التي وقعت خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين، ناهيك عن تواجدهم في الجانب الآخر بين أوساط أفراد مسلحين، سانلين عن محاكمة طفل أمام محكمة عسكرية وهو ما اعتبرته اللجنة ضد الاتفاقية، وما إذا كان من الممكن تطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال.

كما تساءل أحد خبراء اللجنة عما تردد بشأن وفاة اثنين من القاصرين خلال الأحداث التي شهدتها البحرين، وطلب خبير آخر معرفة عدد المدارس التي خضعت لتفتيش من قبل قوات الأمن خلال الاحتجاجات الأخيرة، وكيف تم اعتقال عدد من طلبة هذه المدارس.

وأعرب أحد الخبراء عن قلق اللجنة من أن بعض الأطفال قد يظلون عديمي الجنسية إذا لم تُمنح الجنسية لوالدهما وخصوصاً في حالات الطلاق.

كما طلب أحد أعضاء اللجنة معلومات إضافية بشأن الحكم الصادر في ٥ يوليو/تموز 2010 بالسجن مدى الحياة على أفراد لا تتجاوز أعمارهم ١٧ عاماً بسبب قتلهم شرطياً، معتبراً العضو أن ذلك يعد انتهاكاً للاتفاقية. وشدد الرئيس على أن حماية الأطفال بموجب الاتفاقية يشمل من هم في الفئة العمرية من صفر إلى ١٨ عاماً لا ١٥ عاماً الذي لا يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي ردها على تساؤلات الخبراء، قالت رئيسة وفد البحرين الوزيرة البلوشي: «إن المظاهرات الأخيرة كانت قد بدأت سلمية لكنها اختطفت من قبل جماعة متطرفة عنيفة كانت لها علاقات مع تنظيمات خارجية وبمشاركة حكومات أجنبية.» وأضافت «الادعاء بأن طلاباً من الطائفة السنة هاجموا آخرين من الطائفة الشيعية هو باطل»، وحثت الوزيرة اللجنة للتحقق من صحة أية معلومات قدمتها المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن. وتابعت «معظم ضحايا العنف كانوا طلاباً من الطائفة السنية، وهناك تسع حالات تمت مهاجمتها، وهؤلاء يخضعون للعلاج في الوقت الراهن.»

وواصلت البلوشي «الحكومة تواجه تحدياً كبيراً للشمع شعب البحرين معاً على إثر الأحداث الأخيرة المؤسفة. وأستطيع القول إن تغطية وسائل الإعلام الدولية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان كانت منحازة إلى صف المتظاهرين.»

وفيما يتعلق بالأحداث، أكدت البلوشي أن هناك نظاماً قانونياً واضحاً جداً، في أن هناك مراكز احتجاز خاصة للفئة العمرية بين ١٥ و ١٨ عاماً، وأن من تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً تم نقلهم إلى مراكز اعتقال الأحداث.

ونفت الوزيرة وجود عاملات منازل تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في البلاد، وأن الحكومة تخضع جميع العمال الأجانب للتأمين الصحي مع فرض رسوم رمزية لزيارة الطبيب، مؤكدة أن الأطفال المقيمين في البحرين يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم المجاني.

كما أكدت الوزيرة أن الحكومة تسعى إلى رفع سن المسؤولية الجنائية من ١٥ إلى ١٨ عاماً، إلا أن التشريع لا يزال في أروقة البرلمان.

وفي الوقت الذي ثمنت فيه المقررة هديل الأسمر الحوار الصريح مع الوفد البحريني لاستيضاح عدد من الأمور، دعت الحكومة البحرينية إلى تزويد اللجنة بالمزيد من المعلومات بشأن مسودة مشروع قانون الطفل وقاعدة البيانات المتعلقة بالأطفال في البحرين.

فيما دعا المقرر جورج كاردونا لورين إلى المزيد من التنسيق بين الجهات الحكومية في البحرين، والحاجة إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتماشى مع مبادئ باريس، ومراجعة الحد الأدنى للفئة العمرية التي تقع عليها المسؤولية الجنائية وضرورة توافقها مع اتفاقية الطفل، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة أن تنظر الحكومة البحرين إلى الأطفال على أنهم أصحاب حق لا أشخاص يحتاجون حماية فقط.

هلال: الإرهاب هو العدو رقم واحد لحقوق الإنسان لا سيما الحق في الحياة

المغرب يعتمد مقاربة تركز على ثلاثة محاور هي الوقاية والمساعدة والتحسيس

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=132610>

جنيف (و م ع) | المغربية
أكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر هلال، أول أمس الأربعاء، خلال ورشة حول موضوع "حقوق ضحايا الإرهاب"، جرى تنظيمها في إطار الدورة ١٧ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن المقاربة الإقصائية تتناقض مع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل والصحراء.
وقال هلال إن هذه الورشة المهمة تنعقد بعد مرور شهر على الاعتداء الإرهابي، الذي وقع بمراكش، مؤكدا أن هذا العمل الجبان لم يستهدف فحسب أشخاصا أبرياء من جنسيات مختلفة، فرنسية وسويسرية وكندية وهولندية ومغربية، لكنه كان، أيضا، اعتداء على قيم السلام والتعايش والتسامح والتنوع الثقافي، التي تجسدها مدينة مراكش العريقة، وساحة جامع الفنا الأسطورية، الموقع الوحيد في العالم المصنف من قبل منظمة (اليونيسكو) كتراث شفهي وغير مادي للبشرية.
وجدد، بهذه المناسبة، تعاطفه العميق وتعازيه الصادقة مع أسر جميع ضحايا هذا العمل الإجرامي.
وذكر الدبلوماسي المغربي بأنه على إثر هذا الاعتداء الإجرامي، تكفل صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمصاريف دفن الضحايا، وأعطى تعليماته للحكومة لتوفير الرعاية الطبية وتوفير الدعم الإنساني اللازم للجرحى، وإجراء تحقيق قضائي في احترام تام لحقوق الإنسان.
وقال إن المغرب، الذي يعي تماما عواقب الإرهاب على حقوق الإنسان، يعتمد مقاربة قائمة على احترام حقوق الضحايا وأسرها، وترتكز على ثلاثة محاور هي الوقاية والمساعدة والتحسيس.
وأبرز الدبلوماسي المغربي أن "الإرهاب يعد من أخطر التهديدات في عصرنا على أمن الإنسان وحرية وسلامته البدنية، وكذا على القيم الإنسانية العالمية، بل أكثر من ذلك، إنه العدو رقم واحد لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة".
وأشار هلال إلى أن التكلفة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الآفة، مع نتيجة أثارها المباشرة وغير المباشرة على حقوق الضحايا وعائلاتهم، يشكل عبئا ثقيلا على البلدان المستهدفة، خاصة النامية منها.
واعتبر أن احترام وحماية حقوق ضحايا الإرهاب وعائلاتهم يمر بشكل أساسي عبر الوقاية من أسبابه العميقة ومحاربة فعالة لعوامل انتشاره.
كما أبرز هلال أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه في ظل غياب تعاون سياسي وأمني ثنائي إقليمي ودولي، مشيرا إلى أن تضافر الجهود وتكثيف هذه المعركة من خلال إجابة ملموسة وجماعية لصالح تعزيز السلم والأمن والحل السلمي للنزاعات يعد المقاربة الأمثل للحماية الفعالة لحقوق ضحايا الإرهاب.
وبعد أن أوضح أن هذا الإطار مدعو إلى الانكباب، أيضا، على الضحايا غير المباشرين للإرهاب، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، أشار هلال إلى أن بلدان هذه المنطقة تواجه بشجاعة كبيرة وحزم ليس فقط ظاهرة الإرهاب، لكن، أيضا، الصلات القائمة والاتصالات الخطيرة، الثابتة، بين الإرهاب الأعمى وشبكات ترويج المخدرات والفصائل الانفصالية ومافيا الاتجار في البشر.

وأضاف أن التجذر المتنامي لهذا التحالف ضد الطبيعة في منطقة الساحل والصحراء يعد مثالا لقدرة الشبكات الإرهابية على الاستفادة من العجز في مجال التعاون الإقليمي، وكذا تسييس المعركة الإقليمية لمحاربة الإرهاب والمقاربة الإقصائية التي تعيقه.

وشدد على أن الإرهاب يعد ظاهرة دولية لا تعرف الحدود، ولا الدين، ولا العرق، كما أن التعاون الإقليمي الدولي لا ينبغي أن يعاني أي استغلال أو تسييس أو إقصاء.

وخلص إلى القول أنه سيجري هزم الإرهاب، وأن أرواح الأبرياء سيجري حفظها، كما سيتعزز الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة.



جمعية حقوق الإنسان: تشغيل العمال تحت الشمس ظلم.. وكفلاء يكسرون القانون

المصدر: جريدة القبس الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=709057&searchText=date=04062011&لحقوق>

شدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان على انه من الظلم تشغيل العمالة تحت الشمس في هذا الصيف القائف، مستنكرة قيام الكثير من الكفلاء والشركات الأهلية بكسر القانون الخاص بهذا الشأن.

وقالت الجمعية في بيان تلقت القبس: «تود الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ان تؤكد موقفها الحازم ضد تشغيل العاملين تحت الشمس الحارقة وفي ظل درجات حرارة تتعدى الخمسين درجة مئوية.»

وشدد على أهمية قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالرقابة على مؤسسات الأعمال التي تقوم بتشغيل العاملين في هذه الظروف المناخية الصعبة وتعمل على وقف أي أعمال وتشغيل لهؤلاء العمال. ان هذا المناخ الحار قد يؤدي بحياة العاملين أو يعطبها ولا بد من تطبيق نصوص القانون ذات الصلة التي تحرم تشغيل أي عامل في الأوقات التي ترتفع فيها درجات الحرارة أو مستويات الرطوبة التي قد لا تتوافق مع الحفاظ على صحة العاملين وحياتهم.

كما تؤكد على أهمية التزام المؤسسات وأصحاب الأعمال بحقوق هؤلاء العاملين والعمل على الحفاظ على متطلبات حمايتهم من صعوبات الحر والظروف المناخية غير المواتية.

أيسلندا ونيوزيلندا واليابان أوائل عالمياً قطر الكويت والإمارات.. أوائل عربياً في مؤشر الاقتصاد والسلام العالمي

المصدر: جريدة القبس الإحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=709167&searchText=date=04062011> = حقوق

تصدرت دولة قطر قائمة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مؤشر السلام العالمي السنوي لعام ٢٠١١، الذي اصدره معهد الاقتصاد والسلام IEP بالعاصمة الاسترالية سدني، وتم الاعلان عنه في العاصمة الاميركية واشنطن يوم الاربعاء الموافق ٢٥/٤/٢٠١١.

وجاءت قطر في المرتبة الاولى على المستوى العربي والمرتبة الـ ١٢ على المستوى العالمي من بين ١٥٣ دولة شملها التقرير، متقدمة بذلك على المستوى الذي حققته في الاغوام السابقة.

وتقدمت قطر في ترتيبها لهذا العام على الصعيد العالمي على دول، مثل السويد (١٣ عالمياً)، وبلغاريا (١٤ عالمياً)، وسنغافورة (٢٤ عالمياً)، وبريطانيا (٢٦ عالمياً)، وفرنسا (٣٦ عالمياً)، وإيطاليا (٤٥ عالمياً)، والولايات المتحدة (٨٢ عالمياً).

اما على الصعيد العربي، فتقدمت قطر على كل من الكويت، التي جاءت في المرتبة الثانية عربياً (٢٩ عالمياً)، والإمارات العربية المتحدة الثالثة عربياً و (٣٣ عالمياً) وسلطنة عمان الرابعة عربياً و (٤١ عالمياً). ويعتبر مؤشر السلام العالمي GPI احد المقاييس الرائدة لمستويات حالة السلم العالمي ويصدر عن معهد الاقتصاد والسلام، وهو مؤسسة بحثية عالمية غير ربحية، مكرسة للبحوث والدراسات في العلاقة بين الاقتصاد والاعمال والسلم، ويقبس المؤشر اكثر من ٤٠ معياراً كمياً وكيفياً يتم استفاؤها من مصادر موثوقة تجمع بين عوامل داخلية وخارجية من بينها: عدد الجرائم في المجتمع، عدد ضباط الشرطة والأمن، عدد القتلى من كل ١٠٠ ألف شخص، سهولة الحصول على الاسلحة الخفيفة والصغيرة، مستوى الصراع الداخلي المنظم، احتمال وقوع تظاهرات عنيفة، مستوى جرائم العنف، عدم الاستقرار السياسي، مستوى عدم احترام حقوق الانسان (نطاق الارهاب السياسي) العلاقات مع البلدان المجاورة، عدد القتلى نتيجة الجرائم المنظمة الداخلية.

ويتم ترتيب الدول في المؤشر على مقياس يتكون من (١ - ٥) درجات، بحيث تكون الدولة الاكثر استقراراً هي الحاصلة على درجة ١، والدول الاقل استقراراً تحصل على ٥ درجات.

واعتبر المؤشر ان التهديد بالهجمات الارهابية واحتمال وقوع اعمال عنف، من ابرز العوامل التي ادت الى تراجع حالة السلم العالمي في عام ٢٠١١، ومن ثم فإن العام الحالي يعتبر هو الثالث على التوالي الذي يشير فيه مؤشر السلام العالمي الى وجود انخفاض من مستويات حالة السلم العالمي، وقد بلغت تكلفة هذا الانخفاض ٨,١٢ تريليونات دولار اميركي على الاقتصاد العام في العام الماضي.

ويقول المؤسس الرئيس التنفيذي لمعهد الاقتصاد والسلام ستيف كيليليا إن تراجع المؤشر في هذا العام مرتبط بصورة وثيقة بالصراع بين المواطنين وحكوماتهم، ومن ثم يتعين على الدول ان تبحث عن طرق جديدة لتحقيق الاستقرار بدلاً من اللجوء الى القوة العسكرية. ويضيف: «على الرغم من مرور عقد طويل من الحرب على الارهاب، فإن احتمالية الاعمال الارهابية قد زادت هذا العام لتمحو المكاسب الضئيلة التي تم تحقيقها في السنوات السابقة.»

ويتابع كيليليا حديثه قائلاً «ثمة زيادة متزايدة في الاعتراف بوجود عائد سلام حقيقي، حيث اشار بحثنا الى ثمانية اتجاهات وتركيبات اجتماعية لايجاد مجتمعات آمنة ومرنة وتتسم بالاستدامة الاجتماعية.»

ورشة عمل حول العنف النوعي

الأحمد: العنف في تصاعد في الكويت والمنطقة العربية

المصدر: جريدة القبس الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥ يونيو ٢٠١١م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=709114&searchText=date=04062011&لحقوق>

أعلنت رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المتميزة ورئيسة نادي الفتاة الرياضي الشبيخة فريحة الاحمد عن انطلاق ورشة العمل بعنوان «العنف النوعي» في الفترة ما بين ٥-٧ الجاري في شيراتون الكويت بالتعاون مع المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت، وضافت في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في نادي الفتاة أن الورشة ستعود بالنفع على المجتمع لأن العنف بمختلف صوره وأشكاله في تصاعد في منطقتنا العربية بشكل عام والكويت بشكل خاص. مشاركة عربية ودولية

وكشفت عن دعوة منظمات ومؤسسات دولية متخصصة في معالجة العنف من دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر حيث سيعرض المشكلة من جميع جوانبها للأخذ بأراء المحاضرين والمشاركين، وناشدت الأحمد الجهود الدولية والمحلية لمعالجة القضايا الخاصة بالمرأة والطفل وجميع أفراد المجتمع بشكل عام والتي تأتي من خلال الاحترام والتقدير، وتغيير السلوك والعادات الخاطئة التي من عاداتها التشبث بأفكار رجعية والدمار والخراب لأوطاننا المتحضرة، متمنية أن تكون حصيلة «ورشة عمل العنف النوعي» آليات عمل وتوصيات نستطيع من خلالها المحافظة على مجتمع قوي متماسك سليم فكريا وبناء.

العنف ظاهرة متنامية

وبدورها أملت مدير المكتب المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت الدكتورة حنان حمدان ان تشكل هذه الدورة خلق أرضية مشتركة للنقاش البناء حول موضوع العنف النوعي وتبادل الخبرات على المستويين المحلي والاقليمي لما لهذا الموضوع من أهمية، اذ يشكل ظاهرة متنامية في مجتمعاتنا تعتبر انتهاكا لحقوق الانسان، كما تأمل المفوضية أن تكون هذه الورش جزءا من سلسلة نشاطات مع الجمعية الكويتية للأسرة المثالية ومن المبادرات ذات الطابع الانساني وخاصة فيما يتعلق برعاية المرأة الطقل.

وأكدت حمدان أن الدور الحيوي الفعال الذي تقوم به الجمعية واهتمامها في القضايا الانسانية وخاصة في رعاية شؤون الفئات الضعيفة في المجتمع ووجود الجمعية على المستويين المحلي والاقليمي كان الدافع وراء هذا العمل المشترك والشاركة التي تبدأ بهذه الورشة، وهي تعتبر استراتيجية نعمل على تطويرها من أجل خدمة القضايا الانسانية وأهدافنا المشتركة ولينتج من هذه الدورة خطة عمل على المستويين المحلي والاقليمي للمشاركين لمتابعة النتائج المرجوة وخطة العمل المقترحة في ختام الورشة.

النهام: معالجة جذرية لقضايا المجتمع

قال نائب رئيس الجمعية صالح النهام إن هذه المشاركة الأولى مع منظمة عالمية في اطار معالجة جذرية لقضايا المجتمع خصوصا فيما يتعلق بالعنف وأسبابه وأنواعه وطرق علاجه لتفادي المجتمع الظواهر الدخيلة والمشكلات من خلال مشاركة نخبة من المتخصصين من الكويت والدول العربية.

المعهد الدولي يعرض دراسة عن صدمة الافراج لنزلاء المراكز

المصدر: جريدة الرأي الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=406477

العقبة - كايد التخابنة

نظمت جمعية المعهد الدولي لتضامن النساء في العقبة عرضا للدراسة الميدانية المتخصصة حول «صدمة الافراج لنزلاء مراكز الاصلاح والتاهيل وادماجهم في المجتمع» والتي اعدّها الباحثان الاردنيان عبد الله الناصر وحسين الرواشدة بالتعاون مع ادارة مراكز الاصلاح والتاهيل وبدعم من مبادرة الشراكة الامريكية الشرق اوسطية التابع لمكتب شؤون الشرق الادنى في وزارة الخارجية الامريكية .

واستعرض الباحث عبدالله الناصر ابرز محاور الدراسة مبينا ان الدراسة لم تأت بهدف نقد ما هو موجود من برامج حالية لكنها دعوة موثقة لكافة الجهات ذات العلاقة من جهات رسمية وهيئات ومنظمات وعلماء وباحثين ورجال قضاء مبدعين ومنفتحين في بذل المحاولات العديدة والجادة لتغيير مستقبل النزير .

وأوصى بان تنطلق عملية اصلاح السجون من عدة مستويات وضرورة التركيز على حشد القوى واثارة الاهتمام والوعي بشأن دعم برامج الرعاية اللاحقة مع الاشارة الى اهمية موارد الدعم المجتمعي المتمثلة بمؤسسات تطبيق القانون وارباب الاعمال ورجال الدين والعلاقات التنسيقية بينها والتوعية بالادوار الحاسمة المختلفة التي تلعبها في عملية اعادة الاندماج المجتمعي للسجناء السابقين .

وبينت امينة سر الجمعية انعام عشا بان اهتمام المعهد بهذا النوع من الدراسات جاء لافتقار المكتبة العربية لهذا النوع وكونه اطلالة جديدة على واقع النزليات والنزلاء وتساعد في التعامل مع هؤلاء المواطنين في مراكز الاصلاح والتاهيل. وأشارت الى ان جمعية المعهد الدولي لتضامن النساء تأسس في عام ١٩٩٨ وله الان ستة فروع في محافظات المملكة ويقوم على برامج التدريب في مجالات حقوق الانسان وتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية واجراءات المصالحة الاسرية بالإضافة لوجود جملة من المواقع الالكترونية ومايتعلق منها بقضايا المرأة وتبني المعهد للموسم الثقافي للنزليات على مدى ثلاث سنوات وحضر العرض ٣٠ مشاركا من مختلف المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في العقبة .

هليل: القضاء الشرعي مرفق عدالة وملجأ كل طالب حق وصمام أمان للحفاظ على المجتمع واستقراره

المصدر: جريدة الرأي الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ - ٦ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=406432

عمان - بئرا - اكد سماحة قاضي القضاة امام الحضرة الهاشمية الدكتور احمد هليل ان القضاء الشرعي مرفق عدالة وملجأ كل طالب حق ، وصمام أمان للحفاظ على المجتمع واستقراره.

وقال إن القضاء الشرعي وكما عهدته جلالة الملك عبدالله الثاني ، يطبق أحكام الشريعة الغراء ويلتزم بأحكام الدستور والقوانين المرعية ، في استقلالية تامة تمنع أي تدخل في شؤونه ، حماية للنزاهة ورعاية للعدالة ، عريق بأصالة قيمه ، رجاله على العهد أبداً أمناء على إقامة العدل وإحقاق الحق ، يسرون بخطى واضحة لغد كله إشراق وانجاز مستمدين ذلك من صافي عقيدتهم ومن إسناد عميد آل البيت الأطهار جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله وسدد على طريق الخير خطاه. و اضاف سماحته في بيان اصدره امس السبت يوضح الية عمل دائرة قاضي القضاة إن الدائرة ومن مهماتها الأساس رعاية شؤون المحاكم الشرعية وتوفير الإمكانيات المناسبة لها لتقوم بمهامها الدستورية على الوجه الأمثل والأكمل وتسعى بأقصى ما أوتيت من إمكانيات لدعم الجهاز القضائي ومعاونيه ماديا ومعنويا لتحقيق الأمن الوظيفي والاجتماعي لهم ، وبما تتيح التشريعات النافذة ، وهي في هذا الاتجاه تتبنى المطالب الحقيقية لأصحاب الفضيلة وتتقدم بها إلى جهات الاختصاص على مختلف مستوياتها ومنها رئاسة الوزراء لتحقيق المزيد مما تتطلع هيئة القضاء الشرعي إلى تحقيق الممكن من آمال الجهاز القضائي واحتياجاته ، مقدرين في الوقت ذاته الظروف والتحديات التي يواجهها وطننا العزيز. وقال قاضي القضاة انه وفي العهد الميمون لجلالة الملك عبدالله الثاني خُطت الدائرة خطوات رائدة على مختلف الصعد وبما يؤكد إرادة التطوير والتحديث ودعم الجهاز القضائي الشرعي حيث تشرّفت هيئة القضاء الشرعي بلقاء جلالة الملك عبدالله الثاني في الديوان الملكي الهاشمي وأمره جلالتة بعدد من المكرمات المتواصلة لدعم القضاة ومنها تخصيص قطع أراض لأصحاب الفضيلة القضاة الشرعيين لغايات السكن ، وضرورة أن يكون للدائرة وقضاتها مبنى يليق بهم وبالمهام الموكولة إليهم بحيث بدئ العمل ولأول مرة منذ نشأة الدائرة في تجهيز المبنى الدائم على مساحة سبعة دونمات الذي يضم بالإضافة إلى مبنى الإدارة مقرا للمجلس القضائي والمحكمة العليا الشرعية ومحكمة الاستئناف الشرعية والمعهد العالي للقضاء الشرعي وقصر المؤتمرات وكل ذلك ما كان ليتحقق لولا المكانة الحقيقية لهذا الجهاز واحترام هيئة القضاء الشرعي.

ولفت سماحته الى إقرار نظام الخدمة القضائية للقضاة الشرعيين رقم ١٢٢ لسنة ٢٠٠٧ الذي تم بموجبه تعديل رواتب أصحاب الفضيلة ، ثم النظام المعدل رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠ الذي عدل رواتب أصحاب الفضيلة من الفئة العليا ، إضافة الى اعانة مالية بمبلغ ألف دينار لكل قاض شرعي مكرم ملكية في عام ٢٠٠٦ ، واعانات مالية من لدن جلالتة لغير المتزوجين من القضاة الشرعيين بمبلغ عشرة آلاف دينار لكل واحد منهم لتغطية نفقات الزواج.

واكد الدكتور هليل ان الدائرة سارت على هذا النهج الملكي بخطى واثقة لتحقيق كل ما من شأنه تحسين أوضاع القضاة ماديا ومعنويا فأنجزت في هذه المرحلة عدة برامج منها توفير المباني الملائمة للمحاكم الشرعية حسب الإمكانيات حيث افتتح مجمع المحاكم الشرعية في مدينة الزرقاء وجهاز القضاء الشرعي في مدينة الزرقاء ، وخصصت عدة قطع أراض لإقامة قصور عدل شرعية عليها حال توفر المخصصات لذلك ، وأعيد تأهيل العديد من المباني القائمة والمستأجرة ، واستنجدار مبان جديدة واستبدال عدد من مباني المحاكم الشرعية القديمة بمبان حديثة ملائمة.

وفي مجال تكنولوجيا المعلومات وحرصا من الدائرة على تطوير الأداء، خُطت الدائرة خطوات واسعة خلال الأعوام الخمسة الماضية حيث تم تزويد الدائرة والمحاكم الشرعية بأجهزة حاسوب حديثة وملحقاتها، وربط المحاكم الشرعية بشبكات حاسوب، كما وباشرت الدائرة بتنفيذ مشروع لتطوير حوسبة أعمال المحاكم الشرعية كافة ، إضافة للدائرة –

المركز - وتطوير وربط جميع هذه الأنظمة فيما بينها، وربط محاكم المملكة كافة من خلال نظام مركزي وقاعدة بيانات موحدة لتشمل أنظمة القضايا، الاستئناف، التنفيذ، التوثيق، التركات، إضافة إلى الأنظمة الإدارية والتي تشمل شؤون الموظفين والقضاة، المحامين والمأذونين، المحاسبة، الرواتب، المستودعات والوظائف.

واكد ان تنفيذ هذا المشروع سيؤدي الى تبسيط الاجراءات وتحسين مستوى الخدمات وتسريع انجاز المعاملات، كما وسيوفر البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين مستقبلا، ويتيح الفرصة للربط مع الوزارات والمؤسسات والدوائر وتبادل وتشارك البيانات معها مما يتيح تقديم الخدمات بشكل أيسر وأسرع للمؤسسات فيما بينها وللمواطنين على حد سواء.

وقال الدكتور هليل ان الدائرة تقوم بتطوير أنظمة الأرشفة وحفظ الوثائق والحجج، واستكمال بناء شبكات حاسوبية لكافة المحاكم الشرعية، والاستمرار في تزويد الدائرة بأجهزة حاسوب حديثة، وأجهزة محمولة للقضاة الشرعيين، وتحديث الأثاث لمعظم المحاكم الشرعية وصيانة الموجود فيها وتزويدها بما تحتاجه من تجهيزات فنية وبما يتوافق مع التوجهات الحكومية في ضبط الإنفاق وتحديثه في هذا الإطار، إضافة الى تسيير رحلات عمرة للقضاة وأعوان القضاء مع العلم بأن خمسين من أصحاب الفضيلة كانوا في رحلة عمرة خلال الأسبوعين الماضيين وقبل ذلك بشهرين كانت رحلة العمرة للسادة أعوان القضاء، وبعثات لأداء مناسك الحج خلال الأعوام الماضية.

وامنت الدائرة أجهزة حاسوب محمولة للقضاة الشرعيين وفق المخصصات المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار صدور قرار بوقف شراء الأجهزة إلا بعد الحصول على موافقات خاصة لذلك، مثلما امننت الكسوة للقضاة الشرعيين الجدد، وقامت بالتحضير لبدء العمل في معهد القضاء الشرعي الذي سيخصص لتدريب وتأهيل القضاة والمحامين الشرعيين بعد الانتهاء من بناء مقره والتشريع الخاص به والذي من المؤمل أن يكون مركزاً للتدريب والتأهيل على مستوى الإقليم والدول العربية والإسلامية.

وعملت كذلك على إنجاز قانون التنفيذ الشرعي الذي مكن المحاكم الشرعية من تنفيذ قراراتها بعد أن كانت تنفذ لدى دوائر التنفيذ النظامية ووجد بين جهة إصدار الأحكام والقرارات الشرعية وجهة تنفيذها مما سهل على المواطنين وخفف العبء عنهم.

وقال سماحته انه وللحفاظ على كرامة القضاء فقد تم صرف مركبات لرؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم والمفتشين على المحاكم تتناسب إلى حد ما وبحسب الإمكانيات مع مكائهم بحيث أصبح عدد المركبات التابعة للدائرة ما يقارب العشرين مركبة وبموافقة رئاسة الوزراء ودائرة اللوازم العامة، وشمول مركبات المجلس القضائي الشرعي بالترميز الخاص للقضاة الشرعيين.

ولمزيد من مساعدة أصحاب الفضيلة وتسهيل تنقلاتهم فقد طالبنا من رئيس الوزراء بإعفاء جمركي وضريبي لمركباتهم الخاصة، كما طالبت أن يكون لأصحاب الفضيلة خصوصيتهم في المعالجة في المستشفيات الخاصة وشمولهم بالتأمين الصحي الكامل بدرجة الوزراء والأعيان والنواب وحيث تعذر ذلك لأسباب نقدرها فقد قامت الدائرة بتغطية النسبة التي لا يتحملها التأمين الصحي من معالجة القضاء وتمت مخاطبة جميع المستشفيات بذلك.

وحرصا على تطوير كفاءة القضاء من الناحية العلمية فقد تم فتح المجال والسماح لهم باستكمال دراساتهم العليا في درجتي الماجستير والدكتوراة حيث لم يكن ذلك متاحا أمامهم من قبل، كما أتيحت الفرصة لهم للتدريس في الجامعات محاضرين غير متفرغين وإلقاء المحاضرات في عدد من المؤسسات المعنية بشؤون الأسرة والأحوال الشخصية. واكد سماحته قاضي القضاء انه ولمزيد من التطوير والتأهيل في مختلف الميادين فقد تم عقد الدورات التدريبية للقضاة وأعوانهم في المجالات القضائية والإدارية والحاسوبية واللغة الانجليزية والخط وغيرها بالتنسيق مع المعهد القضائي والمعهد الوطني للتدريب ومركز التدريب في الدائرة وكذلك تم ابتعاث عدد من أصحاب الفضيلة لتعلم اللغة الانجليزية في المملكة المتحدة.

ولأهمية السجلات والحجج والوثائق الشرعية القديمة في المملكة والقدس الشريف فقد تم بالتعاون مع المركز الملكي الهاشمي للتوثيق ترميم هذه السجلات وتوثيقها وأرشفتها بشكل يضمن حفظها من التلف ومراجعتها والاطلاع عليها من قبل القضاة والمختصين والباحثين فضلا عن حفظ الحقوق المتعلقة بالأسرة وشؤون الأحوال الشخصية من الحجج والوقفيات والتركات.

واشار الى تطوير الاجتماعات الخاصة بأصحاب الفضيلة حيث طلبت أن تنظم بشكل يعود بالفائدة العلمية والعملية على القضاء من خلال تقديم البحوث وإدارة حوارات قضائية حول المسائل القانونية ذات الشأن وإجراء محاكمات صورية يشارك فيها القضاة وطرح مضامينها للنقاش والمدارس القضائية، إضافة الى رعاية شؤون مهنة المحاماة الشرعية لأثرها على العملية القضائية وعقد الاجتماعات للمحامين لتدارس احتياجاتهم المهنية وبما يساعد على خدمة العدالة وتحقيقها وفي هذا الإطار يجري العمل حاليا على تأسيس جمعية للمحامين الشرعيين بعد إقرار النظام الخاص بها.

وبين سماعته انه على مستوى التشريعات فقد تضمنت خطة عمل دائرة قاضي القضاة مراجعة شاملة للبنية التشريعية النازمة لعمل المحاكم الشرعية كلها حيث تقدمت الدائرة بعدد من مشاريع القوانين إلى الحكومة للسير في خطوات إقرارها حسب الأطر الدستورية وأدرجت هذه المشاريع في الخطة التنفيذية للحكومة / محور التشريع والعدل وذلك والتي من أبرزها قانون الأحوال الشخصية والذي أقرته الحكومة وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ووضع موضع التنفيذ وأضيف إلى قوانين الدولة قانوناً مؤقتاً على أساس عرضه على مجلس الأمة مع العلم بأن هذا القانون حظي بتوافق وطني كبير وكان محل التقدير من جميع الهيئات والمؤسسات الدينية ومجلس الإفتاء الموقر بالإضافة إلى الهيئات النقابية والحزبية والحقوقية وسائر منظمات المجتمع المدني كما حظي بإشادة المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي لعام ٢٠١٠.

وكذلك مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية الذي يعيد هيكلة الجهاز القضائي إدارة وآلية تقاض ، بحيث يضمن إنشاء محكمة عليا شرعية وإنشاء نيابة عامة للمحاكم الشرعية ، وتطوير تشكيلة المجلس القضائي الشرعي والتأسيس لنظام تفتيش قضائي وإعطاء الصلاحيات للمجلس القضائي للإشراف الكامل على شؤون القضاة إضافة إلى مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية ومشروع قانون معدل لقانون التنفيذ الشرعي ومشروع نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري ومشروع قانون صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة الشرعيين وأعاون القضاة الشرعي ومشروع قانون المحامين الشرعيين ومشروع نظام جمعية المحامين الشرعيين.

وأشار هليل إلى أن بعض أصحاب الفضيلة الموقعين على العريضة وغير الموقعين عليها أظهروا اعتراضهم على ما ورد في العريضة من إساءة لدائرة قاضي القضاة بعد توقيعها حيث أنهم أشاروا إلى أن العريضة الموقعة من قبلهم كانت تتضمن إطاراً عاماً وتمثل تأكيداً على المطالب ذاتها التي تم التقدم بها من قبل الدائرة إلى الجهات المختصة لتحقيق مطالب القضاة وتطلعاتهم كما أبدوا اعتراضهم الشديد على الإساءات والانتهاكات التي وجهت للقضاة والمجلس القضائي الشرعي.

وقال إن بعض أبنائنا وإخواننا من أصحاب الفضيلة القضاة المحترمين الموقعين على العريضة قد حملهم حرصهم على تحقيق المطالب على المساس بهذه الدائرة ابتداء من قضائيات ومحاكمها وانتهاء بالمجلس القضائي ، مؤكداً أن من الإنصاف فيمن يطلب الإصلاح والتجديد أن ينظر إلى غيره أشخاصاً ومؤسسات بعين باصرة مبصرة لا عين رضا أو عين سخط فهل القضاة الشرعي في هذه الحقبة - كما ورد في العريضة - مهمش عن مكانته اللائقة وصورته ضبابية ومشوهة وأفل نجمه ، أم أن الواقع يدل على خلاف ذلك ، وشواهد عديدة من خلال المشاركات العديدة للدائرة وقضااتها في مختلف المناسبات الدينية والوطنية واللجان والحوارات التي تعقد على المستوى الوطني والدولي ، واعتبار الدائرة المرجع الأول في التشريعات المتعلقة بشؤون الأسرة والطفل وأخذ رأيها في المسائل ذات المساس باختصاصاتها من مختلف الجهات الرسمية والأهلية ، الأمر الذي وضع هذه الدائرة وقضااتها المحترمين على خريطة العمل الوطني والاجتماعي وحضورها الفاعل في إعداد وصياغة التقارير الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة والطفل والأسرة بوجه خاص ، وحضورها الإعلامي الملحوظ لدائرة قاضي القضاة وعبر وسائل الإعلام المختلفة مع البعد عن الجمود والانغلاق أو الانكفاء على الذات.

وأكد الحرص على استغلال كافة الإمكانيات التقنية المتاحة مثل إرسال الرسائل التوعوية والإرشادية باستخدام بوابة الرسائل القصيرة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوعية المواطنين وتنقيفهم بالأمور المتعلقة بالدائرة والمحاكم الشرعية ، وقيام الدائرة بإدارة حوار وطني مسؤول لكل فعاليات المجتمع حول قانون الأحوال الشخصية الجديد وما تخله من قدرة على الولوج به إلى حيز التطبيق في توافق عز نظيره على قانون يمس حياة أفراد المجتمع كلهم وكان ذلك جلياً من خلال ما تلقتة الدائرة من مخاطبات من جهات محلية وخارجية من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والنقابية والحزبية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمركز الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لشؤون المرأة وغيرها وما زالت الوفود الأجنبية تزور الدائرة للإطلاع على هذا الإنجاز.

ولفت إلى الحضور الدولي المعبر عن مكانة القضاء الشرعي المتوج بانعقاد مؤتمر القضاء الشرعي الأول على المستوى المحلي والإقليمي والذي عقد في عمان عام ٢٠٠٧م ولأول مرة في تاريخ القضاء الشرعي برعاية ملكية سامية وحضره نخبة من علماء وقضاة ومسؤولي الدول العربية والإسلامية وألقوا كلمات قدرها فيها الأردن ودائرة قاضي القضاة للدعوة إلى هذا المؤتمر النوعي في موضوعه وما تضمنه من قضايا وبحوث وحوارات ، إضافة إلى المشاركة في القضايا الإسلامية ومنها عقد الملتقى الوطني لنصرة الرسول صلى الله عليه وسلم في المركز الثقافي الملكي عام ٢٠٠٨ الذي شارك به نخبة من القيادات القضائية والدينية والسياسية والفكرية والإعلامية من مسلمين ومسيحيين الذين أكدوا جميعاً

استنكارهم الشديد للإساءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤكدين على حرمة الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام واحترام أرباب الشرائع وسيادة روح التسامح في المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة عميد البيت حفيد الرسول المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم والتزام الأردن بمنهج الوسطية والاعتدال ، وقد صدر بيان موسع وشامل باسم الجميع. وقال هليل إن أصحاب الفضيلة القضاة المحترمين أشاروا في العريضة إلى أن هناك مخالفة دستورية وقانونية في تشكيلة المجلس القضائي مسببين ذلك أن مدير المحاكم الشرعية يتولى بحكم وظيفته رئاسة المجلس القضائي الشرعي عند غياب رئيسه ، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن القضاء وظيفته تطبيق القانون وإنفاذه وهو الأمين على ذلك ، ولا يتصور منه أن يخالف القانون ، وهل يعد الالتزام بقانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته الذي نص على تشكيلة المجلس القضائي وآلية انعقاده ، خرقاً للدستور والقانون ، كيف وقد مر القانون المذكور بطرقه الدستورية وأقره مجلس الأمة وصدرت الإرادة الملكية به ، فالنص القانوني هو الذي يلزم مدير الشرعية – وهو قاض – أن يحل محل الرئيس حال غيابه ولا يستطيع المجلس القضائي إرضاء لأي رغبة وهو أعلى سلطة تدير شؤون القضاة الشرعيين أن يتجاوز نصوص القانون ما دامت نافذة.

وأكد سماحته أن أي تغيير في تشكيل المجلس القضائي يتطلب تعديلاً قانونياً ، وهو بالفعل ما قامت به دائرة قاضي القضاة في مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية الذي رفعته إلى رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٩ والذي تضمن إعادة هيكلة تشكيلة المجلس القضائي الشرعي بحيث يرأسه رئيس المحكمة العليا الشرعية ويكون مدير المحاكم عضواً فيه وفي ذلك تأكيد على الموضوعية والنزاهة فيما يقدم من مشروعات تعنى بتطوير عمل الدائرة والمحاكم التابعة لها. وأشار إلى أن قاضي القضاة يتولى إدارة دائرة قاضي القضاة ويمارس صلاحيات الوزير في إدارة الشؤون المتعلقة بها كما نص على ذلك نظام تنظيم وإدارة دائرة قاضي القضاة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ وأما مدير الشرعية فإنه يمارس مهام الأمين العام في الدائرة كما أنه وبموجب قانون تشكيل المحاكم الشرعية يعاون قاضي القضاة في الإشراف على المحاكم الشرعية وقضااتها ، وتضمنت العريضة أن رفع سن التقاعد إلى سن السبعين يعتبر فساداً إدارياً ولا يعلم لمن ينسب هذا الفساد حيث أن سن التقاعد للقضاة محكوم بالقانون الذي أقره مجلس الأمة وصدر قانوناً دائماً وفق أحكام الدستور بالإضافة إلى أن القضاة النظاميين ينطبق عليهم الحكم ذاته وذلك للإفادة من تراكم الخبرات القضائية ما دامت قادرة على العطاء وتتوفر فيها سائر المقومات، مع الإشارة إلى أنه في بعض الدول يستمر القاضي في عمله مدى الحياة ، وهنا يتبين التناقض الذي وقع في العريضة من الاعتراض على الإحالات إلى التقاعد لبعض القضاة والاعتراض في الوقت ذاته على رفع سن التقاعد والمطالبة بالتسريع بإحالة المتقدمين في السن والدرجة الذين وصفهم بـ (الجاثمين على صدر القضاء الشرعي) في إساءة للجهاز القضائي الشرعي وخبراته.

وقال هليل إن مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية لم يوضع لخدمة شخص بعينه وإنما لتطوير الجهاز القضائي الشرعي ومنه على وجه الخصوص تشكيلة المجلس القضائي وليس صحيحاً أن المشروع بجيز لمدير الشرعية أن يتولى في الوقت ذاته رئاسة المجلس بل على العكس يتراجع ترتيب مدير الشرعية في التشكيلة المقترحة من نائب الرئيس إلى العضو رقم تسعة في التشكيلة في المشروع المشار إليه، وإن قرارات المجلس القضائي الشرعي علنية وتبلغ لأصحاب العلاقة أولاً ومن ثم تنشر في الصحف وأما السرية فهي متعلقة بالمداولات التي لا يجوز إفشاؤها بحكم القانون ، مع الإشارة إلى أن بعض القرارات تحتاج إلى توثيقها بالإرادة الملكية السامية لتكون نافذة ، وأما تسبب القرارات وعدمه فهذا خاضع لأحكام القانون بحسب القرار وطبيعته وضمن السلطة التقديرية للمجلس القضائي.

وأوضح سماحته أنه بالنسبة للتعيينات القضائية فإن اجتياز المسابقة القضائية هو أحد شروط التعيين وليس هو الشرط الوحيد ، ولذا يدقق المجلس القضائي في كل الشروط عند التعيين ، وأما القياس على المحاكم النظامية فهو قياس مع الفارق فالكل يعلم أن قانون استقلال القضاء لم يعط الصلاحية للمجلس القضائي لتعيين أحد ما لم يتم التنسيب به من قبل وزير العدل ، بينما قانون تشكيل المحاكم الشرعية أعطى كامل الصلاحية للمجلس القضائي الشرعي في الاختيار ، وليس لقاضي القضاة أي دور في تعيين القضاة ، الأمر الذي يعطي الحرية والاستقلالية للمجلس القضائي الموقر في اختيار من يراه مناسباً للمواقع القضائية وإن قرار التعيين يصدر عن المجلس وليس عن رئيسه أو أي عضو فيه ويرفع لقاضي القضاة الذي يقوم بدوره برفعه إلى المقام السامي لتوشيعه بالإرادة الملكية السامية. وبخصوص الترفيعات القضائية قال الدكتور هليل إن الترفيعات القضائية الجوازية تصدر عن المجلس القضائي وفق أحكام القانون بناء على التقارير الواردة عن القضاة ويضع المجلس الأسس المعتمدة لذلك ويشارك أعضاؤه في تقييم القضاة للغاية المذكورة وتعطى الأولوية للذي يحوز التقييم الأعلى ، مشيراً إلى أن من القضاة الموقعين على العريضة من تم ترفيعهم هذا العام ومنهم من نقل من محكمة البداية إلى محكمة الاستئناف الشرعية الأعلى درجة، وحرصاً على أن ينتفع أصحاب الفضيلة بالترفيعات من درجة إلى أخرى في أقصر مدة فقد أكدت وفي اجتماع عام في بداية هذا العام مع فضيلتهم وبحضور المجلس القضائي الشرعي وعلى مسمعهم جميعاً على ضرورة إجراء الترفيعات الجوازية وأن يكون

ذلك نهجا يتبع ووفق التشريعات النافذة وفي الحدود الممكنة قانونا وأن يربط الأمر بالكفاءة والاقتدار وبأقصى درجات العدالة.

اما بخصوص السفرات الخارجية فيبين ان مشاركة القضاة بندوات أو مؤتمرات خارجية أو داخلية تتم بموافقة المجلس القضائي ، ويراعى عند الاختيار نوع المشاركة والشروط والمتطلبات الخاصة بها كما يراعى أن يشارك أكبر عدد ممكن من القضاة فيها وجزء كبير من الموقعين على العريضة شاركوا في هذه المؤتمرات الخارجية وفق ما هو مثبت في سجلات الدائرة ، وأما بخصوص الإشارة إلى أن احد القضاة كان عنصرا ثابتا في بعض المشاركات الخارجية فإن ذلك كان بطلب من وزارة العدل وتنسيق معها ، بناء على رغبة الجهة الداعمة والمستضيفة للبرنامج لغاية استكمالها وبقاء التواصل مع القائمين عليه لأنه برنامج متسلسل ، و وزارة العدل هي التي كانت تتولى المخاطبات والتنسيق في هذا الشأن وبموجب مخاطبات رسمية محفوظة ، وعند تكرار الأمر على النحو المذكور ورغبة مني في أن تعم الفائدة وتنوع الخبرات اشترطت للاستمرار في البرنامج مشاركة عدد آخر من أصحاب الفضيلة القضاة مع فضيلة القاضي المذكور واستجابت وزارة العدل مشكورة إلى ذلك ، ونسب عندئذ للمشاركة في المشروع المذكور عدد كبير من القضاة من خلال المجلس القضائي ومن ضمنهم عدد من أصحاب الفضيلة الموقعين على العريضة.

وبخصوص الاعارات قال سماحته إن قرار الموافقة لأي قاض على الإعارة يتخذ من قبل المجلس القضائي صاحب الولاية ويراعى في الاختيار تحقيق العدالة بين الجميع واحتياجات الجهاز القضائي من الخبرات لعدم اضطراب سير العمل في المحاكم الشرعية، وإن صاحب الفضيلة الأخ الشيخ خالد الربابعة المحترم والوارد اسمه في رأس قائمة الموقعين على العريضة كان من أوائل القضاة الذين أعيروا للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ولمدة أربع سنوات وقد عرضت شخصياً على فضيلته قبل سنتين وخلال اتصال هاتفي معه إن كان يرغب في الإفادة من الإعارة لمرة ثانية فالفُرصة قائمة ومتاحة إلا أنه اعتذر عن ذلك وتم الاتصال معه كذلك للغرض ذاته من قبل فضيلة مدير الشريعة الشيخ عصام عريبات وبعد اعتذاره تم إعارة غيره.

وبين ان التنقلات القضائية تجري بقرار من المجلس القضائي وليس من قبل عضو في المجلس بعينه وتتم بناء على المصلحة العامة ويراعى المجلس في إجراءاتها مكان إقامة القاضي وسكنه وغالبا تجري التنقلات ضمن المحافظة أو الإقليم مع أن ذلك غير ملزم من الناحية القانونية ومعظم الموقعين على العريضة هم قضاة لمحاكم في المحافظة ذاتها التي يقيمون فيها.

وحول التفتيش القضائي قال قاضي القضاة انه لا يوجد في نصوص القوانين النافذة نظام محدد لتنظيم عمل التفتيش القضائي الشرعي حالياً ، ولذا وإدراكا من الدائرة لأهمية هذا الجهاز فقد ضمنت مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية المرفوع إلى رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٠ نصوصاً تنظم عملية التفتيش وتؤسس لوجود نظام خاص به. وأشار إلى أن القضاة في التفتيش ينقلون من قضاة المحاكم بقرار من المجلس القضائي ويرأس الجهاز قاض في الدرجة الخاصة ويضم في عضويته قاضيين في الدرجة الأولى وبموجب الصلاحيات فإن لقاضي القضاة انتداب عدد من أصحاب الفضيلة القضاة الشرعيين للقيام بالتفتيش على المحاكم الشرعية ويراعى في ذلك أن تكون درجة المفتش أعلى من درجة القاضي الذي يجري التفتيش على أعماله كما أن القضاة الخاضعين لعملية التفتيش وهم قضاة المحاكم الابتدائية أغلبهم في الدرجات السادسة والخامسة والرابعة وأما الدرجات المتقدمة فهم أعضاء محاكم الاستئناف ولا يخضعون لعملية التفتيش باعتبارها أعلى مرجع قضائي شرعي حالياً.

وقال سماحته ولأن الدائرة تؤمن بالإفادة من الطاقات والخبرات كلها انتدبت عدد من أصحاب الفضيلة ممن يملكون المؤهلات العلمية العالية من حملة درجة الدكتوراة ومن المتميزين على الصعيد القضائي والعلمي ليكونوا عوناً لإخوانهم في جهاز التفتيش وليشاركوا بفعالية في اللجان التحضيرية التي شكلت لإعداد وصياغة مشاريع القوانين وعلى رأسها قانون الأحوال الشخصية لتنتقل الخبرات عبر الأجيال وليفيد الكل من تمازج الطاقات وهو ما كان بالفعل. وحول حساب عوائد التركات والتنفيد أوضح هليل أن الأموال المشار إليها في العريضة الموقعة والمدعى أنها أموال للآيتام هي في حقيقتها أرباح لأموال التركات المودعة في البنوك ولقد جرى خلط واضح في الحديث عن هذه التركات وأرباحها ولذا كان من الضروري توضيح الصورة وهي إن أموال التركات هي أمانات مودعة لأصحابها تلتزم المحاكم بتسليمها لهم عند طلبهم ذلك في أي وقت ولا يتم بأي حال من الأحوال التصرف بها لأي غرض مطلقاً ولذا يستغرب الاستغراب كله أن يتهم الموقعون على العريضة الدائرة بأنها قامت بالاستيلاء على أموال التركات وهم قضاتها. وبين انه في حال وجد بين الورثة قاصرون أو آيتام تحول الأموال الخاصة بهم مباشرة إلى حسابات خاصة في مؤسسة تنمية أموال الأيتام ليتم تنميتها لهم حسب الأحكام الشرعية وهذه الأموال تحول إلى مؤسسة الأيتام مباشرة عند تقسيم

التركة ولا تبقى تحت ولاية المحاكم أو في الحسابات العائدة لها ، ولذا من الغريب والمستهج أن يستشهد في العريضة بقول الله تعالى (إن الذين يأكلون أموال اليتامى) لا موضع للاستشهاد هنا بالآية خاصة إذا صدر الاستشهاد من بعض أصحاب الفضيلة وهم قضاة شرعيون مطلعون على نظام التركات ويطبقونه في محاكمهم.

وقال ان العوائد (الأرباح) الناتجة عن استثمار أموال التركات وإيداعها هي التي تقوم الدائرة بالإفادة منها كما سيأتي بيانه وهذه الأموال ليست من رأس مال التركة وهذه الأموال جرى العمل في دائرة قاضي القضاة على الاستفادة منها للنفع العام في الدائرة والإنفاق على احتياجاتها وذلك منذ عهد سماحة الشيخ عبدالله غوشة قاضي القضاة ومن بعده سماحة الشيخ إبراهيم القطان ومن بعده سماحة الشيخ محمد محيلان ومن بعده سماحة الشيخ نوح القضاة ومن بعده سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي رحمهم الله أجمعين وكان قرار الإنفاق يتم بموافقتهم وبقرار مباشر وشخصي منهم وتحت إشرافهم وأصول المعاملات وأوامر الصرف والشراء موجودة وتثبت ذلك في المراحل المذكورة كلها من عمر الدائرة وهؤلاء الذوات ورعون ثقات أعلام في العلم والكفاءة والنزاهة والأمانة والحرص على أحكام الشرع وإنفاذها وذلك خلافا لما أكدته العريضة أن جميع أصحاب السماحة السابقين لم يتصرف أحد منهم بأرباح التركات.

وقال الدكتور هليل لما شرفت بتولي المسؤولية في هذه الدائرة فقد رأيت أن انظم العمل في الإنفاق من هذه الأموال ولذا فقد قمت بمخاطبة رئيس الوزراء لوضع أسس معتمدة وواضحة لهذه الغاية وكان أن اقترحت إقرار نظام ينص فيه على أن يكون لأصحاب رؤوس الأموال نصيب من أرباحها استنادا لبعض الآراء الفقهية قياسا على المضاربة بالمال إلا أن جواب الرئاسة كان بإقرار تعليمات و أسس للإنفاق من هذه الأموال وقد أقرت بالفعل من الرئاسة وديوان المحاسبة وذلك عملا بمذهب السادة المالكية الذين يرون أن أرباح استثمار هذه الأموال تعود للجهة التي استثمرتها مقابل ضمان رؤوس الأموال لأصحابها عملا بقاعدة الخراج بالضمان ، وهذا إنما يدل على الحرص و الدقة في التعامل مع هذه الأموال بحيث لا ينفرد بها قاضي القضاة بحكم منصبه بل من خلال لجنة تشكل لهذه الغاية برئاسة مدير الشرعية وتضم في عضويتها مندوبا عن ديوان المحاسبة والمدير المالي في الدائرة .

واكد سماحته انه من كل ذلك يتبين عدم صحة ما ورد في العريضة والتناقض الواضح فيها من أن هذه الأموال لم تمس ولم يصرف منها أي من أصحاب السماحة الذين تولوا منصب قاضي القضاة وبين الواقع الذي أشرنا إليه آنفا ولا صحة لما ورد من أن هذه الأموال كانت توزع في السابق على الورثة.

وقال لقد تعرضت العريضة إلى الحكم الفقهي لمسألة استفادة الدائرة من هذه الأموال وقد أشير فيها إلى وجود خلاف فقهي حولها بين رأي راجح ومرجوح ، ورأى بعض أصحاب الفضيلة كما ورد في العريضة ترجيح عدم الجواز وهذا رأي مجتهد فيه ، والقاعدة الفقهية في هذه المسألة تقول أن رأي الإمام يرفع الخلاف في الأمور المجتهد فيها والقاعدة الأخرى تقول أنه لا إنكار في المجتهدات ، وعليه وحيث إن صاحب الولاية العامة قد اختار رأيا فيها ، فالدائرة ملزمة بالعمل به ولا يصح القول بعد ذلك بأن الدائرة خالفت حكما شرعيا ، كما أن حقيقة هذه الأموال لا يمكن تكييفها بأنها أموال أيتام بحال من الأحوال.

وشدد هليل على إن الدائرة ليست بدعا من الناس في هذا الأمر فان إخواننا وزملاءنا في القضاء النظامي في وزارة العدل يقومون بالإنفاق من عوائد أموال التنفيذ لمصلحة الوزارة وشؤونها كما هو معلوم ولو كان هذا يعد فسادا ومخالفة للقوانين كما يدعون لما أقدمت عليه وزارة العدل وإننا في دائرة قاضي القضاة لا نتلقى أموالا ومنحا أو مساعدات أو هبات من أي جهة لإنفاذ برامجننا وخططنا المستقبلية سوى ما يقدم لنا من خزينة الدولة وموازنتها العامة وما يصرف على شؤون المحاكم وقضائياتها وأعوانهم من عوائد أموال التركات والتنفيذ ، وقد أشير في العريضة إلى بعض أصحاب الفضيلة من القضاة المحترمين الموقعين على العريضة يرون وجوب الترفع عن هذه الأرباح وعدم الإفادة منها لحرمة ذلك فكيف يستقيم هذا الرأي ويستساغ مع واقع الحال الذي يثبت أن صاحب الفضيلة أول الموقعين على العريضة كان قد استفاد شخصا من هذه الأموال منذ عام ٢٠٠٨ وبحسب الأسس المقررة وحتى تاريخ إحالته إلى التقاعد مبلغا يقارب (٦٤٠٠) دينار صرفها من الحساب وقبضها حتى أن ثمن مركبته الرسمية التي كان يستخدمها لسنوات دفع من هذه الأموال ، وكذلك أصحاب الفضيلة معظمهم قد أفاد من هذه الأموال بحسب البنود والأسس المعتمدة.

واسغرب سماحة قاضي القضاة من مطالب أصحاب الفضيلة المحترمين أنهم مرة يعتبرون هذه الأموال محرمة لا يجوز الإفادة منها وأن الاقتراب منها يعتبر من باب الفساد ومرة أخرى يطالبون بأن يتم التوسع في الصرف على مختلف البنود والأسس المقررة وعدم الاكتفاء بعدد منها وهو أمر ينبغي التوقف عنده مليا ، فكيف بعد ذلك يتصور أن يصل الأمر إلى الادعاء أن يحاسب أحد على تناوله الطعام أو لا وهو ما لم يتم مطلقا.

وبين هليل ان ما أشير إليه بخصوص طلب رئيس الوزراء السابق توزيع هذه الأرباح على رؤوس الأموال فهذا غير صحيح ولا أصل له لأن المخاطبات المشار إليها في العريضة كانت تتعلق بمسألة قانونية تخص أمانات الورثة الراشدين الغائبين فقط دون غيرهم وحول الجهة المختصة بحفظ هذه الأموال وإعادتها لأصحابها عند ظهورهم هل هي دائرة

قاضي القضاة أو مؤسسة تنمية أموال الأيتام وبعد مراجعة وتدقيق للمسألة وبيان الوجه القانوني فيها والإفادة من رأي قضاة محاكم التركات تبين الوجه القانوني للمسألة وانتهت المخاطبات بشأنها.

وأما بخصوص الرسوم التي تستوفى على تقسيم التركات وتسليمها فيحكمها نظام رسوم المحاكم الشرعية النافذ الصادر حسب الأصول من مجلس الوزراء والمقترن بالإرادة الملكية السامية وهي رسوم تحصلها المحاكم الشرعية وتحولها مباشرة يوما بيوم إلى وزارة المالية وتدخل في موازنة الدولة شأنها في ذلك شأن الرسوم الأخرى التي تستوفى في الدوائر والمؤسسات الحكومية ولا يعلم هدف إقامتها في العريضة وحول محكمة القدس الشرعية أكد هليل إن الرعاية الهاشمية لمدينة القدس واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار وعلى وجه الخصوص الأوقاف والمحاكم الشرعية التي بقيت التابعة فيها للمملكة واستئنيت من قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية.

وقال إن دائرة قاضي القضاة تقوم بتحمل مسؤولياتها في هذا الإطار من خلال دعم محكمتي القدس الشرعيتين الابتدائية والاستئنافية وتوفير كل ما يلزمهما من إمكانيات مادية وبشرية مؤهلة، وقياماً على هذه الأمانة ولأول مرة في دائرة قاضي القضاة قمت بتكليف فريق برئاسة فضيلة مدير الشرعية لزيارة المحاكم الشرعية في القدس والإطلاع على أوضاعها واحتياجاتها وقد نتج عن الزيارة قرار بضرورة إعادة تأهيل محكمة القدس الشرعية وصيانتها للحفاظ على الهوية الإسلامية في المدينة المقدسة وبالفعل صدرت موافقة رئاسة الوزراء على ذلك ووضعت المخططات ووفرت المخصصات المالية، والعمل جارٍ لإتمام الصيانة اللازمة، وفي إطار آخر ولسد حاجة محكمة الاستئناف الشرعية من القضاة فقد تم نقل أحد قضاة محكمة استئناف عمان الشرعية إليها للحاجة إلى ذلك وقد استمر عمله هناك إلى أن أجريت مسابقة قضائية وعين من خلالها قاضيان في المحكمة الابتدائية الشرعية في القدس ونقل القضاة الأقدم فيها إلى محكمة الاستئناف الشرعية، كما أن فضيلة القاضي المعني انتدب في الفترة ذاتها للتفتيش على أعمال محكمة القدس الشرعية والمحاكم الشرعية في المملكة بالإضافة إلى عمله ليكون صلة الوصل بين الدائرة والجهاز القضائي هناك وقد جرى نقله بعد انتهاء الغاية والحاجة إلى جهاز التفتيش في الدائرة متفرغاً له بقرار من المجلس القضائي الذي اتخذ منذ أشهر. وأوضح هليل أن أحد أصحاب الفضيلة الموقعين على العريضة وفق ما صرح به لإحدى الإذاعات المحلية صباح يوم ٢٠١١/٥/٢٩ ووفق ما نشر على لسانه في بعض المواقع الإلكترونية حاول إثارة أن قرار إحالته إلى التقاعد جاء بسبب هذه العريضة وبسبب مبالغته لرئيس الديوان الملكي، كما ادعى أن القضاة الموقعين جميعهم قد تم تشييتهم بالنقل - على حد قوله - وهو أمر يجانب الصواب وذلك لأن المجلس اتخذ قرار الإحالة يوم ٢٠١١/٥/٢٣ والعريضة المشار إليها لم يفصح عنها ولا عن الموقعين عليها وكذلك المقابلة لم يعلم بها المجلس القضائي إلا من خلال كتاب رئيس الديوان المؤرخ في ٢٠١١/٥/٢٦ فلم يكن فضيلته ولا أي من أصحاب الفضيلة الموقعين على العريضة مستهدفاً بأي إجراء خاص بسبب ذلك بدليل أن بعض الموقعين جرى ترفيعهم وآخرين منهم تم ترقيتهم من محكمة البداية إلى محكمة الاستئناف الشرعية الأعلى درجة ومنهم من نقل من موقع قاضي محكمة ابتدائية إلى محكمة أخرى ليكون رئيساً لها ولم ينقل من الموقعين بالمجمل إلا عدد محدود جداً لأمور تقتضيها مصلحة سير العمل في المحاكم الشرعية.

إن أحد أصحاب الفضيلة الموقعين على العريضة كان عضواً في المجلس القضائي الشرعي وكان مشاركاً في قراراته وموقعة من قبله سواء كانت متعلقة بالتعيينات أو الترفيعات أو التنقلات أو الإحالات إلى التقاعد أو الإعارات أو المشاركات الخارجية في الندوات والمؤتمرات وكان فضيلته من ضمن المشاركين في بعضها، وكذلك كان عضواً في جهاز التفتيش القضائي، وكان قبل أشهر لفترة قريبة منتدباً كذلك للتفتيش على محاكم إقليم الشمال قبل أن يفرغ لمحكمة استئناف أربد الشرعية نائباً للرئيس فيها.

وأكد هليل إن قرارات المجلس القضائي قرارات صادرة عن جهة ذات ولاية واختصاص وهو أعلى مرجع في الهرم الإداري يختص بشؤون القضاة الشرعيين، ويتخذ قراراته باستقلالية تامة عن أي تدخل في شؤونه وبما يخدم المصلحة العامة ووفق السلطة التقديرية الممنوحة له والمنضبطة بأحكام الدستور والقانون.

وإن مدير الشرعية فضيلة القاضي الشيخ عصام عربيات يشهد له كل من عرفه بالنزاهة والاستقامة والاقتدار والكفاءة والإخلاص والوفاء لسيد البلاد والولاء لهذا الوطن ويحظى بالتقدير والاحترام من قبل مختلف الجهات، وإن ما ورد في العريضة في حق فضيلته لا يخلو من انضواء تحت عباءة أدعياء الإصلاح وركوب لموجة الاتهام بالفساد واغتيال الشخصية النزيفة النظيفة والادعاء بالإصلاح.

وأكد كذلك إن الدائرة ليست فوق المساءلة والمحاسبة وبما يتفق وأحكام الدستور والقانون وقد سبق أن تظلم بعض أصحاب الفضيلة من قرارات للمجلس القضائي أمام محكمة العدل وفصلت في تظلماتهم حسب الأصول المرعية.

دشنت كتيبا للعمال وأصحاب العمل بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بـ"الداخلية".. "اللجنة الوطنية": ٧٠ ٪ من التظلمات الواردة من العمال

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=245525>

د. عبيدان: "الكتيب" يضم معلومات تسهل على المتظلمين آليات تحرير الشكوى
الرائد الدوسري: "الكتيب" يتضمن شرحا عن نظام الكفالة ويحل الأزمات العمالية
الجمالية: ترجمة الكتيب للإنجليزية والأوردو قريبا ويوزع على منافذ الدولة وأماكن تجمع العمال
هلا العلي: المؤسسات الوطنية تحظى باعتراف دولي في مجال تعزيز حقوق العمال
هديل صابر:

كشفت تقارير صادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن ٧٠ ٪ من التظلمات التي تنتظر بها "اللجنة" تعود لتظلمات
محررة من قبل العمال ضد كفلائهم، الأمر الذي استدعى تحركا سريعا من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدارة
حقوق الإنسان بوزارة الداخلية لإصدار كتيب تحت عنوان "معلومات وإرشادات لتوجيه أصحاب الشأن بخصوص تقديم
شكاوهم والتماساتهم في إطار علاقات العمل"، يتضمن حقائق أساسية حول حل المنازعات العمالية، والخطوات التي
يجب أن يتبناها المتظلم وبأخذها بعين الاعتبار قبل تقديم شكواه للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو لإدارة حقوق الإنسان
بوزارة الداخلية، كما يتضمن الكتيب بعض المعلومات الموجزة حول نظام الكفالة، والطرق التي تتبعها كافة الجهات
الحكومية وغير الحكومية في نقل الكفالات التي تستند إلى قانون الكفالة المتبع في الدولة وليس لأهواء أو أمزجة أرباب
العمل... ولمزيد من الفائدة تبنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطة لتوزيع الكتيب بالتنسيق مع إدارة حقوق الإنسان
بوزارة الداخلية على مواقع وجود العمال كالمنطقة الصناعية، ومنطقة أمسييد، وعلى منافذ الدولة كافة، والقومسيون
الطبي، والمجمعات التجارية، فضلا عن بثه على موقع اللجنة الإلكتروني..
* تعاون مشترك

وفي هذا الإطار عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمراً صحفياً بمقرها صباح أمس، تحدث فيه كل من الدكتور
يوسف عبيدان — نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — وسعادة الرائد سعد الدوسري — رئيس قسم البحوث
والتطوير بإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية — والسيد سلطان الجمالي — مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية
باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — والسيد محمد المعضادى — مدير إدارة البرامج والبحوث باللجنة الوطنية لحقوق
الإنسان — والسيدة هلا العلي — الخبيرة القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان —..
حيث أكد بداية الدكتور يوسف عبيدان أن الكتيب يعتبر ثمرة تعاون مشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدارة
حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، قائلاً "لقد لمسنا من إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية تعاوناً غير مسبوق، حيث قبل
تدشين الكتيب تم إخضاعه للمراجعة من قبل "الإدارة" وبعد أن تمت بلورة الملاحظات صدر هذا الكتيب الذي ينطوي
على معلومات وإرشادات تسهل على المتظلمين والمشتكين في مواقع العمل الآليات المتبعة في تحرير الشكوى أو
التظلمات.."

ولفت د. عبيدان أن القصد من الكتيب هو منع أي تضارب بين اللجنة وإدارة حقوق الإنسان، والعمل على توحيد المواقف
والجهود بين الجهتين في مثل قضايا النزاعات العمالية، مؤكداً في هذا الصدد على أهمية التنسيق والتشاور في مثل
حالات التظلم، لاسيما أن قطر من الدول التي تحتضن عمالة مقيمة بدرجة كبيرة تماشياً مع التطور الذي تشهده البلاد، إذ
يعتبرون شركاء في عملية التنمية التي تشهدها الدولة، مؤكداً أن الكتيب يعتبر خريطة طريق إرشادية لكيفية عرض
الشكوى قبل أن يلجأ المشتكى "اللجنة" أو إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية..

وأضاف الدكتور عبيدان قائلا " أن هذا الكتيب يسهم في رفع الوعي بين الأوساط العمالية والعاملين في الدولة في حال أى عثرة تواجه العامل مع رب العمل، موضحا أنه سيتم العمل على ترجمة الكتيب للغة الانجليزية والأوردو لاسيما وأن هناك جاليات لا تتحدث باللغة العربية، ليكونوا على بصيرة بما تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وادارة حقوق الانسان بوزارة الداخلية لخدمتهم".

*ارشاد العمال

وانتقلت الكلمة لسعادة الرائد سعد الدوسرى الذى استهل حديثه مؤكدا أن هذا الكتيب يترجم علاقة الشراكة الدائمة والبناءة ما بين ادارة حقوق الانسان واللجنة الوطنية لحقوق الانسان باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من المنظومة الوطنية لحقوق الانسان فى الدولة...وشدد الرائد الدوسرى على أهمية هذه الخطوة كونها تسير على الطريق الصحيح الذى تنشده الدولة والمبنى على تيسير أمور أصحاب الشأن من مقدمى الشكاوى، والالتماسات فى اطار علاقة العمل وارشادهم وتوجيههم حول الحقائق الأساسية المتعلقة بحل الازمات العمالية، والخطوات التى يجب انتهاجها فى تقديم الشكاوى، الى جانب شرح مختصر عن نظام الكفالة وما يحكم العلاقة بين الكفيل والمكفول من معايير قانونية واردة فى قانون العمل رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم وكفالتهم رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩..

*توعية العامل

من جانبه أوضح السيد سلطان الجمالى قائلا " اننا نريد أن نصل للعامل وصاحب العمل، فالكتيب يشتمل على خطوات واضحة، تعمل على توعية العامل بضرورة التمهّل فى قراءة عقد العمل على أن يكون بلغته الأصلية، وألا يوقع عليه اذا لم يفهم بنوده، واذا حدث أى خلاف بين العامل والكفيل أن يتوجه العامل بداية لادارة العمل برفع شكوى ضد الكفيل، وتكون بداية بالطرق الودية، ومن ثم تحرير شكوى، ومن ثم يأتى دور اللجنة أو ادارة حقوق الانسان على أساس اللجنة أن تحول الموضوع لأحد المختصين وتتم متابعة الموضوع لحل النزاع بين المشتكى وبين الكفيل، مضيفا أن اللجنة ستترجم الكتيب للغة الانجليزية والأوردو للاستفادة منه من قبل العمالة من كافة الجنسيات، لافتا الى أن الكتيب لغته مبسطة، كما أنه يشتمل على أرقام وهواتف اللجنة وادارة حقوق الانسان، فضلا عن الخط الساخن لاستقبال الشكاوى خلال ٢٤ ساعة فى اليوم".

*اعتراف دولي

ورأت الخبيرة القانونية هلا العلى انه على المستوى الدولى فى قرار رقم (ج ٤٦/١٦١) أحد قرارات مجلس حقوق الانسان الذى يعترف المجلس بدور المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان فى العمل جنبا الى جنب مع الحكومات، لضمان الاحترام المتبادل لحقوق الانسان على الصعيد الوطنى، حيث بات دور المؤسسات الوطنية معترفا به دوليا جنبا الى جنب مع حكوماتها، لافتة الى أن هذا الكتيب سينشر على موقع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وهو مهم لكافة المقيمين وأرباب العمل، وهو أول تعاون مقنن بين اللجنة الوطنية وادارة حقوق الانسان، فهو مهم للموظفين وللمشتكين من العمال.

*خطة برامجية ثلاثية

ومن جانبه أكد السيد محمد المعزادى أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد تبنت خطة برامجية لمدة ٣ سنوات تعنى بنشر الوعي وتنقيف كافة شرائح المجتمع بالدولة، ومن أهم ماقامت به اللجنة هو ادماج مفاهيم حقوق الانسان فى التعليم، حيث تم الانتهاء من دراسة حول الموضوعات التى ستدخل فى المناهج الدراسية، ولدينا اهتمام فى الدخول بأفضل بحث علمى وهى فكرة لا تزال تحت البحث، فضلا عن التعاون المثمر مع المجلس الأعلى للتعليم من خلال رفع الوعي فى الحق فى التعليم وعلى اثر هذا التعاون سوف يتم صباح اليوم تكريم الدكتورة حمدة السليطى — مدير هيئة التقييم بالمجلس الاعلى للتعليم — على جهودها فى هذا الاطار، كما أن اللجنة ومن خلال استراتيجيتها التى سيتم تدشينها تؤكد الاهتمام برفع الوعي بالفئات الصغرى..

نهتم بكافة شرائح المجتمع

وحول دور اللجنة الوطنية لحقوق الانسان فى الاهتمام بذوى الاعاقة..أوضحت الخبيرة القانونية هلا العلى قائلة" نحن باللجنة معنيون بكافة شرائح المجتمع، حيث قامت "اللجنة" مؤخرا برصد لعدد من مراكز تعنى بالأشخاص ذوى الاعاقة منها الجمعية القطرية لتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة، ومركز الشفاح لذوى الاحتياجات الخاصة، ومعهد النور للمكفوفين، والاتحاد الرياضى للمعاقين، حيث تم الالتقاء مع المستفيدين، كما قامت اللجنة باجراء دراسة على ٢٢ طفلا من الذين أجروا عمليات زراعة قوقعة وذويهم، وتمت متابعتهم وتطورهم بعد العملية، وقدمت "اللجنة" على اثر هذا التقرير دراسة متكاملة عن هذه الفئة".

المغرب يشارك في لقاء الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة السيدا

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=132777>

عزيزة غلام | المغربية

يشارك المغرب بوفد رسمي رفيع المستوى في اجتماع دعت إلى عقده الجمعية العامة للأمم المتحدة، بداية من بعد غد الاثنين، في نيويورك، حول حصيلة محاربة داء فقدان المناعة المكتسب (السيدا) عبر العالم. واستعراض النتائج المحرزة من إعلان الدول التزامها بشأن محاربة انتشار فيروس المرض، الصادر سنة ٢٠٠١، والإعلان عن سياسة بشأن الفيروس، سنة ٢٠٠٦.

وأكدت مصادر "المغربية" أن الوفد المغربي سيضم ممثلين عن وزارة الصحة، وجمعيات مدنية نشطة في مجال محاربة السيدا، إلى جانب ممثلين مغاربة عن النقابات المهنية الفاعلة في المجال، وضمنها اللجنة التوجيهية للكنفدرالية النقابية الدولية لمحاربة السيدا في أوساط العمل.

وسيعرف اللقاء حضور رؤساء دول، وممثلي المجتمع المدني، والمتعاشين مع فيروس نقص المناعة، ومنظمات غير حكومية، لتبادل الآراء والأفكار حول الإنجازات والآفاق، ودراسة توقعات محاربة الداء عبر العالم، مع منح بلدان العالم فرصة للتأكيد مجددا على التزامها تجاه محاربة السيدا.

ويرتقب أن يركز ممثلو الكنفدرالية النقابية الدولية لمحاربة السيدا على جملة من النقاط، للمطالبة بالرفع من مستوى الاحترازات المتخذة لوقف انتشار العدوى بالفيروس في أوساط الشغل، استنادا إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من المتعاشين مع فيروس السيدا هم من العمال، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة، حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية.

ويعزى اهتمام النقابات العمالية بموضوع محاربة السيدا إلى أن ما بين ٣٦ و ٥٦ في المائة من المتعاشين مع الفيروس يفقدون وظائفهم، و ٤٠ إلى ٦١ في المائة يعانون آثار التمييز في مكان العمل، أو خرق السرية حول حالتهم الصحية. ويشكل المرض، بالنسبة إلى هذه النقابات، مشكلة صحية خطيرة، مع وجود بلدان قليلة تتوفر على آليات لمعالجة حالات التمييز المتعلقة بفيروس السيدا، حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، عام ٢٠١١.

ويشدد ممثلو المغرب ضمن اللجنة التوجيهية للكنفدرالية النقابية الدولية لمحاربة السيدا في أوساط العمل على ضرورة توفير مجموعة من شروط نجاح التدابير الوقائية من انتشار الداء، أبرزها تأمين فرص العمل اللائق، والتعليم العام، وتحسين الظروف المعيشية، والرفع من الحماية الاجتماعية.

ويطالبون السلطات المعنية باعتماد قواعد خاصة بميدان العمل في السياسات الوطنية لمحاربة فيروس السيدا، بما في ذلك تنظيم مزيد من حملات التثقيف حول الداء في أماكن العمل، وإجراء الفحوصات الطبية ومنح العلاجات.

وتأمل النقابات العمالية، حسب مصادر لـ "المغربية"، أن تتضمن الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة إشارة واضحة إلى دور العمال في وضع السياسات لمحاربة الفيروس، وتضمن التوصيات ما يعزز نهج المقاربات القائمة على حقوق الإنسان في جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بأوساط العمل، والتركيز على محاربة التمييز المبني على الحالة الصحية في مكان العمل.

وتحرص النقابات على أن تشمل الوثيقة الختامية أحكاما لتحسين الحصول على الخدمات الوقائية، وإشارة واضحة إلى التوصية رقم ٢٠٠ لمنظمة العمل الدولية بشأن فيروس السيدا في أوساط العمل، باعتبارها تشكل عنصرا من آليات حقوق الإنسان الدولية.

التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية لا ينصف الأولوية الصغيرة (بداية لتجذير الديمقراطية)

المصدر: جريدة الرأي الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ - ٧ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=406682

الزرقاء - نبيل محادين- اعتبرت الفعاليات الحزبية والشعبية والنقابية في محافظة الزرقاء ان مخرجات عمل لجنة الحوار الوطني فيما يخص قانوني الاحزاب والانتخاب تشكل حالة توافق بنسبة كبيرة بين كافة شرائح المجتمع وقطاعاته. وقالوا انه» لا يوجد قانون يمكن ان يرضي الجميع ودعوا الى إعطاء الفرصة للحكومة لتطبيق الإصلاحات التي وعدت بها». و«عدم وضع العراقيل في طريق الإصلاح «و طالبوا» الحكومة بتطبيق ما جاء بهذين القانونين بكل دقة وشفافية». وقال رئيس ديوان أبناء بورين في الزرقاء محمد هشام البوريني ان «مشروع قانون الانتخاب يعتبر بداية جيدة واستهلال طيب للدخول في حالة ديمقراطية على أساس ان يتطور في المراحل القادمة ليتوافق مع إرادة ورغبة تجذير الحياة الديمقراطية في البلاد».

وحول قانون الأحزاب طالب البوريني بإعادة النظر في عدد المنتسبين للأحزاب في القانون المقترح بدلا من تقليل العدد لان هذه الخطوة سوف تؤدي إلى قيام مجموعات صغيرة بتشكيل الأحزاب الأمر الذي يؤدي وجود أعدادا كبيرة من الأحزاب سوف تعمل على إعاقة الحراك السياسي والديمقراطي لان غالبية هذه الأحزاب سوف تكون عبارة عن (ظاهرة صوتية) فقط لا علاقة لها بنسيج المجتمع الأردني واهتماماته في كافة الميادين.

وشدد على ضرورة وضع شروط تتناسب مع الجدية في العمل الحزبي الأمر الذي ينتج عنه أحزاب حقيقية وجادة وقادرة على العمل ولها برامجها وخططها الخاصة بالمجتمع الأردني في كافة مجالات الحياة للوصول إلى أحزاب برامجية ذات أغلبية برلمانية تقضي إلى تشكيل الحكومات.

وقال النائب السابق فؤاد الخلفات انه يجب ان ينظر الى هذين القانونين من ثلاثة جوانب وهي دستورية هذه القوانين وعملية تطبيقها بشكل دقيق وشفاف وعدم وضعها على الرف.

وبين ان «مشروع قانون الانتخاب يعاني قصورا من حيث التمثيل السكاني والجغرافي «مشيرا الى ان «الزرقاء تعتبر من المحافظات التي ظلمت في هذا القانون». وأوضح ان «العلة ليست في القوانين وانما في نزاهة وشفافية تطبيق هذه القوانين.

وقال أمين عام حزب الرفاه الأردني محمد رجا الشوملي ان مشروعي قانوني الانتخاب والاحزاب المقترحين تضمننا الكثير من الايجابيات التي سوف تساهم في تعزيز الحياة الحزبية والديمقراطية في الاردن للمرحلة الحالية مشيدا بالدور الذي قام به اعضاء لجنة الحوار للخروج بمشروعي القانونين والاذان سوف يلبيان الى حد كبير طموحات وامال ابناء الشعب الاردني.

وقال رئيس نادي الراية عبدالله شموط ان ما تم انجازه من خلال لجنة الحوار الوطني يعد انجازا مهما في منظومة التشريعات الإصلاحية التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها والتي تشكل أرضية صلبة لتطوير الديمقراطية والتعددية الحزبية بما يعزز مسيرة الإنجاز والاستقرار والبناء على المكتسبات.

وقال الناشط السياسي الدكتور محمد القسوس ان ترجمة مشروعي قانوني الانتخاب والأحزاب على ارض الواقع سوف تساهم في تنمية الحياة السياسية والحزبية في الأردن وتؤدي الى مشاركة واسعة من قبل الجميع وتدفع بالأحزاب السياسية لتأخذ دورها في العملية الديمقراطية.

ويرى رئيس نقابة العاملين في البتروكيماويات خالد الزبيد ان مشروع قانون الانتخاب المقترح يشتمل على عدد كبير من النقاط المشرقة والمضيئة والتي سوف تعزز الديمقراطية لان هذا القانون سيعمل على افراز مجلس نيابي حقيقي يمثل المجتمع الأردني بكافة أطيافه، وبشكل حالة من التوافق بنسبة كبيرة بين كافة القطاعات وشرائح المجتمع المختلفة

«الهيئة المستقلة تضمن نزاهة الانتخابات»

مادبا - عناد ابو وندي وهشام عزيزات

شكلت توصيات لجنة الحوار الوطني حول القانون الانتخابي قاسما مشتركا لاهتمامات بعض من مواطني مادبا لجهة القبول به.

الى ذلك اعتبرت الناشطة في العمل النسائي سميحة عجيلات ان قانون الانتخاب الجديد استمد شرعيته من الدستور منوهة ان ما جرى من تعديلات اخذت برأي الشارع خصوصا فيما يتعلق بالقائمة النسبية.

ورأت ان تمثيل المحافظات والوطن وزيادة مقاعد المرأة أضفى طابعا من العدالة متمنية لو كانت مقاعد نواب الوطن أكثر من ١٥ مقعدا لافتة الى ضرورة ايلاء المغتربين والعسكريين دورهم في العملية الانتخابية.

ويقول النائب والعين السابق محمد خريبات الازايدة ان المسودة التي خرجت بها لجنة الحوار فيما يتعلق بالقانون الانتخابي وقانون الاحزاب تلبي وترضي طموح الشارع والحزبيين داعيا كافة الاطراف التي كان لها موقف من لجنة الحوار الى الانخراط في العملية السياسية لانقاذ البلد.

وقال ان وجود ما يسمى بالقائمة النسبية على مستوى الوطن مرضي لأنه يوفر فرصا للاحزاب والمستقلين والشخصيات الوطنية ان تصل للموقع التمثيلي.

كما يقول الازايدة ان وجود هيئة مستقلة تضمن نزاهة الانتخابات والحيادية اضافة الى ان المحكمة الدستورية تعد خطوة متقدمة لاي اشكالية متأملا ان توافق الحكومة عليها حتى يهدأ الشارع ويستقر.

ويضيف ان ما خرجت به لجنة الحوار من توصيات بعد دعم مؤسسة العرش والقيادة الهاشمية التي تقود الاصلاح ما يحمل اجواء من التفاؤل لكن على السلطة التنفيذية ان تلتزم بما جاء في وثيقة لجنة الحوار.

ويعتقد المرشد التربوي احمد العنبتاوي ان النظام الانتخابي المقترح عن لجنة الحوار حقق العدالة نوعا ما من خلال ما اسماه التوزيع العادل في المقاعد على الدوائر الانتخابية.

وثمن الدكتور يوسف ابو سرور الجهود التي بذلت في إخراج المقترح الى حيز الوجود وما خرجت به من توصيات مؤكدا ان هذه تعد خطوة ايجابية للتخلص من القوانين المؤقتة وبالتالي الانتهاء من دور قانون صوت الواحد واللجوء الى نظام القوائم النسبية الذي يعطي أملا بحراك سياسي نشط قادم مسجلا وجود بعض من الثغرات التي يجب معالجتها.

واكد المحامي اكثم حدادين ان القانون المقترح من لجنة الحوار يحقق الاصلاح وبالتالي نفرز مجلس نواب حقيقي بعيدا عن منطق الفزعات في انتخاب النواب.

ويقول الوزير الاسبق شراري كساب الشخاينة ان اللجنة حققت انجازا نوعيا قياسا بما يجري في الشارع العربي مشيرا الى ان مقترحاتها خطوة الى الامام من خلال زيادة اللحمة الوطنية واعادة التفاعل الايجابي المشترك مع مطالب المواطنين.

ويؤكد الناشط السياسي جمال غنيمات ان القانون المقترح متقدم لانه جمع بين القائمة النسبية على مستوى الوطن وعلى مستوى المحافظة وبالتالي فإن الامر يؤسس الى حياة برلمانية حزبية مستقلة.

ورأى ان هناك ثغرات كان من المفروض تلافيها مثل قضية الكوتا ففي ظل قانون متقدم لسنا بحاجة الى الكوتا لان لدينا نسيج اجتماعي واحد ، اما الثغرة الثانية بحسب الغنيمات تتمثل في صدق الدولة في اجراء انتخابات نزيهة وموقفها الحيادي الذي من شأنه ان يضع حدا للكثير من الاسماء البراقة التي تداولنها في الحياة السياسية.

«مطالبة بعودة قانون ١٩٨٩»

إربد - «فريق الرأي»

نادر خطاطبة ومحمد قديسات واشرف الغزاوي وناصر الشريدة

بدا واضحا في استعراض « الرأي » لآراء فاعليات شعبية ووجهاء وشيوخ عشائر ونواب سابقين بعضهم انضوى سابقا او ما زال تحت تيارات حزبية ان صيغة قانون الانتخاب المقترح الذي تمخض عن سلسلة اجتماعات عقدتها لجنة لحوار الوطني امرا يخضع للتباين في الرأي بين الفاعليات كافة.

ويرى البعض فيه فائدة تبرز قري وبلدات ذات تجمعات سكانية كثيفة انها بحاجة لمن ينطق باسمها وان المقترحات تصب في جانب تهمشها، الامر الذي يؤكد حالة التباين حيال مقترحات اللجنة.

وبدا واضحا غموض الصورة، حيال مقترحات لجنة الحوار الوطني حيال مقترح القانون، لدرجة ان البعض من الفاعليات وصفتها « بمعادلة حسابية » تحتاج الى تدقيق وحسابات.

فقد عبرت فاعليات عشائرية ومدنية ونيابية سابقة عن خيبة املها ازاء مخرجات لجنة الحوار الوطني فيما يتصل بقانون الانتخاب النيابي المقترح واعتبرته تكريسا للنهج الانقسام في الحجر على ارادة الناخب ووضعه في زاوية مغلقة لا يستطيع معها المفاضلة في خياراته.

وقال النائب السابق قاسم بني هاني ان مشروع القانون لا يلبي الحد الأدنى من طموح اقلية الشعب الاردني الذي كان يأمل ان يدخل الانتخابات النيابية القادمة على اساس قانون انتخاب عصري يعزز ارادته وقناعاته ويجعل اسس اختياره قائمة على هذه الاسس وبما يفرز مجلسا متعدد الالوان والاطياف وقادرا على استيعاب متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها المنطقة.

وطالب بني هاني ان تجرى الانتخابات القادمة على اساس القانون الذي عمل به في انتخابات عام ١٩٨٩ باعتباره يعطي الحرية للمرشح والناخب على حد سواء في ممارسة حقهم الدستوري في الترشح والانتخاب بعيدا عن تحالفات لا تصب في صالح النهج الديمقراطي المنشود.

ودعا الى ترك الحرية للمرشحين في الدائرة الفرعية على مستوى المحافظة بعيدا عن القائمة فيما يرى انه لا ضير من وجودها على مستوى الوطن لافتا الى محددات الاجراءات المتعلقة بسير العملية الانتخابية كما اوصت بها اللجنة تمثل الى حد بعيد حرصا على اجراء انتخابات شفافة ونزيهة نسبيا.

واتفق النائب الاسبق الدكتور محمد عواد البطاينة مع ما ذهب اليه بني هاني مؤكدا ان توصيات لجنة الحوار الوطني جاءت غير ملزمة للحد الأدنى من طموحات وتطلعات الاردنيين على طريق بناء مجتمع مدني ديمقراطي يتسم بالتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون وتكريس مبدأ المواطنة للوصول الى السلطة وتداولها. وقال البطاينة ان ما خرجت به اللجنة بعد مخاض طال لاشهر وجاء بهذه الصيغة لا يحتاج كل هذا الوقت والجهد الذي بذل للخروج بمخرجات تهدف الى الحفاظ على مكتسبات الحرس القديم الذي لا يمكن باي شكل من الاشكال القبول به من قبل القوى السياسية الجديدة والناشئة لاسيما القوى الشبابية.

واختلفت وجهة نظر البطاينة عن بني هاني فيما يتصل بالبعد العشائري للتوصيات اذ يرى البطاينة انها تكريس للواقع القبلي والعشائري والاقليمي والطائفي حيث تبرز التحالفات العشائرية للعشائر ذات الثقل الانتخابي في قائمة واحدة تحصل على الكعكة بكاملها وتترك باقي القوى بلا حول ولا قوة في حين يرى بني هاني ان العكس تماما هو المتوقع اذ ستغيب الاجتماعات العشائرية عن الساحة بخروج اكثر من مرشح عن الاجماع بحجة انه سيذهب الى قوائم اخرى. ولا تختلف وجهة نظر النائب السابق لاكثر من دورة انتخابية الدكتور محمود مهيدات كثيرا عن ذلك اذ يؤكد ان القانون شابه الضبابية ولا يتناسب وطبيعة المرحلة السياسية ولا يخدم طموحات وتوجهات الشعب لغيب العدالة عن كثير من اركانه لاسيما ما يتصل بتحديد عد المقاعد الانتخابية لكل دائرة دون النظر الى واقع الكثافة السكانية. ولفت مهيدات الى ابرز مقومات الديمقراطية مشيرا الى ان مخرجات اللجنة بهذه الالية ستعمل على توزيع الاردن لكنونات محددة سلفا تبعد المجلس النيابي المنتظر عن الانسجام والتوافق في القرار السياسي وتفعيل ادوار الرقابية والتشريعية التي يجب النظر اليها كهدف رئيس عند صياغة أي قانون انتخابي يلغي الفوراق العشائرية وغيرها من المحددات التي تلعب ادورا اكبر في تحديد ورسم ملامح المجلس النيابي القادم.

وتحفظت فاعليات شعبية وتطوعية في الوية الكورة والطيبة والمزار الشمالي على تقسيم الدوائر الانتخابية معتبرين ان الدائرة الواحدة لا تنصف الالوية الصغيرة حيث يكون التمثيل النيابي للمناطق ذات الثقل الشعبي وانهم في الغالب لا يؤيدون ان تكون المحافظة دائرة انتخابية واحدة بل عدة دوائر ولا مانع ان يعمل بنظام القائمة النسبية وقائمة الوطن. وقال المختار محمد سعيد العمري من كفر كيفا في لواء الكورة ان التوصيات التي خرجت بها لجنة الحوار الوطني سوف تضر بتمثيل اللواء وتحرمه من اي نائب مستقبلا وان تجربة اهالي الكورة في هذا السياق كانت مع ارتباطهم انتخابيا مع لواء الاغوار الشمالية في دائرة واحدة وان تقسيم المحافظة الى اكثر من دائرة اقرب الى نبض المجتمعات الريفية وتمثيلها انتخابيا.

واكد العقيد المتقاعد فايز عبدالله ربابعة ان التوصيات التي خرجت بها لجنة الحوار الوطني مقبولة مبدئيا اذا اخذت بعين الاعتبار ان تكون المحافظة اكثر من دائرة واحدة اما ان يبقى ضمن دائرة المحافظة فهذا امر غير مقبول كون المجتمع المحلي في اللواء وعلى طبيعته العشائرية ربما يحرم المنطقة من تمثيل نيابي حتى لو كنا في قائمة او قائمة وطن. واعتبرت رئيسة جمعية سيدات برقش انتصار محمود بني يونس اصدار قانون بنظام القوائم جيد ولكن الخوف ينطلق من كون المجتمعات الريفية اكثر المناطق تضررا لوجود تحسسات بن افرادها وان التوصيات الصادرة عن اللجنة بحق المرأة امر نثمناه وان الكوتا التي سوف تنتخب المرأة فيها على مستوى الدائرة مقبولة كما حصل اليوم. اما رئيس جمعية الطيبة الخيرية احمد عوض القرعان اكد انه لا يتفق مع توصيات لجنة الحوار الوطني بخصوص تقسيم الدوائر حيث ان الالوية الصغيرة سوف تحرم من التمثيل وتكون في ذات الوقت مجرد ناخبين يدعمون من لا يمثلهم وهذا امر نتخوف منه كثيرا اذا بقيت محافظة اربد ضمن دائرة واحدة.

الا ان رئيس نادي كفر عوان الرياضي محمود عبدالقادر العمامرة اعتبر تقسيم الاردن ضمن دوائر بعدد المحافظات لا يخدم المحافظات الكبيرة وان لواء الكورة البالغ عدد ناخبية (٥٢) الف ناخبا وناخبة سوف يحرمون من التمثيل اذا كانوا ضمن دائرة المحافظة لذا ان تقسيم الدائرة الى دوائر متعددة وان يكون هناك نظام القوائم فلا مانع من ذلك لان اللواء يبقى ممثلا وبصور جيدة في تحقيق مطالبه.

واكدت رئيسة جمعية سيدات الكورة فاطمة بني ياسين ان توصيات لجنة الحوار الوطني مقبولة من وجهة نظرها فيما يتعلق بنظام القوائم لكن ان تكون في المحافظة الواحدة عدة دوائر انتخابية حتى يبقى لكل منطقة تمثيل ينقل همومها ومطالبها.

وبررت ذلك بقدرة المرشح في المنطقة الحصول على اصوات ناخبية لوجود علاقة ومعرفة به وهذا غير متوفر له على مستوى المحافظة معتبرة ابقاء كوتا للمرأة امرا حضاريا ويخدم قطاع السيدات ويحسن من ادائهن السياسي. وقال المستثمر حلمي النوافلة ان نظام القوائم الذي خرجت به لجنة الحوار الوطني تجاوز اخطاء الماضي وبرز دور الكفاءات الشبابية وقدرات الاشخاص على العمل وابتعد عن مفهوم المحسوبية وان هذا النظام الانتخابي وان تحقق سوف يعطي دفعة قوية لمن يختاره الشعب حيث يكون الرجل المناسب في الموقع المناسب وهذا ما تسعى اليه المناطق الريفية لاننا بحاجة الى تمثيل يحقق طلعنا ويولي حاجتنا.

وقال حسين الجراح ان توصيات لجنة الحوار بهذا التقسيم للدوائر لا يخدم الالوية الصغيرة ويذهب بتمثيلها نحو مناطق الاكثر كثافة سكانية مطالبا ان يبقى لواء المزار الشمالي في دائرة اصغر مع الوية مماثلة لها تحقق لها تمثيلا وان تجارب المنطقة في السابق مع دائرة اربد اضاعت سنوات من التمثيل النيابي وهذا نتمنى ان لا يتكرر.

«قانون مقدم»

المفرق - حسين الشرعة

وصفت فاعليات شعبية ونواب سابقون وممثلو احزاب ومؤسسات مجتمع مدني في محافظة المفرق قانون الانتخاب المقترح الذي قدمته لجنة الحوار الوطني للحكومة ليصار الى عرضه على مجلس الامة واقراره لتجرى من خلاله الانتخابات النيابية المقبلة «العصري والمتقدم» في الحياة السياسية الاردنية.

وقال الناشط في العمل الاجتماعي شنتوي العظامات ان القانون المقترح يعتبر خطوة متقدمة يتماهى مع كافة اطراف المجتمع الاردني من شتى اصوله ومناخه، لافتا الى انه يشير الى التغيير المنشود وصولا الى عملية اصلاح السياسي التي يتطلع اليها المواطن الاردني.

واعتبر ان القانون المقترح يمازج ما بين القائمة النسبية على مستوى المحافظة والوطن ما يتيح فرصة كبيرة للتمثيل السياسي لكافة ابناء الشعب الاردني واحزابه، مؤكدا في ذات الوقت على ضرورة زيادة عدد مقاعد قائمة الوطن لتصل الى (٢٠) مقعدا بدلا من (١٥) مقعدا ضمن القانون المقترح.

وتبرز الانعكاسات الايجابية للقانون بايجاد آليات تحد من التزوير بعدما اوجدت اللجنة اسلوبا يتماهى مع كافة الدول الديمقراطية.

وتطرق النائب السابق في مجلس النواب الدكتور علي الشرعة الى ايجابيات القانون والتي تتمثل بتأسيس هيئة وطنية عليا للانتخابات تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري مقترنة بالارادة الملكية السامية، مشيرا الى ان الحالة هذه ستحول دون تدخل السلطة التنفيذية في اجراء العملية الانتخابية ما يعطيها قوة ونزاهة في ذات الوقت. ولفت رئيس بلدية منشية بني حسن السابق غازي شديفات الى ان الطعون امام المحاكم المدنية كان مطلبا لكافة القوى الوطنية مشيرا الى ان اللجنة وضعت ضمن القانون المقترح ما ادى الى ارتياح كافة الاحزاب الاردنية والراغبين بالترشيح لخوض غمار الانتخابات القادمة.

وبحسب رئيس مجلس محافظة المفرق لحزب الجبهة الاردنية الموحدة الدكتور مشعل النمري فان مقترح القانون يلبي طموحات المواطنين لشمولية التمثيل من جهة وتغليظ العقوبات على مرتكبيها حال اجراء العملية الانتخابية من جهة اخرى، الامر الذي يؤدي الى تطوير العملية السياسية في الاردن.

وتوقع النمري ان يتم اختيار ممثلي الشعب في المجلس القادم من الكفاءات والقدرات التشريعية والرقابية بعيدا عن نواب الخدمات الذين افسدوا العملية الاصلاحية.

وتشير المعلومات الصادرة عن القطاع النسائي في محافظة المفرق الى ان القانون المقترح سيسهم حتما في تطوير قدرات المرأة وتمكينها سياسيا لاتاحتها الفرصة لكافة محافظات المملكة بالتمثيل في المجلس القادم. وقالت رئيس الاتحاد النسائي في المفرق آمنة العمري ان توصيات لجنة الحوار الوطني اخذت بعين الاعتبار تمثيل السيدات في جميع محافظات المملكة بما فيها دوائر البادية الشمالية والوسطى والجنوبية. ولفتت الى ان اسلوب احتساب تحديد الفائزات من السيدات افضل عما كانت عليه سابقا، منوهة الى ان هذا القانون اذا ما

أقر بصيغته الحالية سيدعم من تنافس القطاع النسائي للوصول الى مجلس النواب القادم ما يمكن المرأة في الجانب السياسي.

الى ذلك اعتبر استاذة في العلوم السياسية - رغبوا عزم ذكر اسمائهم - ان القانون المقترح حال اجراء الانتخابات النيابية وفقه سيبقي الاحزاب السياسية في ظل بيئة ضعيفة، مشيرين الى ان الاحزاب ستتنافس مع كافة الاطر الديمغرافية والاهلية التي الفت الناس التعامل من خلالها المتمثلة بالمنظومة العشائرية والقبلية كما انه لم يلغ الكوتات ما يخالف نصوص دستورية ويعيق قيام مجتمع متجانس.

ولفتوا الى ان القانون يعتبر خطوة الى الامام غير انه لم يتعامل مع خطوات ايجابية كأن يخصص للاحزاب مقاعد محددة الى جانب تنافسها مع الدوائر النسبية المفتوحة.

وتطرقوا الى ان ايجابيات توصيات لجنة قانون الانتخاب تكمن في الغاء الصوت الواحد وزيادة نسبة تمثيل المرأة على مستوى المملكة.

«مشروع يحتاج لتعددية حزبية»

عجلون - علي فريحات

اعتبرت فعاليات نيابية وحزبية ونقابية وشعبية في محافظة عجلون أن مشروع قانون الانتخاب الجديد سيحقق الأهداف التي حددتها الرسالة الملكية في إحداث نقلة نوعية في الحياة النيابية والعملية الانتخابية والنهوض بها. وأشاروا إلى أن مضامين مشروع قانون الانتخاب ستسهم في إفراز مجلس نيابي يمثل كل الأردنيين ويمهد الطريق إلى إقامة البرلمان على أسس حزبية خاصة بعد أن وفر قانون الانتخاب المقترح إدارة انتخابية كفؤة تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وبيئة تنافسية حرة مما يؤدي إلى تحقيق عملية الإصلاح السياسي.

وبيّن النائب سلمى الرضوي أن قانون الانتخاب المقترح حتى يطبق ويكون له مجال للتطبيق الصحيح يحتاج إلى تعددية حزبية لها وجود على الساحة الشعبية وهذا غير موجود حالياً حيث يحتاج قانون الانتخاب الجديد إلى وقت لتطبيقه لحين تكوين أحزاب حتى يكون المواطنون تحت مظلة القانون، مشيرة إلى أن قوائم النسبية المفتوحة تعيدنا إلى الدوائر الوهمية حيث تحرم المرشح الحاصل على أعلى الأصوات ولكن قائمته لم تحظى بأعلى الأصوات.

وقال رئيس جامعة عجلون الوطنية الدكتور أحمد العيادي أن قانون الانتخاب الجديد يعتبر خطوة نحو تصحيح مسار قانون الانتخاب وهو الأقرب لقانون الانتخابات ١٩٨٩ بنسبة ٧٠% ويحقق عدالة في جميع المحافظات بنسبة أكبر من القوانين السابقة خاصة أن المحافظات أصبحت في دائرة واحدة ويعطي فرصة للناخب لاختيار أكثر من مرشح له. وأشار المتصرف المتقاعد محمد إسماعيل فريحات أن مخرجات عمل لجنة الحوار الوطني فيما يتعلق بقانون الانتخاب تشكل خطوة متقدمة في مسيرة الإصلاح الوطني، مبيناً أن النظام الانتخابي متطور ويعتمد القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظات مع قائمة على مستوى الوطن وهو ما يعني إلغاء قانون الانتخاب على نظام الصوت الواحد مما يعطي أريحية في اختيار الشخص المناسب.

وبيّن رئيس مجمع النقابات المهنية سابقاً المهندس ماهر الصمادي أن قانون الانتخاب جاء متوازناً بمضامينه حيث أخذ بعين الاعتبار جميع الأطراف الموجودة على الساحة وهو دليل على الانجاز في منظومة التشريعات الإصلاحية. وأشار رئيس حزب الجبهة الأردنية الموحدة علي يوسف المومني أن مشروع الانتخاب المقترح مناسب ويعالج تشوهات القانون السابق، مؤكداً على ضرورة إلغاء قوائم للناخبين والاكفاء ببطاقة الأحوال المدنية أو إيجاد بطاقة انتخابية تلغ بعد الانتخاب وإجراء تعديلات دستورية تسمح بالترشح للانتخابات لمن هم من موظفي الدولة وعليهم الاستقالة بعد النجاح أسوة ببعض الدول المجاورة وبما يفسح المجال أمام كفاءات وطينه شابة.

وقال مساعد رئيس مجلس شوري جبهة العمل الإسلامي محمد فريحات أن القانون بالصيغة الذي أقرته لجنة الحوار الوطني جيدة، مبيناً أن إلغاء نظام الكوتات في قانون الانتخاب بات مطلباً ضرورياً كون بقائها تعتبر مخالفة صريحة لنص الدستور بان المواطنين سواسية أمام القانون.

وثمن عضو غرفة تجارة عجلون محمد حمد البعول دور اللجنة في اعتماد نظام الانتخاب المختلط في مشروع قانون الانتخاب لسنة ٢٠١١ والذي يجمع بين القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة، والقائمة النسبية على مستوى الوطن، مؤكداً على ضرورة استبعاد الصوت الواحد وإلغاء الدوائر الوهمية وتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية بعدد المحافظات وزيادة حصة المرأة والإبقاء على مبدأ الكوتا وإلغاء الدوائر الانتخابية المغلقة.

«مدخل رئيسي للإصلاح»

معان - هارون آل خطاب

اعتبر مواطنون في محافظة معان أن ما خرجت به لجنة الحوار الوطني حول قانوني الأحزاب والانتخاب قد جاء بعد حوارات متعمقة حظيت بتوافق كبير بين أعضاء اللجنة، معتبرين أن هذه المقترحات هو أفضل ما يمكن الخروج به. ودعوا الحكومة إلى ضرورة أخذ هذه الملاحظات والمقترحات وتطبيقها دون التعديل عليها، لما حظيت به من توافق بين أعضاء اللجنة خلال اجتماعاتها المختلفة.

وقال الدكتور عادل آل خطاب من جامعة الحسين بن طلال أن ما خرجت به لجنة الحوار حول أبرز التعديلات الدستورية وقانوني الانتخاب والأحزاب قد جاء بما يتماشى مع التغيير الذي ينشده أبناء الوطن بمختلف المناطق، داعياً الحكومة إلى اعتماد هذه التوصيات وخاصة ما تعلق منها بقانون الأحزاب والانتخاب. وبين أن ما توصلت به اللجنة من حلول القضايا الخلافية يجب أخذه بجديّة من قبل الحكومة، خاصة وأنه المدخل الرئيس لعملية الإصلاح السياسي الشامل.

واعتبر الرئيس التنفيذي لبنت الأنباط محمد الحسنات أن ما خرجت به اللجنة خلال مدة عملها هو أفضل ما يمكن وضعه حول هذه القوانين والقضايا الخلافية، غير أن الحكومة ملزمة بتطبيق هذه التوصيات بما يتماشى مع حركة التغيير. وأشار إلى أن ما ميز العمل اللجنة هو تواصلها الدائم مع مختلف الفعاليات في المملكة وخروجها بالقوانين والمقترحات بصورة مبسطة.

واعتبر هاني البواب أمين سر ملتقى معان الثقافي أنه ورغم أن قانون الانتخاب يعد من القوانين المثيرة للجدل وأنه يصعب التوافق بشكل كامل حوله، إلا أن اللجنة تمكنت من الخروج بقانون مبسط وقادر على إفراز مجلس نيابي أفضل إذا تم تطبيقه بالصورة الصحيحة.

ودعا إلى أهمية إعادة النظر في زيادة أعضاء مجلس النواب في القانون المقترح، والحرص على أن يضمن القانون تمثيل كافة الفعاليات والقوى السياسية في المملكة.

ولفت الناشط بالعمل العام محمد المعاني إلى أن الحكومة ملزمة بأخذ ما جاءت به لجنة الحوار الوطني بعين الاعتبار لضمان تحقيق الإصلاح وإيجاد الحياة الحزبية والديمقراطية المناسبة، خاصة وأن اللجنة جاءت بالكثير من الأفكار الجديدة والمناسبة.

وأشار إلى ضرورة تعزيز وعي المواطنين من خلال عقد اللقاءات الموسعة معهم بمختلف المحافظات توضيح ما خرجت به اللجنة من توصيات وقوانين وسبل تطبيقها بالصورة المثلى، وذلك لإثراء التعددية السياسية والحزبية. وقال المواطن جهاد النوافلة أن ضمان التعددية السياسية والحياة الديمقراطية لا يمكن بمجرد الخروج بهذه القوانين فحسب، بل يتطلب أيضاً من الحكومة ضمان قيام حياة حزبية وديمقراطية فاعلة، لأن هذا الضمان هو الطريق الأفضل لتأكيد جدية الحكومة بالإرادة السياسية والرغبة نحو التغيير.

وأوضح المواطن عاصم آل خطاب أن أهمية وثيقة لجنة الحوار أنها أخذت المشهد الوطني بشكل كامل، ووضعت يدها على الكثير من القضايا الوطنية الهامة.

رئيس نادي معان الرياضي الثقافي علي كريشان رحب من جانبه بتوافق لجنة الحوار الوطني على قانون الانتخاب والنظام الانتخابي النسبي على مستوى المحافظة والوطن.

واعتبر أن ما أفرزته لجنة الحوار الوطني من نظام انتخابي يعد خطوة متقدمة نحو التطور والازدهار وبين أن النظام الحالي سيعمل على إعادة التلاحم والتقارب بين المرشح والناخب مؤكداً أن الصوت الواحد قطع أواصر الناس وبدد مصالح الوطن.

«ظلم للتجمعات الصغيرة»

السلط - فارس الزعبي وإسلام النصور

تباينت آراء ومواقف غالبية القوى الحزبية والشعبية والتطوعية ومؤسسات المجتمع المدني في مدينة السلط حيال توصيات لجنة الحوار الوطني بشأن قانون الانتخابات.

ولاقت التوصيات جملة من الانتقادات والاعتراضات التي تطالب اللجنة بالعدول عن رفع نسبة التمثيل الاجمالية لمجلس النواب والعمل على إعادة النظر فيما يتعلق بتعيين اللجان العليا المشرفة على الانتخابات.

وانتقدت فعاليات اهلية وتطوعية من ابناء مدينة السلط توصيات اللجنة فيما يتعلق بالنظام الانتخابي والقائمة النسبية والمفتوحة وانعكاساتها على التمثيل النيابي والذي سيوفر البيئة الخصبة لنجاح التحالفات والقوى الكبرى على حساب التجمعات الساسية والحزبية الضعيفة على مستوى المحافظات.

و يرى رئيس فرع نقابة المهندسين في البلقاء المهندس خالد الخشمان ان قانون الانتخاب الحالي والذي خرجت بتوصياته لجنة الحوار الوطني مؤخرًا يشكل اكبر انتكاسه في ظل تخصيص ١٥ مقعدًا للقائمة النسبية على مستوى الوطن لافتًا الى

ان تدرج الحياة السياسية والديمقراطية لا بد ان يحدد ب ٥٠ % من القائمة النسبية على مستوى المملكة ومثلها للمحافظات.

و اعتبر الكاتب والباحث محمود عواد الدباس مخرجات لجنة الحوار الوطني بشأن قانون الانتخاب بالمجحفه بحق القوى السياسية والحزبية والعشائرية الصغيرة والمتواضعة في ظل التحالفات التي وفرها القانون الحالي لخدمة المجتمعات ذات الثقل العشائري مشيراً الى ان رفع عدد مجلس النواب يتعارض مع الاهداف المنشودة لمشروع اللامركزية. وانتقدت رئيسة الشبكة الأردنية المرأة لدعم المرأة ماري حتر بعض التعديلات من حيث تخصيص ١٥ % لتمثيل المرأة في مجلس النواب رغم المطالبات المتكررة لأن لا تقل النسبة عن ٢٠ % مشيرة إلى أن الأمور ما زالت مبهمه وغير واضحة للعديد من المواطنين وتثير التعديلات مزيداً من التساؤل والإستفسارات لضمان إيجاد قناعة لدى الشارع الأردني بجدوى هذه التعديلات.

و قال المواطن محمود العنساوة على أنه لن يكون هنالك تطبيق فعلي للإصلاح السياسي والديمقراطية الحقيقية ضمن الوضع الحالي والتعديلات الحالية وبالتالي لن يملك المواطن القدرة على تقييم القانون المقترح والذي ما زال غير واضح وبحاجة إلى جهود مضنية لتفسيره داعياً إلى أخذ مقترحات ملتقى البلقاء الوطني الذي تم عقده سابقاً من حيث تعديل القانون لضمان النزاهة في التطبيق.

وأكد الدكتور سليمان عربيات أن لجنة الحوار الوطني نجحت في تحقيق التوافق الوطني فيما بينها إستجابة لتطلعات جلالة الملك لإفراز مجلس نيابي قادر على تحقيق الإصلاح السياسي مشيراً إلى أن قانون الأحزاب المعدل جاء تلبية لرغبة هذه الأحزاب في ضمان إستقلاليتها ومشاركتها في الحراك السياسي الذي تشهده الساحة الأردنية. وبين الدكتور عربيات بأن التعديلات الدستورية على قانون الإنتخاب لن يواجه أي إنتقاد حتى في ظل النظم الديمقراطية الليبرالية مشيراً إلى أن الحديث عن موضوع إفراز حكومات برلمانية ما زالت غير واضحة وهناك مقترح لأن تكون حكومة إئتلاف وطني.

ودعا رئيس جمعية تنمية الديمقراطية موسى الحياوي مجلس النواب إلى تبني التعديلات المقترحة والإسراع بإقرارها لتشجيع المواطنين على ممارسة حقهم الإنتخابي بأن القانون الجديد سيضمن النزاهة وخاصة مع إنشاء هيئة مستقلة لإدارة وتنظيم الإنتخابات والإشراف عليها وإلغاء الصوت الواحد والطعن بعضوية النائب أمام القضاء وليس أمام مجلس النواب لضمان إفراز مجلس نيابي قوي ويقوم بدوره على أكمل وجه.

بدوره قال رئيس جمعية اصدقاء البرلمان الاردني ابراهيم الكلوب ان لجنة الحوار الوطني قدمت اكثر مما هو مطلوب منها خاصة فيما يخص قانون الانتخابات النيابية والذي يشكل حجر الاساس لدولة ديمقراطية مشيراً الى ان المقترحات الحالية حملت في ثناياها تطلعات وروى الشعب الاردني وجاءت بمثابة تغييرا حقيقيا للحياة الديمقراطية المنشوده. من جانبه قال رئيس منتدى ابناء البلقاء الثقافي اشرف الشنيكات إن مشروع القانون الجديد للانتخاب هو قانون عصري ويلبي ونسبة كبيرة جداً مطالب المواطنين بمختلف الفئات والانتماءات ولعل ابرز الايجابيات بالقانون الجديد هو تشكيل هيئة مستقلة للإشراف على سير العملية الانتخابية بشكل كامل وهو ما يوفر شفافية ونزاهة تضمن انصاف الجميع وعدم تدخل أي من الجهات بسلامة نتائج الانتخابات، كما ان المشروع الجديد للقانون اعطاء الصلاحية للقضاء للبت بقضية الطعون الانتخابية وهذه النقطة تأتي لإزالة كافة الشبهات التي قد تحدث بالماضي لكون الطعون كانت تتم امام مجلس النواب.

وبين الشنيكات ان القانون الجديد وسع دائرة المشاركة من خلال توسيع الدائرة الانتخابية على مستوى المحافظة وهو ما يزيد من نسبة التمثيل الحقيقي للنواب بالاضافة لوجود ولاول مرة قائمة على الصعيد الوطني وهو دافع لتفعيل دور الاحزاب باعتبارها القوى الوحيدة القادرة على خوض الانتخابات على حساب قوائم الوطن. وأيد الشنيكات تشديد العقوبات بحق جميع من يخالف القانون او يعطل العملية الانتخابية وخاصة العقوبات المتعلقة بعمليات بيع وشراء الاصوات او ما يسمى بالمال السياسي .

من ١١ صباحاً بدلاً من ١٢

الشؤون تقدم حظر العمل في الظهيرة ساعة

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=709828&searchText=حقوق&date=07062011>

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الفريق محمد العفاسي، قراراً يقضي بتعديل المادة ٢ من القانون الوزاري لسنة ٢٠١٠ بشأن ساعات العمل في الأماكن المكشوفة، بحيث يحظر على صاحب العمل تشغيل العمالة في الأماكن المكشوفة من الساعة ١١ صباحاً بدلاً من الساعة ١٢ ظهراً وحتى ٤ عصراً من أول يونيو حتى نهاية أغسطس.

استنكار

من جهته، أكد نائب رئيس نقابة وزارة الشؤون يحيى الدوسري ان النقابة تستهجن وتستنكر بشدة ما يقوم به أصحاب الأعمال من تشغيل العمالة اليومية في ساعات الظهيرة في مخالفة للمواثيق الدولية وقوانين حقوق الإنسان. وطالب الدوسري الوزير العفاسي ووكيل الوزارة بالتدخل وعلى وجه السرعة بإعطاء تعليماتهما بالتفتيش على أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيل العمالة من دون رحمة.

تحت رعاية الشیخة حصة بنت حمد بمشاركة ٥٠ سيدة.. انطلاق ورشة تمكين المرأة العربية المعاقة اليوم

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=245706>

السيد: "الورشة" تترجم أهداف وبنود الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة هديل صابر:

تحت رعاية سعادة الشیخة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني — رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة — تنطلق صباح اليوم ولمدة يومين أعمال ورشة "تمكين المرأة العربية من ذوات الاعاقة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بالوطن العربي"، والتي ينظمها التأهيل الدولي — الاقليم العربي بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبمشاركة (٢٥) مشاركة من مختلف الاعاقات، و(٣٠) مشاركة من قطر، بفندق شرق.. وفي هذا الإطار أوضح محمد عبدالرحمن السيد — نائب رئيس التأهيل الدولي — الاقليم العربي — قائلاً: "إن هذه الورشة تأتي استكمالاً لورشة سابقة نظمها التأهيل الدولي — الاقليم العربي —، بدعم من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، مشيراً إلى أن تنظيم مثل هذه الورش يأتي ضمن الاهتمامات التي يوليها التأهيل الدولي — الاقليم العربي لترجمة اهداف وبنود الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بالوطن العربي، وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة من جميع نواحي الحياة المجتمعية، لافتاً إلى أن خلال تنظيم هذه الورش والملتقيات لتمكين المرأة العربية من ذوات الاعاقة في كل مجالات الحياة المجتمعية وذلك وفقاً للمادة رقم ٦ من مواد الاتفاقية الدولية".

وأشاد نائب رئيس التأهيل الدولي — الاقليم العربي بجهود المجلس الأعلى لشؤون الأسرة تجاه الأشخاص ذوي الاعاقة، ودعم برامجهم وأنشطتهم محلياً وخارجياً، انطلاقاً من سياسته الرامية إلى توفير كل السبل والامكانيات للأشخاص ذوي الاعاقة بأن يحيا حياتهم الطبيعية دون أي حواجز، أو عراقيل قد تمنعهم من المشاركة الفعالة في المجتمع. وأضاف نائب رئيس التأهيل إن الورشة التدريبية ستتناول عدة مواضيع تتعلق بالمرأة من ذوات الاعاقة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة من خلال السياسات، والتوعية، وكيفية تسهيل انخراطهن بالمجتمع. وأثنى السيد على الدور الذي يبذله المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وعلى تمويل اقامة هذه الورش، مشيراً إلى أن التأهيل الدولي — الاقليم العربي يولي اهتماماً خاصاً بحقوق المرأة العربية من ذوات الاعاقة، فقد نظم عدة نشاطات خاصة بتمكين المرأة من ذوي الاعاقة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً..

واختتم السيد قوله " انة تم الاتفاق بشكل جماعي على تفعيل دور التأهيل الدولي — الاقليم العربي على مستوى الوطن العربي خلال المرحلة القادمة بشكل كبير خاصة في ظل وجود الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، والعمل على استكمال الاجراءات الكفيلة لاستحداث قاعدة بيانات تتضمن أسماء الخبراء والمختصين في مختلف مجالات الاعاقة للاستفادة منهم في رسم السياسات، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الاعاقة بالوطن العربي، كما تم الاتفاق على استمرارية العمل فيما يتعلق بتمكين المرأة العربية من ذوي الاعاقة، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والمراكز والمجالس المتخصصة بمجال الإعاقة على مستوى الوطن العربي بشكل عام.

د. حمدة السليطي: نشر مفاهيم حقوق الإنسان بالمنهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=245690>

خلال تكريمها من "اللجنة الوطنية" لإشرافها على إعداد دراسة.. د. حمدة السليطي: نشر مفاهيم "حقوق الإنسان" بالمنهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية
د. عبيدان: الدراسة أعدتها د. السليطي بالتنسيق مع اللجنة الوطنية والمجلس الأعلى للتعليم والجامعة
تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان كمنهج مستقل في كليات الجامعة
هديل صابر:

أنهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دراسة حول "الحق في التعليم" تعنى بإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في كافة أجزاء المنظومة التعليمية، على أن يتم نشر مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في كافة المراحل التعليمية والأنشطة المدرسية اللاصفية وليس ك المقرر منفصل، فضلا عن تطبيقها كمنهج مستقل في الجامعة ضمن مقررات عدد من الكليات. وتتضمن الدراسة التي أشرفت على إعدادها الدكتورة حمدة السليطي — مدير هيئة التقييم بالمجلس الأعلى للتعليم وعضو سابق في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — تصورا واستراتيجية في التطبيق، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتعليم، وجامعة قطر، ووزارة الشؤون الاجتماعية، كما أنها تتطوي على عدد من المحاور تتمثل في محور تعميم التعليم ما قبل المدرسي، ومحور التعليم الابتدائي وتطويره، ومحور التعليم الثانوي، ومحور التعليم التقني، ومحور تعليم الفتيات، ومحور محو الأمية، هذه المحاور الأساسية في الدراسة، بحيث يتم التمكن من تضمين المناهج الدراسية مفاهيم حول حقوق الإنسان.

*إعداد دراسة

وأكدت الدكتورة حمدة السليطي التي تم تكريمها صباح أمس من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمساهمتها الكبيرة في إعداد دراسة حول إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، أكدت أن تنفيذ مثل هذه الخطوة يتطلب تعاونًا وتنسيقًا بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتعليم لوضع الإجراءات والتدابير موضع التنفيذ. ولفتت السليطي إلى أنها أشرفت على دراسة تعنى بإصدار دليل المعلم للمرحلة الابتدائية، ودليل المعلم للمرحلة الإعدادية، وآخر للمرحلة الثانوية بهدف تدريب المعلم على طرق تطبيق مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المدارس، الأمر الذي يتماشى مع المعايير الدولية والتوصيات الصادرة بهذا الشأن، مشيرة إلى أن تنفيذ مثل هذه الخطوة سيشمل كافة المدارس المستقلة والمدارس الخاصة والجاليات.

*تجدد الولاء

وجددت الدكتورة السليطي الولاء للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على هامش حفل التكريم، مؤكدة أنها ستواصل العمل في خدمة اللجنة ودراساتها، على اعتبارها — أي اللجنة — من الجهات التي أسهمت في صقل مهاراتها وخبراتها في هذا المجال، مشيرة إلى أن تكريمها من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سيظل ذكرى خالدة، وإضافة لسيرتها الذاتية، ووساما على صدرها، مثنية على جهود اللجنة والدور الذي تقدمه لرفع وعي المجتمع بقضايا حقوق الإنسان.

* ثقة كبيرة

وأكد الدكتور يوسف عبيدان — نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — أن هذا التكريم ليس بمقام الدكتورة حمدة السليطي التي كانت دائما وستظل محل ثقة القائمين على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من رأس الهرم الدكتور علي بن صميخ المري — رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان — وإلى كل منتسبي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.. وأضاف الدكتور عبيدان قائلا "إن الدكتورة حمدة السليطي من الكوادر الوطنية التي تمتاز بديناميكية العمل، ورؤيتها الثاقبة في التعاطي مع القضايا التي توكل إليها، الأمر الذي ينم عن عمق في الثقافة والفكر، وهذا ما جعل مهمتها خلال اللجنة تكلل دوما بالنجاح، وأكد أن الدكتورة حمدة السليطي لم تكلف بعمل إلا وأجادته، فكان الإتقان حليفها دائما،

وقال "إنَّ الدكتورة حمدة السليطي عرفناها من خلال مواقعها في التربية ولا تزال تمارس عملها من خلال رئاستها لهيئة التقييم بالمجلس الأعلى للتعليم، مستطرداً قوله إنَّ الدكتورة السليطي كلفت إبان عضويتها بـ"اللجنة الوطنية" بالإشراف على دراسة حول الحق في التعليم، وأعدت دراسة قيمة متقنة ستسهم في أعمال اللجنة وستذلّل الكثير من الصعاب "للجنة"، وكان من بين جهودها الواضحة مساهمتها الكبيرة في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في المدارس وهو ما يتماشى مع المعايير الدولية والتوصيات الصادرة بهذا الشأن".

وأثنى الدكتور عبيدان على جهود الدكتورة حمدة السليطي ناقلاً لها تحيات الدكتور علي بن صميخ المري — رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان —، وجميع العاملين بـ"اللجنة"، لجهودها التي سيتذكرها كل من يعمل باللجنة، لأن ما قدمته من دراسات سيكون بمثابة النبراس لما سيبنى عليه مستقبلاً خاصة فيما يتعلق بالحق في التعليم.



قطر تشارك في اجتماع لجنة حقوق الإنسان العربي

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=245676>

القاهرة-السيد السعدني:

وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عبر إدارة حقوق الإنسان الدعوة لدولة قطر للمشاركة في اجتماع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان العربية في نسختها رقم ٣٠ والمقرر عقدها في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يونيو الجاري بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة الدكتور إبراهيم عبد العزيز الشدي ممثل السعودية.

وكانت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان العربية قد طالبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد ثلاثة تقارير الأول عن خلفية كاملة وشاملة عن اللجنة الدائمة منذ تشكيلها وحتى الآن والدور الذي قامت به على مدار هذه العصور.

عضوية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الجمعة ١ رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو ٢٠١١م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=708888&date=03062011>

بدرية عبدالله العوضي

من الآليات الجديدة للأمم المتحدة في تفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان إنشاء مجلس حقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة عام ٢٠٠٦ تتكون من ٤٧ دولة من أعضاء الأمم المتحدة، ويضع قرار الجمعية العامة شروطاً أساسية للعضوية في هذا المجلس، أهمها ما يلي: أن ينتخب العضو مباشرة وبشكل فردي عن طريق الاقتراع السري من قبل الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة، وتستند العضوية إلى التوزيع الجغرافي العادل على النحو التالي: ثلاث عشرة من مجموعة الدول الأفريقية، ثلاث عشرة من مجموعة الدول الآسيوية، ست من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وثمان من مجموعة دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسبع من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، تمتد عضوية أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات، ولا يكون العضو مؤهلاً لإعادة الانتخاب مباشرة بعد شغل ولايتين متتاليتين. من الأهمية التذكير أن الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة المنشأ لمجلس حقوق الإنسان تضعان الإطار القانوني للعضوية كما يلي: العضوية في المجلس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويتعين عند انتخاب أعضاء المجلس من الدول الأعضاء أن تأخذ في الحسبان إسهامات الدول المرشحة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعهداتها والتزاماتها الطوعية تجاه هذه الحقوق. لهذه الأسباب قدمت جميع الدول المرشحة تعهدات طوعية بالتزامات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي والتعاون في تفعيل الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان. وبموجب الفقرة السابقة: يجوز للجمعية العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين، إيقاف حق العضوية في المجلس من العضو الذي يرتكب مخالفة جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في حين تؤكد الفقرة ٩ من القرار أن على الأعضاء المنتخبين في المجلس التمسك بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأن تتعاون كلية مع المجلس، وأن يعاد النظر إليها في إطار آلية الاستعراض العالمي الدوري خلال فترة عضويتهم. نحن على يقين من أن احترام دولة الكويت العضو الجديد في مجلس حقوق الإنسان لهذه المعايير الدولية من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشرط اتخاذ الخطوات الفاعلة لإعادة النظر بشكل جذري في الآليات التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في معظم مرافق الدولة، ووضع خطة شاملة للبرامج والمناهج التعليمية، لكي تركز ثقافة احترام حقوق الإنسان في المجتمع الكويتي، مع الابتعاد كلية عن تسييس حقوق الإنسان، وفوق كل ذلك تفعيل التشريعات ذات الصلة، وحتى يتحقق ذلك ستظل عضوية دولة الكويت في مجلس حقوق الإنسان عضوية شكلية لا أكثر ولا أقل.

عن الديمقراطية والمجتمع المدني

المصدر: جريدة الاتحاد الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ - ٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alittihad.ae/wajahatdetails.php?id=59568>

د. عبدالحق عزوزي

بعد كتاب "عن الديمقراطية في أميركا" للكاتب ألكسي دو توكفيل الذي كتبه بعد رحلته إلى أميركا في أبريل ١٨٣١ ومارس ١٨٣٢ عندما كان وزيراً لخارجية فرنسا، من أدق الكتب وصفاً للديمقراطية التي تسود المؤسسات الأميركية، ونشأتها وكيفية عملها والعوامل الداخلية والخارجية التي تقويها. وقد نظر إليها من زاوية السياسي الكبير وعالم الاجتماع المحنك، ولم يكتف بترداد ما هو معروف ومألوف في زمانه بل جمع همّ التعرف عن كثب على أحوال أميركا السياسية في امتدادها الجغرافي والزّماني وكيف أن الديمقراطية الأميركية تعمل على تثبيت رفاهية الإنسان وتطور المجتمع، محاولاً الإجابة على سؤال وجيه: لماذا المجتمع الأميركي ديمقراطي؟

في البداية، يعطي توكفيل مفهوماً محدداً للديمقراطية مبني على المساواة، بمعنى قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين سواء في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، أو في الحياة الاجتماعية، أو المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب والمسؤوليات فضلاً عن المساواة أمام القانون. فالحرية عند توكفيل لا يمكن أن تنأسس على اللامساواة، بل يجب أن تقوم على الواقع الديمقراطي لمساواة الشروط ويحافظ عليها بمؤسسات يقول توكفيل إنه وجد نموذجها في أميركا، وهي تنمي النضال السياسي السلمي لاستخلاص كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطياً، انطلاقاً من الحماية القانونية والفعالية السياسية.

كان توكفيل قارئاً مميزاً للديمقراطية الأميركية وكيفية اشتغالها؛ وما اكتفى بالتوصيف هدفاً لذاته ولا بالتأريخ السردى مجالاً لعقله المتفحص؛ بل سبر أغوارها واكتشف من خلال ذلك النواة المحركة فوجدها في منظمات المجتمع المدني التي تسمح بالفكر والتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة للجميع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى الدينية. ونجده يقول في هذا الصدد: "الأميركيون من كل الأعمار وفي جميع الظروف ومع اختلاف الذهنيات نجدهم متحدين، لا يتوفرون فقط على جمعيات تجارية أو صناعية يشارك فيها الجميع ولكن لهم آلاف أخرى دينية، وفكرية، عامة وخاصة، كبيرة وصغيرة، يثد فيها الأميركيون لتنظيم الحفلات، والملتقيات وإصلاح المراعي، وبناء الكنائس، ونشر الكتب، وإرسال المبشرين؛ ويبني الأميركيون بهذه الطرق المستشفيات والسجون والمدارس؛ عندما ترى على رأس مشروع كبير في فرنسا أو إنجلترا إقطاعياً أو أرسقراطياً، تجد على رأس ذلك في أميركا جمعية من منظمات المجتمع المدني". ويختتم توكفيل تحليله القيم الصالح اليوم لكل المجتمعات العربية: "إن العامل الرئيسي الذي يسمح بإيقاف عجرة الأحزاب السياسية وسلطوية القائد هو الجمعيات؛ في المجتمعات المتقدمة، تقوم الجمعيات بإيقاف تجاوزات السلطة؛ وفي الدول التي لا توجد فيها تلك الجمعيات وحين يكون الأفراد عاجزين عن إنشاء شيء يشبهها، لا أرى هناك سداً حصيناً يمكن أن يمنع الديكتاتورية، وشعب بأكمله يمكن أن يُباد إما من مجموعة من الأفراد الضالين أو رجل متسلط واحد."

في الفلسفة السياسية هناك منظوران لتطور المجتمع المدني: الأول تطور انطلاقاً من فلسفة هيغل الذي يضع منظمات المجتمع المدني في مكان فوق المجال العائلي وتحت مجال الدولة بمعنى المجال السياسي؛ وهناك المنظور الثاني الذي نجد جذوره عند مونتسكيو ثم توكفيل يشرك المجتمع المدني مع مفهوم السلطة المضادة التي يباشرها أفراد خارج الدولة؛ وهذا يعني عموماً أن المجتمع المدني:

- يجب أن يكون منفصلاً عن السياسة خلافاً للأحزاب السياسية التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة.

يجب أن يعمل خارج نطاق الدولة، ولكن في الحقيقة، الدولة والمجتمع المدني يتداخلان في العديد من المراكز؛ وخاصة أن جل الأنشطة تدخل في إطار تنظيم ومساعدة الدولة ولكن يبقى المجتمع المدني "جسماً وسائطاً" بين الفرد والدولة.

أنها تعمل من أجل أهداف معينة وقضايا محددة.

لقد تحدثنا كثيراً في صفحات هذه الجريدة عن المد الديمقراطي والتحول الديمقراطي، ودور الأحزاب في هذا النسق، وقلنا إن النظم السياسية تكون بتراء عندما لا تكون فيها أحزاب قوية، وتزداد هذه الصفة سوءاً إذا لم يلبس الحزب لباس الديمقراطية الداخلية ومن القاعدة إلى القمة، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن منظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها انطلاقاً من تلك التي تقدم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ البرامج والمخططات التنموية كمكمل أو مالى للفراغ الحكومي، وصولاً إلى تلك التي تعمل في مجال المرافعة عن حقوق الإنسان والنهوض بعبء التعبير عن هموم ومشاكل الناس. ولقد تفتنت بعض "الجهلوكيات" العربية إلى دور هذه الجمعيات منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فأنشأت عن قصد جمعياتها الخاصة بدافع من وزارات الداخلية ووزارات التضامن الاجتماعي، تكون لها عوناً في الانتخابات المحلية والتشريعية وتقوم بحشد أصوات الناس وملء الملاعب بالناس لتمرير البرامج والرسائل الانتخابية على شاكلة الأحزاب الإدارية التي أنشأتها لتواجه أحزاب المعارضة، وتضع فيها كل الأتباع والمريدين.

كما أن بعض الدول التي كانت فيها السلطوية شديدة حيث أتت لعقود على الأخضر واليابس كالعراق مثلاً، لم تجد عندما هبت نسيمات الديمقراطية الفتية، المجتمع المدني المناسب ليصاحب هذه المرحلة الانتقالية الصعبة؛ فالمجتمع المدني يجب أن ينشأ من القاعدة وعلى أسس ديمقراطية لتلبية رغبة مجتمعية معينة على شاكلة الجمعيات التي وصفها ببراعة توكفيل في الولايات المتحدة الأميركية منذ ما يزيد على قرن ونصف، من حيث كونها بعيدة عن المصالح المفروضة أو الغرائز العمياء؛ ولقد صدق توكفيل عندما استنتج في كتابه انطلاقاً من التجربة الأميركية أن العالم المستبد بكليته يتطلب عملاً سياسياً جديداً، ويمكن أن نقول قياساً عليه إن عالمنا العربي اليوم يتطلب في الوقت نفسه عملاً سياسياً ومجتمعياً جديداً؛ فليس "التويتتر" و"الفيسبوك" (وهي أو هام الثورات) هو الذي سيعيد التنمية والاستقرار إلى الدول التي عرفت تلك الثورات، وإنما عمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الميدان



كاريكاتير



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ١
رجب ١٤٣٢ هـ - ٣ يونيو
٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/273838>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الجمعة ١ رجب ١٤٣٢ هـ -
٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1861>

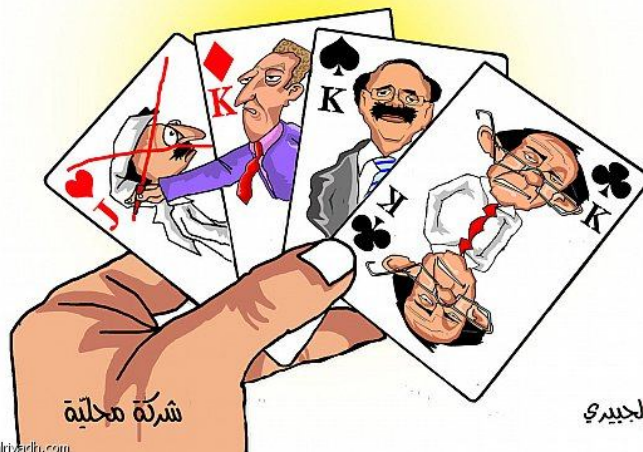


ALJAZIRAH
الجزيرة

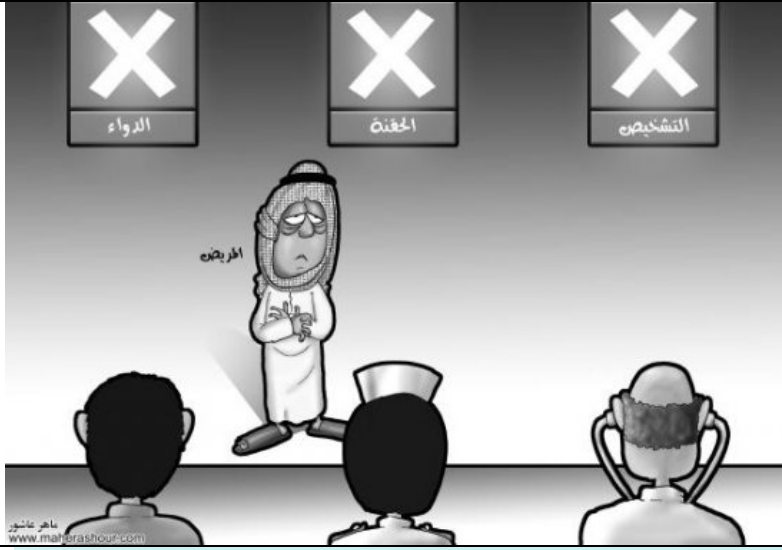
المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥
يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110605/cartoon.htm?pic=hag&ed=هاجد&nam=sms=6567>

مع عوائق السعودية

الرياض
www.alriyadh.com



المصدر: جريدة الرياض
الاحد ٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ٥
يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/06/05/article638770.html>



ماهر عاشور
www.maherashour.com

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ -
٦ يونيو ٢٠١١ م

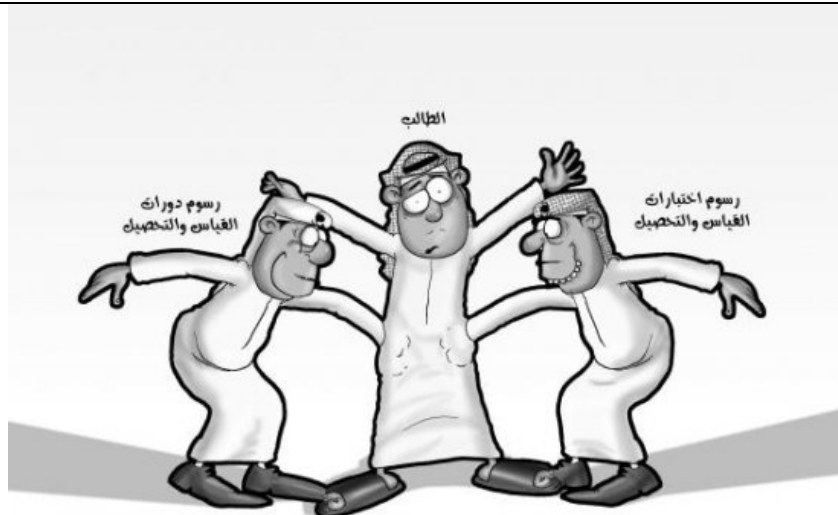
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/274955>



أحمد الزيد
alzeidy@gmail.com

AL JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ٤ رجب ١٤٣٢ هـ -
٦ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110606/cartoon.htm?pic=zzj&nam=عبدالله&sms=7821>



ماهر عاشور
www.maherashour.com

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ -
٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/275326>



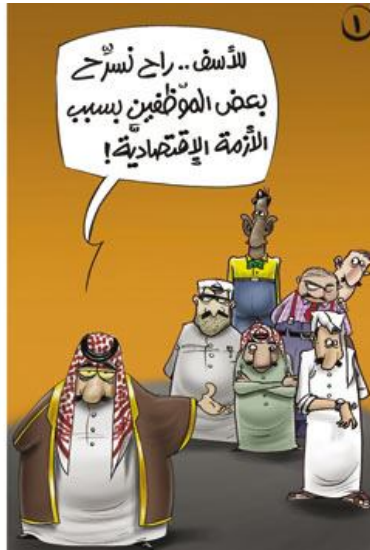
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء ٥ رجب ١٤٣٢ هـ -
٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.al-jazirah.com/20110607/cartoon.htm?pic=hag&ed.jpg&nam sms=6567>

المصدر: جريدة الوطن
الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ -
٨ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1885>



* أقوى عروض الصيف.. حالة طلاق كل ٦ دقائق!



المصدر: جريدة الاقتصادية
الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٢ هـ -
٨ يونيو ٢٠١١ م

http://www.aleqt.com/2011/06/08/article_546895.html